

الصراع الداخلي في عمان

خلال القرن العشرين

١٩١٣ - ١٩٧٥م

دكتور ابراهيم محمد ابراهيم شهداد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة قطر

دار الاوزاعي



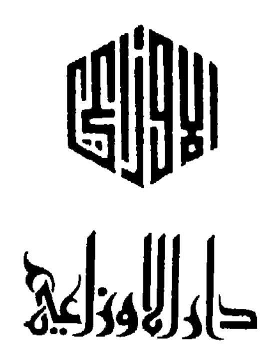
خلال القرن العشرين

١٩١٣ - ١٩٧٥م



خلال القرن العشرين
١٩١٣ - ١٩٧٥م

دكتور ابراهيم محمد ابراهيم شهداد
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة قطر



الطبعة الأولى

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

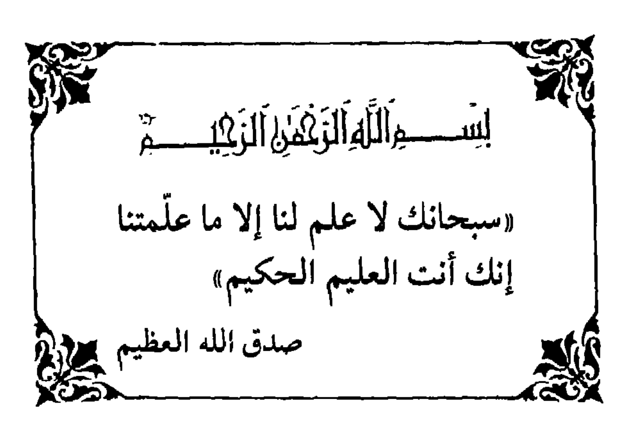
جميع منشوراتنا تُطلب من مكتبة دار الأوزاعي
بالدوحة - قطر
هاتف: ٤٣٨٩٥٥ ص.ب: ٧٢٨٤

تلكس: 4154 B.O.Q DH. D.A.O.L

فاكس ميلي: 443871 D.A.O.L



دار الأوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع - النويري فواز سنتر - الطابق الرابع -
هاتف: ٦٣٣٣٥٤ - ٦٣٢٨٨٦ ص.ب: ٦٠١٠-١٤ - بيروت - لبنان



بسم الله الرحمن الرحيم

«سبحانك لا علم لنا إلا ما علّمتنا إنك أنت العليم الحكيم»

صدق الله العظيم

تقديـم

منذ بضع سنوات قدمت لباكورة انتاج الدكتور/ ابراهيم محمد شهداد، وكان عملاً ممتازاً تناول فيه تطور العلاقة بين شركات النفط وبين الدول المنتجة في منطقة الخليج وقد لقى استحساناً من المتخصصين في التاريخ والاقتصاد والعلوم السياسية فضلاً عن جمهور المثقفين.

ويسرني اليوم أن أقدم لنفس المؤرخ الجاد كتابه الثاني، والذي هو في الاصل أطروحة نال عليها درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الاولى من جامعة عين شمس.

وموضوع هذا الكتاب «الصراع الداخلي في عمان خلال القرن العشرين» لا تنحصر فائدته في دائرة الاكاديميين، ذلك أنه يعالج قضايا أثارت حولها كثيراً من الأخذ والرد، فالذين يرصدون التغيرات الاجتماعية مثلاً في منطقة الخليج، لا بد وأن.. يتوقفوا عند تجربة التحديث في عمان، فهي لم تتبع نفس الخطوات التي سارت فيها دول النفط الاخرى في المنطقة.

وبالنسبة لهؤلاء الذين يهتمون بتطور فكرة القومية العربية وعلاقتها بالحركات الدينية يجدون في هذا الكتاب مثلاً آخر لحركة الامامه التي ارادت ان تقرن نفسها بالحركة القومية العربية التي جرفت الشرق في الخمسينات، ولكنها لم تستطع أن تثبت هذه الظاهرة، وهي اعتماد الحركات القومية على فكر ديني تقليدي.

كذلك يجد قارىء في هذا الكتاب مثلاً فريداً من نوعه في حياة منطقة الخليج،

الا وهو محاولة حركة تقدمية مستمد فكرها من المبادىء الماركسية وتسعى الى اقتحام منطقة معزولة في عمان، هي منطقة ظفار، وذلك خلال الستينات، وهذه الحركة تختلف في توجهاتها عن حركة مشابهة في جنوب اليمن، ذلك أن الجبهة الشعبية لتحرير ظفار أو عمان أو الخليج بأسرة قررت أن تواجه السلطات المحلية في حين أن الجبهة القومية في اليمن الجنوبي كانت تواجه سلطة استعمارية، وقد استفادت من صراعها مع حركة قومية عربية أخرى كانت تناضل البريطانيين الا أن هؤلاء فضلوا التفاوض مع الماركسيين لان ذلك من شأنه أن يؤدي الى تفتيت اليمن وابعاده عن مصر الناصرية.

وإذا كان مصير الجبهة القومية ذات الفكر الاشتراكي هو تولي السلطة في عدن، فان مصير جبهة تحرير ظفار كان محكوماً عليه بالفشل لاسباب عدة، منها انه كان يصطدم بالسلطة في مسقط التي تتمتع بحماية البريطانيين، ومنها أن المجتمع لم يكن مهيئاً لمثل هذه إلا يدلوجيات، فكانت الهوة سحيقة بين نخبة القادة، وبين جماهير السكان.

على أن أهم الاسباب التي أنهت تجربة الثورة الظفارية تكمن في أسلوب الاصلاح الذي اتبعه السلطان قابوس، والذي استطاع أن يمتص بهذه الوسيلة عناصر المعارضة المختلفة، وبفضل هذا التحديث في الادارة والمشروعات العمرانية وضعت لاول مرة نهاية لقصة الصراع الداخلي في عمان، وهي قصة طويلة تعود جذورها الى العصور الوسطى.

فالصراع بين النزعة القبلية، وبين فكرة الحكومة المركزية، هي ظاهرة غلبت على تاريخ شبه الجزيرة حتى ظهور النفط الذي مكن الحكومات المركزية من تكوين اجهزة حديثة قادرة على ادماج القبائل في مجتمع سياسي موحد.

على أن د. ابراهيم محمد شهداد لا يدخل في مقدمات طويلة تسجل تاريخ هذا الصراع قبل القرن العشرين، ذلك أن المؤلفات العربية والا جنبية غطت بصورة كافية تفاصيل الصراع الداخلي في القرن التاسع عشر سواء إبّان عهد السيد

سعيد أشهر سلاطين عمان، أو بعد انقضاء هذا العهد، وحتى أوائل القرن العشرين الذي شهد صورة محددة للصراع الداخلي بانبعاث الامامة سنة ١٩١٣، فصاحب هذا الكتاب يسعى باستمرار الى البحث عن الجديد، ولا شك أن فترة السيد سعيد بن تيمور(١٩٣٢ ـ ١٩٧٠) والتي تغطي معظم فصول الكتاب هي من اكثر الفترات غموضاً، شأنها في ذلك شأن العزلة التي ضربها هذا السلطان على البلاد.

وقد يقال ان منطقة الخليج قد حظيت بالعديد من الدراسات التي تجاوزت حدود المطلوب حتى وقع بعض التكرار في هذه الدراسات التي أقبل عليها أبناء الخليج بجد ونشاط ومع ذلك يمكننا أن نقول ان عمان كانت أقل حظاً بالقياس الى غيرها من حيث وفرة الدراسات.

وليس من السهل الجمع بين المنهج العلمي للبحث، وبين تناول موضوعات معاصرة كما نطالعها في هذا الكتاب، وقد تغلب المؤلف على هذه الصعوبة بعدة وسائل كان من بينها جمع المادة من أماكن متفرقة تعبر عن وجهات نظر مختلفة، فبالاضافة الى المصادر العمانية راجع الدكتور ابراهيم شهداد وثائق بريطانية ودوريات صدرت في سوريا والعراق، بالاضافة الى المجلات الامريكية التي تناولت أحداث عمان، ومن هذه الوسائل مقارنة المصادر بعضها ببعض وتحليلها للخروج، ومنها الاطلاع على أحوال الدول المجاورة والمؤثرات الدولية والعربية التي دخلت طرفاً في بعض مراحل الصراع الداخلي في عمان.

لهذه الاسباب مجتمعة يسعدني أن أقدم الى قراء العربية كتاباً جديداً مفيداً في موضوعه، ونرجو للمؤلف مواصلة البحث والكتابة في موضوعات أخرى جديدة بهذا المستوى العلمي الممتاز.

الاستاذ الدكتور صلاح العقاد

جامعة عين شمس

مصر الجديدة في ١٤/١٠/٨٨

المقدمة

يحتل التاريخ العماني مكاناً بارزاً في حياة منطقة الخليج العربي، نظراً لعراقة عمان تاريخياً لكونها، كانت مسرحاً لاحداث كثيرة من أهمها الصراعات الداخلية سواء القبلية أو المذهبية أو الصراع على السلطة. وهذه ظاهرة لا نجدها في تاريخ الدول المجاورة، يضاف الى ذلك بأن تلك الصراعات كانت تتلون بين فترة وأخرى، فمثلاً في الفترة التي قمنا بدراستها، بدا فيها أن الصراع بدأ على شكل تكتل ديني وقبلي بقيادة الامام موجه ضد سلطان مسقط المدعوم من طرف خارجي وهو بريطانيا، ثم نرى هذا التكتل، الذي كانت سمته دينية، ينجرف وراء تيار المد القومي العربي الذي كان سائداً في الخمسينات من هذا القرن بغية الوصول إلى مآربها، ولما فشلت تلك المحاولات في الاطاحة بالسلطان، أخذ يتبلور نوع جديد من المعارضة ليس بغريب على عمان فقط بل على منطقة الخليج بأكملها، اتخذت من الايدلوجية اليسارية واساليبها طريقاً للاطاحة بالحكم واخراج المستعمر.

ولهذه الاسباب كلها استحقت منا هذه الفترة من تاريخ عمان هذه الوقفة في محاولة على استجلاء ما جرى من أحداث بمنظور تاريخي يتسم بالجدة والحياد، ايماناً منا بأن التاريخ المعاصر لم يعد محاطاً بالاسرار، كما كان في الماضي، فان انتشار وسائل الاعلام، ونشر جبهة مثل الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج، وثائقها، قد يسر لنا اقتحام هذا الموضوع دون الخروج عن الطابع الأكاديمي.

والجدير بالاشارة، انه خلال كتابتنا لهذه الدراسة، قد استخدمنا بعض المصطلحات العصرية، ونحن مدركون انها قد لا تنطبق تماماً على جو بعض الفترات التاريخية التي تناولنها، ولكن هذه التعبيرات تنقل القارىء المعاصر الى جو الدراسات السياسية.

وقد قمنا في اثناء دراسة الموضوع بالاطلاع على اكبر قد ممكن من الوثائق البريطانية والكتب سواء أجنبية كانت أم عربية، والتي تمت بصلة لهذا الموضوع، كما أفادت الدوريات المختلفة، الاجنبية منها أو العربية، في سد كثير من الثغرات بالنسبة للفترة المتأخرة حيث كان من الصعوبة الاطلاع على وثائقها، بالاضافة الى ذلك قمنا بجولة علميه للمنطقة قيد الدراسة لاستقصاء بعض الحقائق من المصادر المحلية، كما قمنا بالاتصال ببعض مراكز المعلومات مثل مركز داتا لاين في نيويورك ومركز لوكيد في لندن، الى جانب زيارتنا للمناطق التي شاركت في احداث ذلك الصراع كالسعودية ودولة الامارات العربية المتحدة في بعض فتراته.

وقد عمدنا اليى تقسيم الدراسة الى تمهيد وسبعة فصول، حيث تطرقنا خلال التمهيد لظاهرة التفكك القبلي والمذهبي في عمان، مبينين اسباب تلك الظاهرة، وآثارها على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بينما تناولنا في الفصل الأول ظروف احياء الامامة عام ١٩١٣، والاسباب التي دفعت الامامة وزعماء القبائل الى احيائها، كما أبرزنا من خلاله موقف البريطانيين من تلك الحركة وانعكاسات الحرب العالمية الاولى على النزاع العماني.

أما الفصل الثاني فقد بحثنا فيه اتفاقية السيب، مقدماتها وأبعادها، متطرقين الى الدوافع التي دفعت الطرفين لاجراء المفاوضات، وعن دور السلطات البريطانية في تلك المفاوضات، والى جانب ذلك تطرقنا كذلك خلال هذا الفصل الى اختيار الامام الخليلي بدلاً من الامام الخاروصي الذي أغتيل، كما وقفنا على الجدل الذي أحدثه اتفاق السيب.

ويتناول الفصل الثالث اسلوب ادارة سعيد بن تيمور للبلاد وعن سياساته في

توحيد السلطنة بالاضافة إلى ذلك وقفنا في هذا الفصل على القيود الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي فرضها على شعبه كخوف منه بأن احداث اي تطور في تلك المجالات سوف يودي بسلطانه وسلطنته. ومن ناحية أخرى فقد بحثنا في هذا الفصل أيضاً عن علاقة السلطان بالبريطانيين موضحين التطورات التي حدثت في علاقتهما خلال تلك الفترة.

أما الفصل الرابع فقد تحدثنا فيه عن موقف السعودية من الصراع في عمان من حيث علاقة ابن سعود بكل من الامامة والسلطنة، وما أحدثته قضية الحدود من حساسية بين ابن سعود وسلطان مسقط، كما تطرقنا في هذا الفصل الى تأييد السعوديين للامامة في الخمسينات موضحين اسباب هذا التحول، بينما خصصنا الفصل الخامس للمؤثرات الخارجية على الصراع من حيث بحث النزاع خارج الحيز العماني، سواء في الاطار العربي أو الدولي، وفي نهاية هذا الفصل أوضحنا كيفية اختفاء الامامة كحزب ديني في عمان.

اما الفصل السادس فقد انصب حول المعارضة السياسية التي قادتها الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، حيث قمنا بشرح كيفية ظهور هذه المعارضة موضحين فيه في الوقت نفسه هدفها وعن واجهات إسنادها، وردود الفعل التي أحدثه ظهورها، وكيفية مواجهة السلطان لهذه المعارضة.

بينما قمنا في الفصل السابع بتتبع كيفية بناء الدولة العصرية من حيث تطوير الادارات الحكومية والمرافق الأخرى، كما اشرنا الى الطفرة التي أحدثتها السياسات الانفتاحية التي بدأ السلطان قابوس بتبنيها بغية تحديث السلطنة.

وفي نهاية الدراسة قمنا برصد النتائج التي توصلنا اليها خلال دراستنا للموضوع.

ويشرفنا في النهاية أن نقدم خالص شكرنا وتقديرنا لاستاذناالاستاذ الدكتور صلاح العقاد لما كان له من أثر في اخراج هذه الدراسة بشكلها المطلوب، والذي كان لتوجيهاته الاثر الكبير في ذلك.

كما نقدم شكرنا الى كل جهة ساعدتنا في اثناء اعداد هذه الدراسة.

ونأمل ان نكون قد وفقنا في ما استهدفناه من تسليط الأضواء على هذا الجانب من تاريخ الخليج الهام.

والله من وراء القصد.

د. ابراهيم شهداد

تمهيد

رغم أن عمان من أقدم مناطق شبه الجزيرة العربية، التي ظهرت فيها دولة مركزية الا أن النظام القبلي لم يفقد تأثيره على تطور الحياة السياسية والاجتماعية فيها، ويرجع سبق عمان في ظهور نظام الدولة المركزية إلى وجود مذهب ديني متميز ذلكم هو المذهب الإباضي.

ومن الملاحظ، أن الحياة القبلية سادت شبه الجزيرة العربية في ظل وجود الدول الاسلامية الكبرى كالدولة الأموية والعباسية، ولم تتكتل هـذه القبائـل أو تتوحد تحت نظام شبيه بالدولة إلا حينما تظهر دعوة دينية متميزة كالحركة الوهابية في القرن الثامن عشر، أما في عمان فإن الحركة الإباضية قد ظهرت قبل ذلك بوقت طويل حيث أن نشوء الامامة في عمـان يعود الى قبيل سقوط الدولة الأموية بقليل.

وينسب المذهب الإباضي إلى عبد الله بن إباض أحد تلاميذ جابر بن زيد واضع المذهب وفقيها، وكان الإباضيون قبـل إنتسابهم إلى عبـد الله بن إباض يصفون أنفسهم بأسم،، الجمـاعة المؤمنـة المسلمة،، أو ،،أهـل الدعـوة،، وكذلك سموا أنفسهم باسم ،،أهل الاستقامة،، ولم تكن الدعوة الإباضية دعوة في سبيل الحكم كالدعوة العلوية التي ظهرت منذ قيام الدولة الأموية ومن بعدها العباسية لإثبات أحقية البيت العلوي في الحكم، وانما عملت الإباضية في كل العهود على أن يكون دستور الدولة هو القرآن والسنة النبوية، وأن يلتـزم رئيس

الدولة وعماله، عدل الخلفاء الراشدين وتمسكهم بالدين في تسييس المسلمين، وقد اختار الاباضيون في عمان طوال تاريخهم طريق الاعتدال وأبتعدوا عن التطرف وجعلوا هدفهم الرئيسي إقامة تعاليم الدين الحنيف[1].

ويرى الإباضيون أن الامامة تجوز لكل مسلم حتى ولو كان عبداً خبشياً شريطة أن يكون الإمام قوي الشخصية حجة في الدين. كما إنهم يصرون على عزل الامام الجائر وكان أئمتهم يقسمون إلى ثلاثة أقسام في الغالب:

أولاً: الإمام الشاري: وهو الامام الذي يتمتع بالثقة المطلقة من قبل اتباعه جميعاً ويعلن الجهاد ولا يجوز له الهرب من ساحة الميدان ويقوده شعاران في المعركة: النصر أو الموت.

ثانياً: إمام الدفاع: وهذا ينتخب في الظروف الحرجه التي يعم فيها الخطر، فيختار أعلام المسلمين رجلاً من الابطال ليلم الشمل، ويوحد الصفوف ويقودهم إلى المعركة، وربما لا تتوفر في جميع الشروط التي يجب توافرها في الامام، وإذا استطاع رد العدو ودحره، نظر في إمامته، فأما ان يبقى أو يطلب منه الاعتزال، وإذا رفض أن يعتزل بنفسه يقتل أو يطرد قسراً.

ثالثاً: الإمام الضعيف: وهو الذي يكون بحاجة إلى مشورة العلماء وفقائهم، وكانت المحكمة تضع لهذا النوع من الأئمة من يقومون معه أعواناً بأعباء الامامة، وفي كثير من الاحيان كانوا يزهدون في مبايعة امام ضعيف، ويعودون خلال الفترة التي لا يوجد فيها إمام إلى كبار العلماء لحل مشاكلهم[2] وهذا التقسيم النظري لا نلحظ له أثراً في الفترة التي ندرسها ويرجع سبب ذلك في

---

(١) سيده إسماعيل كاشف: اباضية عمان ونشر الإسلام في بلاد المغرب، حصاد ندوة الدراسات العمانية للبحوث والدراسات، المجلد ٢، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافي، نوفمبر، ص ٢٥٦ ـ ٢٦٠.

(٢) محمد عبدالله السالمي وناجي عساف: عمان تاريخ يتكلم، دمشق، المطبعة العمومية، ١٩٦٣، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

تقديرنا إلى أن الحكم في العالم الاسلامي يستند إلى مبدأ الامر الواقع أكثر من الأمور النظرية.

ويعتبر الجلندى بن مسعود(*) أول شخص يحمل لقب امام وكان اماماً فاضلاً تقياً عادلاً، فاستقامت له الأمور وأرسى للإمامة قواعدها وأقام لها معالمها. ومنذ انتخابه نزع الإباضيون في عمان إلى الانفصال عن دول الخلافة.

والجدير بالاشارة أنه كان للتكوين البشري للمجتمع العماني ذا أثر كبير في شئون الامامة والولاية، فبالاضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه العصبيات والنعرات القبلية في استقرار الأمور حيناً، وفي إضطرابها أحياناً أخرى، فقد شهد تاريخ عمان سلسلة طويلة من الانقسامات[1] كان أبرزها الانقسامات القبلية، لانه كما كان عليه الحال في معظم شبه الجزيرة العربية جرت العادة في كل قبيلة أن تجاهد لتكون قوة بحد ذاتها، مؤثرة الاستقلال في تصرفاتها حتى ان كان ذلك ليس لصالح مجتمعها ولذا يعد قيام دولة أو حتى إمارة صغيرة حدثاً في تاريخ المنطقة، وبالذات في عمان، حيث ساعد الطابع الجبلي للبلاد على ترسيخ دور القبيلة، مما أثّر على تفتيت الحياة السياسية فيها[2] والجدير بالذكر أن المنافسة القبلية في عمان بدأت عندما وفدت للمرة الاولى عناصر من الجنوب وعناصر من الشمال، وقد نزحت هذه العناصر إلى عمان على مرحلتين كجزء من الهجرة الشاملة التي قام بها العرب إلى ساحل الخليج العربي، فبالنسبة لعناصر الجنوب، فهؤلاء ينتمون إلى قبائل اليمن الجنوبية، وكان يطلق على أوائل المهاجرين منهم الى عمان اسماء مختلفة كاليمانيين والأزد والقحطانيين. أما بالنسبة لعناصر الشمال فقد جاءوا إلى عمان من

(*) عيّن عام ٧٥٠م.

(١) حميد بن محمد ين زريق: الشعاع باللعمان في ذكر أئمة عمان، تحقيق عبد المنعم عامر، القاهرة، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، ١٩٨٤، ص ز - ح.

(٢) شركة الزيت العربية الامريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، القاهرة، مطبعة القاهرة، ١٩٥٢، ص ١٦؛ صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٢، ص ٤٤.

شمال وأواسط الجزيرة العربية قبل ظهور الاسلام ببضعة قرون، وقد أطلقت عليهم أسماء عديدة منها النزارية والقحطانية. ولقد ظل العداء بين المجموعتين مستعرا على إمتداد الفي عام من التاريخ. وقد كان الشماليون يسيطرون على الشمال الغربي من عمان بينما سيطر الآخرون على الجنوبي الشرقي منها(١) وقد اندرج كل من هذين العنصرين منذ اوائل القرن الثامن عشر تحت كتلتين سياسيتين كبيرتين هما: الكتلة الهناوية والكتلة الغافرية، وتؤيد القبيلة الهناوية والغافرية مثيلاتها من القبائل في الحروب الداخلية والقضايا العامة وقتذاك، ولكلتا الكتلتين زعامات خاصة بكل منهما في انحاء عمان(٢). ويبدو أن اقتران الحزب الهناوي باليمنية والحزب الغافري بالعدنانية انما يرجع الى منشأ الحزبين وزعامتهما إذ كان خلف ابن مبارك زعيم الهناوية يمنياً بينما كان محمد بن ناصر الغافري زعيم الغافرية عدنانياً وقد كان لانقسام عمان الى هنائي وغافري بلاء محض عليها، والى هذ يشير العقلاء العمانيون المعنيون بسياسة عمان: وهو أن السلطان في عمان، إذ مال ميزانه إلى جانب الهنائي ثقل عليه الجانب الغافري، فكان حصاة رجحانه وكذا العكس(٣). وقد فسّر كثير من الباحثين من أمثال ميلز MILES - ولو ريمر LORIMER قيام هاتين الكتلتين بأنها كانتا صورة من صور التعصب التقليدي بين عرب الشمال وعرب الجنوب، فالكتلة الهناوية على حد قولهم هي كتلة القبائل العدنانية، بينما الكتلة الغافرية هي كتلة القبائل اليمنية. ومن المعروف أن الصراع كان قديماً بين عرب الشمال والجنوب، وكان عرب الجنوب يرون أحقيتهم في السلطة على اعتبار أنهم كانوا أول الوافدين إلى عمان وقد أضيف إلى هذا الصراع التقليدي طابع مذهبي إذ كان بنوغافر، أغلبهم من الفئات السنيه، ولذا كانت

---

(١) LONDON. R. G.: OMAN SINCE 1856,NEW JERSEY, PRINCETION University Press, 1967, P.P. 34 - 35.

(٢) محمد مرسي عبدالله: إمارات الساحل وعمان والدولة السعودية الأولى ١٧٩٣ - ١٨١٨، جـ ١. القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨، ص ٦٣.

(٣) سالم بن حمود بن شامس: العنوان عن تاريخ عمان، د. ت، ص ٣٣٨.

تشايعهم معظم القبائل التي كانت تسكن منطقة الظاهرة. أما بنو هناءة وأنصارهم . فكان أغلبهم من أصحاب المذهب الأباضي الذي عم الجزء الاكبر من أهل الباطنة في عمان(١). بينما يفسر د. صلاح العقاد هذا الانقسام، بأن اساسه التحزب الى فئات سياسية متصارعة يتخذ كل منها شعاراً في الحروب الأهلية فكان الغافريون يتخذون العلم الأبيض والهناويون العلم الأحمر، ويلاحظ أن مثل هذا الانقسام كان شائعاً بين القبائل العربية في الشام في الوقت نفسه بين قبائل قيسية ويمنية(٢)

وقد تبدو هذه التفسيرات مقبولة إذا أخذنا بفكرة العصبيات المذهبية أو القبلية ولكنها خلاف ذلك إذا أخذنا بتطور الوضع السياسي في عمان الذي لم يعد في ذلك الوقت مجرد تعصب تقليدي بين القبائل والطوائف، وإنما تشابكت المصالح الاقتصادية والسياسية، حيث كان لها أثر كبير في تحطيم القبلية والمذهبية. وقد أورد بعض الباحثين كشفاً بأسماء القبائل وانسابها والتي تنتمي إلى كل من الكتلتين الهناوية والغافرية، وأتضح من ذلك أن التكتل الغافري كان يضم إليه قبائل يمنية تكاد تتساوى في اعدادها مع القبائل العدنانية، وكذلك ينطبق هذا الوضع على التكتل الهناوي الذي كان يضم بدوره قبائل عدنانية تكاد تتساوى مع القبائل اليمنية. ومن ناحية أخرى فقد لاحظ ولكنسون WILKINSON أن ظهور الكتلتين الهناوية والغافرية بالانتماءات القبلية المختلطة فيها يعد تطوراً ضخماً في الحياة السياسية العمانية إذ أن هاتين الكتلتين أعادتا تشكيل تحالفات القبائل وولائها من العصبيات القبلية أو المذهبية إلى تحالف وولاء سياسي واقتصادي جديد، وركز بصدد ذلك على الأفلاج أو اساليب الري المستخدمة في عمان بما شكله ذلك من مصلحة اقتصادية لمجموعة القبائل التي ترتبط مصالحها وحياتها عليها، ومن ثم تشكلت وحدة سياسية إقليمية من مجموعة هذه القبائل، وقد قام هذا

---

(١) جمال زكريا: دراسة لتاريخ الامارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول ١٥٠٧ ـ ١٨٤٠، القاهرة دار الفكر العربي، د. ت، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

(٢) صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ٤٧ ـ ٤٨.

العامل الاقتصادي بدور كبير في تشكيل إتجاهات القبائل من حيث ولائها لاحد التكتلين الهناوي أو الغافري بصرف النظر عن العصبية القبلية التقليدية، وبخلاف ذلك فقد فسر ذلك التكتل على أنه من أكبر الادلة على عمانية القبيلة ودخولها في حدود الكيان العماني، إذ لا يوجد أثر لمثل هذه العصبية القبلية في شبه جزيرة قطر او ساحل الاحساء أو اليمن الجنوبي[1] أما نحن فنفسر هذا التكتل: بأن ظهوره كان دلالة على طموح قبلي جديد ذي منظور سلطوي شامل، لا يتعلق فقط بالسيطرة على مزيد من الأراضي والمرافق الاقتصادية، وإنما الاستيلاء على الحكم والسيطرة على البلاد بكاملها ووضعها تحت سلطتها المباشرة دون منازع لها في ذلك الوقت. وبمعنى آخر فإن ظهور ذلك التكتلين كان يحمل في طياته طموحات الحزب الواحد بغية السيطرة على البلاد، ولكن تحت مظلة قبلية تتمشى وطبيعة البلاد، وان كان من انضموا تحت راية التكتلين لم يدر في خلدهم في ذلك الوقت مثل ذلك التفكير.

ومن ناحية أخرى فقد كان لتغلغل المذهب الأباضي في أغلبية عمان دور كبير في تشرذم الحياة السياسية والاقتصادية فيها، حينما تحول الحكم في عمان من حكم ديني يعتمد على الانتخاب، وإقامة إمامة أباضية صحيحة إلى حكم وراثي زمني، مما أدى ذلك إلى حدوث إنفصال بين إباضية عمان، وبين سلاطين مسقط، إذا إعتكف الأباضيون ـ المتمسكون بتعاليم دينهم ـ في مقاطعاتهم الداخلية المنزوية من عمان كالجبل الأخضر ونزوي وبهلى وازكي والرستاق وغيرها، وهم أشد ما يكونون حنقاً وتذمراً من سلاطنة مسقط الذين كانوا ينتهجون سياسة مخالفة تماماً لما ألفه الأباضيون. وقد توترت العلاقات بين الأباضيين وسلاطنه مسقط على وجه الخصوص في عهد السيد سعيد بن سلطان. حيث كان الأباضيون يكرهون أخذ السيد سعيد بالاساليب الأوروبية، وحسن استقباله

---

(١) محمد مرسي عبدالله: المرجع السابق، ص ١٦٧، جمال زكريا: المرجع السابق، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

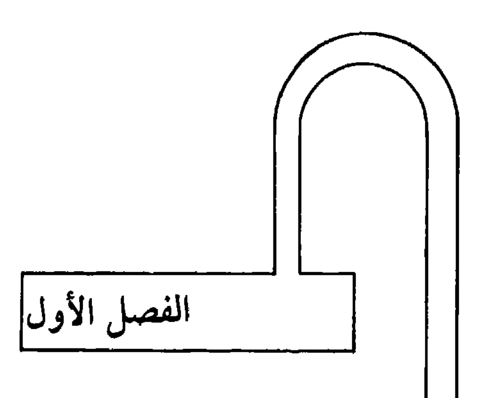
للاجانب، بالاضافة الى إفراطه في معاهداته مع بريطانيا الخاصة بتحريم تجارة الرقيق[1].

ولذلك لم يـأل الاباضيون المتشددون جهداً في اسقاط السيد سعيد والثورة على نظامه فبدأت محاولاتهم في تحقيق ذلك منذ عام ١٨٥٠، بثورة حمود بن عزان بيد أن ثورته باءت بالفشل، ولكن هذا الفشل لم يضع حداً لجهودهم، فقد شهدت عمان في عام ١٨٦٨ ثورة كبيرة على السيد سالم من سعيد الذي تولى حكم السلطنة بعد والده بقيادة عزان بن قيس الذي إنتخبه غلاوة الأباضيـة إماماً لهم، وقد احرز الامام عزان عدة انتصارات لدرجة أن قـواته بلغت مسقط لـولا تدخل القوات البريطانية لصالح السيد سالم بن ثويني بن سعيد، وفي ذلك يقول لوريمر LORIMER ، لولا أعمال الحكومة البريطانية لاستطاع عزان أن يتغلب على جميع مصاعبه وأن يجعل من عمان دولة منظمة[2]، وبالقضاء على إمامة عزان ابن قيس ظل الصراع بين الاباضييـن وبني آل البو سعيد سجالاً إلى أن تـوفرت مجموعة ظروف دفعت الأباضيين المتشددين بإعادة إحياء الامامة في عام ١٩١٣ ولو بشكل مختلف عن محاولاتهم السابقة وذلك في جو من التحالفات القبلية التي وجدت في نظام الامامة ستاراً لتبرير نزعتها الذاتية، وإفشال محاولات سلاطين البو سعيد في تحجيم دورها.

---

(١) جمال زكريا: دولة بور سعيد في عمان وشرق إفريقيا ١٧٤١ ـ ١٨٦١، القـاهرة، مكتبـة القاهـرة الحديثة، ١٩٦٧، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٢) محمود علي الداود: محاضرات عن التطور السياسي الحديث لقضية عمان، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٤، ص ٣٨.



الفصل الأول

إحياء الامامة

أولاً: ظروف احياء الامامة.

ثانياً: انعكاسات الحرب العالمية الأولى
على الصراع العماني.

أولاً : ظروف إحياء الامامة عام ١٩١٣ :

منذ إنهيار إمامة عزان بن قيس عام ١٨٧٠ بقيت قلوب العمانيين تتلهف للامامة ويتحينون الفرص لإعلانها بصورة رسمية رغم فشلهم المتكرر في استمرارها كلما تمكنوا من إحيائها، وذلك بسبب عوامل داخلية، كعدم وجود حكومة مركزية ذات خبرة ورجال يحسنون الادارة، إلى جانب عدم إستطاعتهم خلق تحالف كلي بين أكبر مجموعتين من القبائل الغافرية والهناوية، مع أن هذا كان ضرورياً لتحقيق الوحدة في عمان، يضاف إلى ذلك، أن الامام ومستشاريه لم يكونوا على وفاق دائم ولا سيما في توجيه دفة العمليات العسكرية، كما أن أولئك الذين كانوا يقومون بأمر الامامة أخفقوا في إكتساب قاعدة شعبية عريضة يسندون بها نظامهم، بسبب تعسفهم في تطبيق تعاليم الأباضية مما أدى إلى وقوع عبئها الثقيل على كاهل الاهالي، وبالتالي جعل الكثيرين منهم يفضّل حكم السلاطين المعروف بالتساهل[١] سيما أن المجتمع العماني مجتمع تجاري، وبجانب ذلك إلى أن الذين قاموا بأمور الامامة لم يكونوا أفراداً ذوي مبادىء صادقة للعقيدة الأباضية، وإنما الاباضية كانت تتخذ ذريعة للوصول إلى السلطة، ولعل أبلغ دليل على هدف بعض الاباضيين الاستئثار بالسلطة، هو إستغلال حمود بن عزان إستياء الاباضيين من حكم السيد سعيد بن سلطان وتودده لهم إلى أن استقر رأي

---

(١) شركة الزيت العربية الامريكية : المرجع السابق، ص ٥.

الاباضيين في توليته أمر الامامة، غير أنه تراجع عن موقفه حينما نودي به اماماً، لانه رأى أن البيعة عقدت بشروط لا يرضاها إذ رأى فيها تعقيداً لسلطانه، مما أدى إلى انفضاض الناس من حوله. يضاف إلى تلك عامل آخر كان له دور كبير في إفشال عودة الامامة هو نفوذ السعوديين الديني والسياسي. وكان من البديهي إن كلا النفوذيين كانا يعترضان ظهور إمامة إباضية، وخير دليل على ذلك هو تعاون السعوديين مع حاكم مسقط السيد ثوني في إحباط إحدى الثورات التي تزعمها أحد الاباضيين المتحمسين وأسمه أمجد في عام ١٨٥٢ ـ ١٨٥٣[١].

ولكن رغماً من ذلك بقيت قلوب العمانيين معلقة بالإمامة ويترقبون الفرص لإعلانها بصورة رسمية مع العلم بأن الامامة لم تختف تماماً بعد سقوط عزان، فقد إستمر أخوه إبراهيم يحكم الرستاق حتى خلفه سعود بن عزان عام ١٨٩٨م، بيد أن الامامة لم تنجح في عهد المذكورين في تكتيل القبائل حولها أو حتى التمتع باحترامٍ زعماء الاباضية، ولذلك نرى حينما يقرر هؤلاء الزعماء إحياء الامامة مستقبلاً يقع اختيارهم على رجل من غير أسرة البو سعيد[٢]. ومع إنزلاق السيد سعيد بشكل غير مألوف للرأي العام نحو البريطانيين، أضحى شعور العمانيين ضد آل البو سعيد قوياً، ولعل أبلغ تعبير على ذلك ما سردته الآنسة جرنز ودبل الرحالة والمستشرقة البريطانية في مقال كتبته في نشرة الشئون العربية في ٢٦ أكتوبر عام ١٩١٦ : إن إعتماد سلاطين مسقط على القوة البحرية العسكرية الأجنبية، وكذلك خضوعهم مرغمين لمطالبهم فيما يتعلق بأمور المتاجرة بالرقيق والسلاح، قد أفقدهم عطف القبائل في الداخل"[٣] ويضيف أحد الباحثين في هذا الصدد" أن سيرة السيد سعيد كانت مدعاة لتوسيع الهوة الشاغرة بين آل البو سعيد وزعماء المقاطعات العمانية، فقد كان الاباضيون يكرهون أخذ السيد سعيد بالأساليب

---

(١) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ١٦١ ـ ١٦٢.

(٢) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٣) محمد عبدالله السالمي: نهضة الأعيان بحرية عمان، القاهرة دار الكتاب العربي، د. ت، ص ١٤٣.

الأوربية الحديثة وحسن استقباله للأجانب في بلاده. وزاد الحقد عليه من جراء المعاهدات التي كان يبرمها مع الدول الاجنبية، وخاصة عندما أفرط في معاهدته مع بريطانيا بشأن تحريم تجارة الرقيق التي كان ينظر إليها الأباضيون على أنها من التقاليد الاجتماعية، وهذا ما يجعلنا نفهم مقدار العداء الذي كان بين السيد سعيد وبين الأباضيين[1]. وقد زاد الأمور سوءً، قيام ممثلي فرنسا في مسقط بإثارة الشعور المعادي ضد البريطانيين الذين يساعدون السلطان ضد الاباضيين، فقد أشارت التقارير التي كتبها كوكس في تلك الفترة بأن أوتافي OTTAVI القنصل الفرنسي على صلة بالكثير من زعماء القبائل ومثيري الاضطرابات من سكان ميناء صور، حيث يقيم كثير من فئة الهناوية، وهي الفئة التي تنازع الغافرية لتظفر منها بالنفوذ السياسي الاعلى[2] إلى جانب ذلك فقد لعبت عدة أمور دوراً كبيراً في أزدياد غضب الاباضيين نحو السلطان وأصدقائه كان من أهمها:

أولاً: ما طرحته الدول العثمانية أثناء صراعها مع بريطانيا من دعوة للجهاد الديني عبر حركة الجهاد الديني في تلك الفترة، والتي كان لها بريق روحي خاص بالنسبة لالآف المواطنين العرب. وقد لاقت هذه الدعوة آذناً صاغية في مناطق عمان الداخلية، وقد قدّرت الدولة العثمانية موقف العمانيين فوفرت لهم التأييد والتحريض في محاولتهم بعث الامامة الاباضية في عمان خلال الفترة من عام ١٩٠٦ - ١٩١٣[3].

ثانياً: لعبت الأمور الاقتصادية دوراً كبيراً في ازدياد حنق الاباضيين على السلطان، وبخاصة بعد سيطرته على المنافذ التجارية للداخل، وفرضه ضرائب جمركية باهظة على الواردات والصادرات من وإلى عمان الداخل، ويبدو لنا أن تلك ظاهرة ملفته للنظر، فللمرة الاولى نرى دولة تفرض ضرائب جمركية على

---

(١) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ١٦١.

(٢) علي فياض: حرب الشعب في عمان وينتصر الحفاة، بيروت، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ط الأولى، ١٩٧٥، ص٤٦.

(٣) شركة الزيت العربية الامريكية: المرجع السابق، ص ٦٩.

حركة التجارة فيما بين مقاطعاتها الامر الذي يوحي للمرء بأنه كانت هناك دولة داخل دولة.

ثالثاً: سيطرة الاجانب مثل الهندوس وجماعة الخوجة(*) واعطائهم الاولوية في تعاطي التجارة وتيسير سبلها لهم في الوقت الذي كان فيه أهل عمان يعانون من سوء الأحوال الاقتصادية[1].

جاء أول رد فعل نتيجة لما سبق قيام ثورة ١٨٩٥، حيث استطاع الثوار من خلالها إحتلال مسقط لمدة ثلاثة أسابيع ثم طردوا منها بعد ذلك. وقد كشفت هذه الحادثة على أن سلطة السلطان على أقاليم بلاده ضعيفة، خاصة بعد إتخاذ الانجليز موقفاً محايداً من تلك الاحداث مما أدى إلى حقد السلطان عليهم والحقيقة أن الموقف بعد ثورة ١٨٩٥ قد ساء إلى درجة جعلت الحكومة البريطانية تناقش حدوث إحتمال من إحتمالات ثلاثة:

ضم مسقط ومطرح رسمياً إلى املاكها أو إعلان الحكومة البريطانية حمايتها على سلطنة عمان كلها أو التلميح للمشايخ القادة في البلاد كلها بأن الحكومة البريطانية سوف لن تسمح لهم لاي سبب من الاسباب بمهاجمة مسقط أو مطرح.

وقد أيدت حكومة صاحب الجلالة الاقتراح الثالث مع تقديم ضمان معتدل بالمساعدة لا يحوي إي مبدأ يتعارض مع البيان الانجلو الفرنسي لعام ١٨٦٢[2] هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد زادت الضغوط البريطانية على السلطان، مطالبة منه بأن يمارس ضبطاً وحزماً أكثر على تجارة الاسلحة، بيد أن السلطان قام بمقاومة تلك الضغوط في تحديد تجارة الاسلحة بشكل متشدد، لانه كان يرى بأن

(*) لمزيد من التفاصيل عن هاتين الجماعتين يمكن الرجوع إلى ج ج لوريمر: دليل الخليج، القسم التاريخي حـ ٦، ترجمة قسم الوثايق بديوان أمير دولة قطر. د. ت.

(١) Letter from M. Jeanier to Minister of Foreign Affairs, France Archives N. S. 39, 28 Feb., 1913

(٢) ج ج لوريمر: المرجع السابق، القسم التاريخي، حـ ١، ص ٤٩٧ ـ ٤٩٨.

هذه التجارة قد ساهمت بشكل فعّال في الفعالية التجارية لمسقط، وكذلك نحو خزينته الفقيرة، حيث انه في عام ١٩٠٧ جمع ما قدره ١٤٥٠٠ جنيه استرليني من ضـرائب استيـراد الاسلحـة. ولكن السلطان فيصـل رغم ذلـك أقنـع من قبـل البريطانيين بأن يعيد التشدد والحزم على حركة مرور الاسلحة فقط بعد أن ضمنت له السلطات ـ البريطانية الهندية ـ أن تعمل على الزيادة السنوية «للمعونة المالية لزنجبار» إلى حد مائة الف روبيه أي ما يعادل ٦،٦٦٦ جنيه استرليني. بقصـد تعويضه إلى حد ما عن العائدات الجمركية التي سيتخلى عنها عند موافقته على تحديد التجارة المذكورة(١) ويبدو أن سبب تراخي سلطان مسقط عن موقفه بشأن إتفاقية الاسلحة هو اعتقاده ان لتلك الاتفاقية إذا ما طبقت فائدة كبيرة تعود عليه من النـاحية السيـاسية، فبمـوجب الاتفاقيـة لا يستطيـع الثائـرون التزوّد بـالاسلحـة لاستعمالها ضده(٢) بيد أن إعتقاد السلطان هذا لم يكن في محله، لأن عقد مثل هذه الاتفاقية قد يكون جاء في وقت متأخر، لأن قبائل عمان كانت مسلحة من قبل تسليحاً كاملاً، ولكن الحقيقة أن القبائل العمانية كانت تطالب بكميات من البنادق الجديدة والذخائر لكي تكفيها لمدة عشرين عاماً قادمة على الاقل.

عجلت إتفاقية الاسلحة التي وقعت في عام ١٩١٢، بتدهور الاوضاع في عمان إلى أسوأ صورة ممكنة وفي حدوث واحدة من أخطر الأزمات التي واجهها أي نظام حكم لآل البو سعيد في حياتهم، فقد كانت الاتفاقية في نظر الكثيرين في عمان بمثابة البرهان النهائي لخضوع السلطان خضوعاً كلياً للاجانب، ودليلاً آخر على اتجاهاته وميوله المنشقة عن عقيدته. أما بالنسبة للبريطانيين، فإن الاتفاقية وضعت نهاية لمشكلة الأمن المضطرب في الخليج، والتي لعب تهريب الاسلحة والذخائر دوراً كبيراً في إذكائها(٣).

---

(١) LANDEN, R.G. OP. CIT., P. 391.

(٢) محمد عبدالله السالمي: المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٣) LANDEN, R.G: Op Cit, P.P. 391 - 392.

وهكذا بدأ الزعماء العمانيون بالإستعداد لمواجهة ما كانوا يعتقدون أنه خطر يتهدد وجودهم من جراء فرض بريطانيا لسيطرتها على الساحل وتحكمها في تجارة الاسلحة، وأن استعدادهم في هذه المرة تعدىٰ مجرد كتابة رسائل الاحتجاج، ففي شتاء عام ١٩٢٣، أثار القادة الأباضيون والوعّاظ معظم عمان الشرقية والجبل الاخضر، بواسطة الخطب التي صوروا فيها نظام مستودع الأسلحة على إنه مكيدة بريطانية لحرمان وتجريد سكان عمان من الاسلحة الحديثة[١].

في ربيع ١٩١٣، إجتمعت ثلاث قوي رئيسه محافظة لمواجهة ما كان مستجداً على ساحة البلاد متمثلة في الآتي:

القوة الأولى: بزعامة عبد الله حميدالسالمي، وهو عالم ديني ضرير، متمكن وضليع في التاريخ العماني وفي الايدلوجية الأباضية المحافظة إن صح التعبير، وكانت تؤيد السالمي قبيلة من بني خروص وهم أصهاره، فكانت مجموعته الأكثر راديكالية في الأمور النظرية وغير العملية، لكونهم ملهمين بتصور وتخّيل إعادة تأسيس دولة أباضية مثالية من الطراز الكلاسيكي، إلا أن السالمي توفي قبل فترة قليلة من إعلان الثورة.

القوة الثانية: وكانت بزعامة الشيخ حميد بن ناصر النبهاني من قبيلة بني ريام وهي قبائل غافرية كان مركزها منطقة تنوف، وكانت تفرض سيطرتها على الجبل الاخضر، فكانت هذه القوة هي المصدر الاساسي للقوة الاباضية. والجدير بالذكر، أن هذه القبيلة قد بقيت بمعزل عن إمامة عزان بن قيس، وعما كان يقوم به الاباضيون حتى أوائل القرن العشرين، غير أن اندفاعها هذه المرة ومشاركتها في الثورة إنما جاء نتيجة لتخوفها من فقدان استقلالها الذي كانت تتمتع به إلى جانب خوفها على العقيده الاباضية في المستقبل من فقدان قوتها نتيجة التدخل الاجنبي، ويفهم من ذلك أن شيخ بني ريام كان متأثراً في إنضمامه إلى صفوف الاباضيين بالمصالح الاباضية أكثر من تأثره بأهداف الثورة الأباضية في عام ١٩١٣.

---

(١) Loc Cit.

القوة الثالثة: وكانت بزعامة عيسى بن صالح شيخ قبيلة الحرث «من القبائل الهناوية نسبة إلى بني هنأ» وكانت تسيطر على المنطقة الشرقية، وكان الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، قائداً ذكياً وقوياً وذا توجه سياسي اكثر من أي شيء، وكان إنضمامه إلى الثورة مدفوعاً برغبته في تثبيت وتدعيم قبيلته وسيادتها بين الهناويين، وكان عملياً على عكس السالمي، على الرغم من أنه كان يأخذ وجهات نظر دينية جادة، إلا أنه كان يرغب في أن يأخذ في إعتباره التسويات والحلول السياسية المناسبة[١]. هذا وقد تم إئتلاف القوى الثلاث على مرحلتين. ففي المرحلة الاولى تم عقد اجتماع في شهر مايو ١٩١٣ في مدينة تنوف ضم كلاً من عبد الله السالمي وسالم بن راشد الخروصي وحمير بن ناصر النبهاني وأسفر الاجتماع عن إنتخاب الخروصي(*) إماماً لعمان، وبإنتخاب الخروصي عاد المنتخبون إلى أقدم بيت وأسرة كانت قد أخرجت عدداً من الأئمة قبل ظهور آل بو سعيد بزمن طويل[٢] وقد اعتبر أنصار الامامة اختيار الخروصي على انه مظهر من مظاهر الديموقراطية، وأن عدم التقيد بالاسرة الحاكمة، وعدم التزام مبدأ الوراثة في تعاقب الائمة منذ عام ١٩١٣ هو في رأيهم دليل واضح على النزعة الديمقراطية غير أن هذا الانتخاب لم يكن يعني قيام دولة منافسة للسلطان في الداخل، بل أنه تجمع قبلي ليس اكثر، والدليل على ذلك استمرار زعماء القبائل الاقوياء بصورة حلفاء للامام اكثر منهم أتباعاً له[٣].

تبعت خطوة إنتخاب راشد الخروصي عملية تعبئة المجتمع العماني للوضع

---

(١) علي فياض: المرجع السابق، ص ٤٩، جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية المتحدة ١٩١٤ ـ ١٩٤٥، القاهرة، دار الفكر العربي، ط ١، ١٩٧٣، ص ٣٨٧.

(*) لمزيد من التفاصيل عن نسب الإمام الخروصي ونشأته يمكن الرجوع إلى محمد عبدالله السالمي: المرجع السابق.

(٢) عرض حكومة المملكة العربية السعودية: التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، المجلد الأول، ١٩٥٥، ص ٣٠٤.

(٣) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٣٠٤.

الجديد، وتأييد الامام الجديد المنتخب، ولم يمضي وقت طويل حتى أعلن
الدين خلع فيصل بن تركي سلطان مسقط، واعتبار وجوده غير شرعي و
كلها باطلة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وفي نفس العام من شهر مايو
"نزوى" عاصمة للامامة، وان اختيار هذه المدينة عاصمة لم يكن عملاً عش
لخدمة استراتيجية للامامة، أولاً لأن لها مركزاً روحياً عند العمانيين و
تاريخية، وثانياً لأن نزوى تضم قلعة منيعة من الناحية الحربية[1].

والجدير بالذكر أن الشيخ عيسى الحارثي لم يشترك في هذا التح
البداية، وقد عزا بعض المؤرخين والكتاب سبب هذا التأخير إلى العداء
الذي كان بينه وبين كل من حمير بن ناصر وعبد الله السالمي، بالاضافة
التأخير كان يريد جس نبض ردة فعل الرأي العام العماني نحو النظام الجد
أن إنتظاره لم يدم حتى أعلن إنضمامه إلى الامامة الذي أدى بالفعل إلى
الاتحاد الهناوي الغافري، وظل إلى حد كبير محتفظاً بقوته ما يقرب من
عاماً.

وبهذا يمكننا القول أن الامامة الجديدة، كانت مدعومة بأكبر قوة
حدث في تاريخ عمان مما أدى إلى صلابتها وديناميكيتها أطول فترة ممكنة
الاتحاد أمكن تلافي إضمحلالها وسقوطها بسرعة، كما كانت تحدث بالا
السابقة في الماضي.

أدى التجمع الكبير حول زعامة روحية إلى إزعاج السلطات البريطا
رأت فيه تطوراً جديداً يختلف عن انتفاضات القبائل العادية التي كانت
من حين إلى آخر. ويبدو لنا أن مصدر إزعاجها هذا يعود إلى الخوف من
الصراع بين الساحل والداخل بصورة اكثر درامية من ذي قبل، لأن هذا
الكبير كان يمس جميع طبقات الشعب العماني ما عدا فئة صغيرة كانت
الساحل ومصالحها متمشية مع مصالح السلطان.

---

(١) علي فياض: المرجع السابق، ص ٤٩ ـ ٥٠.

قام التحالف الجديد بقيادة الامام الخروصي بعد ترتيب الأوضاع الداخلية والعسكرية إلى توجيه قواته نحو المدينة المجاورة إزكي، فأستسلمت لهذه القوات في شهر يونيو ١٩١٣. وفي هذه الاثناء تسارعت معظم قبائل عمان من كلتا الكتلتين الكبيرتين الغافرية والهناوية، لتقديم ولائها للامام الجديد. وفي رأينا فإن هذا الزحف القبلي للانضواء تحت راية الامامة له مغزاه إذا ما قسناه بمدلول الاحداث في تلك الفترة، حيث أن هذا التوجه جاء تعبيراً عن السخط القبلي على السلطان لإستسلامه لكل ما كان يملىٰ عليه من قبل البريطانيين وعدم التفاته الى ما كان يضر مصلحة هذه القبائل، خاصة في شأن تجارة الرقيق التي كانوا يعتبرونها عرفاً إجتماعياً منذ القديم، وكذلك لكون تجارة الاسلحة مصدر قوة لها إلى جانب أنها إحدى مصادر دخلها الرئيسه.

توجهت قوات الامامة بعد فتح أزكي إلى سمائل، حيث قامت بمحاصرتها، وفي أثناء ذلك تقدم إلى سمائل السيد نادر بن فيصل، بأمر من أبيه لمقاومة الثائرين، غير انه حوصر، ومن معه من القوات ومن أبناء عمومته[1].

عجلت محاصرة السيد نادر في سمائل في حدوث نقطة تحول هامة في استراتيجية أنصار الامامة، لأن سقوط سمائل ووقوع السيد نادر في الاسر كان يعني إن قضية السلطان ستضيع في كل مكان لذلك كان السلطان وحلفاؤه من القبائل مدركين تماماً مدى ضرورة مساعدة السيد نادر، لذلك نرى السلطان يرسل إلى القبائل المخلصة له من بني جابر "الجبور" وسيابيان" وبني راهيبان وجميعها غافرية وكان هؤلاء يسكنون في القسم الاسفل من وادي سمائل، بالاضافة إلى ذلك فقد استدعى ثلاثمائة رجل من بني البو علي من بدبد لحماية مسقط، وأخذ جميع نفائسه وما يملكه من أشياء قيمه إلى قلعة الجلالي مبلّغاً في الوقت نفسه الاهالي الذين يعيشون خارج المدينة بأن ينتقلوا إلى داخل الأسوار.

ولعل من الملفت للنظر أن يستدعي السلطان مجموعة من القبائل الغافرية

---

(١) محمد عبد الله السالمي: المرجع السابق، ص ١٨٩.

المعروفة بتأييدها للإمام لمساعدته. والحقيقة انه لم تكن كل القبائل ا
منضوية تحت راية الامام، بل كانت هناك مجموعة من القبائل تقوم بدعم ا
مثل بني جابر، وبني سيابين، في الوقت الذي إحتفظ هؤلاء بعلاقات
ومباشرة مع زملائهم من الغافريين من بني ريام وبني خاروص، ولكن
يعني هذا بأن هؤلاء الغافريين الموالين للسلطان لم تقع عليهم ضغوط سيا
قبل زملائهم الموالين للامام، من أجل مهاجمة السلطان والانضمام للثوار
اكبر ضغط طبق على بني جابر أكبر قبيلة غافرية هذا من ناحية ومن ناحي
نرى الموالين من بني جنابة للسلطان يكتبون إلى الشيخ الحارثي والشي
يحذرانهما من مغبة حماقتهم من جراء معارضتهم للسلطان وحلفائه المس
وتم تذكير أنصار الامامة بما آل إليه مصير الاتراك، عندما وقفوا معارضين
المسيحيين، بيد أن الشيخ حمير أجابهم، بأن قوة المسيحيين لا تخفى
ولكن من أجل الحرية، فالموت احسن من الحياة في ذلك الحال مؤك
أعمال الجور والظلم المتكررة التي يرتكبها السلطان وولاته، بينما رد أحد ال
المتحمسين لقضية الامام "لقد كان عداؤنا وخصومتنا للسلطان هدفنا طوا
أعوام إلى أن سهلها الله هذا العام بمساعدة الامام(١).

بقي السلطان فيصل بن تركي على قناعة بأن قواته ستكون كافية لمو
يطرأ، مع انه كان في بعض الاحيان يساوره الشك في ذلك، ومع ذلك لـ
التدخل البريطاني لاعتقاده بأن طلبه قد يزيد الثورة اشتعالاً، ويخلق مبرر
انتشار العصيان عن طريق تحويل الكثير من القبائل لصف الامامة، غير أ
السيد نادر في سمائل جعل طلب المساعدة البريطانية أمراً ضرورياً، لأن
سمائل سوف يترك مسقط مفتوحة لشن هجوم عليها. وفي ٧ يوليو ١٩١٣
السلطان رسمياً المساعدة البريطانية(٢).

(١) '1695, Letter from shaikh Hamyar bin nasir to the shaiks of the Jannbah, July, 1913.

(٢) ᒾ 15/1/35/42, Letter from Sayyid Faisal To P. Res. about officially requested British
I, 1913—

في أعقاب طلب السلطان المساعدة عمل الوكيل السياسي نوكس KNOX في مسقط على تزكية طلبه حينما بعث ببرقية إلى المعتمد السياسي، ذاكراً فيها أنه من باب الالتزام الاخلاقي البريطاني مساعدة السلطان، حيث رأى في ذلك بأن النزول الفعلي للقوات العسكرية قد يكون له في الحالف تأثير مهدىء، بالإضافة إلى أن عملاً كهذا قد يساعد في تحرير وتخليص السيد نادر من وضعه الحرج(١).

ومن أجل ذلك أرسل الرائد ميرفي MURPHY وهو ضابط استخبارات إلى مسقط لتقويم قوة المدنيتين الدفاعية، والجدير بالذكر أنه كانت هناك قوات بريطانية هندية قد أرسلت منذ الزحف الامامي بناء على موافقة الملك وبالاتفاق مع نوكس.

في التاسع من يوليو أنزل ٢٥٠ عسكرياً من الهندوس في مدينة مطرح، متحركين في اليوم التالي إلى بيت الفلج مؤسسين لهم مقراً في روي. وبهذا سدت الثغرة التي كان من المتوقع من الثوار استغلالها في التقدم نحو مسقط ومطرح.

بعد وصول النجدات العسكرية البريطانية، إعتقد نوكس الوكيل السياسي بأن لك سوف يضعضع موقف أنصار الامامة، فأرسل إنذاراً صارماً وحاسماً لزعماء الامامة يذكّرهم فيها بالمصالح البريطانية في البلاد ويتهمهم فيه بمناوأة السلطان، محذراً من مغبة مهاجمة مسقط ومطرح، وبأن الحكومة البريطانية لن تسمح لهم بذلك ولن تقف مكتوفة اليد إذا ما فعلوا ذلك. وكان هذا التهديد يستند على التصريح الذي سبق أن أصدرته حكومته في عام ١٨٩٥(٢).

وقد رد الامام الخروصي على رسالة نوكس بلهجة فيها الغلاظة والعند مُبيّناً له سبب ثورتهم: (بأن فيصلاً قد قام عليه العلماء مراراً منادين بخلعه وعزله، فأبى أن يعتزل، وانه قعد المدة الماضية بسبب الغلبة والقهر، والمسلمون لم يرضوا عن سلطته ولا أفعاله، وانتم معشر هذه الدولة يجب عليكم أن تكفوا عن أمر

---

(١) I.O.R., R 15/1/35/42, Tel. from P.A. To P.R., 8 July, 1913.

(٢) F.O. 371/1785, Letter from P.A. To Feader of the - Rebellion - 11 July, 1913.

المسلمين، ويلزمكم أن لا تتعدوا علينا، ومن تعدى علينا فإن الله يعيننا عليه، وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً وحسبنا الله ونعم الوكيل)[١].

يتضح لنا من خلال رد الامام مدى المقت والازدراء الذي يكنه اليثوقراطيون من انصار الامامة للبريطانيين أولاً بسبب ديانتهم وثانياً لموالاتهم السلطان الذي كان يعتبرونه خارجاً عن جادة الشرع، بالاضافة إلى عدم مبالاتهم بما اطلقه وكيلهم السياسي في مسقط من تهديدات لهم.

على الرغم من وصول مؤيدين وامدادات من اماكن متفرقة كصور وقريات لدعم ومساندة السلطان إلا أنه، وبسبب عدم ثقته بالاعتماد على حلفائه من العرب، إستدار السيد فيصل للمرة الثانية إلى البريطانيين طالباً منهم تواجد قوة بريطانية في السيب، معتقداً بأن هذا سوف يساعد في الحصول على ولاء القبائل الثائرة مما سيؤدي إلى تخليص السيد نادر بن فيصل من المأزق الذي هو فيه، وأكثر من ذلك فقد إعتقد بأن هذا العمل قد يمنحه دعماً بريطانياً فعّالاً من دون أن يلطخ أو يلوث قضيته بالكامل لطلبه المساعدة المسيحية ومن ناحية أخرى فقد اعترف كوكس COX المقيم السياسي في الخليج، بأن السبب الرئيسي للثورة الأخيرة يعود إلى تعاون السلطان مع السلطات البريطانية في قمع عمليات الاتجار بالاسلحة، وأردف قائلاً «فنحن ملزمون شرفياً وبصورة كاملة بدعم السلطان وابنه»[٢].

بحلول شهر أغسطس إحتلت القوات الموالية للإمام وادي سمائل والممرات التي تقع فيها بعد أن أبلي السيد نادر في الدفاع عنها غير أنه لم يصمد أمام ضربات أنصار الإمامة، وهنا وجد السيد نادر أنه من الافضل التوصل الى تسوية مع الامام، وفعلاً تمت التسوية التي قام بترتيبها الشيخ عبد الله بن سعيد الخليلي سيد

---

(١) I.O.R., R 15/6/24, Letter from I mam Alkharusi to P.A., 14 July, 1913. كانت هذه الوثيقة تحتوي على النص العربي لرسالة الإمام الخروصي.

(٢) I.O.R., R 15/XX1X/1, Tel. from P.R. to Cov. of India, 14 July, 1913—

وادي سمائل على أساس إنه مقابل سلامته وسلامة أتباعه يقوم بتسليم القلعة خلال خمسة عشر يوماً إلى الشيخ الخليلي، فإن استطاع السلطان إرسال نائب عنه خلال تلك الفترة، فإن القلعة سوف تعاد له والا فإنها سوف تسلّم للامام واتباعه، وفعلاً تم خروج السيد نادر وأتباعه عن طريق وادي بني جابر "الجبور" بصحبة الشيخ الخليلي الى الخوض، ومنها إنتقل السيد نادر إلى مسقط، والجدير بالذكر بأن الشيخ الخليلي كان قد إستأذن الامام في عملية خروج السيد نادر(١).

ونميل إلى الاعتقاد بأن الاتفاق السابق ما هو إلا وسيلة لحفظ ماء الوجه وكذلك طريقة غير مباشرة لتسليم القلعة بشكل مهين.

هكذا أصبحت قوات الامامة بإحتلالها وادي سمائل تهدد بشكل مباشر مسقط ومطرح وفي اثناء ذلك أعلن أنصار الامامة بأن هدفهم هو الإطاحة بحكم السلطان الموالي للبريطانيين ونتيجة لذلك فقد ضوعفت القوات الهندية المرابطة في أراضي السلطنة وخاصة في بيت الفلج. وفي فترة وجيزة كانت هذه القوات قد إتخذت لها مواقع استعداداً لاي هجوم(٢).

بعد الهزائم المتوالية التي لحقت بالسيد فيصل، فكر في إمكانية إيجاد تسوية مع الإمام، غير إنه لم يحدث أي تقدم في هذا المجال بسبب شروط الامام، فقد وضع الامام راشد الخروصي عدة شروط لتحقيق السلام، كإلغاء إتفاقية الاسلحة والسيطرة على صور وناكي بالاضافة إلى تخفيض جميع المستحقات الجمركية منذ أن طبقت خلال إمامة عزان، إلى جانب التزام السيد فيصل واتباعه بتشجيع أعمال الخير ومنع أعمال الشر والاكثر من ذلك، بأن يقوم الامام نفسه بتقويم طرق إداء السلطان لواجباته(٣) يبدو لنا من خلال شروط الامام، انه كان من الإستحالة قبولها، إذ أن تخفيض العائدات الجمركية وتسليم صور كان

(١) محمد عبدالله السالمي: المرجع السابق، ص ١٩٠.

(٢) علي فياض: المرجع السابق، ص ٥١.

(٣) F.O. 371/1695, Proclamations on of the Imam Alkhorusi giving conditions necessary for peace, 25 July, 1913.

يعنيان تقويض سلطة السلطان، أو بمعنى آخر جعل الامام وصياً على الحكم. والادهى من ذلك أن البريطانيين كانوا لا يسمحون بأية صورة من الصور بإبطال اتفاقية الاسلحة وامام هذا الوضع عاد السلطان للالتفات إلى البريطانيين طالباً منهم مزيداً من العون.

وقد أوضحت مصادر وزارة الهند وجهة نظرها للحكومة الهندية بالنسبة لمساعدة السلطان بأنها مدركة تماماً لمدى التزاماتها نحو السلطان، مؤكدة في الوقت نفسه تبنيها الخط السابق بشأن المساعدات واقتناعها، بأن التدخل في المناطق الداخلية أمر محفوف بالمخاطر، وانه يجب أن تحصر أعمالها في الساحل فقط، ولكن بفعالية اكبر بحيث تكون من الكفاية أن تنزل هزيمة ساحقة بالامام[١].

ساد نوع من الركود المؤقت من جانب أنصار الامامة على مستوى العمليات الحربية ضد السلطان، غير أن بعض شيوخ القبائل قد نشطوا في هذه الفترة متقدمين بعروض مختلفة للإمام، فمثلاً تقدم الشيخ مهنا بن حمد العبري بعرض يطلب فيه من الامام، بان يهاجم قلعة السلطان "العراقي" التي كانت ضمن مناطق العبريين التقليدية في الظهيرة. اذ كانت هذه القبيلة ولعدة أجيال تريد السيطرة على تلك القلعة، وفي الوقت نفسه قام الشيخ خلف بن سناه العلوي من بني البو علي بتقديم عرض آخر يتطوع فيه لمهاجمة صحار، حيث إن هذا الشيخ كان ملهماً بطموحات قبلية كبيرة مثل الرغبة في دعم ومساندة الامام. بيد أن الخروصي ومستشارية كانوا مدركين لأهداف بعض حلفائهم، ولكنهم قبلوا كل تلك العروض، لأن هجوماً تحريضياً على السلطان كان أفضل من لا شيء في نظرهم[٢].

من ذلك يبدو لنا بأن بعض القبائل العمانية التي تحمست للقضاء على السلطان، لم يكن حماسها من أجل قضية الامام بل إنها أتخذت القضية كغطاء

---

(١) I.O.R., R15/3/XXXX/1, Tel. from the India office to the Gov. of India, 6 AuG., 1913.

(٢) I.OR.,R 15/1/35/42, Report from Shaikh Abdullah AL - Kalili to the sultan, 23 Aug., 1913.

لتسترجع بعض ممتلكاتها التي كانت تحاول الحصول عليها منذ أجيال لانها كانت تدرك بأنها لا تستطيع إستردادها بجهودها الذاتية.

والجدير بالاشارة انه في الوقت الذي كانت تناقش فيه العروض السابقة، بدأ الامام وأعوانه بتوزيع أدوارهم الادارية التي كان السلطان يقوم بها في اماكن مختلفة في عمان، فقام الشيخ حمير بن ناصر الذي كان يقوم بقيادة الغافريين بتولي القيام بدور السلطان كوسيط ومقيم للعدالة لشيوخ القبائل الغافرية، والشيخان عبد الله وعيسى أيضاً خدموا كمحكمين بين القبائل الهناوية المختلفة، فقد حلوا محل السلطان في مناطق كثيرة من عمان على انهم المنفذون للعدالة: أما الامام نفسه فكان منهمكاً بالأمور الادارية الرئيسه كالتجنيد القبلي وحل المنازعات بين القبائل حيث إن هذه المنازعات قد استهلكت الكثير من وقته وطاقته ونميل الى الاعتقاد بأن التوزيع السابق للأدوار إنما كان دليلاً واضحاً على محاولة حركة الامامة على إكتساب قاعدة شعبية لها من ناحية ومن ناحية أخرى وحتى لا يترجم رؤساء القبائل بأن وجودهم في ظل الامامة، أصبح هامشياً، وإنهم فقدوا جميع الصلاحيات التي كانوا يمارسونها في السابق.

إلى جانب توزيع الادوار الإدارية، فقدُ واجه الامام مشكلة رفع كفاءة موارده المالية لكي يتمكن من إبقاء قواته ملتفة حوله لأن المناطق التي تم احتلالها من قبل قواته كانت تخص بعض القبائل الموالية له، لذلك لم يرد أن يبدد تحالفات هذه القبائل معه عن طريق إقتطاع أراضيها، بيد أنه أخذ يتحصل من الأراضي التي صودرت من السلطان وعائلته وأقرب من ينوب عنه ولكن لم يكن هذا المصدر كبيراً، ولذا لم تحل مشكلة النقص الذي كان يواجهه الامام من العوائد المالية، مما أدى إلى عرقلة مقدرة الامام على مواصلة الحرب. وهذه المشكلة المالية واجهت السلطان كذلك في الوقت نفسه لأن الحرب الدائرة كانت قد أفرغت خزينته، ولذا لم يكن امامه طريقة لزيادة العائدات، وفي الوقت نفسه معاقبة الثوار سوى رفع الرسوم على جميع المنتجات المشحونة من مناطق الداخل الى الساحل.

وقد قام السلطان بالاعلان عن خطته في أواخر أغسطس لرفع الرسوم على الرمان من ٧٪ إلى ٢٨٪. وقد قوبل الاجراء السلطاني هذا بارتياح كبير من قبل الوكيل السياسي مع إنه توقع حدوث مشكلات بسببه لأن هنالك دولاً لها مع السلطنة معاهدات حددت فيها رسم الضريبة بـ٥٪ كحد أقصى غير أنه إعتبر ذلك مجرد عائق ثانوي، حيث أن ما نسبته ٨٠٪ من التجارة العمانية تحت سيطرة الرعايا البريطانيين من الهنود، وكان من غير المحتمل أن حكومات أخرى مثل فرنسا قد تعترض إذا لم يعترض البريطانيون، لأنه لم يكن في مقدرة الفرنسيين منافسة البريطانيين في عمان. وعلى الرغم من أن الخطة الجديدة قد خلقت مشكلات للهنود الذين يحملون الرعوية البريطانية إلا أن نوكس الوكيل السياسي في مسقط أوضح موقفه قائلاً «إن مشاعري وعواطفي حول هذا الأمر مع جلالة السلطان»[١]. بمجرد معرفة السلطان بأن الاجراء السابق لم يثر أية ردود فعل من قبل الرأي العام، أقدم على إجراء آخر، وهو القيام بإعلان رفع الرسوم على التمور القادمة من المناطق التابعة للإمامة من ٥٪ إلى ١٥٪ متوقعاً بأن هذه الزيادة سوف يكون لها أصداء سياسية واقتصادية فورية. والجدير بالذكر بأن هذه الزيادة إستثنيت منها القبائل الصديقة التي كانت على علاقة مع السلطان.

وقد أبدى الهنود البريطانيون إمتعاضهم من الضريبة الجديدة، فقاموا بتقديم شكاوي إلى الوكيل السياسي الذي كان على قناعة، بأن هذه الشكاوي قد تكون صحيحة وشرعية، ولكن معظمها أمثلة على الحيل واساليب الخداع الهندية، ولكي يحل هذه المشكلة، فقد قرر نوكس بأنه هو الذي يقرر شخصياً مدى شرعية شكاواهم، فإذا كان عقد التمور بالفعل متفقاً عليه قبل إعلان الضريبة الجديدة، فسوف يستلم الهنود تعويضات مالية عن ذلك[٢] ومن ناحية أخرى فقد قام السلطان فيصل بإتخاذ إجراءات أخرى في محاولة منه لزيادة الضغط على انصار الامامة،

---

(١) I.O.R.,R 15/1/35/42, Tel. from P.R., 22 Aug., 1913.

(٢) I.O.R., R 15/1/35/42, letter from P.A. To P.R., 6 Sep., 1913.

حيث قام بفرض حظر على المؤن مثل الرز والذخائر، والاقمشة غير أن محاولته هذه أبطلت لأن بعض القبائل الموالين له قامت ببيع أرزها وأقمشتها إلى أنصار الامامة[٢].

وهكذا وبنهاية شهر سبتمبر من عام ١٩١٣، كانت أقدام الامامة قد ترسخت، وكان الامام والموالون له من القادة يديرون المناطق التي كانت بيدهم بشكل منظم وفقاً لتعاليم الشريعة الاسلامية.

وفي الرابع من شهر اكتوبر ١٩١٣، توفي السلطان فيصل بن تركي، بعد أن وهنت سلطته على سلطنته، وخلفه في الحكم إبنه الاكبر السيد تيمور، وكان يؤمئذ في السابعة والعشرين من عمره، وكان له نشاط ملحوظ في حكومة والده الراحل[١] وقد شكك البريطانيون في قدرة السلطان الجديد على إمساك زمام الأمور، وأضحوا متخوفين من أن يستغل الامام ضعفه لزيادة الضغط عليه، ولكنه كان على عكس ما توقع البريطانيون فقد إستهل حكمه بتطبيق طرق دبلوماسية لحل المشكلات االتي كانت سلطته تعانيها، وكانت فلسفته في ذلك مبنية على أساس إحداث إنشقاق داخل الاتحاد الامامي ـ أي ضرب الامامة من الداخل ـ إلى جانب توسيع قاعدة المؤيدين له، عن طريق الاحتفاظ بعلاقات حميمة مع الجناح الهناوي المحافظ، كما فعل مع الغافريين، محاولاً جر هذه الفئة نحوه، وابعادها عن الامام، وفي الوقت نفسه قام بإظهار حماسة الديني حيث كتب خطابات إلى جميع قواد الامامة مؤكداً لهم فيها على إلتزامه بالدين الاسلامي، منوهاً بضرورة خلق الفرص امام تحقيق سلام عن طريق المفاوضات. مطالباً صديقه القديم الشيخ عيسى بن صالح مساعدته في تحقيق ذلك، موضحاً له في الوقت نفسه كخوف منه ألا يسيء بن صالح فهم وتفسير مطلبة على انه جاء نتيجة شعوره

---

(١) I.O.R., R 15/1/35/42, Tel from P.A. To P.R., 19 Sep., 1913.

(٢) شركة الزيت العربية الامريكية: المرجع السابق، ص ٨٢.

بالضعف مؤكداً له بأنه يلقى الدعم القوي من جميع أخوانه وأعوانه في مسقط بما في ذلك البريطانيون[١]. وبعد فترة من تلقي الشيخ عيسى خطاب السيد تيمور، تلقى خطاب مناشدة آخر من ثلاثة شيوخ ممن كانوا يؤمنون بفكرة المفاوضات، وهؤلاء الشيوخ هم حمدان بن زايد حاكم أبو ظبي وهلال بن سعيد الهاجري، وسالم بن عامر الحسّاني. وقد حذّر هؤلاء الشيوخ الشيخ عيسى في خطابهم، بأن الثورة يمكن أن تنحرف بسهولة وتتحول إلى صراع هناوي غافري. وكان الشيخ عيسى متفهماً لذلك فوافق على ترتيب اجتماع بينه وبين الشيوخ في السيب من أجل تسوية بين الأمام والسلطان السيد تيمور هذا وقد نظر أنصار الامامة وعلى رأسهم الامام نفسه إلى المفاوضات بإزدراء، ولكنهم في الوقت نفسه قاموا بإعلان مطالبهم حتى يسمح للسيد تيمور أن يبقى سلطاناً، حيث كانت مطالبهم تدور ليس فقط حول السيطرة على سمائل وصور، ولكن يجب أن يكونوا هم المشرفين على جميع العوائد الجمركية لكل من مطرح ومسقط. ومن ناحية آخرى قام الشيخ عيسى بتقديم إقتراحاته من أجل التسوية، محذراً بأن استمرار الصراع قد تكون نتيجته تدعيم الحماية البريطانية، بيد أن إقتراحاته (*) وتحذيره جوبهت بعدم الاهتمام من قبل أنصار الامامة، بل أكثر من ذلك فقد هوجم وأفترى عليه، وأتهم بأنه مارق[٢].

تحت تلك الظروف إنسحب الشيخ عيسى بن صالح، معلناً أن الامام لا يحتاج لدعمه في المستقبل، بينما أخذت جهود السيد تيمور السلمية في ابعاد الكثيرين من الهناويين عن تأييد الإمام[٣].

ونتيجة للمستجدات الاخيرة تأكد الامام وأعوانه من انه لا بد من اتخاذ

---

(١) I.O.R., R 15/3/XXXX/1, letter from Sayyid Taimur To Shaikh Isa, 18 Oct., 1913.

(*) لمعرفة اقتراحات الشيخ عيسى يمكن الرجوع : محمد عبدالله السالمي : المرجع السابق.

(٢) I.O.R., R 15/3/29/2, Report from P A., Muscat News, 3 Des. 1913.

(٣) I O.R., R 15/3/25/1, letter from P.A. To The Actinge ..J. G. Lorimer, Jan, 1914.

خطوات إيجابية لبعث حياة جديدة في الامامة، ولتحقيق ذلك قاموا بمهاجمة بركاء التي تقع على ساحل الباطنة وقريات الواقعة على بعد ٤٠ ميلاً إلى الجنوب من مسقط وبهذا أصبحت قوة السلطان مهددة من قبل المناوئين له في جميع أنحاء عمان، بيد أن هؤلاء تلقوا في إبريل من عام ١٩١٤ أول صدمة لهم، عندما أبعدهم القصف المدفعي من سفينتي صاحب الجلالة فوكس FOX ودار تموث DARTMOTH من بركاء وقريات[١] ويمكننا تفسير التصرف البريطاني، بأن الدوائر البريطانية رأت في ذلك فرصة لكي تعلن للملأ، بأنها لم تعد تحتمل أي تهديد لنفوذها على الشواطيء بعد وجود دام اكثر من مائة عام، وخاصة وانها كانت تدرك مدى خطورة وجود قوات الامامة على الساحل، مما كان يعني إرباك عملياتها الامنية والتفتيشية التي كانت تقوم بها قواتها عادة على سواحل المنطقة مثل مراقبة تهريب الاسلحة وتجارة العبيد، بالاضافة إلى ما كان يؤديه ذلك من تعرض خطوط مواصلاتها البحرية للخطر.

لم يثبط القصف البريطاني والانسحاب من بركاء والقريات عزم الامام وانصاره بل على عكس ذلك فقد كتب الامام إلى بن BENN الوكيل السياسي، موبخاً بعنف العمل البريطاني مطالباً بتفنيد الاسباب التي دفعتهم الى ذلك. وفي الوقت ذاته أبلغ الشيخ عيسى بن صالح رغم موقفه المحايد الذي كان قد اتخذه في الآونة الاخيرة، السيد تيمور، بأن جميع العمانيين متخوفين من أن تكون تلك الحادثة مجرد مقدمة لتدخل بريطاني أبعد مدى. وقد عكس هذه المخاوف المراسل العماني لجريدة «صدى الدستور» البصراوية في مقال له حيث ذكر فيه «اما بالنسبة للبريطانيين فيبدو لي بأن رغباتهم لن تتوقف بمجرد القصف المدفعي لانصار الإمامة وهم يرغبون أن يعهد إليهم بزمام الأمور، وبمعنى آخر فهم يريدون أن يسددوا الضربة الاخيرة لاستقلال مسقط»[٢].

---

(١) LANDEN, RG: Op. cit., P.395.

(٢) Sada - AD - Dostur: Basra News Paper, 1 May. 1914.

يبدوا أن القصف التي قامت به القوات البريطانية كان دليلاً على تقلد سياسة جديدة بالنسبة لعمان، وهو القضاء على المشكلة الآخذة في التصاعد إلى جانب التقليل من التكاليف العسكرية، لأن البريطانيين كانوا يرون في تجهيز قوة من ٤٠٠ إلى ١٢٠٠ فرد بالنسبة لهم أمراً باهظ التكاليف إذا ما قورن بالفوائد التي سيحصلون عليها من وراء ذلك، وللتغلب على هذه المشكلة طرحت حكومة الهند إقتراحين، كان مضمون الأول: أن يدفع للقوات العسكرية البريطانية من العوائد الجمركية، غير أن السيد تيمور أبدى معارضته لهذا الحل معللاً بأن العوائد الجمركية في أفضل الحالات لا تكاد تكفي تغطية نفقاته. أما الاقتراح الثاني فقد إقترحه كوكس فكان مضمونه، كبديل بتجنيد فيالق مسقطية، على أن تكوْن تحْت إمرة ضباط بريطانيين وهنود، كبديل لما سبق، ويتحمل السلطان تكاليفها، غير أن السلطان تيمور رأى في تكوين جيش تحت السيطرة البريطانية انتقاصاً لقوته[1] مؤمناً بأن خلق جيش تحت إمرته سيكون أفضل بكثير واكثر تقبلاً في الاوساط المحلية، ولتحقيق ذلك قام بتوظيف واستخدام عدد من البلوش من البصرة من ذوي الخبرة العسكرية منيطاً بهم تشكيل نواة جيشه، بيد أن محاولة السلطان هذه أحبطت بسبب مطالب المجندين المالية الذين كانوا يريدون الانتماء لهذا الجيش، ولكنه لم ييأس محاولاً مرة أخرى، عندما أصدر إعلاناً طالب فيه إجراء تعيينات من مسقط ومطرح، متأملاً بأن تكون لديه قوة مخلصة له معتقداً بأن العرض الذي كان قد عرضه قد يغري عدداً كافياً من الرجال، ولسوء الحظ لم يكن عدد المتطوعين يتجاوز الاربعين الا بقليل، وكنتيجة لذلك تمت محاولة التجنيد الاجباري، ولكن العداوة المحلية احالت دون ذلك، ولذلك فشلت خطة السلطان الاخيرة بكاملها، وبالتالي لم يبق أمامه سوى الاعتماد على الجنود المرتزقة[2] هذا وقد نظر إلى محاولات السلطان بإنشاء جيش خاص به بإزدراء من قبل كل من بن ونوكس هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد تبنى بن مسألة إعادة إحياء تشكيل فرقة فيالق

(١) I.O.R., R 15/3/92/2 Confidential letter from the Gov. Ofindia To the P.A., 17 May, 1914.

(٢) L/ Pand S/10/425, Proclamation by Sayyid Taimur, 22 April, 1914.

مسقط، رافعاً خطة انشائها إلى الجهات المعنية، ونظراً لتكاليف المشروع اقترح بن، بأن تدفع حكومة الهند نصف التكاليف غير أن إقتراحه رفض في كل من بريطانيا والهند، فالنفقات كانت مرتفعة جداً والخطة كانت معقدة وكان لاندلاع الاعمال الحربية العالمية والخوف من انتشارها بالقرب من منطقة الخليج دور في اضعاف فكرة إنشاء هذه القوة[1].

لم تشهد الفترة التالية بعد القصف البريطاني تحركات من قبل أنصار الامامة على المستوى العسكري، ويبدو لنا بأن القصف المدفعي كان له تأثير مهدىء على عملياتهم، بيد انه بقي الموقف لصالحهم والدليل على ذلك إتباع السيد تيمور اسلوب الحصر الاقتصادي ضدهم محاولاً بذلك اضعاف موقفهم بيد أن أنصار الإمامة بقوا ثابتين على موقفهم اكثر من أي وقت مضى، وخاصة بعد ظهور ما يشجعهم على مواصلة الثورة بعد دخول الحرب العالمية مراحلها الاولى في شهر أغسطس ١٩١٤.

وهكذا ساعدت ظروف الحرب العالمية الاولى الامامة على أن تحتل مركزاً يتجاوز نفوذها الفعلي.

ثانياً: إنعكاسات الحرب العالمية الاولى على الصراع العماني:

كان للوضع السياسي والاقتصادي تأثير كبير على سير الأمور في مسقط خلال الحرب، فعلى الصعيد السياسي، إتخذت قضية الصراع بين السلطنة والامامة بُعداً جديداً، حيث إنه بإعلان الحرب العالمية الاولى كانت هناك ثلاثة عوامل تحفّز العمانيين على تصعيد ثورتهم، التي كان من أهمها وبإختصار:

أولاً: المساعدات التي من المحتمل ان يتلقاها أنصار الامامة من المانيا والدولة العثمانية، بحكم التحالف بينهما.

ثانياً: شخصية الحركة الدينية وارتباطها بالجهاد الديني الذي دعت اليه

---

(١) I.O.R., R 15/1/35/36, Report by Benn for Raising a Muscat levey corp, 1914.

الدولة العثمانية بإعتبارها دولة الخلافة الاسلامية.

ثالثاً: الاعتقاد بأن التعزيزات البريطانية العسكريـة لن تصل إلى مسقط، وبالتالي تصبح الحامية البريطانية في موقف حرج لا تستطيع فيه الدفاع عن مسقط بل لا تستطيع الدفاع عن نفسها(١).

وبالنسبة للعامل الاول، فمنذ إندلاع الاعمال العسكرية للحرب العالمية، والبريطانيون يراقبون أنشطة الدول الاخرى في عمان، وخاصة نشاط كل من المانيا والدولة العثمانية ويتخوفون من أن تجد هاتان الدولتان موضع قدم لهما في عمان. وكان التهديد الالماني يؤرق البريطانيين أكثر من سواه، فالألمان كانوا يبحثون عن أي عنصر معاد لبريطانيا في العالم الاسلامي، وفعلاً كانت هناك إتصـالات بين عملاء الالمان والعمانيين خاصة بعد سقوط تنجنيقاً المستعمرة الالمانية في شرق إفريقيا عام ١٩١٥(٢).

لذلك نرى السلطات البريطانية المعنية بالامر في عمان تراقب عن كثب ما يدور فيها متخوفة من نجاح الالمان في عقد اتفاق تجاري مع العمانيين، وفي منح وثائق ألمانية للرعايا العمانيين، ويبدو أن تخوفها بدأ منذ أن كانت البواخر الالمانية تقوم بزيـارات منتظمـة إلى مسقط، ومن أجل ذلـك وكعمل إحتـرازي حتى مع السلطان المعتمد عليه كلية وخوفاً من الوقوع في شباك الالمان، يقترح بن الوكيل السياسي أن يأخذ تعهداً منه "السلطان" بأن لا يكون له علاقات مع إية دولة أجنبية لا يوجد لها قنصلية في مسقط الا عن طريق السلطات البريطانية(٣) بيد أن الاقتراح لقي معارضة من قبل نوكس، على أساس انه يمس الإستقلال العماني من دون معنى معبراً عن قناعته «بأن السلطان يعرف أين تكمن مصالحة، لذلك من الصعوبة بأن يقوم على عقد معاهدة من دون علمنا» هذا من ناحية(٤) ومن ناحية أخرى فقد

---

(١) جمال زكريا: المرجع السابق. ص ٣٩١ ـ ٣٩٢.

(٢) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٣٠٥.

(٣) I.O.R., R 15/1/35/90. Tel. from P.A. To P.R., 13 July, 1914.

(٤) I.O.R., R 15/1/35/90, letter from P.R. To Sec. to the F.O. Dep. of the Gov. of india, 26 July, 1914.

أكد الوكيل السياسي في مسقط على كثرة زيارة مبعوثين من الاتراك من البصرة والآستانة إلى داخلية عمان هذا بالاضافة إلى وصول عملاء لالمانيا من دار السلام إلى ميناء صور، ومن ثم إلى المقاطعة الشرقية حيث تقابلوا مع الشيخ عيسى بن صالح الحارثي، وقاموا بتوزيع الهبات على القبائل لاستمالتها إلى جانبهم تحت تأثير بأن البريطانيين يستبدون بالمسلمين على عكس الالمان الذين يدافعون عن الاسلام والمسلمين، وانهم من أجل هذا تحالفوا مع الخلافة الاسلامية(١).

من المنطلق السابق تأمل انصار الامامة المساعدة الالمانية والتركية لهم خاصة بعد أن سرت أخبار ذات طابع دعائي تسربت إليهم من زنجبار وتنجينقاً عن انتصارات المانية على البريطانيين واعلان قيصرهم وليام الثاني بأنه اعتنق الدين الاسلامي وبات يسمى الحاج محمد غليوم، وأن اسلحته مرفوعة لتكون منتصرة على أعدائهم، إلى جانب الإيحاء بأن المانيا أقوى من جميع الدول المتحالفة بسبب اسلحتها المتفوقة والاختراعات الجديدة لقتل اعدائها(٢) ونتيجة لذلك فقد قام كل من الوكيل السياسي والسلطان ببذل قصارى جهودهما لفضح تلك الاشاعات الكاذبة، غير أن مساعيهما باءت بالفشل هذا بالنسبة للالمان(٣) اما بالنسبة للاتراك فقد كان بعض المسؤولين البريطانيين يقظين لنشاطات جميع الاتراك الموجودين في عمان، حيث كان السيد تيمور معجباً بالاتراك، إذ كان يعامل زواره من الاتراك بالاحترام، وقام باستضافة الكثير منهم، ومن أمثال محمد فؤاد قائد قواته العسكرية الجديدة، ومحمد اسماعيل بيه الذي كان صديقاً حميماً له ومرافقه في السفر وكان البريطانيون غير راضين عن هذه العلاقات المباشرة مع الاتراك، ولكن رغم ذلك احتفظ السلطان بارتباطاته معهم(٤).

---

(١) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٣٩٢.

(٢) I.O.R., R 15/1/412, statement of Nasir bin Salaiman Siyabi, Wadi Samail, aged 60 years., 1914.

(٣) I.O.R., R 15/1/18/10, ordinance for securing the control of the press during war, issued by the Muscat P.A., 25 Aug., 1914.

(٤) I.O.R., R 15/1/35/41, letter from P.A. to the P.R., Sep., 1914.

شجعت الدعاية الالمانية إنصار الامامة على العمل على تصعيد عملياتهم العسكرية وتجديدها على الرغم من اتخاذ السلطات البريطانية ما من شأنه حماية السلطنة من مثل هذه الهجمات، ولكن انصار الامامة لم يضعوا أي إعتبار لذلك، وخاصة بعد ورود أخبار عن قرب وصول البحرية الالمانية، وعن مزيد من الانتصارات، علاوة عن انسحاب القوات العسكرية والسفن البريطانية من مسقط خلال الصيف، الذي فسر على انه دليل على فشل النجاح البريطاني في مسقط[١] ويبدو لنا أن تلك الاخبار ليست لها أساس من الصحة لانه من غير المعقول بأن تقوم المانيا بأية تحركات عسكرية في هذه الميادين الثانوية في ذلك الوقت، وأن سبب انتشارها على هذا النحو نتيجة لاعلان بريطانيا الحرب ضد الدولة العثمانية، مما دفع المسلمين إلى تفسير ذلك بأنه موجه ضد الاسلام والمسلمين مما كان له الأثر الكبير في عودة الهجمات العسكرية من قبل قوات الامامة بشكل ملحوظ.

فكانت قبيلة بني بطاش أول من أعادت الاعمال العسكرية، وقد بدأ رجالها في وقت متأخر من شهر أغسطس يتصيدون "أصدقاء السلطان" بيد أنهم أعدوا العدة لشن هجوم كبير على قريات، وشجعهم على ذلك وإلى الامام الشيخ حمد لكي يطردوا حامية السلطان منها، غير أن الخوف من القصف، ونقص الدعم جعل بني بطاش يعدلون عن الهجوم بيد أنهم استمروا في هجماتهم المتقطعة على الحاميات البعيدة متبعين في ذلك أسلوب الإستنزاف، فمثلاً قاموا في ١٤ أكتوبر بمهاجمة مفرزة بريطانية قرب مسقط، وقد أدت مثل هذه الهجمات إلى مردود إيجابي على الساحة العمانية حيث أنها شوهت الصورة التي كانت في أذهان عامة الشعب، بأن البريطانيين لا يقهرون، مما شجع ذلك أن تقوم القبائل الاخرى بزيادة اعمالها الهجومية[٢] ومن ناحية أخرى فقد أدى نجاح هذه الهجمات إلى خلق ظروف مناسبة لاعادة وحدة صفوف أنصار الامامة وقد تجلى ذلك الاجتماع

(١) I.O.R., R 15/29/2 letter from P.A. to the P.R., 16 Aug 1914.

(٢) I.O.R., R 15/3/29, Tel. from colonel Maycommanding office at Bait al - Falaj to P.A., 14 Oct., 1914.

الذي عقد بين الامام الخروصي وبين ابرز زعماء الداخل الشيخ حمد بن ناصر والشيخ عيسى بن صالح الذي كان قد إبتعد لفترة عن ساحة الامامة لوجود سوء تفاهم بينه وبين الامام، في مدينة نزوى، حيث قرر الزعماء فيه إستغلال ظروف الحرب التي كانت تمنع بريطانيا من استمرار تقديم مساعداتها للسلطان بشكل فعلي. ولكن لم يلبث أن حدث خلاف في الرأي بين الزعماء أنفسهم، فعيسى بن صالح بفطرته السياسية كان يحبذ الوسائل العملية في حين كان الآخرون ومن بينهم الامام يفضلون استغلال الحرب لتحقيق هجوم ناجح على السلطنة، بالاضافة إلى ذلك فإنهم إختلفوا كذلك حول نصيب كل مقاطعة في نفقات الحملة التي ستعد للهجوم على مسقط[1].

أدت الاختلافات السابقة، إلى جانب قيام البريطانيين في تحصين مواقعهم، وزيادة قواتهم المرابطة وذلك بجلبهم المزيد من القوات من بوشهر بناء على طلب الكولونيل ادواردز EDWARDS [2] إضافة إلى وصول أنباء عن سقوط البصرة في أيدي القوات البريطانية أدى إلى تأجيل الهجوم إلى ما بعد بداية العام. والجدير بالذكر بأن هذا التأجيل أعطى الفرصة للسلطان تيمور، لمعاقبة بني بطاش الذين كانوا كما مر بنا قد أزعجوا بغاراتهم المتكررة الحامية البريطانية وحلفاء السلطان حاثاً في الوقت نفسه صديقه الشيخ سلطان بن راشد النعيمي شيخ البوريمي على الكتابة للامام للتباحث بشأن الأمور المعلقة بينهما، وتحذيره بأنه سيقوم باحتلال وادي سمائل إذا لم يعقد إجتماع من أجل ذلك.

وبتأثير من الشيخ عيسى بن صالح وافق الامام على عقد ذلك الاجتماع. وبالفعل سافر عيسى بن صالح ممثلاً عن الامام، والتقى بالوكيل السياسي ممثلاً عن السلطان في بلدة السيب(*) بيد أن الاجتماع لم يسفر عن إية نتائج نظراً

---

(١) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٣٩٣.

(٢) I.O.R., R 15/3/29/2, Tel. from the P.A. to colonel Edwards 11 Dec., 1914.

(*) بلدة السيب: بلدة تبعد عن مسقط بحوالي ٤٥ كلم تقريباً.

لتباعد وجهات النظر خاصة من جهة السلطان الذي راوغ في الاستجابة لمطالب زعماء الامامة[١] بعد فشل إجتماع السيب والذي عقد بناء على طلب السلطان عادت الأمور إلى التوتر بين الامامة والسلطنة، مما دفع بقوات الامامة التي كان يبلغ عددها ثلاثة آلاف رجل، بقيادة الامام والشيخ عيسى الذي تحول بسبب رفض السلطان الصلح من داعية للسلم إلى مناوىء له، في يناير عام ١٩١٥، إلى التقدم لحصار مسقط وللإطاحة بالسلطان ولمهاجمة الحامية البريطانية الهندية التي كانت تتألف من سبعمائة رجل فقط، بادئين الهجوم في ليلة ١٠ يناير، حيث إندفعت قوات الامامة بشجاعة محرزة بعض الانتصارات في بداية الامر في بيت الفلج، إلا أن الوضع تغير بعد ذلك حينما وجهت إليهم القوات النظامية المحصنة نيرانها الكثيفة إلى جانب استماتة الحامية في الدفاع عن نفسها، الامر الذي دفع القوات الامامية إلى التوقف نتيجة معاناتهم من الاصابات الكثيرة والتي بلغت اكثر من ٢٠٠ رجل ما بين قتيل وجريح، مما أدى إلى إضعاف معنوياتهم القتالية لدرجة أنهم إنسحبوا إلى المناطق الداخلية ولم يعملوا على إعادة الكرة مرة أخرى[٢] والاكثر من ذلك ان السلطان كان يرغب في إرسال قوات عسكرية لتعقبهم إلى الداخل، ولكن الوكيل السياسي في مسقط اعترض على ذلك، ونصح السلطان بالكف عن ذلك على أساس عدم ميل الحكومة البريطانية جرياً على سياستها التقليدية المعلنة في ذلك الوقت في إقحام نفسها في الداخل[٣] ويمكن إرجاع فشل الهجوم الامامي لأسباب ذاتية وأخرى خارجية، ويمكن تلخيص الاسباب الذاتية في التالي:

أ ـ ان القيادة أهتمت بشكل رئيسي بعدد القوات، دافعة بإتجاه بيت الفلج ومسقط بأفواج متزاحمة من المقاتلين.

---

(١) علي فياض: المرجع السابق، ص ٥٥.

(٢) Thomas, BERTRAM. Arab Rule under the Al Busaid Dynasty of Oman 1741 - 1937, London, Read Jan, 1938, P.24.

(٣) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٣٩٦.

ب ـ نقص التكتيك العسكري، فخطة القيادة كانت مكشوفة، ليس فيها حيلة ذات بال، بالاضافة إلى عدم وجود خطط بديلة، ولا خطة انسحاب منظمة ومدروسة.

حـ ـ سقوط بعض القادة في المعارك، واصابة عيسى بن صالح، وتسرب إشاعة بأنه قتل، واصابة الامام نفسه مما كان له الاثر على نفسية المقاتلين.

أما الاسباب الخارجية فكانت:

أ ـ وصول تعزيزات جديدة للسلطان والبريطانيين من بومباي لمواجهة الموقف الذي كان يهدد العاصمة.

ب ـ وجود اسلحة متطورة من ضمنها ستة مدافع بفرقها.

حـ ـ تفوق التكتيك العسكري لدى الحامية البريطانية[1].

على الرغم من إخفاق الهجوم الامامي الذريع، الا أن الامام بقي في مركز لا ينازع عليه في الداخل في حين كان البريطانيون غير راغبين في منح المساعدة الكافية للسلطان تيمور لاعادة ترسيخ سلطانه على كل عمان بإستثناء منع تقدم الامام وأعوانه نحو الساحل، مما نتج عن ذلك إستمرار حالة العداء ونزف مزيد من الدم العماني إلى جانب تدهور الوضع الاقتصادي ويبدو لنا أن سبب إتباع البريطانيين لهذه السياسة لأنهم كانوا غير راغبين في مزيد من التورط مع السلطنة وتحمل أعباء إضافية في هذا الصراع الداخلي.

لما فشلت خطة انصار الامامة في إلقاء السيد تيمور وقواته في البحر، أضحت الفرصة مناسبة لاجراء مفاوضات بين السلطان والامام، وقد دُعّم هذا الاتجاه من قبل اللورد هاردنج LORD — HARDINGE نائب ملك الهند في الزيارة التي قام بها لمسقط في فبراير عام ١٩١٥، ناصحاً السلطان بضرورة

---

(١) علي فياض: المرجع السابق، ص ٥٦ ـ ٥٧.

التوصل إلى تفاهم مع الامام وأنصاره، مقدماً خدمات الوكيل السياسي البريطاني كوسيط[١]. موضحاً رأيه في الموقف بشكل صريح عن عدم إستطاعة البريطانيين باستمرار تقديم ما يحتاج إليه من حماية بسبب سيطرة قوات الامامة لوادي سمائل، فضلاً عن أن دعوة الامام للجهاد الديني قد تكون لها عواقب خطيرة في تلك الظروف الدقيقة على الأقل، لأن البريطانيون كانوا يفاوضون الشريف حسين، لإعلان الجهاد المقدس ضد العثمانيين، ولا بد أن تؤدي دعوة عمان للجهاد إلى مصاعب بالغة للحلفاء ولا سيما في الهند وجزيرة العرب وشمال إفريقيا، وخاصة لانتشار الاباضية في الجزائر وغيرها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد إقترح الآتي لحل الموقف:

أولاً: ان يعمل السلطان بأسرع وقت ممكن للوصول تفاهم مع انصار الامامة واعادة الاوضاع إلى طبيعتها، خاصة بعد أن اكتسبت الثورة طابعاً دينياً، كما أن القوات الهندية قتلت عدداً كبيراً من انصار الامامة مما أثار شعوراً من الاستياء ضد البريطانيين.

ثانياً: أن يتوسط الوكيل السياسي البريطاني في مسقط بين زعماء الامامة والسلطان، وأن يتم التفاهم على اساس تحديد رواتب قبلية لشيوخ الداخل، هذا مع التسليم بأن ذلك قد لا يكون فيه إغراء قوي[٢].

قام الوكيل السياسي بالتعليق على تلك المقترحات بعد أن طلب منه ذلك نائب الملك، حيث أوضح في بداية الامر، بأن سياسة الحكومة البريطانية كانت في الماضي تبتعد عن أي اتصال بزعماء الداخل خوفاً من إثارة شبهات السلطان أو الفرنسيين، ولكن هذه السياسة يمكن التخلي عنها في الوقت الحاضر، إذ أن من مصلحة السلطان حدوث هذا الاتصال. اما بالنسبة لفرنسا فقد توصلت الحكومة البريطانية معها إلى اتفاقات خاصة تحدد وضعها في السلطنة، ولذلك لا توجد أية

(١) Jomes, Bertram: Op. cit., P.14 see also Landen, R.G: Op. cit, p. 396.

(٢) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨.

مصاعب امام بريطانيا في التعامل مع زعماء الداخل. بيد أن الوكيل السياسي في نهاية تعليقه شرح للورد هاردنج العقبات التي تقف في سبيل الوصول إلى اتفاق مع السلطان، أجملها في الآتي:

أ ـ لقد كان الثوار ممسكين بزمام الموقف باحتلالهم وادي سمائل وحصن سمائل اللذين كانا ضروويين لإزدهار مسقط التجاري.

ب ـ اكتسبت الثورة طابعاً دينياً، وأخذ الامام ينادي للجهاد، واكثر من هذا فإن كثيرين من أنصار الامامة لقوا حتفهم على يد قواتنا، وخاصة في هجوم شهر يناير الفاشل، الامر الذي أثار شعوراً من السخط ولدرجة أن أصبح من الصعوبة إزالته.

جـ ـ إن عرض منح عطايا على القبائل قد لا يكون فيه إغراء قوي، إذ أن الامام قد يمنعه التحرج الديني من قبول أية عطايا. كما أن الزعيمين(*) الآخرين يتمتعان بدخل طيب بفضل مركزهما الحالي ولاستيلائهما على بعض أراضي الدولة في الداخل.

د ـ إن خفض قوة الحامية إلى مستواها الطبيعي سيترك السلطان من دون أي سند إذ أن سفن صاحب الجلالة يغلب أن تكون على بعد غير يسير من مسقط، بخلاف ما يكون عليه الحال في زمن الحرب[1].

فسّر زعماء الامامة موافقة السلطان على إقتراح نائب الملك باجراء مفاوضات معهم على أنه علامة ضعف من جانب السلطان، متوقعين إنهيار حكمه. ومن ناحية أخرى فقد كان الاقتراح مثاراً للتردد والحيرة في أوساط الامام ورجاله، فلقد ساورهم الشك بنزاهة الوساطة البريطانية، وعدم تحيزها بعد سقوط العشرات من رفاقهم صرعى على يد القوات البريطانية قبل شهر من ذلك التاريخ[2].

(*) يقصد بالزعيمين الشيخ عيسى بن صالح وحمير بن ناصر.

(١) عرض حكومة المملكة العربية السعودية: المرجع السابق حـ ١، ص ٣٠٧، محمد عبدالله السالمي: المرجع السابق، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٢) LANDEN; R.G.: Op. cit., P. 397.

رغم ذلك بدأت المفاوضات بين الجانبين في شهر إبريل من عام ١٩١٥ .
وهكذا يبدوا لنا بأن قبول أنصار الامامة مبدأ التفاوض أمر يدل على ظهور بوادر الاعتدال في مواقفهم، خاصة بعد فشلهم الاخير في هجوم شهر يناير إلى جانب قناعتهم بعدم قدرتهم على الحاق الهزيمة بالسلطان في ظل الحماية البريطانية المتوفرة له. هذا وسوف نقوم بمعالجة مادار في هذه المفاوضات والنتيجة النهائية لها في الفصل القادم بشيء من التفصيل.

مما سبق وقفنا على ما كان عليه الوضع في مسقط خلال الحرب العالمية من الناحية السياسية، اما وضعها الاقتصادي في هذه الفترة، فلم يكن أحسن حالاً من وضعها السياسي فقد شهدت البلاد ما بين ١٩١٣ ـ ١٩٢٠، يشقيها الداخلي والساحلي أزمة إقتصادية خانقة ولدّتها الحرب الاهلية المستمرة بين الامامة والسلطنة، وجاءت الحرب العالمية لتزيدها عمقاً وقوة نتيجة تأثرها بإنهيار الاوضاع في منطقة الخليج بوجه عام بسبب الحرب، ففي المناطق الداخلية، إقتنع زعماء الامامة بأنه ليس بالامكان وضع حد لحكم السلطان في مسقط نتيجة لتدهور مواردهم الاقتصادية التي استنفذتها حروبهم ضد السلطان. ومما زاد الامر سوءاً إنقطاع التبادل التجاري بين مناطق الداخل والموانىء الساحلية وذلك بسبب السياسة التي رسمها السلطان للضغط عليهم إلى جانب إرتفاع الاسعار إذ أدى ذلك إلى ظهور مشكلة ندرت النقود في المناطق التي تسيطر عليها أنصار الامامة، مما دفع هؤلاء إلى الاغارة على ممتلكات المؤيدين للحكم في مسقط. ثم جاء قرار حظر تصدير العملات للخارج في عام ١٩١٨ ليزيد من هول المشكلة[١].
هذا بالنسبة للوضع في مناطق الداخل اما بالنسبة لمناطق الساحل فإنه نتيجة لحالة الطوارىء المستمرة لم يكن هناك أي أثر لسلطة حكومة مسقط في توجيه الاقتصاد على الوجه السوي، فعلى الرغم من مشاعر السلطان الودية، غير انه لم يكن مؤهلاً في تسييس أمور سلطنته التي إنتابتها الفوضى، إلى جانب عدم خبرته في الشؤون

---

(١) I.O.R., R 15/2/6/2297, Bushire Resdency monthly Reports 1919.

المالية. أما عن أقاربه فلم يكونوا في وضع يسمح لهم بتقديم أية مساعدة إدارية له، فكانت الاغلبية غير مهتمة بالأمر إطلاقاً إلا أن تقبض مخصصاتها المالية من الدول، دون أن تقدم أية خدمة في مقابل ذلك[١].

ولعل أبلغ وصف لما كان عليه السلطان وأسرته ما ذكره الكابتن إكليز في محاضرة له ألقاها في جمعية آسيا الوسطى عام ١٩٢٦. "ولا يكاد أن يكون هناك أي شك في أن البو سعيد الاسرة الحاكمة كادت تندثر لولا المعونة البريطانية وقد ارتبطنا منذ عام ١٨٩١، بضمان الحماية في معاهدة لم تحتو على أي تحديد لوقت إنهائها. ومع أن السلطان رجل قدير ويستحق الاحترام الا انه كان ضعيف وليس اي طموح، وافراد عائلته فاسدون منحلون بإستثناء القليل منهم"[٢].

ومن ناحية أخرى، فقد ضعف ولاء القبائل للسلطان نتيجة تخفيض المكافآت المالية التي كان يبعثها لشيوخ عمان ولذلك أعلنت الكثير من القبائل الهناوية ولاءها للامام الجديد، كما حذت حذوها مجموعة من القبائل الغافرية[٣].

ونتيجة لذلك قامت السلطات البريطانية بمحاولات متتالية وبشتى الوسائل لانقاذ البلاد من تلك الورطة مدركة بأن نظام السيد تيمور، يعتمد في بقائه على مساعدتها له، واضعة في الاعتبار أن أنجع علاج لذلك هو الاسراع بتجديد الجهاز الاداري الذي عفى عليه الدهر، ولم تدخل عليه إية تحسينات اللهم إلا في عهد السلطان تركي إلى جانب معرفتها بأن السبب في الأزمة المستحكمة التي كانت تمر بها السلطنة يعود إلى عدم وجود الأمن إضافة إلى الفساد المستشري في الحكومة، مما أدى ذلك إلى ضعف شعبيتها، ولذلك نراها في محاولة منها لانقاذ السلطان تقوم بطرح عدة مشروعات خلال فترة الأزمة.

ففي أوائل عام ١٩١٤، قام المستر كوكس المقيم السياسي في الخليج،

---

(١) LANDEN, R.G.: Op.cit., P.400.

(٢) عرض حكومة المملكة العربية السعودية: المرجع السابق حـ٢، ص ٣٢.

(٣) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٣٤٥.

بتقديم مشروع لحكومة السلطان كان الهدف منه إعادة تنظيم الإدارة في السلطنة إلى جانب تزويدها بمستشار إداري وبضباط من الجيش الهندي للاشراف على تنظيم قواتها، غير أن نشوب الحرب العالمية أدى إلى تعذر العمل به(١).

بقي الوضع الاقتصادي على ما هو عليه في الفترة التالية، بينما كان النفوذ البريطاني في إزدياد بسبب إستغلالها التفكك بين ساحل البلاد وداخلها، الى جانب ظروف البلاد الاقتصادية. ففي عام ١٩١٨ أصيبت البلاد بنكسة إقتصادية أعنف من سابقاتها، فقد أرتفعت الاسعار فيها إرتفاعاً خيالياً نتيجة عودة الاضطرابات القبلية، ووقوف الحكومة موقف العاجز في حل مشكلة الديون التي كانت قد تراكمت عليها لصالح الهنود، والتي وصلت إلى حدود ٧٥٠ ألف روبية. وان المشكلة لم تكن في الديون ذاتها، ولكن في فوائدها التي كانت قد وصلت إلى ٤٠٪ من قيمتها ولما كان البريطانيون مشغولين بعملياتهم الحربية، فقد تركوا مسقط وحدها تصارع مشكلاتها مكتفين بمدها بجرعات من القروض الدورية على أساس إستقطاعها مستقبلاً من المساعدات المستحقة لها من قبل سلطنة زنجبار(*). وقد تدهورت الحالة التجارية في مسقط بدرجة تشبه ما منيت بها في الستينات من القرن الماضي بسبب حظر تجارة الاسلحة منذ عام ١٩١١، فضلاً عن ظروف الحرب العالمية التي أدت إلى نقص السلع التموينية في منطقة الخليج بأسرها بالاضافة إلى منافسة ميناء دبي لميناء مسقط(٢).

ونتيجة للمشروع الذي كان قدمه الرائد هيوارث الوكيل السياسي في مسقط في خريف عام ١٩١٨، الذي كان الهدف منه اجراء بعض الاصلاحات في النواحي المالية والادارية وجهاز الأمن السلطان، وافقت حكومة الهند على منح السلطان

(١) LANDEN, R.G.: Opu cic,u, P.401.

(*) قررت هذه المساعدة بعد الغاء تجارة الرقيق عام ١٨٧٣ بين بريطانيا وزنجبار، وتولت حكومة الهند دفع هذه المنحة التي عرفت بمنحة زنجبار إلى سلطان مسقط ولمزيد من التفاصيل عن هذه المساعدة يمكن الرجوع: ج ج لويمر المرجع السابق القسم التاريخي، حـ ٢.

(٢) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٣٤٥ - ٣٤٦.

قرضاً قدره ٥٥٠ ألف روبية لتسديد ديونه، وبفائدة ٦٪ وبضمان جمارك مسقط وأن يسترجع خلال عشرة أعوام، شريطة أن يحسن أعماله الادارية في أمور معينة كتعيين مسؤولين للجمارك مدربين يتم تسميتهم عن طريق الوكيل السياسي في مسقط، ينصب عملهم علي إعادة تنظيم الجمارك، واستحداث نظام مالي معين للسلطنة، وتأسيس محكمة خاصة لادارة العدالة، وتأسيس مدرسة على النظام الحديث، وتدريب قوات عسكرية تكون نواة لقوة مسقط من أجل حماية السلطان نفسه على ان تكون تحت إشراف ضابط بريطاني يساعده ضباط من الهند[١].

مع بداية ١٩١٩ وافق السيد تيمور بعد عدة مراسلات ومراجعات بينه وبين الوكيل السياسي على شروط القرض. والجدير بالاشارة ان شروط القرض تضمنت بخلاف الشروط المذكورة السابقة، شروطاً تنظيمية أخرى والتي كانت بالتحديد أن الدفعة الاولى وفوائدها من الربع الاول من المبلغ الاساسي لا يتم دفعها إلا بعد مرور عام، وأن على جلالة السلطان أن يعمل على تغطية نفقاته الخاصة بالاتفاق مع الوكيل السياسي، بعد مرور شهر من العمل بالنظام الجديد. وقد استثنيت كل من جوادر وظفار بصورة خاصة من سيطرة مدير الجمارك. ويبدو لنا أن السلطان وافق أن يأخذ القرض على مضض بعد أن يئس من معالجة اوضاعه الاقتصادية بجهوده الذاتية.

مع إطلالة شهر سبتمبر من العام نفسه وصل البلاد ثلاثة من المصريين لاستلام مسؤولية تسيير الجمارك مع مدير الجمارك الهندي الذي كان قد عيّن بناءً على طلب حكومة الهند، حيث عهد اليه بوضع نظام لجباية الضرائب في موانىء السلطنة. وقد واجه المصريين الثلاثة في البداية عمل شاق، حيث إن معظم النظام الجمركي القائم آنذاك كان يجب أن يثارعليه إذ كان لا بد من إصدار نظام مالي جديد مناسب، لأن السلطان في الوضع القائم كان يستعمل الجمارك وكأنها مصرف خاص به، حيث كان يقترض النقود من التجار على كفالة الجمارك، وكان

(١) Bushire Residency Monthly Reports File No. 2/297, 1919.

التجار بالمقابل يحسمون رؤوس أموالهم وفوائدها عن طريق دفعات قصيرة الاجل عن المستحقات الجمركية، وبهذه الطريقة تمكن الهندوس من شراء حق الاستيراد الحر طوال حياته، ولذلك ومن أجل وضع حد لتلك الممارسات الخاطئة فقد إتخذت الخطوات الفورية التالية:

أولاً: تعيين لجنة لتقدير الديون الناجمة عن جلالة السلطان على حساب الجمارك على اساس الدفع الفوري.

ثانياً: إلغاء جميع الدفعات القصيرة للمستحقات الجمركية.

ثالثاً: وضع أسس دفع الضرائب بناء على أسعار السوق الدارجة بالدولار، وليس بسعر الروبية المحولة إلى الدولار بمعدل سعر ما قبل الحرب مما يعني زيادة كبيرة في معدّل الضرائب.

رابعاً: التحكم في جميع مصادر الدخل والنفقات في جمارك مسقط ومطرح من قبل مدير الجمارك.

وقد أثار إلغاء الدفعات القصيرة الاجل للمستحقات الجمركية عاصفة من الاحتجاج وكانت إحتجاجاتهم مبنية على اساس أن عقودهم أصبحت بدون فائدة. وكان العلاج الوحيد لذلك هو التعجيل في ترتيب الديون من قبل اللجنة. وقد اكملت اللجنة عملها في هذا الشأن في ١١ نوفمبر. ووجد بأن ديون الجمارك وحدها ٤,٥٩,٢٥٩ روبية بينما كان على السلطان ديون خاصة بمبلغ ٩٦,٩٠٦ واروبية، لذلك كان مجموع الديون ٦,٥٦,١٦٥ روبية، على أساس الدفع الفوري.

وبما أن الديون المتراكمة كانت اكثر من المبلغ المقترض، إلى جانب أن السلطان كان عليه أن يبدأ بإصلاحاته الادارية، وبطريقة لا تكون مثقلة بالديون، لذلك كان من الضروري طلب قرض إضافي بمبلغ١٠٠(مائة) الف روبية حتى يصل مجموع القرض ٦٥٠الف روبية، لتسديد الديون المتراكمة. وفعلاً ووفق له

على منح القرض الاضافي، وتم دفع جميع الديون نقداً في ١٣ ديسمبر ١٩١٩.

وهكذا تمت السيطرة الفنية على الجمارك، فأخذت الجمارك تعمل بصورة جيدة على الرغم من بعض الاحتكاكات من وقت لآخر بين مسؤول جمركي وبين تاجر إعتاد أن يتناول الأمور بطريقته الخاصة.

وقد أجرى مدير الجمارك عدة جولات في أنحاء الساحل، وبذلت جهود لتأسيس إدارة جمارك في صور ولكن المساعي في ذلك فشلت رغم وجود أحد المسؤلين الجمركيين المصريين فيها، لأن سكان صور رفضوا أن يدفعوا أكثر من ٢٪ التي كانوا يدفعونها من قبل، وبصورة علنية كانوا يتحدون السلطة والنفوذ السلطاني وهذه لا تعتبر حالة غير مألوفة في صور وكان الشيء الوحيد الذي كان سيضع حداً لهذا التحدي فهو وجود سفن صاحب الجلالة، كدليل واضح للناس بأن السلطات البريطانية جاهزة وبحزم لدعم سلطة ونفوذ السلطان على الساحل.

وتنفيذاً لشروط القرض قام السلطان بتأسيس محكمة قانونية نظامية، وضع في سدتها أخاه السيد نادر، غير أن تجربتها كانت غير ناجحة نتيجة عدم سير الأمور فيها بشكل حسن، ولهذا نما عند الناس شعور بعدم الثقة والقناعة في أعمالها[١] من ناحية أخرى فقد استمرت الامور الادارية على الساحل كما كانت في السابق، فلم تتم أية محاولة من جانب السلطان للسيطرة على الولاة لدرجة أنهم إصبحوا عامل هدم لشعبية السلطان وإضعاف هيبته واحترامه بين الناس، ونتيجة لذلك وبعد فقدان السلطان الثقة في رعاياه الخصوصيين في تنفيذ إصلاحاته، قابل الوكيل السياسي طالباً منه إعارته ضابطاً ليقوم بعمل مستشار ووزير للمالية. وتمت الموافقة على طلب السلطان من قبل حكومة الهند، وبناء على ذلك تم تعيين د. ف ماكولوم MCCOLLUM (*) الذي عمل سابقاً كوكيل سياسي في الكويت، في يناير عام ١٩٢٠، حيث وصل للبلاد في منتصف شهر اكتوبر. وبالاضافة الى ذلك أصدر السلطان قراراً في شهر اكتوبر من العام نفسه، بتثبيت سعر الدولار بمعدل ٢ روبية لكل دولار(*) مما أدى إلى خلق جو من القلق، خاصة من قبل التجار الذين كانت

لديهم معاملات مع المناطق الداخلية التي كانت لا تتعامل إلا بالدولار، وعلاة على ذلك فإن الكمية المحدودة من الدولارات والتغييرات الطبيعية في معدل الصرف الناتجة عن الطلب على الدولارات في موسم التمر، أو على الطلب على الفواتير في بومباي لدفع قيمة الأرز، وغياب وجود بنك للدولة جعل التحكم بثبات معدل الصرف مستحيلاً، ولذلك بادر السلطان بسحب قراره بعد توضيح الأمور السابقة له، وبناء على نصيحة الوكيل السياسي وإقتناعه بإستحالة تنفيذ قراره[1].

قام الوزير الجديد والمستشار في الحال بإجراء إصلاح شامل للرواتب والمنشآت في كل الدولة، وتم إعداد قائمة موظفين مدنية معقولة. أما الموظفون الفائضون عن الحاجة فقد ألغيت وظائفهم. والعقود غير المعقولة والتي كانت موجودة من دون تفحص لعدة أعوام، استبدلت بترتيبات فعالة ونظامية وعملية إلى جانب اكتشاف أنواع جديدة من العائدات، بالاضافة إلى ذلك وضعت إجراءات الحجر الصحي ورسو السفن على أسس سليمة، وهذه بدورها برهنت على أنها مصدر مربح للدخل، وفي الوقت نفسه، فإن ممتلكات الحكومة القديمة والعديمة النفع مثل يخت السلطان نور البحر قد تم التخلص منها.

وعلى الرغم من الاجراءات الصارمة التي إتخذت إلا أنه كان واضحاً بأن النظرة المستقبلية للنواحي المالية مكفهرة ومظلمة، وكان لا بد بصورة مؤقتة من تخفيض نفقات السلطان الخاصة، وراتب السيد نادر. في عام ١٩٢٠، حدث تغيير في النظام الفعلي للإدارة لدى مغادرة السلطان إلى الهند في شهر مارس، ففي المرات السابقة كان يكلف السيد تيمور أحد أخوانه بإدارة مسؤليات السلطنة اثناء غيابه، ولكن بحضور مستشار بريطاني، مع إطلاق يد الاخير بحرية في عملية تنظيم الجهاز الاداري. ولكن في هذه المرة سلمت مسؤولية أمور الدولة بالكامل للمستشار البريطاني بناء على طلب السلطان نفسه ولكن غياب السلطان المتواصل

(*) يقصد بالدولار دولار مارياتريزا، حيث كان يساوي ١٠٠ دولار في ذلك الوقت ١٢٦ روبية هندية.

(١) ADMINISTRATION REPORT OF THE P.A., MUSCAT, 1919, P.P.56 - 59.

عن البلاد ومكوثة في الهند، ونتيجة للأحداث في المناطق الداخلية، وعلى الرغم من قدرة المستشار البريطاني على العمل بشكل مرضي في طريق الاصلاح الا أنه رأى بنفسه ـ أي المستشار ـ بأن استمراره في الوظيفة بات غير ضروري وغير مستحب، لذلك قام في الاول من اكتوبر عام ١٩٢٠، وبأوامر من السلطان الذي كان آنذاك في الهند، بتسليم أعماله الى مجلس استشاري كان قد تم إنشاؤه بقصد الاستمرار في تنفيذ الأمور المالية في الدولة.

وقد كان هذا المجلس مكوناً على النحو التالي:

١ ـ سيد نادر بن فيصل رئيساً للمجلس.

٢ ـ محمد بن أحمد والي مصرح، مسؤولاً للمالية.

٣ ـ راشد بن عزيز، قاضياً لمسقط.

٤ ـ زبير بن علي، مسؤولاً للعدل.

فكان لهؤلاء المسؤولين ومن خلال ميادين نشاطاتهم الشخصية سلطة كاملة، الا أن جميع الأمور ذات الأهمية العامة كان يمكن فقط إقرارها من قبل المجلس بالكامل وكان المجلس يجتمع مرتين أسبوعياً، وكان له سكتير خاص، وللمجلس صلاحية كاملة في التدخل للبت في جميع أمور الدولة وخاصة الادارية فيما عدا شؤون السلطان والأمور التي تتعلق به وتؤثر عليه شخصياً أو على عائلته بالاضافة إلى الشؤون الخارجية، إلى جانب ذلك فقد كان الوكيل السياسي يجري مراسلاته مع المجلس.

وعلى الرغم من نقص الخبرة التي كانت لدى أعضاء المجلس، إلى جانب كراهية أغلب العرب القيام بأي عمل حسب قول الوكيل السياسي، إلا أنهم أدوا أعمالهم بشكل متفوق غير متوقع[1] إلى جانب ذلك قام السلطان سيد تيمور، بتأسيس نوع من القوات المجندة لدعم سلطته وللدفاع عن مناطق نفوذه، ولمواجهة أي هجوم من المناطق الداخلية، والجدير بالذكر أن تأسيس هذه القوات جاء تنفيذاً لشروط القرض، لأن السلطات البريطانية كانت ترى أنه من غير المنطق

(١) ADMINISTRATION REPORT of the P.A. Muscat, 1920, P.P. 56 - 58.

وغير المناسب الاحتفاظ بفوج عسكري ذي نفقات كبيرة من أجل الدفاع عن جهاز إداري عفن بال لدولة غير مستقلة إلى جانب إقتناعهم بأن من العبث وعدم الجدوى تأسيس دولة أو عمل أية إصلاحات لا تعتمد على نفسها بالكامل وتدعم نفسها بنفسها. ولذلك بدأت الاقتراحات لتكوين قوات مجندة بلوشية على أن يتم تجنيدها من مكران لأن أغلب سكان الساحل العماني في الغالب بلوش، وأن قوات مجندة كهذه في حالة وجودها على حسب إعتقاد الوكيل السياسي لا تثير أية مخاوف حيث أن البلوش قد كانوا بصورة منتظمة موظفين كحراس لعدة قرون من قبل الحكام العرب في الخليج، وهذا دليل على أنه يمكن الاعتماد عليهم، وأنهم مخلصون بمقارنتهم بالسكان العرب المحليين الذين هم متعصبون وقليلو الاحتمال لجميع أنواع النظام إضافة إلى كونهم غدارين وخونة إلى درجة منقطعة النظير[١]. ومن أجل تنظيم هذه القوة المجندة وضع على رأسها ضابط بريطاني من الجيش الهندي وهو الكابتن مكارثي MCCARTHY وقد أطلق على هذه الفرقة اسم فيلق مشاة مسقط، وقد حلت الفرقة محل الحامية الانجلو الهندية بعد تدريبها بشكل جيد، بالاضافة إلى ذلك فقد اشترت الحكومة طرادين كدليل على إصرارها على حماية سواحلها ومن ناحية أخرى، فقد أصلحت المحاكم التي شاع فيها الفساد لتطبق عملياً المبدأ الاباضي المذهب الرئيسي في البلاد، وتم تعيين رئيس لها في مسقط يقوم برفع قرارات المحاكم إلى السلطان[٢] مما سبق يتضح لنا أن من أهم أهداف القرض البريطاني السابق وشروطه هو تصفية ديون السلطان والسلطنة وتمكين السلطان من تكوين قوة عسكرية تعتمد أساساً على المرتزقة، بحيث يكون في مقدرة هذه القوة أن تحل محل الحامية الانجلو الهندية التي كانت ترابط في مسقط ومطرح، وغيرها من مدن الساحل وخاصة في حالة تسوية الاوضاع بين الامامة والسلطنة، إلى جانب تسخيرها لمحاربة القبائل العمانية الثائرة، وجعل حكومة السلطان قوية في نظر العمانيين[٣].

---

(١) F.O. 371/5264, Viceroy Foreign and polictal Dept. 7 Sep., 1920.

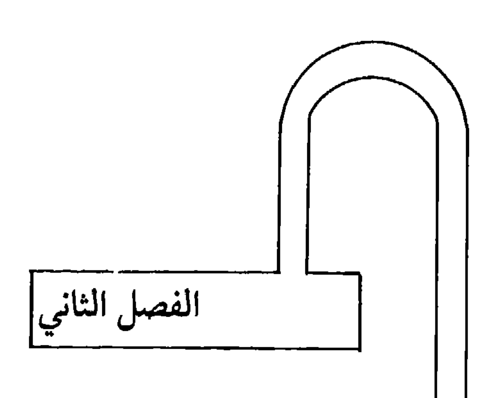
(٢) LANDEN, R.G.: Op. cit., P. 402.

(٣) F.O. 371/5264, Viceroy foreign and political Dept. 7 Sep., 1920.

ولكن على الرغم من تلك الاجراءات الصارمة التي إتخذت في سبيل إنقاذ السلطنة من إنهيارها الاقتصادي وعلى الرغم من ظهور بعض التحسن من خلال تطبيقها، إلا أنه كان لا بد من إنهاء الاستنزاف التدريجي لمصادر دخل السلطان المحدودة، التي سببها الصراع بينه وبين الامام، لذا نرى ونجيت الوكيل السياسي في مسقط قد تقدم في شهر سبتمبر بدعوة الامام لاستئناف مفاوضات الصلح التي كانت قد توقفت منذ عام ١٩١٥.

وهكذا يمكننا القول، بأنه منذ إنطلاقة الثورة الدينية بقيادة الامام وانصاره من القبائل في عام ١٩١٣، ومروراً بأعوام الحرب العالمية الاولى، عصفت بالبلاد مشكلتان كبيرتان، كانتا كوجهي العملة، معبرة من خلال أحد وجهيها عن حالة الصراع الدامي بين الثيوقراطيين، والسلطان، حيث حاول الثيوقراطيون بكل قوة رمي السلطان في البحر، لقناعتهم بعدم صلاحيته للحكم نتيجة فساده وانحلاله الخلقي على حسب ما جاء في فتواهم وتبعيته للاجانب، بينما لجأ السلطان الى البريطانيين الذين كانوا لا يألون جهداً في مساعدته من أجل أهدافهم الخاصة. واما من وجه العملة الآخر، فكانت تتجسد فيه المرارة الاقتصادية التي كان الطرفان يشعران بها من جراء الحرب الداخلية، حيث كانت معاناة تلك الأزمة اكثر وضوحاً في المناطق الساحلية نتيجة تأثرها بظروف الحرب وتراكم الديون على السلطان والسلطنة، وتعرض مورديها الرئيسيين التمر والسمك للانكماش. اما المناطق الداخلية، فكانت أقل تأثراً نتيجة قدرتها على الاكتفاء بما لديها الى حد بعيد فأعتمادها على الواردات من الخارج ليس سوى إعتماد قليل.

ومع ذلك فقد دفعت تلك الحالة الطرفين إلى التفكير جدياً في الخروج من المأزق رغم محاولة كل واحد منهما الخروج منها بطريقته الخاصة، ولكن تأكد للجميع بأن تهدئة الوضع الداخلي هي الطريقة المثلي للخروج من المأزق، وذلك عن طريق التفاوض وهذا ما عرف فيما بعد بمباحثات السيب.



الفصل الثاني

اتفاقية السيب
مقدماتها وابعادها

أولاً : الجولة الأولى من المباحثات بين الامامة والسلطنة .

ثانياً: إختيار الخليلي إماماً والتوصل للإتفاقية .

ثالثاً: الجدل حول إتفاقية السيب ومدى الالتزام بها .

اولاً: الجولة الاولى من المباحثات بين الامامة والسلطنة

اذا كانت اتفاقية السيب قد تمت في عام ١٩٢٠، فان المساعي من أجل التوفيق بين الامامة والسلطنة قد جرت قبل ذلك بخمسة أعوام، وكانت المباحثات تدور حيناً وتنقطع مراراً، الى ان انتهى الامر بتوقيع الاتفاقية التي شككت فيها الدوائر البريطانية والسلطانية فيما بعد.

وقد بدأت أول سلسلة من المباحثات اثر موافقة السلطان تيمور على اقتراح نائب الملك بشأن التفاوض مع زعماء الامامة وفي سبيل ذلك وجه الوكيل السياسي في بادىء الامر رسالة الى الامام وقادته الشيخ عيسى بن صالح والشيخ حمير بن ناصر في شهر ابريل عارضاً عليهم موضوع المفاوضات السلمية المراد اجراؤها من أجل ازالة سوء التفاهم بينهم وبين السلطان.

بيد أن دعوة الوكيل السياسي لم تلق تجاوباً حاراً من قبل زعماء الامامة، مفسرين موافقة السلطان على اجراء التفاوض، بأنه اشارة الى الضعف الذي كان يعانيه وعدم مقدرته على مسك زمام الأمور، وبالتالي توقعوا انهيار حكمه، الى جانب مساورتهم الشك في نزاهة الوساطة البريطانية، وعدم تحيزها، وخاصة وان طرح المشروع جاء فقط بعد شهر واحد من سقوط المئات من زملائهم صرعى بأيدي قواتها العسكرية يضاف الى ذلك ان هذا التدخل انما خطط له من اجل رغبة بريطانية لخلق مبرر لاطلاق حرية التحرك لقواتها في مسقط بشكل اوسع بغية

السيطرة على الامور فيها. وقد عزت المصادر البريطانية سبب هذه التفسيرات الى تناول موضوع السلم وأهدافه من قبل أنصار الامامة والناس في المناطق الداخلية بطريقة مخططة متعمدة، معللين ذلك بوجود تأثير ألماني في تلك المناطق التي كان قد تسيدها في تلك الآونة شعور عام مؤيد لألمانية في مقابل وجود دعاية مناهضة للبريطانيين، لدرجة ان ذلك قد دفع السلطان تيمور للتعاون مع السلطات البريطانية لقطع دابر هذه الدعاية، حيث تم بناء على ذلك اعتقالات عديدة لاشخاص مشبوهين صدرت بحقهم احكام قاسية من قبل السلطان نفسه[1].

الى جانب تلك الاسباب والتفسيرات، فقد لعبت التحفظات الثلاثة التي ضمّنها الوكيل السياسي في خطاب دعوته لزعماء الامامة وتأكيده بأن بريطانيا لا يمكن التنازل عنها، دوراً كبيراً في تلقي الدعوة الموجه اليهم بفتور، اذ كانت هذه التحفظات تتركز على التالي:

أولاً: الاعتراف بحق السلطان، على مسقط بما فيها مقاطعات عمان الداخلية.

ثانياً: عدم نقض اية معاهدات أو ارتباطات لا تزال سارية بين بريطانية والسلطنة.

ثالثاً: عدم احداث اي مساس بالمصالح البريطانية في مسقط وبصفة خاصة بالتنظيمات التي وافق عليها السلطان لانشاء مخزن السلاح[2].

علمت السلطات البريطانية بأن عرضهم قوبل بفتور، الا انه توفرت لديهم معلومات من مصادر خاصة بهم مفادها. بأن هناك انطباعاً عاماً في اوساط الناس باستحالة انزال هزيمة بالفرق العسكرية البريطانية، وبالتالي فهم كانوا يرحبون من صميم قلوبهم بالعرض المقدم لاجراء المفاوضات. ويبدو لنا ان سبب هذا الترحيب هو تفاؤل الناس بأن هذه المفاوضات سوف تؤدي نوعاً ما الى انفراج في

---

(1) I.O.R., R 15/6/46, letter from Benn P.A. To Foreign Sec to the Gov, India, 14 June, 1915.

(2) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٣٩٩ - ٤٠٠.

اوضاعهم الاقتصادية التي كانت سيئة للغاية في تلك الفترة كما مر بنا. والى جانب ذلك فقد توصلت السلطات البريطانية الى حقيقة وهي ان الامام لم يكن يحضّ على الجهاد كما كان منتشراً في الاوساط العمانية، ولكنه كان يطالب وباصرار بالعمل حتى النهاية على الاطاحة باولاضاع التي كانت تسود مسقط في ظل غياب قوانين الشريعة الاسلامية، ووجود المحسوبية والتحيز في غياب العدالة(١)، والغريب في الامر أن بعض الوثائق قد كشفت أن هناك مجموعة من أنصار الامامة ادعت بأنها من قبل الامام، قد اتصلت بالمسؤولين البريطانيين في مسقط من أجل اجراء مفاوضات معها، غير ان المسؤولين لم يصغوا اليهم(٢)، ويبدو لنا ان هذا الاحجام البريطاني راجع الى معرفة بريطانيا بأنه لا أحد يملك زمام الامور هناك غير الامام وزعماء القبائل المقربين اليه، ولذلك فقد كانوا يتوقعون فشل أية مساعي تبذل عبر هؤلاء، بالاضافة انهم كانوا يدركون أن تلك الاتصالات تثير اللغط حول مساعيهم، وبالتالي زيادة حساسية الموقف تحسباً منهم بأن الامام وأتباعه سيعتبرون تلك الاتصالات لعبة بريطانية القصد منها بذر الشقاق بين صفوف أنصار الامامة واضعاف موقفهم.

في ١٩ يونيو تلقى الوكيل السياسي رسالة من عبد الله بن راشد الهاشمي، قاضي الامام، بأسم الامام وزعماء الامامة، وصفت من قبل الاول، بأنها من اكثر الرسائل تطرفاً، يتجلى فيها التعصب الشديد، وتعبر عن الروح العدائية للمسيحية والتي يبدو فيها أن اتباع الامام متشبعون بها.

والجدير بالاشارة أن قاضي الامام كان قد أثار في رسالته الموجهة للوكيل السياسي عدة نقاط وشروط ذات طبيعة دينية ودنيوية اعتبرت بمثابة مدخل لعملية السلام المقترح عقده بين السلطان وانصار الامامة، مطالباً الوكيل السياسي، بأن

---

(١) I.O.R., R 15/12/416, Statement of Nasır Bin Sulaiman Siyabi,End July , 1915.

(٢) I.O.R., R Report from P.A. Inmuscat, to cox P.R. in Basra, about the subect of the Negotra-tions with the Imam·s Representative at sib,

لا يدهش من الشروط التي يطالبون بها، وأن لا يعتبرها خارقة للعادة، وقد كانت تلك النقاط والشروط المثارة مصاغه بأسلوب تساؤلي تدور حول الآتي :

من لديه الحق أن يوقفنا عن استرجاع عبيدنا من مسقط أو في اي مكان آخر؟ يقصد الاجراء الذي اتخذه السلطان طبقاً للضغوط البريطانية لتحريم الرق، وتحرير الرقيق في نهاية القرن التاسع عشر.

من لديه الحق من ان يمنعنا من تحريم الاشياء الممنوعة من الله مثل الخمر والتبغ؟ ومن لديه الحق بأن يوقفنا عن استعمال جميع أنواع الاسلحة بما فيها الذخائر الحربية التي يجب على الرجل امتلاكها من أجل حماية عائلته وديانته؟ من له الحقّ في أن يمنعنا من ارسال بنادقنا بواسطة البحر؟

أنتم أيها البريطانيون منعتم الامام عزان بن قيس من أن يعمل هذا لانكم وجهتم مدافعكم اليه. ثم من له الحق في أن يمنعنا من جلب الايمان لضوء النهار، وأن يضع القادة الذين ينحرفون على الطريق المستقيم؟ ومن لديه الحق في ايقافنا عن اصدار الاوامر طبقاً «لشرعنا» ضد السلطان اذا هو تصرف بطريقة معاكسة للرسالة المحمدية؟ وبأي حق ايضاً أوقفتم تجارتنا مع عدن بأن جعلتم مراكبنا تعرج على مسقط في طريقها وتدفع المكوس الى جمارك مسقط حينما لا يكون لهذه المراكب أي عمل تقوم به في مسقط؟ والتجار العمانيون أيضاً الذين يذهبون الى بومبي وكراتشي والى موانىء بريطانية أخرى طلب منهم وعن طريقكم نفس الشروط. وبهذه الطريقة فان تجارتنا قد تعرقلت بسبب تلك الاعمال. مع انه لديكم خيرة عظيمة عن التجار العمانيين، وأنتم تعرفون أنه ليس لديهم أية مصادر للفائدة الا من عمان. والناس في عمان ليسوا أذكياء، فهم في الغالب كسالى وفقراء. وقد أنهى قاضي الامام عبد الله الهاشمي اسئلته بقوله «انكم اذا رغبتم لعمان أن تبقى تحت حكم سيد تيمور فعليه أن يتبع ويطيع «الرسالة المحمدية» ويوجه جميع شؤونه طبقاً للشريعة من قبل أقرب المقربين له، ومن قبل عامة الناس بالتساوي، وأن يسمح السلطان لممثل الامام بأن يعيش معه في مسقط ليرى بأن

أوامر الرسالة المحمدية تنفذ، فالممثل سوف يعطي أن يمنع اعطاء الاذن طبقاً لقوانين الشريعة، ويعمل على حماية حقوق الرعية واذا وافق السلطان على كل هذا عندئذ فان الامام وأتباعه سوف يلتزمون بعدم معارضته»وقد أعرب القاضي للوكيل السياسي في ختام رسالته عن امله في الرد لتحديد اليوم الذي يكون فيه قادة عمان مدعوين فيه للاجتماع[1]، مما سبق يبدو لنا بأن قاضي الامام بطرحه تلك التساؤلات، كأنما كان يريد أن يوضح للوكيل السياسي بأنه في أية عملية سلام لا بد أن توضع في الاعتبار الأمور السابقة المثارة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ومن خلال العرض السابق لرسالة القاضي يمكننا القول وبشيء من الغرابة، أن القادة العمانيين لم يرفعوا شعار محاربة المستعمر البريطاني لبلادهم سوى معارضتهم على الاجراءات التي اتخذتها السلطات البريطانية مثل منع تجارة السلاح والرقيق، مما يدل بأن العمانيين الثائرين كانوا يضعون مصلحتهم الشخصية فوق المصلحة الوطنية، مما يدعونا الى تفسير هذا، بأنها كانت ثورة مصالح شخصية مزجت بمطالب دينية، وليست ثورة من أجل مصلحة الوطن والمواطن. وقد يرجع ذلك بأن الفكر الوطني بالمعنى المعاصر لم يتبلور آنذاك.

أثناء فترة الاتصالات الاولية المتقطعة بغية تهيئة الاجواء، والتي تمت ما بين شهري ابريل ويوليو من عام ١٩١٥ بين زعماء الامام والمبعوثين البريطانيين، وبين الوكيل السياسي، قام السلطان بتقوية مركزه وتحقيق أمرين:

الأول: حصوله على تعهدات من شيوخ سمائل، من أجل تقديم العون له في حالة هجومه على قلعة سمائل، وقد تمكن من الحصول على هذه التعهدات على الرغم من التحذيرات الكثيرة التي وجهها الامام وحمير بن ناصر الى الشيوخ من خطورة الاستجابة لدعوة السلطان. وكان نجاح الاخير في الحصول على هذه التعهدات بمثابة احباط للجهود التي كان يبذلها الشيخ عيسى بن صالح والخاصة بدعوة

(١) I.O.R. R 15/6/46, letter Form Abdlla bin Rashid Alhashimi Qaze Of Imam, to the P.A., In Muscat, 27 JulY, 1915.

القبائل الى الجهاد الديني والعمل على تكوين قـوة عسكريـة للهجوم على بيت الفلج.

الأمر الثاني: ادى الى نجاح قوات السلطان في تأديب قبيلة بني بطاش في شهر يولية من عام ١٩١٥، بعد ما قامت الاخيرة باحداث مشكلات كثيرة جداً في منطقة وادي حتات، وذلك عندما قامت باتلاف محصول مزارع التمور التي كان يملكها بعض الموالين للسلطان، الى جانب ارسالهم رسالة الى أحـد المقربين للسلطان، وكان يسمى خان صاحب نصيب محمد، حيث كان المذكور يمتلك ممتلكات كبيرةفي منطقة هاجر في وادي حتات يهددونه فيها باتلاف حدائقه ما لم يقدم مبلغاً معتبراً من المال كثمن لاعفائه عن هذا الضرر، وتم تخفيض المبلغ في النهاية الى الثلثين ـ ٢/٣ ـ حيث تم دفعه من قبل المذكور، بالاضافة الى ذلك قيام مجموعة منهم بالذهاب لمنطقة مجاورة ـ لسداب ـ وقاموا بأعمال قنص لجنود السفن الموجودة. ونتيجة لتلك الاعمال العدائية وبالذات عندما تقدم أفراد تلك القبيلة نحو الحجر بالقرب من بيت الفلج، قامت قوات السلطان وبالاشتراك مع القوات البريطانية بالهجوم عليهم والعمل على تشتيتهم ومن ثم مواصلة التقدم نحو قريتهم الرئيسية حيل الغـاف ـ حيث استسلمت ومن ثم تم الاستيلاء على ميناء دغمر الذي يقع الى الجنوب من مسقط، حيث بوشر في عمل قاعدة عسكرية فيه. وبعد ذلك لم يواجه السلطان تيمور أية حركات معادية له، وانما بادر بتقوية عدة تحصينات عسكريـة في ضواحي قـريات رغم تـردد اشاعـات بأن هناك هجـوماً عسكرياً ضد صور بات وشيكاً من قبل قوات الامام.

وتخوفاً من السلطان من أن يقابل هجومه على بني بطاش بردود فعل عنيفة من قبل الامامة وزعمائها، قام السلطان بتبرير هجومه بأنه لم يكن الا عملية تأديبية

(*) تكتب في بعض المراجع على اساس هيل الغاف والصحيح كما ذكر أعلاه. ولمعرفة اسماء المدن والمناطق والقبائل في عمان بشكل دقيق يمكن الرجوع الى. عادل الحديدي. المرشد العام للولايات والقبائل في سلطنة عمان، وزارة الداخلية، مسقط، ١٩٨٢.

لهذه القبيلة التي كثيراً ما خلقت المشكلات له ولحلفائه الى جانب قيامها بالسلب، متمنياً أن لا يؤثر ذلك على جهود السلام المبذولة، مؤكداً بأن تلك الاعمال التي كانت تقوم بها تلك القبيلة لم تكن بتحريض من الامام مضيفاً بأن هذه القبيلة كانت مستقلة عن الامام من الناحية العملية(١).

في اغسطس عام ١٩١٥، تلقي الوكيل السياسي كتاباً بتوقيع الامام من عيسى بن صالح وحمير بن ناصر وقاضي الامام، يطالبونه ان يجتمع بعيسى بن صالح بوصفه ممثلاً للامام على مقربة من السيب(٢) هذا وقد فسر طلب زعماء الاباضيين بأنه تطور جديد نحو قبولهم الوساطة البريطانية(٣).

بعد مناقشة الوكيل السياسي كافة الامور المتعلقة بعملية السلام، والحصول على التأكيدات الضرورية حول ضمان سلامة ممثل الامام في السيب قام الاول بابلاغ الامام بأنه على استعداد لمقابلة مندوبه. فتم الاتفاق على بدء المقابلة في اليوم العاشر من سبتمبر ١٩١٥، غير ان الموعد أجل نظراً لطلب الامام وذلك بسبب انشغاله وقادة انصار الامامة بوفاة الشيخ خلفان بن سناب من بني بوعلي الذي تم اغتياله من قبل ابن عمه.

غير أن السلطان تيمور اعتبر تأجيل الاجتماع رغم قناعة الوكيل السياسي بمعقولية السبب على انه برهان آخر على قناعته بأن الامام وأنصاره لا ينوون معالجة موضوع المفاوضات بصورة جدية لأن مفتاح الامر بأيديهم. وان تحقيق سلم دائم لا يكون مضموناً الا في حالة وفاة الامام أو ارسال حملة تأديبية الى الداخل من أجل الحصول على ولاء القبائل المتمردة، وخاصة بعد توفر معلومات

---

(١) F.O. 371/2416, the rebellion against sultan of Muscat, 1913 — 1916. See also. I.O.R. 15/6/146, Letter fron Benn P.A. tO foreign Sec.to Gou. Of. IndIan, 14 JuLY, 1914.

(٢) محمد عبدالله السالمي: المرجع السابق، ص ٢١٤.

(٣) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٤٠١.

(*) كان السلطان يعني بذلك: بأن وادي سمائل وقلاعه في أيدى الأمام واعوانه.

لديه تدل على تناقص شعبية الامام في الآونة الاخيرة بين رجاله واقتنا
رئيسهم هو سبب جميع متاعبهم الحالية مثل ازدياد الضرائب وقلة الموارد،
سار اليهم ـ السلطان ـ فان اهم القبائل سوف تنضم الى لوائه وبذلك تع
الخطوة اكثر ضماناً لتحقيق سلم دائم معه[1].

قام الوكيل السياسي بالتوجه الى السسيب في يوم ١٥ سبتمبر ١٩١٥
وجد الشيخ عيسى بن صالح في انتظاره مع مرافقيه المسلحين الذين
عددهم حوالي ٢٠٠ رجل، بالاضافة الى عدد من الشيوخ كان على رأ
الشيخ عيسى، علي بن صالح قائد الهجوم على الحامية البريطانية في ث
١٩١٤، بالاضافة الى عبد الله بن راشد الهاشمي قاضي الامام، وحمد
الفاليتي وغيرهم(**) أما هو فكان يصطحب معه المرافقين الخاصين به ال
١٢٦ من المشاة البلوش وحراس شخصيين عددهم عشرة رجال.

بعد ايضاح الوكيل السياسي غرض زيارته بصورة مختصرة، مركزاً ع
حكومته في ان تساعد على انشاء علاقات ودية بين الطرفين المتصارعين
الآخر ـ الشيخ عيسى بن صالح ـ أوراق اعتماده من قبل الامام، ا
عريضة مكتوبة تبين شكاوى الامامة وطلباتهم، مطالبين الحكومة البري
عريضتهم، بأن تعمل جاهدة بالاستفسار وبعناية حول المسائل المتنا
بينهم وبين تيمور بن فيصل على أساس العدل.

وقد تركزت شكاوى ومطالب أنصار الامامة على حسب ما جاء في
حول الأمور التالية:

أولاً: يعود سبب كل سوء الفهم القائم وعدم الاستقرار في عمان

---

(١) 15/6/46, Report from P.A. In muscat to cox P.R. In Basra about the subject of the .
With the Imańs Represntative asib.

(**) الشيوخ الآخرون هم: سلطان بن سالم شيخ الرحابيين، والشيخ محمد حمد بن
الهندابين.

الحكم السائد في مسقط وسوء تصرف حاكمها. وبالتالي فقد أريقت الدماء في عمـان وأرتكبت الجرائم، وان المجـرمين قد منحـوا الحمايـة من السلطان في مسقط، ولا يلاحظ وجود أنظمة وقـوانين في مسقط، فالسلطات تعمـل بحسب أنظمتها الخاصة، وتقرر في أمر الحالات طبقاً لميولها ورغباتها الخاصة. التحيز والمحسوبية أمور سائدة ومنتشرة وهذا يخالف لجميع القوانين الدينية، فالسلطان لا يمكن له أن يتخذ من القوانين الدينية مطية يوجهها بحسب وجهة نظره الخاصة ولكننا نطالب بتطبيق العدالة طبقاً للشرع.

هكذا بسبب كل من اراقة الدماء وسوء الحكم في مسقط، وعدم المقدرة على الحصول على العدالة من السلطان كنا مرغمين على تعيين الامام الحالي.

ثانياً: ان يتم سحب الاتـاوات المتعلقة بـالتصديـر والاستيراد المفـروضة حالياً، نظراً لعدم معقوليتها، لأن بالاضافة الى ١٠٪ الاضافية التي تفرض كزكاة فالسلطان يتقاضى دولار واحد عن كل كيس من الارز يغادر السيب ومدنا ساحلية أخرى للمناطق الداخلية.

ثالثاً: على السلطان ان يعين قاضياً في مسقط، والذي سيكون من واجبه مراقبة ما اذا كان الشرع الاسلامي مطبقاً هناك بالشكل الصحيح. ونحن نقترح ان يكون القاضي واحداً من التالية أسمائهم:

(١) سعيد بن ناصر الكندي.

(٢) سليمان بن حمد الكندي.

(٣) عامر بن خميس، والى نزوه.

(٤) محمد عبد الله الخليلي.

رابعاً: اجراء تحقيق مناسب وغير متحيز، وطبقاً للشرع، حول الجرائم التي ارتكبت في عمان تحقيقاً للعدالة، وبالتالي اعادة جميع القتلة والمجرمين الذين منحوا الحماية من قبل السلطان في مسقط الينا لمعاقبتهم طبقاً لقـانون الشـرع.

خامساً: ينبغي السماح لنا بشراء الاسلحة والذخائر الحربية طبقاً للانظمة

والتشريعات المطبقة على مستودعات ومخازن الاسلحة، حتى لا تظل أسلحتنا عديمة الفائدة، مع تسليمنا بأن الرجال ذو الشخصية المتزنة فقط ينبغي السماح لهم بشراء الاسلحة والذخائر الحربية.

سادساً: امكانية منحنا علاوات «مساعدات» تمكننا من وضع أوامرنا موضع التنفيذ وأن نعاقب أولئك الناس الذين يرتكبون المخالفات، كما أن العلاوات ينبغي أن تدفع للامام، وأن الشيخ عيسى والشيخ حمير ينبغي أن يتساويا في المنحة، وان يكون مصدر دفع هذه العلاوات من المبلغ المدفوع سنوياً للسلطان كإعانة مالية وكتعويض عن الخسائر التي يواجهها بسبب توقف حركة نقل الاسلحة.

سابعاً: ان يمنح رؤساء القبائل أيضاً العلاوات السابقة طبقاً للعادات المألوفة.

ثامناً: أن يتخلص السلطان من نظام الفرق الجديدة المشكلة حديثاً من قبله جنباً الى جنب مع نظام العصابة، لأننا نرى بأنها غير قانونية، لانها لم تكن لاي من أسلاف السلطان النظامين السابقين، وأن السلطان ممنوع بموجب عقيدته أن يسمح بأمور كهذه.

تاسعاً: أن يقوم السلطان بازاحة جميع الولاة غير العادلين والمحزبين والقضاة الذين كان قد عينهم وأرسلهم الى المدن.

عاشراً: أن لا يعطي السلطان الحماية للعبيد العمانيين الذين يهربون من سادتهم عندما يريدون. وارجاعهم، شريطة، أن يبرهن سادتهم للقنصل البريطاني، وعن قناعة بأن عبيدهم لم يكونوا قد عوملوا معاملة سيئة، وانه لا توجد أية نية لبيعهم، مع التأكيد للسلطان في الوقت نفسه على انهم سوف لا يعاملون بقسوة وأنهم لن يباعوا في المستقبل.

حادي عشر: أن يحيل السلطان أي نوع من الخلاف الى الشرع.

ثاني عشر: ان يصدر الامام اوامر تحرم استعمال وتعاطي الخمور والتبغ

والتدخين في الاسواق الاسلامية العامة، ومنع كل من يتعامل بتلك البضائع من المتاجرة بها.

ثالث عشر: ان تعفي الأمتعة الشخصية للمسافرين القادمين من الهند وزنجبار والداخلين الى صور من الفحص والتدقيق حسب العادة القديمة، بسبب تعرض أمتعة الناس وممتلكاتهم للسرقة، مع أننا لا نعارض القيام بفحص البضائع التجارية لاداء الضرائب الجمركية، وقد وعدنامن السيد تيمور سابقاً بايقاف ذلك ولكنه نسي هذا الوعد.

والجدير بالاشارة بأن دراسة وتداول تلك المطالب استغرق يومين من المفاوضات بسبب بعض التعديلات في بعض المطالب التي كانت تتسم بطابع الاسهاب والتفصيل[1].

عاد الوكيل السياسي الى مسقط لكي يتدارس مع السيد تيمور ما دار في المفاوضات واضعاً بين يديه مطالب وشكاوى أنصار الامامة، حيث قام السلطان بدوره بالتعليق والرد عليها، على النحو التالي:

أولاً: بالنسبة للشكوى والمطلب الاول رد قائلاً: هذه مجرد أعذار يضعها الامام في محاولة منه لاظهار عدالة سلوكه غير المنضبط واغتصابه لحقوق وامتيازات سلطان عمان «أنا شخصياً» واما أراقة الدماء فما كان الا لكي أجابه العدو الذي يحاربني، وأن طرق ادارة العدالة اليوم هي نفس الطرق التي كانت سائدة في زمن أسلافي، وزمن المحاكم الشرعية التي كانت موجودة آنذاك. وان العدالة تدار في مسقط والمدن الساحلية وفي عمان كلها على أكمل وجه.

ثانياً: بالنسبة للضرائب، فقد أوضح انه عندما يصل الامام والمتمردون الى تحقيق سلام معي فان جميع الضرائب المفروضة سوف تلغى. ودلل على صدق

---

(١) I.O.R., R 15/6/46, Demands of Imam and rebel Leaders Submitted to P.A., Muscat, 15 spet. 1915.

نيته باستثناءه قبيلة بني بطاش التي كانت تدفع له الزكاة المفروضة، بعد أن أذعنوا وخضعوا له.

ثالثاً: اما رده حول تعيين قاضي في مسقط من قبل الامام لكي يباشر بتطبيق الشرع فقد ذكر، أن الشرع والقانون المحمدي مطبقان في مسقط، وبشكل ثابت لا يتغير وانه يوجد امام لهذه الغاية في مسقط، وهو بالاسم سعيد بن ناصر الكندي، الرجل الذي يرغب الامام حالياً تعيينه في هذا المنصب، وأنا ارفض بالسماح لعامر بن خميس والى نزوة أو محمد بن عبد الله الخليلي بأن يعينا في منصب قاضي مسقط، ولكن ليس لي اعتراض على أي من الاثنين الآخرين.

رابعاً: رفض السلطات مطلب تسليم المجرمين الذين كانوا في حمايته رغم اعترافه بأنهم قتله مبرراً ذلك بأن فعلتهم لم تكن عمل اجرامياً وانما بدافع منه، ومن أجل الثأر من بعض رجال الامام.

خامساً: أما بالنسبة لشراء الاسلحة والذخائر فقد أبدى موافقته على ذلك.

سادساً: رفض السلطات رفضاً مطلقاً منح اية علاوات سواء للامام واعوانه أو رؤساء القبائل لأنه على حسب قوله لم يدفع أبداً أية مساعدات ثابتة لرؤساء القبائل، ولكن كانت العادة أن تدفع دفعات دورية غير منتظمة لرؤساء معينين من رؤساء القبائل في المناطق الداخلية، وهذا لم يكن شيئاً ثابتاً، وانه على استعداد لان يواصل هذا عندما يتم تحقيق السلم ولكنه رفض رفضاً مطلقاً أن يدفع أية مساعدة الى الامام، ذكراً ان ما يستحقه هو رصاصة فقط. وان الشيخ عيسى يمكن ان يكون مشمولاً من بين الرؤساء المفضلين، وربما الشيخ حمير، ولكن الاخير لم يستلم ابداً أية دفعات حتى الآن.

سابعاً: أبدى استغرابة من مضمون الطلب الذي يحث على تسريح الفرق التي كونها مجيباً على ذلك بعدم موافقته ومعللا بأن الالتحاق بتلك الفرق يعتبر اختيارياً.

ثامناً: اما بالنسبة لازاحة الولاه غير العادلين، فقد ابدى رغبته في الموافقة،

الى جانب قبوله على ابدال قاضي مسقط مؤكداً بأنه سوف يدفع راتب اي قاضي يقترحه الامام ما عدا الرجلين الذين طرح إسميهما سابقاً وهما الخليلي وعامر بن خميس.

تاسعاً: كان رده على مطلب عدم حماية العبيد الهاربين اليه، بأنه سوف يترك هذا الامر الى الحكومة البريطانية لتقرر بشأنه ما تراه مناسباً لأن هذه الممارسة كانت موجودة من قبل هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فقد ذكر انه لا يستطيع الموافقة على تحمل اية مسؤولية فيما يتعلق بالعبيد التابعين لرجال غير معروفين بالنسبة له.

عاشراً: أما عن مطلب تحريم وتناول الخمور والتبغ في الاسواق ومنع الاتجار بها، فكان رده بأن الرعايا التابعين له لا يتاجرون بالخمر ولا بالتبغ، أما رعايا الدول الاجنبية فيفعلون ذلك واما بالنسبة لمنع الاتجار بها ففضل تعليق هذا الامر، وتأجيله الى ما بعد تحقيق السلم وعندئذ سوف يعطي جواباً اكثر تحديداً بشأن ذلك.

حادي عشر: اما تعقيبه حول احالة اي نوع من الخلاف الى الشرع، فذكر بأن هذا معمول به من قبل في مسقط وما يزال يعمل به.

ثاني عشر: أما عن شكاوى التفتيش، فقد أعرب قائلاً: ان تهريب البضائع منتشر في صور، لهذا فان تفقّد الامتعة ضروري وعادل ومتلائم مع الظروف، منكراً التهمة التي تقول بأن التفتيش يعطي الفرصة لسرقة الممتلكات الخاصة للمسافرين.

وفي نهاية رد السلطان على مطالب الامام وزعماء القبائل، ورداً على مطالبهم فقد طالبهم بتحقيق الشروط التالية له:

أولاً: دعم الامام المطلق له كحاكم على عمان، وعندئذ يكون واثقاً ومتأكداً من اخلاصه وولائه له، فيكون في هذه الحال مستعد لتعيين وكيلاً له في المناطق الكائنة خلف الساحل ـ المناطق الداخلية ـ باستثناء سمائل.

ثانياً: الاستسلام غير المشروط لمنطقة سمائل(*) ضمن الحدود التي يحددها هو بما في ذلك قلاع بدبد وسمائل، بالاضافة الى الاحتفاظ لنفسه بالحق الكامل كحاكم لعمان الى جانب قيامه بجمع الضرائب والالتزامات من المناطق الواقعة ضمن الحدود المذكورة(١).

قام الوكيل السياسي في ١٧ سبتمبر ١٩١٥، بتقديم شروط ومطالب السيد تيمور، حيث قام بشرحها بالتفصيل للشيخ عيسى بن صالح. بيد ان تلك الشروط والمطالب قوبلت بالرفض من قبل ممثلي الامامة بطريقة فظة وجافة، كما هو واضح في الجوانب الآتي لممثل الامام:

أولاً: أن سيد تيمور ليس برجل مسلم، فهو معارض للرسالة المحمدية، وللعقيدة التي يتبعها اتباع محمد، اذ ان الشرع يقضي بأنه ينبغي ان يبعد عن السلطة، والشرع يأمرنا أن نمسح تيمور، ونلقيه في البحر، وكان ينبغي علينا أن نفعل هذا منذ وقت طويل مضى قبل الآن لولا المساعدة التي قدمتها له الحكومة البريطانية، ولولا تلك المساعدة لأخذنا مسقط والمدن الساحلية منذ وقت طويل. فلا يوجد مسلم حقيقي يريد أن يكون سيد تيمور هو السلطان. وأنه لأمر غير متوقع، وبعيد الاحتمال بأن يعترف الامام بالسلطة المطلقة للسيد تيمور.

ثانياً: لا يمكن بأي شكل من الاشكال اعادة القلاع ومنطقة سمائل الى تيمور. اذ ان تسليمها سوف يعني تنازل الامام عن منصبه كرئيس لحكومة المناطق الداخلية. فالشرع لا يسمح لنا بأن نعطي حجراً واحداً من عمان له. لندع سمائل جانباً. فان حكومة المناطق الداخلية تخص الامام وان الامام سيكون مستعداً للسماح للسيد تيمور بالاحتفاظ بمسقط والمدن الساحلية، ويمكنه أيضاً السماح له. باحتلال منطقة سمائل، ولكن فقط على اساس ان يكون وكيلاً للامام، وان ذلك سوف يوضع في الاعتبار بعد ان يكون الامام قد اقنع وارضى نفسه بأن تيموراً قد

(*) نظراً لما تمثله سمائل من موقع استراتيجي وتجاري.

(١) I.O.R., R 15/6/46, Cpndions demanded bY H.H. SuItan.

أصلح المساوىء والمفاسد العديدة المذكورة في عريضتنا والتماسنا، وان يكون قد اعطى التأكيدات على حسن نواياه، وذلك بأن توضع الاصلاحات موضع التنفيذ في المستقبل.

ونحن نقترح ان يستدعي السلطان لتقديم هذه الاصلاحات في الحال، وان يوضع تحت التجربة لمدة معينة ولنقل ستة أشهر، واذا ما حصل بعد انتهاء تلك الفترة انه لم توجد اية شكاوى، عندئذ فان مسألة السماح له باحتلال وادي سمائل على ان يكون وكيلاً للامام يمكن ان تؤخذ بعين الاعتبار.

والجدير بالتنويه، بأن ممثل الامام الشيخ عيسى كان يستعد للموافقة على التسليم الفوري للقلاع للحكومة البريطانية لتسليمها إلى السلطان بشرط انه اذا ما أخفق في تنفيذ الاصلاحات المطلوبة منه فان الحكومة البريطانية تقوم بأخذها من السلطان وتعيدها الى الامام الا انه كان مسيطراً من قبل قاضي الامام وجميع الشيوخ الآخرين الحاضرين الذين أكدوا له بأن اجراء كهذا سيكون مخالفاً لما يمليه الشرع وفي النهاية وافقهم الشيخ عيسى على ذلك[1].

في أعقاب رد ممثل الامام المتطرف على مطالب السلطان، أبدى الوكيل السياسي تشاؤمه من فشل المفاوضات، وقد تجلى ذلك في الرسالة التي بعث بها إلى المقيم السياسي في البصرة، والتي قال فيها: يبدو أنه من الواضح أننا مجابهون من البداية باخفاق كامل في الوصول الى اتفاق، الأمر الذي يهدد نجاح المفاوضات ويعرضها للخطر، حتى إنه لا يبدو في الوقت الحاضر أي أمل كبير في الوصول إلى تحقيق توافق سلمي. اذ أن الموضوع الرئيس في النزاع هو التنازل لجلالته عن وادي سمائل وقلاعه والتي هي حالياً تحت سلطة الامام، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد عزا الوكيل السياسي سبب التطرف الذي أظهره ممثل الامام بأنه يعود بالدرجة الأولى الى نفوذ قاضي الامام عبد الله الهاشمي، وأخو الشيخ عيسى، اللذين حافظا على ابداء التجهم والاستياء الدائم في سلوكهم

(١) I.O.R, R 15/6/46, RepLY of the Imam,s Representative.

خلال المفاوضات الى جانب تغلّب نصائح وارشادات الآخرين من الشيوخ، وأردف الوكيل قائلاً: بأنه قد قام بمحاولات لإقناع الشيخ عيسى بن صالح أن يستغني عن وجودهم فوجده ميالاً أكثر بكثير لأن يكون معقولاً ومعتدلاً، وأن كل ما حصل عليه من ابن صالح هو وعد منه بأن يستغل نفوذه الشخصي عند الامام لاقناعه بالتخلي عن القلاع، ومع انه كان لديه القليل من الأمل في النجاح في مواجهة التأثير الأكبر الذي يتمتع به القادة الدينيون الذين يوجهون الامام.

والجدير بالذكر وبحسب ما ذكره الوكيل السياسي، أن الشيخ عيسى قد عبّر له أثناء غياب مرافقيه عن وجهات نظر واعترافات معينة، فإذا جاز لنا اعتبارها صادقة فهي مهمة حيث انه أفضى: بأنه متأكد من استمرار حالة عدم الاستقرار الحاليةومظاهر العداء لا بد وأن تؤدي لصيغة مشددة من الأمور غير الملائمة بل والمزعجة التي يعاني منها الناس المقيمون في الداخل وخاصة فيما يتعلق بالضرائب المتزايدة، والحظر المعروض على المواد الغذائية، ووجود الجنود البريطانيين على الطريق التجاري الرئيسي من بلادهم الى الشاطىء في مسقط ومطرح. بالاضافة الى ذلك فقد اعترف بأن قلاع سمائل، تخص بصورة شرعية «العائلة الحاكمة في عمان». وان الامام بدون شك قد اغتصب حقوق السلطان، ولكنه أوضح بأن الزعماء الدينيين ـ بالداخل قد استسلموا لذلك عندما كانت هذه القلاع قد انتزعت من الحاكم السابق من قبل «امام المسلمين» قائدهم الديني فلا شيء اذن يمكن أن يدفعهم لتسليم تلك القلاع أثناء فترة الامام الحالي أو على الأقل في فترة السلطان الحالي الذي تم اعتباره ضائعاً ومن المتعذر قبوله بين الجماعة الدينية. وأضاف أنه اذا ما استطاع السلطان بناءاً على سلوكه في المستقبل، أن يبرهن بقصد اقناع الامام على أن رغبته من وراء عمله هذا هي الرجوع الى الطريق الصواب، عندئذ فقط يحتمل أن يكون الامام أول من يحقق السلم ويقوم بتسليم القلاع الى جلالة السلطان.

كما ذكر الوكيل السياسي، بأن الشيخ عيسى قد رجاه بنقل احترامه وتحياته

إلى السلطان وأن يذكّره بصداقتهم القديمة منذ أيام السيد فيصل مختتما حديثه بالقول: «بأنه هناك طريقة واحدة ممكنة للخروج من الوضع الراهن، وذلك بعدم إثارة موضوع القلاع ما دام الامام الحالي على قيد الحياة. أما بعد وفاته فلن يكون هنالك أية صعوبة حول تسليم القلاع[1].

بعد الايضاح السابق عن موقف المفاوضات، طرح الوكيل السياسي على المقيم السياسي في البصرة ثلاثة سبل يمكن بواسطة احداهـا تحريـك الموقف والتوصل الى تفاهم ما مع الامام وزعماء الثورة، حيث كان مضمون هذه السبل يدور حول الآتي:

أولاً: إما أن يوافق جلالته على أن يعيد ترتيب بيته بشكل يتلائم مع وجهات نظر الامام الدينية، وانه لدى تقديمه، مثل هذه الاصلاحات بالطريقة التي يمكن اعتبارها محاولة معقولة لاعطاء برهان من نوع ما على رغبته في اطاعة العقـائد الدينية، كما هي موضحة من قبل الامام، وبناء على ذلك من الممكن أن يعترف الامام بسيادة جلالته ويقوم بتسليم القلاع، غير أنه رأى بأن فرص النجاح في هذا النوع من التوجه ضئيلة جداً، لأنه في حالة الموافقة عليه من قبل السلطان سيضمن ذلك الحق المطلق للامام بأن يملي شروطه عليه، واذعان جلالته الكامل لعقائد الامام الدينية المتميزة والتي ولا شك ستكون أول طلباته.

ثانياً: يجب على جلالته عندما تكون المفاوضات مقطوعة أن ينفذ تهديداته حول تصميمه على أن يخضع الامام ويرغمه على الاستسلام، وأن يحصل على ملكية القلاع بقوة السلاح، لأن السلطان كان ينتظر الفرصة الملائمة لبدء الهجوم على أنصار الامامة وان جلالته على استعداد لأن يقوم بالمجازفة لوحده، وبما لديه من الأسلحة المحلية التي كانت تحت إمرته.

ثالثاً: تقديم علاوات كبيرة ومرضية، ومغرية على أن تكون مضمونة من قبل

---

(١) I.O.R., R 15/6/46, Report form Benn P.A. in Muscat To Cox P.R. in Basra, about the subject of the Negotiations With Imaḿs Repesentative at Sib.

الحكومة البريطانية للامام والشيخين عيسى وحمير، لاقناعهم بالموافقة على تسليم القلاع لنا لنتصرف بهما كيفما نشاء. وهذا الاقتراح ذو أهمية، نظراً لاهتمام الشيخ عيسى بن صالح، أثناء المقابلة بموضوع العلاوات، ومن خلال ذلك يمكن أن نستنتج بأن الاقتراح هو اقتراح مغري على الرغم من ضخامة المبلغ الذي يجب أن يدفع وهو مبلغ مائة ألف روبية، وهو يساوي المبلغ المدفوع من قبلنا كاعانة مالية سنوية لجلالته فيما يتعلق بموضوع شحن الأسلحة، وانني أقترح في حالة استئناف المفاوضات في السيب أن يكون لدى الممثل السياسي الصلاحية اللازمة والسلطة الكافية لأن يتقدم حسب الخطوط الخاصة بهذا البديل الثالث اذ يبدو انه الخط الأقل مقاومة.

هذا وقد اختتم الوكيل السياسي تقريره للمقيم السياسي بتضمينه التالي: وبسبب الاخفاق الحالي الكامل للتوصل الى اتفاق للتسوية، فانه من غير الضروري مناقشة مطالب أنصار الامامة الدكتاتورية، فالسلطان يرفض بأن يفكر بأي منها الا بعد أن تسلّم له قلاع سمائل، ولذا يحبذ تأجيل ذلك الى أن يحسم الموقف اما بناء على مفاوضات سلمية أو بقوة السلاح[1].

وهكذا ومما سبق يمكن القول، إن اجتماع السيب الذي عقد في سبتمبر ١٩١٥، قد فشل نتيجة التناقض الكبير في مطالب الطرفين، مما أدى الى انقطاع المفاوضات وتجميد الوضع حتى مارس ١٩١٩، متناسين بذلك ما كان يعانيه شعباهما من مآسي اقتصادية وحياتية نتيجة استمرار الصراع بينهما.

قام الامام بتقوية مركزه خلال انقطاع المفاوضات، على الرغم من وصول تقارير تفيد بأن حركته أخذت تفقد أرضيتها، غير أن الوكيل السياسي كذّب هذه التقارير، مؤكداً بأن جميع السكان في المناطق الداخلية ما زالوا يعترفون بالامام المدعوم بملازميه الشيخين عيسى بن صالح، وحمير بن ناصر، والدليل على عدم صحة تلك التقارير هو استمرار الامام في مصادرة أية حدائق أو ممتلكات يمتلكها

---

(١) Loc cit.

أقارب السلطان في المناطق الداخلية أو أية ممتلكات لأناس يخدمونه مبرراً ما قام به الامام وأعوانه بأن هؤلاء الناس ما زالوا مسلمين سيئين مثل سيدهم، وبذلك فهم غير ملائمين لامتلاك الممتلكات حسب قانون الشرع[1]، ومن ناحية أخرى فقد كان لاحتمال وصول مساعدات عسكرية من الخارج للامام دور كبير فيما كان يعمل من أجله والجدير بالاشارة، أنه مع بداية الحرب، كان الامام الخروصي قد كتب الى كل من الامام يحيى وسعيد باشا في اليمن طالباً منهم مساعدته عسكرياً ضد السلطان وأعوانه. بيد أنه لم يتلق أي رد منهما، ربما بسبب شكهما بأن الطلب لم يكن منه لخلو الرسالة من أي دليل بأنها من قبله. فعاود الامام في ١٩١٦، بالكتابة مرة أخرى إليهما، موضحاً لهم فيها بأنه كان قد كتب الرسالة السابقة، ولكنها لم تختم أو توقع، فمن عادة العمانيين أن يعلنوا عمن كتب الرسالة ولكن من دون وضع الختم أو التوقيع عليها.

بعد ذلك التوضيح تلقىٰ الامام في ١٩١٧، رداً من قبل الامام يحيى يتضمن احتمال وصول ١٠ آلاف مقاتل من الحامية التركية المرابطة في اليمن عن طريق البحر، الى جانب ذلك فقد وصل ثلاثة عملاء من الأتراك في شهر مارس الى عمان عن طريق صور ومكلاّ، من أجل اثارة العمانيين بغية مهاجمة البريطانيين، بيد أن مساعيهم لم تفلح بسبب عدم رغبة قادة عمان على ما يبدو الدخول في صراع مع البريطانيين. مما يؤكد لنا بأن البريطانيين لم يكونوا المقصودين في هذه الحرب من قبل الامام وأنصاره، وانما السيد تيمور ونظامه هما المقصودان فقط، إلى جانب وجود قناعة لدى القادة العمانيين بعدم امكانيتهم مواجهة جيش يمتلك أسلحة حديثة الى جانب التدريب الكفء. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وفي الشهر نفسه إعتقل السيد نادر أخو السلطان، أثناء غياب السلطان في ظفار أربعة رجال من المناطق الداخلية ممن جاءوا الى مسقط، فأثنان منهما كانا على صلة رحم بالشيخ عيسى بن صالح، ولذا بذلت جهود حثيثة لاقناع السلطان باخلاء

---

(١) Admibidtration Report of the P.A., Muscat, 1916, P.65.

سبيلهم، إلى جانب الاتصال بالوكيل السياسي في هذا الخصوص، ولكنه رفض التدخل لأن الشيخ عيسى لم يوافق على مقابلته لمناقشة الموضوع. وفي الشهر التالي حدث حادث فيه بعض الخطورة في صور، عندما جاء حمد بن سالم العرمي، وهو رجل من ذوي الحظوة والمكانة البارزة في المناطق الداخلية، ومن أقرب الموالين للامام، حيث استدعى من قبل والى صور عندما سمع بوصوله، وعندما رفض الاستدعاء حدث اشتباك بينه والحراس الذين كانوا معه، وبين العساكر الذين كان أرسلهم اليه الوالي لاحضاره، حيث أسفر الاشتباك عن قتل حمد بن سالم وحراسه، كما قتل العقيد المسئول عن العساكر ورجلان آخران. مما أوجد حالة من عدم الاستقرار بين السكان في المدينة بوجه عام، وبالتالي دفع هذا الأمر السلطان إلى سن غرامة مالية بلغت ٧ آلاف دولار(*) لوضع حد لمضايقات السكان، فعلى الرغم من ارتفاع الغرامة الا أن السيد تيمور كانت لديه القناعة بأن أولئك الذين تطالهم الغرامة سيضطرون الى دفعها وبخاصة من قبل التجار حيث أن الناس في صور يعتمدون على مراكبهم لتأمين معيشتهم ولا يستطيعون المتاجرة من دون تصريح منه. إلى جانب اعتماده على قوة البريطانيين في تنفيذ تلك الغرامات، ومن جانب آخر فقد كانت هناك شائعات متواصلة عن هجمات مبيتة من قبل الامام على مدينة صور ونخل والبوريمي، وقد علّق الوكيل السياسي على تلك الشائعات، ومن منظوره الخاص بقوله «وليس هناك شك بأن حكومة الامام، وجدت أفكاراً امبريالية كما هي موجودة في الديانة المحمدية، راغبة بذلك الحاق كل ما تستطيع السيطرة عليه من البلاد في فلك حكمها الديني وفي هذا التعليق ما يشير حسب اعتقادنا الى عدم فهم لقضية الامامة، وكونها صراعاً داخلياً عمانياً يشكل الخلاف الاقتصادي أحد جوانبه الأساسية من جانب الوكيل السياسي. وعلى كل فان تلك الشائعات لم يكن لها أي أساس من الصحة لأن الامام في ذلك الوقت كان يعد قوته من أجل الهجوم على رستاق، الى جانب

(*) ٧ سبعة آلاف دولار، كانت عادل في ذلك ما يقرب ١٩ ألف روبية هندية.

نقص المال لديه مما كان يعني عدم استطاعته اعداد هجمات في مناطق أخرى غير منطقة الرستاق(١).

وهكذا مع نهاية ١٩١٨ وعلى الرغم من الشائعات التي كانت تتحدث عن خلافات بين القادة العمانيين والتي كانت في حقيقتها صحيحة الا انها لم تكن تؤثر على سياستهم العامة أو على ثبات تحالفهم، فقد كان الامام الخروصي وأنصاره في هذا الوقت قد أتموا سيطرتهم على كل عمان، وخاصة بعد سيطرتهم على الرستاق احدى المدن الرئيسية خلال الهجوم الأخير وتولية شقيق الامام والياً عليها(٢).

نتيجة لحاجة بريطانيا إلى اقرار الأوضاع في الخليج بعد خروجها منتصرة من الحرب، ورغبة منها في ايجاد تقارب بين السلطنة والامامة تمهيداً لوضع تسوية بينهما. كتب الوكيل السياسي الرائد هوارث ـ Haworth رسالة شديدة اللهجة الى زعماء الامامة في مارس ١٩١٩ طالبهم فيها بوقف الأعمال الهجومية ضد السلطنة ويدعوهم ـ تحت التهديد ـ إلى الخضوع ومصادقة السياسة البريطانية، ومما ورد في هذه الرسالة قوله: «أكتب إليكم بالخصوص لأخبركم أن ارادتنا هي أن نساعد على تأليف حكومة في كل بلد من البلاد العربية لتحكم بحسب عاداتها، بحيث تخلّص العرب من جور الأتراك والرجاء كبير في إنهم سيتقدمون في أمورهم على الطريقة العربية. وبما أن الفرصة قد سنحت الآن لكي نلتفت إلى عمان، فإنه من الواجب أن أشرح لكم سياستنا»(٣).

بعد أن أوضح الوكيل السياسي بأنه كان يريد التباحث مع زعماء الامامة من أجل إقرار السلام أخذ يهددهم في الوقت نفسه كمناورة منه لاظهار قوته، والايحاء للعمانيين بأنه لا قبل لهم بالبريطانيين اذا رفضوا الصلح معرباً عن ذلك بقوله: «إن

---

(١) Administration Report of P.A., Muscat, 1918, PP. 47 — 48.

(٢) Ibid., P.47.

(٣) جمال زكريا: المرجع السابق، ص.ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧.

لدينا خمسة آلاف جندي مدربين على الحروب، ومعسكرين الآن في العراق، لقد أنجزوا أعمالهم العسكرية، ولا عمل لهم الآن في العراق، وإن بضعة آلاف منهم تكفي لاحتلال عمان كلها، وانتم تعرفون كذلك أننا سادة البحار، فإذا كنتم تريدون عداوتنا، فإننا سوف نمنع ورود الأرز والحبوب، والأقمشة إلى عمان، كما سنمنعكم من بيع منتجاتكم لأن جميع طرق التجارة في أيدينا ولهذا أطلب منكم أن توضحوا ذلك للامام، بأن الأمور لا يمكن أن تستمر على هذه الحالة مما يحتم علينا أن نجتمع ونتخاطب في هذا الأمر»[(١)].

رغم ما تضمنته رسالة الوكيل من تهديد واضح إلا أنها تضمنت مع ذلك الاعتراف باستقلال عمان النسبي ومن ناحية أخرى، فقد حرص زعماء الحزب الوطني[(*)] على العودة لاستئناف المفاوضات من جديد تقديراً منهم لحقيقة الموقف الذي ترتب على استحواذ بريطانيا على الساحل، وما قد يؤدي اليه ذلك من تضييق الحصار وخنقهم سياسياً واقتصادياً[(٢)].

على ضوء ذلك تم ترتيب إجتماع بين الشيخ عيسى بن صالح والوكيل السياسي على أن يتم في شهر إبريل، ولكنه وبسبب وفاة شقيق الشيخ عيسى أجل الى ١٠ سبتمبر ١٩١٩، حيث اجتمع الاثنان في السيب، وقاما بمناقشة الحالة بصراحة ملحوظة من قبل الجانبين حسب ما ذكرته المصادر البريطانية. وفي الوقت نفسه قدم الوكيل السياسي اقتراحاً كان مضمونه أن يكون السلطان صاحب السلطة الزمنية والامام صاحب السلطة الروحية لعمان متحدة، الا أن الاقتراح رفض بشدة من قبل العمانيين، عندئذ تم التأكد بأن الحل على أساس الوضع الراهن هو المنفذ الوحيد لخلق السلم المنشود[(٣)]. ولذلك قام الوكيل السياسي بطرح المقترحات

---

(١) عادل رضا: عمان والخليج العربي «قضايا ومناقشات» مصر. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٩، ص ١٦١.

(*) زعماء الحزب الوطني: ويقصد بهم زعماء الامامة، وقد ألفت بعض المصادر إطلاق اسم الحزب الوطني عليهم قياساً على إنهم يمثلون التيار الوطني في البلاد.

(٢) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٤٠٨.

(٣) Adminstration Report of the P.A., Nuscat, 1919, P.54.

التالية التي كان بدوره قد عرضها على حكومته، حيث أبدت موافقتها عليها:

أولاً: من جانب السلطان:

١ ـ حرية دخول العمانيين إلى مسقط ومطرح.

٢ ـ تخفيض الزكاة على البضائع القادمة من المدن الساحلية إلى الداخل بما لا يزيد عن ٥٪ من قيمتها.

٣ ـ عودة العمانيين الفارين من وجه العدالة.

ثانياً: من جانب العمانيين:

١ ـ ضمان عدم التدخل في شئون السلطان الداخلية الى جانب التعهد بعدم مهاجمته.

٢ ـ حرية التجارة والتنقل في عمان وضمان سلامة المسافرين.

٣ ـ أن تكون دعاوى التجار وغيرهم من العمانيين مسموعة ويفصل فيها بموجب الشرع.

٤ ـ اعادة الفارين من عدالة السلطان[١].

وبخلاف تلك الشروط بقي هنالك لضرورة تثبيت الحل، قضية عودة الممتلكات الخاصة لرعايا السلطان التي يسيطر عليها العمانيون، وعودة السجناء العمانيين من قبل السلطان وأقارب الشيخ عيسى الذين يحتجزهم في مسقط. فبالنسبة للسلطان فقد كان راغباً في اعادة المساجين، مطلقاً يد الوكيل السياسي بحرية كاملة في القضية، مع انه كانت تساوره شكوك بصورة حازمة بأن العمانيين قد لا يوافقون على أية اتفاقية الا بالارغام.

ومن أجل اقرار تلك الشروط من قبل الامام، أرسل الى نزوى مع الشيخ عيسى، الشيخ سعيد بن ناصر الكندي على أساس إنه الوحيد الذي لديه القدرة في أن يتغلب على حسب قول الوكيل السياسي على الاجحاف والتحايل الديني،

---

(١) محمد عبدالله السالمي: المرجع السابق، ص ٣٤٨.

وبخاصة بالنسبة لقضية استعادة الحدائق التي كانت ذات أهمية كبيرة بالنسبة للسلم، لأنه لا يمكن أن يعتبر سلماً ذلك السلم الذي سمح بمصادرة ممتلكات خاصة من جانب واحد، ومن دون أدنى حق، ولكن من أجل الارادة الاستبدادية لجماعة قليلة من المتعصبين دينياً الذين لهم سلطة كاملة وفي كل لحظة على الامام، غير مبالين بما يجلبه السلم من فوائد سياسية وتجارية على الناس والبلاد، طالما أن عوائد تلك الحدائق تتدفق إلى جيوبهم الخاصة[1].

قام الشيخ عيسى بن صالح، ومجموعة من شيوخ المنطقة الداخلية وبحضور الشيخ الكندي الذي كان قد استطاع بجهوده الحثيثة الحصول على تأييد لا بأس به من الشيوخ، في ١٨ فبراير ١٩٢٠، بمطالبة الامام على الموافقة على النقاط المقترحة في السيب، لتواجه برفض مباشر منه، مما كان يعني بأن مزيداً من المفاوضات سوف يكون عديم الجدوى، وقد عزا الوكيل السياسي ذلك الرفض الى أكثر من سبب.

أولاً: الجهل الشديد والنفوذ الكبير في ذلك الوقت للفقهاء وأئمة المساجد.

ثانياً: الافراط الزائد في الثقة وسوء الادارة من جانب الشيخ عيسى.

ثالثاً: الايمان من جانب العمانيين الأكثر قوة وذكاءً، بأننا ندعم السلطان فقط بطريقة فاترة ولا حماس فيها، لأننا قمنا باستمرار بإيقافه عن فرض قيود جديدة عليهم، واعترفنا بصراحة بسوء حكمه، وهناك يمكنهم أن يفعلوا كما يحبون مقتنعين، بأننا سوف لا نتدخل فقط، ولكننا سوف نوقف السلطان عن القيام بذلك.

ومن ناحية أخرى فقد أدّعى الوكيل السياسي، بأن رفض الامام الصريح للمقترحات ولمطالب غالبية السكان أدى الى توضيح نقطة مهمة، وهي أن حكم الدين المطلق، يعتبر هزيلاً، وناقصاً، فهو حكم شخصي، وأناني، وغير مبني

---

(١) Administration Report of the P.A., Muscat, 1919, P.55.

على اعتبارات السياسة الشعبية العامة، وفي الأقطار الاسلامية على الأقل كلما زادت قوة القادة الدينيين أصبح حكمهم أكثر تعصباً[١].

والجدير بالالتفات اليه، ان رفض الامام للمقترحات قد أدى الى الآتي :

أولاً : تشديد البريطانيين قبضتهم على شئون مسقط، وتعيينهم مستشاراً بريطانياً للسلطان.

ثانياً : قيام السفن البريطانية الحربية بجولات على سواحل مسقط والموانىء الأخرى مؤكدة دعمها الثابت للسلطنة.

ثالثاً : زيارة السلطان تيمور الى الهند، إذا كان للزيارة مغزاها السياسي، وهو إظهار تمسك الادارة البريطانية في الهند بالسلطان وعزمها على مساندته في مواجهة الثوار[٢].

في اعقاب توقف المحادثات صرح الوكيل السياسي ونجيت[*]، للشيخ الكندي، بأنه لم يبق على الحكومة البريطانية، أية مسؤولية من أي نوع اذا ما حدث أي شيء غير ملائم أو مشؤوم على العمانيين، فقد عملنا ما في وسعنا نحو العمانيين الذين طلبوا منا التوسط بينهم والذي رفض في النهاية من قبلهم، ولذلك لم نعد مهتمين بالموضوع. بل يجب عليهم ان يدركوا بأننا مستعدون لدعم السلطان، وان لا نستطيع أن نكون ممن يسخر منهم وأن يعبث بهم هذا من ناحية[٣] ومن ناحية أخرى فقد أكد الوكيل السياسي ان المفاوضات الفاشلة، قد كشفت لهم عدم فعالية الطريقة الدبلوماسية الهادئة في احداث الهدف المنشود منها، وبالتالي فان توقفها قد ترك لهم الحرية في اتباع خط أقوى نوعاً ما، وبوعي واضح في مواجهة التعنت الذي أبداه الامام وأنصاره من رجال الدين[٤].

(١) I.O.R., R 15/1/416, Situation in Oman as Recards the Negotiataons and Measures Proposed, Feb. 1920.

(٢) علي فياض: المرجع السابق، ص ٦٥.

(*) ونجيت عنه بدلاً من هوارث

(٣) I.O.R., R 15/1/416, Loc. cit.

(٤) Administration Report. Op. Cit., P.53.

وتأكيداً لذلك نراه يقوم بعرض خطة تخدم الاتجاه الذي طالما أشار اليه في تصريحاته الأخيرة للجهات العليا في حكومة الهند، موضحاً لها بأن العمل المبيّت القيام به لا يورط الحكومة بنفقات اضافية، وانما يتطلب فقط تعاوناً قليلاً بيد انه ـ فعال جداً. لذا فاننا لن نرسل قوة عسكرية لدعم السلطان لأن هذا لا يكون فعالاً لانه بمجرد انسحابها بعد انتهاء عملها، فان الحالة ستعود مثلما كانت في السابق، ولا نريد أن نفرض قيوداً غير ضرورية أو مفرطة على التجارة اذ ان هذا قد يؤدي الى قتل الأوز الذي يضع البيض الذهبي، ويجب علينا أن نزيد من دخل الدولة ولكن العمل الذي ننوي القيام به، مع اننا في الحقيقة كنا قد أجهدنا أنفسنا بمنعه، هو أن نساعد السلطان في ان يفرض عدداً من القيود والضرائب المثيرة للحنق والسخط، والتي سيكون العمانيون لا حول ولا قوة لهم في مقاومتها، بينما تكون من وجهة نظر السلطان أمراً عادلاً تماماً. وفي اعتقادنا ان هذه القيود سوف تضغط وتؤثر على العمانيين اكثر من أي شيء آخر. وأننا نفترض ان ندفع السلطان أن يقوم بالآتي:

(١) أن يزيد الزكاة(*) على التمور من ٥٪ الى ٢٥٪ كمقياس مؤقت وعقابي، وموجه بصراحة ضد العمانيين.

(٢) زيادة الزكاة على الرمان من ٣٥٪ الى ٥٠٪ مباشرة ضد الشيخ حمير بن ناصر النبهاني رئيس القطاع الغافري.

(٣) ان يمنع تصدير القهوة للعمانيين، لأن هذا الأمر من أكثر الأمور ضرورة بين أمور الرفاهية والترف بالنسبة للعرب. وفي الوقت نفسه، فان هذا المنع لن يكون له تأثير على العائدات لأن تصدير مادة كهذه لا يشكل نسبة كبيرة.

(*) الزكاة: قد آثرنا الابقاء كلمة الزكاة، تمشياً مع ماجاء في نص الوثيقة، مع انه في الحقيقة مفروض ان تكون كلمة ضريبة بدلاً من الزكاة، لأن الزكاة لا يستطيع أحد ان يحددها على هواه لانها محددة من الشرع بالاضافة الى انها سنوية، ولها نسبة متفاوتة على حسب أصول فقهية معينة.

وسوف يقوم السلطان بناء على ذلك، اذا ما وافقت الحكومة ـ حكومة الهند ـ على نشر اعلان فوري لرفع معدل الزكاة كما هو مقترح، مبيناً في الوقت نفسه بان ذلك يسري على العمانيين فقط، وأن مشتري المحاصيل من مناطق الداخل يجب عليهم أن ينظموا صفقاتهم طبقاً لذلك. وان الممثلية السياسة لرعايا البريطانيين سوف تصادق على ما جاء في الاعلان، واضعة في اعتبارها بأنها ستقوم باشعار رعاياها قبل وقت كاف بذلك وافهامهم الموقف حتى يمكنهم رعاية مصالحهم الخاصة.

وفي نفس الوقت فان السيد تيمور سيبلغ بأن تصدير التمور يخضع لشرط، بأن يكون وزيره ـ البريطاني ـ مقتنعاً بأن الزكاة قد دفعت في كل حالة من الحالات، فهو مخوّل تماماً بأن يعمل هذا ويحق له رسمياً ان يطلب من حكومة السلطان أن تتعاون معه الى جانب ذلك فانه الضروري على حكومة الهند بأن توجه تعليماتها الى مسؤولي الضرائب في الهند بمصادرة أية شحنة لا تحمل اذن المرور من الوزير. واما بالنسبة لعمليات التحكم في اعمال التهريب من ناحية الشاطىء، فانني أنبه على ضرورة وجود تعاون بين مراكز الجمارك الهندية والعمانية، على ان لا يسمح للمراكب الشراعية ان تغادر من الموانىء الهندية الى العمانية، الا بناء على شهادة من جمارك عمان تثبت بأن الضرائب قد استحصلت منها. وسوف يكون لهذا الأمر تأثير مذهل على العمانيين، وعلى الموانىء الاكثر تمرداً، بالاضافة الى انها تؤدي الى زيادة عائدات الدولة، واما بالنسبة لتصدير القهوة من الهند، فانه يجب أن يسمح به فقط بموجب تصريح من السلطان أو وزيره ومصدق عليه من قبل الممثلية السياسية.

ولزيادة وقع هذه المقترحات على العمانيين، فاني أطالب بتكثيف الاعلان عنها ولهذا اقترح أن يطبع ألف نسخة منها باللغة العربية في الهند، وان تكون موقعة من السلطان، ثم ترسل للوزير الذي سيتدبر أمر توزيعها في جميع أنحاء الساحل والمناطق الداخلية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد طمأن الوكيل

السياسي حكومته من ردود الفعل في حالة تطبيق الخطة، موضحاً لها بأن العمانيين ليس لديهم قوة هجومية لمجابهة الخطة لسبب بسيط جداً، وهو انه ليس لديهم رصاص لبنادقهم بصورة كافية بالاضافة الى أنهم تلقوا درساً قاسياً اثـر هجومهم على بركاء ولذلك فانه ليس هناك حاجة للفوج العسكري بأن يبقى في مطرح بعد شهر ديسمبر من هذا العام. منوهاً في نهاية خطته المقدمة، بأنه لا بد من القيام بمثل هذا العمل حتى يدعم موقف السلطان وتزداد هيبته، ولنبينّ للعمانيين بأن جلالته يلقى مساعدتنا، وان لدية القوة الكافية لجعل الأمور غير سارة الى حد بعيد بالنسبة لهم بعد أن أعطوا كل فرصة ممكنة للتفاهم[1].

والجدير بالذكر بأن أحد بنوده هذه الخطة المقترحة، كان السلطان قد فرضه بنفسه قبل أعوام عندما رفع نسبة الضريبة على التمور من ٥٪ الى ١٠٪ كعقاب للعمانيين، بيد أن توقيتها كان في منتصف موسم التمور، حيث نتج عنه تضعضع في الاسعار، مما أدى ذلك الى معاناة التجار البريطانيين من خسائر كبيرة، لذا أجبر السلطان من قبل السلطات البريطانية على الغائها[2].

قام السيد تيمور بتطبيق الخطة المقترحة، بعد أن لاقت المباركة من قبل حكومة الهند، حيث أصدر تنفيذاً لذلك تعميماً في بداية شهر مايو ١٩٢٠.

في بداية الامر لم يصدق العمانيون لبعض الوقت، بأن الضريبة الجزائية سوف تفرض بالقوة، في الوقت الذي كانوا متأكدين فيه، بأنه من غير المجدي الاتصال بالوكيل السياسي، ولذا حاولوا عن طريق التجار البريطانيين معرفة الوضع، غير انهم دهشوا دهشة كبيرة، عندما علموا بأن التجار البريطانيين كانوا على علم بالاجراءات التي كان السلطان ينوي فرضها، لانهم كانوا قد تلقوا تحذيرات من مصادر الممثلية البريطانية في مسقط قبل البدء بتنفيذ الاجراءات بوقت كاف، استطاعوا خلالها حساب السعر الذي سيدفعونه عن الانتاج

---

(١) I.O.R., R 15/1/416, Loccit.

(٢) Administration Report. op. Cit, P.54.

«صادراتهم» على اساس الضريبة الجديدة. ولذلك اعتبرت الممثلية البريطانية تلك الاجراءات ضربة قاسية وغير متوقعة للعمانيين، الى جانب تلك الصدمة، وعلى حد قول ونجيت الوكيلِ السياسي، فان الآلهة قد حاربت ضد الامام، بازالة الشيخ حمير من ناصر النبهاني الزعيم الاعلى للاتحاد الغافري، وأحد أعضاء الحكم الثلاثي للامام الى جانب عيسى، حيث كان حمير ذراع السيف بينما كان عيسى دماغ الحكم العماني. ويبدو لنا أن موت الشيخ حمير قد تسبب في زحزحة الامام، وخاصة وان موته قد جاء في وقت عصيب.

أدت الاجراءات الجديدة عملها عندما تنامت في الاوساط العمانية مظاهر عدم الثقة والقناعة وأن رفع نسبة الضرائب الى ذلك الحد، قد أوضحت بصراحة تامة، بأن مصادرة الحدائق هي السبب المباشر لذلك، ولذا تم الاتصال بالامام بغية حثة لارجاع الحدائق، غير انه رفض الاذعان لهم، لأن تلك الحدائق في معظمها كانت تحت سيطرة أخيه ناصر بن راشد الخروصي والي رستاق. ونتيجة لذلك بدأ الامام وأخوه اللذان كانت السلطة الفعلية في أيديهما في ذلك الوقت، بفقد مركزهما كرد فعل محدد حول الموقف المتزمت للامام وللاغتصابات التي كان يمارسها أخوه. وكانت حادثة الحزم التي وقعت في أواخر شهر مايو برهان آخر على فقدان الامام لهيبته واحترامه وكان مثل هذا الامر من الصعوبة حدوثه قبل ستة أشهر، حينما رفضت القبائل دعوته لمعاقبة أحمد بن ابراهيم حاكم منطقة الحزم الذي كان قد آوى عدداً من العبيد الهاربين من رستاق، الامر الذي دفع شقيق الامام لمحاصرة المنطقة، غير أنه سرعان ما رد على أعقابه وبشكل مخز لدى وصول قوة دعم صغيرة من قبل الحكومة المحلية.

وهكذا كان الوضع متأرجحاً بين الطرفين حينما بدأت الجولة الأخيرة من المباحثات للتوصل الى اتفاق ينظم العلاقة بينهما.

(*) منطقة الحزم: تقع بالقرب من رستاق، وهي أحدى المناطق التي كانت واقعة تحت سيطرة السلطان.

ثانياً: اختيار الخليلي اماماً والتوصل للاتفاقية:

تضافرت عدة عوامـل جعلت الامامـة في موقف تتنـازل فيه عن تشـددها السابق، مما هيأ امكانية الوصول الى اتفاق، ويمكن اجمـال تلك العوامـل في الآتي:

أولاً: الضغوط الاقتصادية وفرض الضريبة الجزائية من قبل السلطان.

ثانياً: وفاة الشيخ حميـر بن ناصر أحد أعوان الامام الاقويـاء والمعروف بتشدده وازدياد الامر سوءاً أن خليفته في الزعامة كان صبياً عديم الخبرة لا يتجاوز الرابعة عشرة من عمره الى جانب نزوع الساعد الثاني للامام وهو الشيخ عيسى بن صالح الى الحلول السياسية.

ثالثاً: انتهاء الحرب العالمية الاولى، وتمكن بريطانيا من توفير امكانات أكبر لمساعدة السلطان لم تكن موجود أثناء الحرب.

ونتيجة لذلك فقد شهدت الاوساط العمانية في المناطق الداخلية خلال شهر يونيو مجموعة من الاجتماعات الفاشلة بحثت فيها مجموعة من الاقتراحات بقصد التخلص من الضريبة الجزائية الخـانقة، والتي بـدأت تشعر بضغـطها الفعلي، وأخيـراً وفي ٩ من الشهر نفسـه خاطب الشيـخ عيسى صالـح الحارثي الـوكيل السياسي مبتلعاً كبرياءه عن طـريق رسالـة متسائـلاً عن دورهم في القضية. أي السلطات البريطانية ـ فتسلم جواباً صريحاً: بأنهم وراء السلطان في ذلك لانهم كانوا غير مستعدين لممارسة اي ضغط لصالحهم مرة ثانية بسبب رفض وساطتهم ويمكن أن يعدلوا عن ذلك حينما يرتدون هم عن موقفهم المجحف وغير العادل حول الممتلكات المصادرة[1].

وقد أزال جواب الوكيل السياسي أية شكوك باقية عند العمانيين حينما تأكدوا للمرة الثانية بما لا يدع مجالاً للشك، بأن موقف الامام وأقـاربه الـذين حجزوا

---

(١) Administration Report: Loc Cit. P.54.

الحدائق هو الذي حال بينهم وبين الحل السلمي، ولما أصبحوا غير قادرين على المكابرة، وغير مقتنعين بصورة مكشوفة بنظام حكمهم الحالي قاموا باغتيال الامام الخاروصي في خضرة في ٢٣ يوليو ١٩٢٠[١] مع ان بعض المصادر أرجعت بأن سبب اغتيال الامام لم يكن الا الحقد الذي كان يكنه أحد رجال قبيلة آل وهيبة[*] لان الامام كان قد سجنه يوماً[٢].

يبدو لنا بأن عملية اغتيال الامام كانت عملية عمانية بحته سواء بسبب أحقاد شخصية أو نتيجة للمعاناة التي كان أهل المناطق الداخلية يقاسونها بسبب ممارسات الامام وأقاربه الخاطئة، ويستبعد ان تكون لأيدي أخرى مثل السلطان ومستشاره دور في الاغتيال، لانه في وقت وقوع الاغتيال، كان الاثنان موجودين في الهند، يضاف الى ذلك بأن الامور في ذلك الوقت، وبخاصة بعد تطبيق الضرائب الجزائية كانت لصالح السلطان بدليل نفور بعض القبائل من الاستماع لأوامر الامام كما مر بنا، الى جانب عدم اشارة الاوساط الامامية بأصابع الاتهام الى أية جهة أخرى، بل على العكس من ذلك فاننا نرى قيام الشيخ عيسى بن صالح خلال عام ١٩٢١ بجهود لأجل اثارة موضوع المجرم الذي اغتال الامام وتطبيق عدم عقوبات ضد قبيلة الرجل الذي قام بالاغتيال لدرجة ان العديد من شيوخها تم وضعهم في السجن عندما رفضوا تسليم المجرم. بيد ان جهود الشيخ باءت بالفشل نتيجة لهرب المجرم الى الامارات المتصالحة فكان من الصعوبة عمل أي شيء ضده، مما أدى بالتالي الى موت القضية[٣].

أصبحت عمان بعد مقتل الامام الخروصي من دون قائد فعلي، وبدا العمانيون وكأنهم قد أضاعوا تماسكهم، وبدأت الفوضى تظهر على اشدها بينهم

---

(١) Loc cit.

(*) اسم الرجل الذي قام باغتيال الامام سطين ولد التويلي وكنيته أبو سرة.

(٢) محمد السالمي: المرجع السابق: المرجع السابق، ص ٢٦٣، شركة الزيت العربية الامريكية، المرجع السابق، ص ٩٧.

(٣) Aministration Repoet of the P.A., Muscat, 1921, P.45.

اذ أبعد كثيراً من الولاة المعينين من قبل الامام على أيدي المستائين من زعماء القبائل، كما هرب ولاة آخرون خوفاً على حياتهم، الى جانب مبادرة كثير من الزعماء بارسال عروض ولائهم للسلطان، وانتهزت السلطنة فرصة هذه الاضطرابات لتعاود سيطرتها على الداخل، وأصبح واضحاً انه ما لم تأخذ الحكومة البريطانية موقفاً محايداً، فسيحدث أحد الأمرين اما أن تستعيد السلطنة سيطرتها، أو أن تستعيد القبائل العمانية تماسكها في وجه السلطنة من جديد[1].

والسؤال المطروح لماذا لم تستغل السلطات البريطانية فرصة تضعضع الامامة بمساعدة السلطان بالانقضاض على الامامة والتخلص من المشكلة نهائياً واعادة توحيد البلاد؟.

يبدو لنا بأن ذلك لم يكن في صالح السلطات البريطانية للاسباب التالية:

أولاً: لان بريطانيا كانت تكتسب شرعية وجودها من خلال هذا التناقض السياسي. لأن أحد الاطراف بحاجة الى دعمها، ولذلك فخلق نوع من ازدواجية السلطة يدعم مشروعيتها في الوجود على أرض عمان.

ثانياً: ربما كانت بريطانيا لا ترغب في أن تفقد مصداقية جهودها في توليد سلم بين الطرفين وخاصة وهي التي أوحت للأطراف بضرورة وجود سلام بينها.

ثالثاً: يمكن ارجاع عدول السلطات البريطانية في القضاء على الامامة، لتوقعها بأن ذلك سيخلق ضدها ردود فعل عنيفة من قبل الدول المجاورة، وبخاصة وان صدمة الشريف حسين في عام ١٩١٦، كانت ما تزال ماثلة أمام الرأي العام في المنطقة وبالتالي سيفسر الفعل البريطاني بأنه موجه للحركة الوطنية في عمان، وخاصة في وقت كان الاعتقاد سائداً فيه بان الحكومة البريطانية هي التي كانت تقف امام تحركات الشعوب للنيل من استقلالها مما كان يثير ذلك اللغط حول ممارستها السياسية في المنطقة، أو خوفها من ظهور تطرف ديني يجتاح جميع

---

(١) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٤١٣.

أرجاء عمان والخليج وخاصة بعد النجاحات السلفية في السعودية.

استطاع العمانيون بعد جهد وعزم قويين استعادة زمام أمورهم في مناطق الداخل في الوقت الذي كان فيه عيسى صالح الحارثي يجمع شمل القبائل من أجل انتخاب امام لهم بغية انقاذ الموقف.

وقد تكللت تلك الجهود بالفعل في النهاية بالنجاح، وتم انتخاب محمد عبد الله الخليلي إماماً(*) في نزوى وهو من قبيلة بني رواحة الهناوية وكان الامام الجديد هو حفيد الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي، الذي كان الساعد الايمن للامام عزان بن قيس في القران التاسع عشر الميلادي ووالد زوجة الشيخ عيسى بن صالح(*) وقد أجمع العلماء والاعيان وأرباب الحل والعقد بجامع نزوى على مبايعته لعلمهم بأنه أفضل الموجودين وأن جميع الشروط الشرعية كانت متوفرة فيه[1].

بدأ الامام الخليلي حكمه بقناعة تامة، بأنه مهما يصيب من نجاحات في الأمور الداخلية، الا أن نجاح مستقبله سوف يعتمد على ازالة الضريبة الجزائية التي كانت احد العوامل الرئيسية في الأزمة الاخيرة. مما كان يعني حسب اعتقادنا بأن القيادة الجديدة كانت لديها توجهات نحو عودة المفاوضات مع السيد تيمور، وبالفعل ظهر ذلك جلياً حينما بادر الشيخ عيسى بن صالح، بكتابة رسالة الى الوكيل السياسي وبايعاز من الامام، متضمنة التالي:

«نحن نبلغ سموكم، بأنه عندما أغتيل الامام رحمة الله، رأى رؤساء القبائل والاشخاص المستقيمون منهم والمتعلمون، أن يجتمعوا لانتخاب امام. وقد انتخبوا العلامة محمد عبد الله الخليلي اماماً لأنهم أدركوا انه الرجل الفاضل،

(*) لمزيد من التفاصيل عن حياة الامام محمد عبدالله الخليلي: انظر محمد عبدالله السالمي: المرجع السابق.

(١) شركة الزيت العربية الامريكية: المرجع السابق، ص ٩٧.، محمد عبدالله السالمي، المرجع اعلاه، ص ٣٣٨.

والذي لدية المقدرة عليها ـ الامامة ـ وهكذا ما كان قد تبعثر أو تحطم قد أعيد الى وضعة الطبيعي مرة ثانية . ونحمد الله بأن القبائل قد عادت الى حالتها السابقة ، بعد أن كانت على وشك أن تتسبب في اراقة الدماء ، وسرقة الممتلكات والمجد والعزة لله . وقد وصلنا الى فنجة اليوم وبمشيئة الله فنحن ننوي الذهاب الى رستاق لاطفاء نيران الانتقام والأخذ بالثأر . ونحن نتوقع العون من الله . وقد أجريت مناقشات حول الحل السلمي ، ولكن من دون التوصل الى شيء متفق عليه ولكن ، وبعد أن نظمنا أمورنا وشؤوننا ، فالأمر يعتمد علينا لاعادة فتحها انشاء الله . ونحن نرسل لكم هذه الرسالة عن طريق الشيخ سعيد بن ناصر الكندي حتى يكون معلوماً لديكم والسلام»[١] .

رد الوكيل السياسي على رسالة الشيخ عيسى مؤكداً باستحالة القيام بدور الوساطة قبل استرجاع الممتلكات المصادرة ومن دون شروط ، وبناء على ذلك أعيدت الممتلكات الى أصحابها من غير شروط في غضون شهر واحد[٢] .

على اثر ذلك أخذ الشيخ عيسى يهيء نفسه لمقابلة الوكيل السياسي كممثل للامام ، منتظراً لذلك عشرين يوماً في منطقة الخوض ، مع ارسال رسالة تلو الأخرى للوكيل طالباً الاجتماع به . وقد فسر الاخير إلحاح الاول ، على انه دليل على التغيير الكامل في الحالة السياسية ، وفي موقف القبائل الناجم عن السياسة الجديدة ، بينما كانت الحالة في مناسبات أخرى على العكس من ذلك تماماً .

في النهاية تم الاتفاق بين الطرفين على عقد أول لقاء بينهما في ٢٣ سبتمبر ١٩٢٠ في السيب ، وبناء على ذلك تواجد الطرفان في اليوم المحدد ، وبدأ الاجتماع الأول بعد مرور ساعة ، واستمر لمدة ساعتين ، وجه الوكيل السياسي خلاله سؤالاً لعيسى عما اذا كان لديه تفويض من الامام ، فأعلن الاخير بأنه مفوض وقد أيد قوله الشيوخ الحاضرون معه في الاجتماع .

---

(١) I.O.R., R. 15/6/204, Letter fron Isabin Salah to Wingate, P.A., Muscat, 3 Aug., 1920.

(٢) Administration Report of the P.A., Muscat, 1920, P 55.

يكشف لنا استفسار الوكيل من عملية التأكد من التفويض، عن قناعته بعدم فاعلية أي اجراء اذا كان الامام غير موافق عليه على الرغم من معرفته بما للشيخ عيسى من ثقل لدى الامام، لدرجة بأنه هو الذي وصف الامام بأنه كان دمية في يد أبن صالح[1].

بالاضافة الى ذلك، فقد طلب الوكيل السياسي اذا ما تم ترتيب شروط السلم فلا بد من توقيعه عليها مع الشيوخ الآخرين الحاضرين أثناء وجوده ويمامه، بعدئذ يأخذون الوثيقة ويحصلون على توقيع الامام مع شيوخ آخرين يسميهم هو «الوكيل» مما يعني اعترافاً صريحاً بالنظام القبلي.

بعد أخذ التأكيدات في الاجتماع الاول، عقد اجتماع طويل آخر لمناقشة الشروط الفعلية، وحضر هذا الاجتماع فقط الشيخ عيسى، والسيد ناصر الكندي من ناحية والوكيل السياسي ونجيت ومترجمة من ناحية أخرى، وتم وضع اثني عشر شرطاً بشكل محكم ومتقن من قبل العمانيين، وكانت تدور حول الآتي:

أولاً: أن يتم الاعتراف باستقلال عمان.

ثانياً: أن يتم تخفيض الضريبة بنسبة ٥٪.

ثالثاً: أن يكون العمانيون أحراراً وآمنين في منطقة السلطان.

رابعاً: ان لا تساعد الحكومة البريطانية أعداءهم «يعنون بذلك السلطان.

خامساً: ألا تتخذ أية اجراءات تعارض ديانتهم.

سادساً: أن لا يلتزموا باستعمال جوازات سفر.

سابعاً: ان يسمح لهم بشراء الخراطيش «الرصاص».

ثامناً: ان يقدم لهم السلطان معونات مالية.

تاسعاً: جميع الوثائق مثل الجوازات وغيرها الصادرة من الامام ـ يجب أن يصدق عليها من قبل الوكيل السياسي وليس من قبل السلطان.

عاشراً: ان لا يسمح لراشد بن عزيز(*) بالدخول الى عمان.

---

(١) Ibid., P.56.

(*) راشد بن عزيز: كان يشغل منصب قاضي مسقط.

حادي عشر: ان يمنح الشيخ سعيد بن ناصر الكندي ضمانات السلامة له في مناطق السلطان.

ثاني عشر: ان يعيد السلطان اليهم الهاربين من عدالتهم.

وفي مقابل ذلك وعدوا بأن يلتزموا بوعودهم التالية:

أولاً: ان لا يهاجموا مناطق نفوذ السلطان أو ان يتدخلوا في شؤون حكمة.

ثانياً: ان يسمحوا بحرية التجارة والسفر في عمان.

هذا وقد وصف ونجيت الوكيل السياسي جميع الشروط المقدمة ما عدا الشرط الثاني والثالث والثاني عشر، بأنها ابتزازية وسخيفة ومنافية للعقل، وأن أنصار الامامة حاولوا ابتزازها من السلطان[١].

بعد جولات من المفاوضات بين الطرفين استمرت ثلاثة أيام، والتي بحسب وصف الوكيل السياسي لها خلط العمانيون فيها بشكل غريب العنف بالبساطة والرغبة بالخداع[٢] وبعد تبادل الجدل بأسلوب المداهنة والتهديد وبعد معرفة دقيقة لضعف موقفهم، بانهم ان لم يكونوا على استعداد لقبول الشروط التي قام هو بالموافقة عليها أصلاً، فانه سوف يغادر مقر الاجتماع في الحال. عندئذ وافقوا على ان يطلب من السلطات بالموافقة على الشروط الاول والثاني والثاني عشر، اما الشروط الأخرى مثل العاشر والحادي عشر، والتي تمت اضافتهما من قبل الشيخ الكندي بسبب عداء شخصي سرعان ما تم شطبهما، واما بالنسبة للشرط الرابع فقد أشير اليه على انه شرط سخيف لانه اذا كنا نتوسط في اتفاقية فيجب عليهم بل باستطاعتهم ان يعتمدوا على اننا سوف لا ندعم الطرف الآخر ما لم يقوموا هم بخرقها بشكل واضح مكشوف. اما الشرط الخامس فقد كان لا بد منه لأنه كان شرطاً ضرورياً، اما الشرطان السادس والتاسع، فقد اشير اليهما على انهما معادلان لطلب استثناءات لامور الرسميات التي لا بد من سريانها في جميع

(١) I.O.R., R 15/6/264, Letter from P.A., Muscat, to P.R., Bushire, about negotiations on Peace, 14 Oct. 1920.

(٢) Administration Report. Loc. cit.

انحاء العالم، وبما انهما لا تتضمنان اي خزي او عار، لدرجة انهما مطلوبان حتى من الرعايا البريطانيين ويلتزمون بهما في البلدان الاخرى، اما الشرط السابع فقد رفض رفضاً باتاً لأنه مستحيل بناء على الاتفاقية الدولية ولكن على الرغم من ذلك كان بالامكان الحصول على اذن مسبق حينما يتأكد من ذلك بالخبرة والتجربة من نواياهم الحسنة، اما الشرط الاول، فقد رفضه بشكل مطلق وصريح مبيناً لهم بأنهم طالما حصلوا على الاستقلال الفعلي والعملي فماذا يريدون اكثر من ذلك. اما الشرط الثامن فقد ضحك الجميع عليه[1].

وفي النهاية تم التوصل الى الاتفاقية التي نصت ديباجتها على الاتي (هذا هو الصلح المتفق عليه بين حكومة السلطان تيمور بن فيصل والشيخ عيسى بن صالح الحارثي نيابة عن العمانيين الذين يمضون بأسمائهم هنا بواسطة المستر ونجيب باليوز قنصل الدولة البريطانية العظمى بمسقط الذي هو مفوض من دولته في هذا الخصوص وان يكون وسيطاً بينهم)[2].

هذا وقد كانت الاتفاقية تشتمل على ثمانية شروط اربعة تخص السلطان وأربعة تخص العمانيين، أما التي كانت تخص السلطان فهي:

أولاً: تخفيض الزكاة (الضريبة) على جميع البضائع القادمة من الداخل الى المدن الساحلية الى ٥٪.

ثانياً: ضمان حرية سلامة العمانيين في المدن الساحلية.

رابعاً: اعادة الفارين من عدالتهم وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية.

والجدير بالتنويه انه قيل بأن الشرط الاول كان الهدف الرئيسي من اتفاقية السيب، اذ كان العمانيون يسعون للتخلص من تعسف رجال الجمارك في الموانيء التي هي منفذهم الوحيد لتصدير التمور[3].

---

(١) I.O.R., R. 15/6/264 Loc Cit.

(٢) محمد عبدالله السالمي: المرجع السابع، ٣٤٦.

(٣) صلاح العقاد: المرجحع السابق، ص ٢٣١.

اما الشروط التي كانت تخص العمانيين فكانت:

أولاً: ان يظلوا في حالة سلم مع السلطان وان لا يهاجموا الساحل وان لا يتدخلوا في شؤون حكومته.

ثانياً: السماح بحرية التجارة والسفر في عمان والعمل على ضمان سلامة المسافرين.

ثالثاً: ان يستمعوا الى مطالب التجار وغيرهم ضد العمانيين طبقاً لاحكام الشريعة.

رابعاً: عدم حماية المجرمين الفارين واعادتهم الى الحكومة[1].

هذا وقد قام الوكيل السياسي بشرح كيفية التوصل مع العمانيين بالنسبة لشروط السلطان حيث ذكر: «انه من المضحك ان الشروط التي طلبها السلطان كانت أصلاً ثلاثة فقط، ولكون الشرطين الثاني والثالث متحدان «متشابهان» وبما انه كان المطلوب من العمانيين الالتزام بأربعة شروط أسوة بالشروط التي وافق عليها السلطان لهم، عندها اصبحوا متضايقين نوعاً ما، بيد انه تم انقاذ الموقف عن طريق تقسيم الشرط الثاني الى جزأين. اما فيما يتعلق بالشرط الرابع الذي وافق عليه العمانيون كان من الصعب تجنب الاستماع الى الشرع لعدم وجود محاكم اخرى، لذلك كان من الضروري علينا تحذير المواطنين البريطانيين، بأنه ينبغي ان يكونوا حذرين بأن يقدموا شكاواهم على مستندات، وليس على كتب الحسابات التي لن تكون مقبولة[2].

في صباح يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠، جاء الشيخ عيسى الحارثي، وحوالي عشرون شيخاً لكتابة الشروط والتوقيع عليها في حضور الوكيل السياسي، وفجأة برزت نقطة صعبة جداً، اذ أصر الشيخ عيسى بأن السلم ينبغي أن يكون بين السلطان من جانب واحد، والامام من الجانب الآخر. وقد رفض الوكيل السياسي

---

(١) I.O.R., R 15/6/245, The Tribes of Muscat & Oman.

(٢) I.O.R., E 15/6/264.: Loc Cit.

هذا لأسباب واضحة لأن ذلك كان يعني بالدرجة الأولى بحسب وجهة نظره الاعتراف الكامل من جانبهم بوجود حاكم آخر، وبالدرجة الثانية، فان مثل هذا السلم من الواضح أنه سيكون باعثاً على الغيظ والاساءة ما لم يعترف السلطان بشرعيته وصحته.

حاول ونجيت الوكيل السياسي بأساليب الجدل، ازالة هذه العقبة حينما ذكر للشيخ عيسى والشيوخ الآخرين بأنه يوجد ملايين من المسلمين الذين لم يكن لديهم امام بالاضافة الى ذلك بأن الأمر الذي هم في صدده أمر سياسي وليس أمراً دينياً ولكن ذلك لم يأت بأية نتيجة غير أنه وبمحض الصدفة وعلى حد أقوال الوكيل السياسي استطاع أن يستشهد لهم عما دار في معاهدة الحديبية بين الرسول (ص) وبين أهل مكة، حينما وافق الرسول (ص) بكتابة محمد بن عبد الله بدلاً من محمد رسول الله في وثيقة المعاهدة عند اعتراض أهل مكة على ذلك، مبررين ذلك فانه اذا هو رسول الله فإذاً ليس هناك داع لاقامة السلم معه أو عدم اقامته. وهكذا وبمجرد تذكيرهم بتاريخهم الديني وافقوا على حذف كلمة امام من الوثيقة التي أشارت ببساطة على أنها شروط تم ترتيبها بين حكومة السلطان وعيسى بن صالح نيابة عن القبائل العمانية[1].

بعد الانتهاء من كتابة الوثيقة وتثبيت التواقيع، غادر الشيوخ مقر الاجتماع عائدين الى المناطق الداخلية للحصول على توقيع الامام، وشيوخ بني ريام وبني غافر، والجدير بالتنويه بأن الوكيل السياسي قد استلم قبل مغادرة العمانيين نسخة من وثيقة السلم موقعة ومعترف بها من قبل الشيخ عيسى والشيوخ الآخرين محذراً الشيخ على أن الزكاة الجزائية سوف لا ترفع الا بعد ارجاع الوثيقة موقعة من قبل الامام.

تم الحصول على توقيع الامام في ٢٨ سبتمبر ١٩٢٠، وأعيدت الوثيقة للوكيل السياسي في ٧ أكتوبر موقعة من قبل بقية الشيوخ. وفي الوقت نفسه حصل

---

(١) Admistration Report. op. cit, P.56.

الوكيل السياسي على وثيقة مشابهة من حكومة السلطان وتم تبادل وثائق السلام بين الطرفين التي كانت تحمل توقيع ونجيت الوكيل السياسي .

وفي ٨ أكتوبر ١٩٢٠ ، أعلن السلم بشكل رسمي وألغيت الزكاة الجزائية ، وتم الافراج عن أربعة من المساجين من أقارب الشيخ عيسى الذين كان السلطان يحتجزهم عدة أعوام ، مما أدى ذلك الى حرية التداخل ، فرعايا السلطان الذين لم يكن يجرؤون في الأعوام السابقة بأن يخاطروا بأرواحهم بالذهاب الى مناطق الداخل أصبحوا يسافرون بسلام الى عمان وكثير من العمانيين نزلوا الى الساحل اما بالذهاب الى الحج أو لزيارة ممتلكاتهم في زنجبار ، وحتى الممثل السياسي كان قادراً على القيام بجولة سياحية قصيرة في أي من المنطقتين ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد أدت الاتفاقية الى خلق ظروف ملائمة لنشاط تجاري كبير في طول البلاد وعرضها(١) .

وفي أعقاب الاعلان الرسمي للاتفاقية علق الوكيل السياسي بقوله عليها : سواء كان السلم سيدوم أم لا ، فهذا لا يمكن التنبوء به ، ولكن ينبغي أن يستمر على الأقل لبعض الوقت ، ذلك لأن كلا الطرفين أصبح تعباً ، ولديه الرغبة في العودة الى التداخل الطبيعي ، والقيام بالأعمال التجارية ، وقد حصل كلا الجانبان على ما يريدان ، ويمكن للعمانيين ، أن يقولوا بأنهم قد حصلوا على الاستقلال التام .

والسلطان يمكن أن يقول بأنهم ـ العمانيين ـ انما حصلوا على مجرد نوع من سيادة الحكم الذاتي . وقد أريح السلطان من نفقات ومسئولية حكم سكان مناطق الداخل المتمردين والمشاغبين الذين يكرهونه . في حين لم يخسر أية عائدات بسبب ذلك لأن العائدات الوحيدة التي حصل عليها منهم كانت نسبة ٥٪ ، كضريبة على استعمال مناطق الساحل ، وأدار العمانيون شئونهم الخاصة تحت حكومتهم الثيوقراطية ، والتي يمكن أن يقال عنها بأنها الحكومة الأنسب وذلك لتلاؤمها مع أوضاعهم المميزة ، مع أن حكومة كهذه قد تكون مستحيلة في حالة احتكاكها مع

(١) Admistration Report of The P.A., Muscat, Muscat, 1921, P.53.

العالم الخارجي، وأما من ناحية السلطان فان عملية السلم قد أدت الى تقويته وتدعيم حكمه[1].

وهكذا أقر العمانيون من خلال معاهدة السيب بشرعية وقانونية الطبيعة المزدوجة لمجتمعهم[2]. مما كان يعني وجود ازدواجية السلطة في البلاد، احداها في يد السيد تيمور على الساحل، والأخرى في الداخل برعاية الامام محمد عبدالله الخليلي وأنصاره من الزعماء الدينيين والقبليين. الأمر الذي يدعونا الى الاعتقاد بأنه نتيجة لتلك الازدواجية فان فرص التصادم بين الطرفين كانت واردة في المستقبل على الأقل في مجال تحديد سلطة كل منهما، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد أعطت الاتفاقية قناعة كبيرة للامام، وأنصاره بأنهم قد نالوا استقلالهم التام، لذلك شغلوا أنفسهم بالكامل بشئونهم الخاصة، فأقاموا حكماً شبيهاً بحكومة الرسول (ص)، فالامام هو الزعيم الديني والدنيوي الأعلى، والقادة القبليون قد أقسموا له بالولاء مع استمرار الاستقلال للقبائل، حيث أن الامام لم يتدخل أبداً الا في نزاع يقع بين قبيلتين أو أكثر، والقانون الوحيد هو القانون الديني طبقاً للعقيدة الاباضية، ولا توجد أية حكومة مركزية، مع أنه يوجد ما يسمى بالولاة في مناطق تحكم لصالح الامام، وهم عادة ما يكونون شيوخ القبائل، والصيغة الضريبية الوحيدة هي «الزكاة» تكون مع غيرها من ممتلكات متنوعة تخص الدولة هي مصادر الدخل الوحيدة التي كانت تصرف على الامور العسكرية والضيافة الالزامية للشيوخ وحاشيتهم. ومن الناحية السياسة كان الامام يدير حكمه بعناية وحرص بين أجنحة القبائل الكبيرة مثل الهناويين والغافريين، ونجح الى حد كبير في التوفيق بينهما، حيث كان يستعين بممثلي كل طائفة لجباية الضرائب واقامة العدل، أما نفوذه بين البدو فقد استمر ضعيفاً خصوصاً بعد أن نجح ابن سعود في بسط سيطرته على القسم الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية.

---

(١) I.O.R., R 15/6/264, loc cit.

(٢) Skeet, Ian; Oman Before 1970 «The End of ANERA», London, Faber, 1984, P. 116.

ويأتي بعد الامام من ناحية السلطة والنفوذ الشيخ عيسى بن صالح، حيث تدين له عمان باستقلالها ويدين له الامام بانتخابه، حتى أن بعضهم كان يعتبره الحاكم الفعلي، وأن الامام ما هو الا دمية في يديه هذا على المستوى الداخلي[1]. أما بالنسبة لسياسة الخارجية، فكان الامام متطرفاً في عزلته ولم يكن راغباً في أن ينشيء علاقات مع الدول الأجنبية، وكان يرى أن من الخير له ولقومه بأن يقللوا ما استطاعوا من الاتصال بالعالم الخارجي[2] هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد نشطت طموحات الامام حينما حاول في أغسطس من عام ١٩٢١، بأن يضم بني بطاش ومنطقتهم الى نطاق حكمه، فأرسل واليه من أجل ذلك اليهم، على الرغم من موالاة بني بطاش للسلطان وبشكل ثابت الا في بعض الاحيان، بالاضافة الى أنهم لم يكونوا أحد الأطراف من جانب الامام في اتفاقية السيب، وقد اعتبر السلطان هذا العمل من قبل الامام تعدياً على أحد شروط الاتفاقية الذي ينص على عدم التدخل في شئونه. الأمر الذي دفع الوكيل السياسي الرائد ري M.E. Rea الذي كان قد حل مكان ونجيت، أن يرسل رسالة قوية اللهجة الى الشيخ عيسى حول الموضوع، رغم عدم اهمية الموضوع، ولكن ضرورية من ناحية منع حدوث مثل هذه الاشياء حتى لا تتبعه تعديات اخرى اكبر واخطر[3].

وهكذا يمكن القول انه على الرغم من لعب اتفاقية السبب دوراً مهدئاً لاطراف النزاع، ووقف النزيف الذي كان بدأ منذ عام ١٩١٣ حتى ١٩٢٠، ودفع أفرادها في الاهتمام بأوضاعها الداخلية، كما مر بنا الا اننا نستخلص من خلال بنودها عدة ملاحظات جديرة بالالتفات اليها.

أولاً: غموض الفقرة الرئيسية التي تحدد طبيعة العلاقة بين عمان وبين سلطان مسقط، هل هي علاقة تبعية ام اتفاق بين دولتين، فليس هناك اكثر من القول بمراعاة القبائل لحقوق السلطان.

---

(١) Administration Report. op. cit., P. 54.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية، المرجع السابق، ص ١٠٥ ـ ١٠٧.

(٣) Administration Report, Loc Cit.

ثانياً: يستشف من بنود الاتفاقية بأن معظمها خصص لتنظيم مسائل تجارية وهذا نتيجة لكون موضع السلطة والسيادة بأشكالها القانونية لم تكن تشغل العمانيين في ذلك الوقت[1] لأنهم لم يكونوا على فهم بدقائقها على ما يبدو لنا.

ثالثاً: ان الاتفاقية لم تتضمن اي مطلب من مطالب انصار الامامة التي كانوا يلحون عليها في السابق وبالذات الغاء قرار حظر تجارة الاسلحة والرقيق، ووجود قاضي معين من الامام في مسقط للاشراف على الامور الدينية وسير العدل.

وبخلاف تلك الامور فان الغريب في الامر انه على الرغم من محاولة الحكومة البريطانية رأب الصدع بين الاطراف المتصارعة وتوصلها فعلاً الى الاتفاق المذكور غير إنها لم تحاول في الفترة اللاحقة من الاتفاق، ان تقوم بمساعي، كان من شأنها زيادة الوفاق بينهما من حيث محاولة خلق حكومة ائتلافية بينهما تحت شعار من اجل وحدة تربة عمان، ومن ثم خلق جهاز سياسي واقتصادي واداري مهجن كان من شأنه تحسين الاوضاع الاقتصادية في البلاد، مما يدل على ان الاتفاق صمم من اجل خدمة ضرورات آنية وليس اكثر.

ثالثاً: الجدل حول اتفاقية السيب ومدى الالتزام بها:

على الرغم من ان اتفاقية السيب ادت الى اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل عام ١٩١٣، واشاعتها جواً من الاستقرار في قسمي البلاد ساحله وداخله، الا ان غموض بنودها الى جانب مماطلة الموقعين عليها في الكشف عن حقيقتها لعبت دوراً كبيراً، في اثارة الجدل حولها على المستوى المحلي والدولي، ومن ثم تعرضها للخرق وعدم الالتزام بها باستمرار، فبالنسبة لحقيقة الاطراف الموقعين عليها، فان زعماء الامامة من امثال الشيخ عيسى الحارثي، يؤكدون بأنهم وقعوا هذه الاتفاقية بصفتهم ممثلين عن الامام، وان الامام نفسه صدَّق على هذه الاتفاقية في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٢٠ وان الاتفاقية كانت تحمل توقيع خمسة عشر شيخاً من

---

(١) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢.

زعماء القبائل[1]، ونحن بدورنا نؤكد صدق زعم انصار الامامة، نظراً لما كشفته الوثائق البريطانية الرسمية لنا المشار اليها خلال تعرضنا لمباحثات السيب حيث اكدت، بأن الوكيل السياسي رفض بدء المفاوضات مع الشيخ الحارثي الا بعد الحصول منه على تأكيدات بأنه هو المفوض تفويضاً كاملاً من قبل الامام. اما ادعاء السلطات البريطانية بأن الاتفاقية لم تكن مصادقة من قبل الامام، فهذا ادعاء مردود عليه، لأن رفع الضريبة الجزائية التي كانت مفروضه على عمان الداخلية دليل على مصادقة الامام على الاتفاقية، لأن الوكيل السياسي ونجيت ـ كان قد حذّر الشيخ بأن الضريبة المذكورة لن ترفع الا بعد مصادقة الامام على الاتفاقية.

أما زعم السلطات البريطانية، بأن دور وكيلها السياسي في الاتفاق لم يزد عن كونه وسيطاً، وان الاتفاق جرى بين تيمور بن فيصل الحاكم الشرعي، وبين القبائل التي تسكن الداخل بقصد تنظيم العلاقة فيما بينهم والدليل على ذلك استخدام كلمة شعب عمان في ديباجة الاتفاق عن الطرف الثاني، ولم يرد ذكر الحكومة، كما ان الذين وقعوا الاتفاقية كانوا زعماء قبائل مثل عيسى الحارثي وسليمان بن حميّر. فقد رد أنصار الامامة على الزعم البريطاني، بأن الاتفاق معقود بين حكومتي السلطان الذي يحكم الساحل والامام صاحب السلطة الشرعية في الداخل، وهو دليل ملزم في حد ذاته على الاعتراف بحكومة الامام، وهو ملزم لبريطانيا ايضاً التي كانت طرفاً فيه لأن دور الوكيل لم يكن الوساطة، بل كان نائباً عن حاكم مسقط الذي تتولى بريطانيا ادارة شؤونه الخارجية.

اما استخدام كلمة شعب عمان فهو نتيجة لطبيعة الامامة التي كانت تلبس رداء الديمقراطية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى من الواضح كما مر بنا في السابق، بأن ونجيت هو الذي اصر على كتابة كلمة شعب عمان بدلاً من كلمة امام عمان واقناعه المفاوضين من انصار الامامة بوجود سابقة لمطلبه في تاريخهم الديني، عند اشارته لهم لصلح الحديبية، حيث كان يهدف من ذلك عدم الاقرار

(١) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٤١٧.

بوجود حكومتين احداهما في الساحل والاخرى في الداخل حى لا يشعر السلطان بأنه قد حط من شأنه، وانه هو والامام قد تساويا في شرعية الحكم، لان السلطان لم يكن يرى في الامام الا شخصاً خارجاً عنه وعن سلطته، ويبدو ان الشيخ عيسى الحارثي لم ينتبه الى هذا المغزى اما كون زعماء القبائل هم الذين وقعوه، لانهم كانوا يمتلكون السلطة الرئيسية في عهد الامام الخليلي الذي اختبر قبيل الاتفاق، وان ذكر انصار الامامة انهم وقعوه بصفتهم شهوداً(١).

الى جانب ذلك فهناك كثير من الاستشهادات والتعليقات تؤكد على الاتفاقية ودوربريطانيا فيها نجملها في الآتي: -

أولاً: ما ذكروه الرحالة البريطاني ولفرد ثيجر - Wilfred Thesiger - الذي ظل وقتاً طويلاً في المقاطعات العمانية إنه في عام ١٩٢٠ وقعت معاهدة بين السلطان وامام عمان، وقد وافق السلطان بمقتضاها ألا يتدخل في الشؤون الداخلية.

ثانياً: ما كتبه الكابتن اكليز G.J. Eccles الذي كان قد تولى قيادة قوات السلطان في بيت الفلج فإن ثمة معاهدة وقعت عن طريق وساطة القنصل البريطاني في مسقط، ولم يقع عدوان جديد منذ توقيعها، وهذه المعاهدة تعد تسليماً ضمنياً باستقلال الامامة(٢).

ثالثاً: تعقبت القنصل الفرنسي فادلا — R.Vadala — عندما ذهب في اواخر عام ١٩٢٠ الى مسقط ليغلق القنصلية الفرنسية هناك، حيث كتب معقباً على اتفاق السيب بقوله «كانت الحرب قد ظلت ناشبة سبعة اعوام بين سلطان مسقط وزعماء عمان ولم تنته الا في ٢٥ سبتمبر عام ١٩٢٠(*) يوم وقعت وثيقة الصلح في السيب بين السلطان تيمور وعيسى بن صالح الذي كان يمثل جميع القبائل

---

(١) صلاح العقاد: التيارات السياسية، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

(٢) عادل رضا: المرجع السابق: ص ١٦٣، محمد عبدالله السالمي المرجع السابق ص ٣٥٠.

(*) تاريخ التوقيع على الإتفاقية هو يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٢٠ وليس ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠.

المحاربة، وبفضل هذا الصلح الذي ينتظر ان يعقبه ميثاق سرى يحظر كل طلب للتدخل الاجنبي(*) وصارت عمان اليوم هادئة، وغدا في وسع التجارة ان يتسع نطاقها»[1].

رابعاً: ما ذكره أتشيسون، ان فرض ضريبة جزائية على الصادرات من الداخل حمل اهل عمان على مصالحة حكومة مسقط بفضل وساطة الوكيل السياسي في مسقط.

خامساً: انه من خلال أحد بنود الاتفاقية الذي كان ينص بوجوب تبادل المجرمين بين الطرفين، تظهر لنا حقيقة هامة، وهي ان سلطان مسقط لم يكن يملك أية سلطة فعلية على عمان وشعبها كما تزعم المصادر البريطانية والا فكيف يكون من المعقول مع وجود هذه السيادة، ان يتبادل الفريقان تسليم المجرمين والقضاة[2].

سادساً: ما كتبه برترام توماس .....Thomas — الذي كان وزيراً ومستشاراً مالياً للسلطان في مسقط في الفترة من ١٩٢٥ الى ١٩٢٨، حيث كان اكثر تحديداً فيما كتب اذا قال انه «أمكن الوصول الى تسوية على اساس الحالة الراهنة، وبمقتضاها ظل السلطان سلطاناً من الوجهة القانونية على مسقط وعمان، ونصت التسوية على أن تكون قبائل الداخل حكومة من بينهم تعتمد على اساس الامر الواقع لتدبير شؤونهم المحلية البحتة[3]، ويبدوا لنا بأن هذا التعلق من أقرب التعليقات الى التصور الصحيح للحالة التي نجمت عن اتفاق السيب، اما من ناحية غموض بنودها، فجميع المطلعين عليها يؤكدون بأن بنودها مصاغة بغموض متعمد، وان الذي قام بالاشراف والترتيب لها أقر بنفسه بذلك، حينما علق عليها

(*) لم يعثر على مثل هذا الميثاق السري كما ذكر ڤادلا.

(١) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٤١٩ ـ ٤٢٠.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية: المرجع السابق، ص ـ ١٦٧

(٣) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٤١٩.

بقوله «أن اسلوبها كان غامضاً مبهماً بصورة متعمدة، وان القصد كان بأن يقود القبائل بالاعتقاد بأن لهم استقلالهم بينما في نفس الوقت يمكن للحكومة البريطانية أن تتنكر لدى السلطان بأن الترتيبات التي عملوها تحط من قدرة وفعالية سيادته وسلطته بشكل عام، ويمكنك أن تدرك أن معاهدة السيب هي اليوم ليس اكثر من ورطة قانونية[1]، فعلى سبيل المثال وباقرار من ونجيت نفسه في احدى الوثائق البريطانية ان عبارة «وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية» التي استعملت في احدى بنود الاتفاقية، بأن كلمة «داخليتهم» تعتبر مهمة لأن السلطان لا يستطيع أن يثير جدلاً حول ذلك، لأنه تلك العبارة لا توحي بأي انتفاض لسلطته المطلقة، بينما العمانيون أحرار في ترجمتها، بأن ذلك يعني استقلالاً تاماً لهم، ولذلك فكلا الطرفين كانا مقتنعين بذلك[2].

من ذلك يتضح لنا بأن محتوى الاتفاقية لم يحدد بشكل دقيق حقوق السيادة الخاصة بالسلطان، كما أن استقلال الامامة عن السلطنة غير واضح تماماً من خلال الاتفاقية مما أدى الى اثارة الجدل حول ذلك، بيد أن هناك كثيراً من الكتابات والتعليقات التي تؤكد بأن الامامة كانت مستقلة في ادارة شؤونها الداخلية، وأنها لم تكن خاضعة لسيادة السلطان، من ذلك ما أورده اكليز في مجلة جمعية آسيا الوسطى عام ١٩٢٧ من ملاحظات حول موضوع السيادة:

أولاً: ان مراسيم السلطان لا يكاد يكون لها أي وزن خارج جدران مسقط.

ثانياً: «فقد عقدنا نحن والفرنسيين والامريكيين معاهدات مع سلطان مسقط منذ بداية القرن التاسع عشر ولكن سلطنة مسقط تغيرت منذ ذلك الوقت، فقد انحصر حكم السلطان في الموانيء والشواطيء، وكاد يصبح انعدام سلطته في الداخل أمراً معترفاً به»[3].

---

(١) Skeet, Ian: Op. Cit., P. 99.

(٢) I. O. R., R. 15/6/264, Loc Cit.

(٣) محمد عبدالله السالمي: المرجع السابق، ص ٣٥١.

أما دليل شركة نفط العراق فقد لخص الوضع الصحيح لسلطان مسقط في الفقرات التالية :

أ ـ وكما بين السرد التاريخي ، فان سلطان مسقط وعمان الذي يرتبط بمعاهدات مع حكومة صاحب الجلالة ، والذي حصلت الشركة منه على امتيازات ، ليست له سلطة وطيدة خارج مسقط وساحل الباطنة وظفار. ويمكن القول بأن داخلية عمان يحكمها جهاز ثلاثي يتألف من الامام محمد عبدالله الخليلي ، ثم الشيخ سليمان بن حمير رئيس قبيلة بني ريام ، وهو الرئيس الاعلى لعموم الغافرية(*) ثم الشيخ عيسى بن صالح الزعيم الاعلى لعموم الهناوية .

ب ـ ان القبائل العمانية ، بغض النظر عن الاشياء الاخرى ، مستقلة في التفكير الى حد بعيد ، وفي رأيهم بأن معاهدة السيب ، أثبتت استقلالهم التام عن السلطان ويظهر انه من المستبعد ان يتنازلوا بسهولة عن هذا الاستقلال[1] ، أما الدليل الآخر لعدم خضوع أنصار الامامة لسيادة السلطان فهو تأكيد السلطان نفسه في اعقاب توقيعه على الاتفاقية النفطية في عام ١٩٣٧ ، بأنه لا يستطيع ان يضمن حماية الموظفين التابعين للشركة في المقاطعات الداخلية ، وانه لا بد من اجراء اتصالات مع امام عمان والقبائل الأخرى لضمان ذلك .

الى جانب ذلك يوجد دليل آخر على ذلك ، تلك المذكرة التي بعث بها الامام الخليلي الى الوكيل السياسي في عام ١٩٥٢ ، يحتج فيها على حدوث تدخل سعودي في منطقة جعلان حيث جاء فيها «أما بعد فقد تواترت الأخبار عن مؤامرة ضد سلامة استقلال بلادنا ، وأن شيخ قبيلة «البو علي» رفع راية أجنبية على منزله في قرية عايقا مركز صور ، معلناً انفصال قبيلة «البو علي» عن المملكة العمانية والتحاقها بأجنبي عنها ، لذلك رأينا ضرورة اعلام جنابكم باسم الامة العمانية بأن الامة لا تعترف بأي اتفاق خارجي يتعلق بالبلاد مع اي شخص كان ،

(*) لمزيد من التفاصيل عن سليمان بن حمير : أنظر : شركة الزيت العربية الأمريكية : المرجع السابق .

(١) عرض حكومة المملكة العربية السعودية : المرجع السابق ، المجلد الأول ، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠ .

ولا تقبل أية مداخلة أجنبية باية صورة كانت، وتمزق بسيوفها أية راية مهما كانت صفتها، ولو كانت في شبر أرض في داخل حدود مملكتها العمانية من ظفار الى قطر ومن البحر الى الرابع الخالي، وانها مستعدة لمحاربة كل من يتوسل الى ذلك باية وسيلة كانت، ما دام في أفراد رجالها ذرة من الحياة فهي ترى مملكتها جسماً واحداً، لا تقبل التجزئة بأي وجه من الوجوه فنرجو تبليغ ذلك الى حكومة ملك بريطانيا تلغرافياً، ليكون ذلك في عملها، خدمة للسلام وحقنا للدماء[1].

وهكذا يتضح لنا من خلال العرض السابق بأن اتفاقية السيب قد أقرت باستقلالية انصار الامامة في شؤونهم الداخلية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان من مظاهر غموض الاتفاقية، ان الاتفاقية لم تحدد سيادة الاطراف على الأراضي بل أعطت حق السيادة للطرفين على جميع الأراضي بشرط عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا الطرفين، ويبدوا لنا بأن هذه النقطة تركت بعمد، لأن السلطات البريطانية كانت تدرك بأن أية محاولة لتأكيد الحدود الجغرافية لسيادة السلطان ستواجه بمشكلات كثيرة جداً، من أهمها كيفية فصل القبائل التي تتحالف مع السلطان بطريقة لا شك فيها عن تلك القبائل التي تدين بالولاء للامام، وتظهر التحالف مع السلطان، وحتى لو أنهم نجحوا في حل هذه القضية، فانه بلا شك سوف كانوا يواجهون بمشكلة أخرى، وهي مشكلة تحديد الحدود الأرضية التي تحتلها كل مجموعة من القبائل[2] وقد ظهرت بوادر مشكلة السيادة على الأراضي أول مرة في عام ١٩٣٧، حينما منح السلطان سعيد بن تيمور شركة النفط المحدودة امتيازاً نفطياً في جميع أرجاء البلاد، مما دفع الامام الخليلي الى الاحتجاج على ذلك معرباً للحكومة البريطانية والسلطان، بأن ذلك خرق صريح لاتفاقية السيب التي منحته استقلالاً تاماً في أراضيه، الأمر الذي دفع الوكيل

(١) أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، بيروت، دار الكتاب العربي، د. ت.، ص ٨٢ - ٨٣.

(٢) I. O. R., R. 15/6/245, The Tribes of Muscat & Oman.

السياسي في مسقط، ابلاغ الامام بأنه سيتم وضع صيغة جديدة لاتفاقية جديدة متى ما اكتشف النفط[1].

ومن مظاهر غموض الاتفاقية ايضاً، أنها لم تتطرق الى مدى أحقية الطرفين في انشاء علاقات خارجية مع الدول الاجنبية، فلنقل جدلاً بأن الامام كان يريد أن يقيم علاقات مع السعوديين، الذين كانوا يعرفون عادة بعلاقاتهم السيئة مع السلطان، فماذا سيكون عليه الموقف حينئذٍ؟ هل من حق السلطان الاعتراض على تصرف الامام ويعتبر ذلك خرقاً لاتفاقية السيب، إلى جانب ذلك فان الاتفاقية لم تتطرق الى ما تكون عليه علاقة الطرفين بالقبائل الأخرى، ومدى سيطرة كل واحد منهما على القبائل، لانه من المعروف أن هناك بعض القبائل التى لم تدخل طرفاً في هذه الاتفاقية الى جانب عدم اقرارهم بمولاة احداهما، مثل قبيلة بني بطاش، وقبيلة الدروع التي كانت تسكن أقليم الفهود.

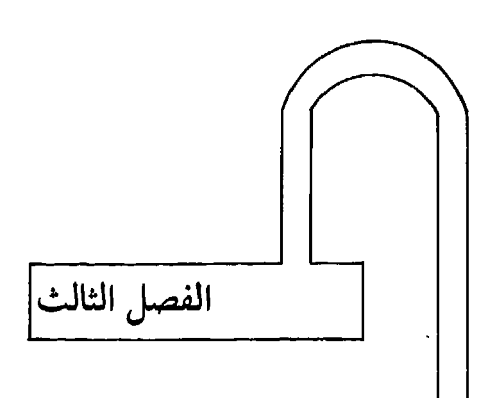
وهكذا ومن خلال العرض السابق يتضح لنا، ان الكثيرين اختلفوا في تفسير هذه الاتفاقية فمنهم من اعتبرها اعتراف من جانب السلطان بحكومة الامام، ومنهم من اقتصر في تفسيرها على انها تنظيم داخلي بين السلطان والقبائل التابعة له.

وخلاصة القول انه على الرغم من استطاعة الاتفاقية كبح جماح تدهور العلاقات بين الداخل والخارج ولو بشكل مؤقت على حسب اعتقادنا، الا انها كانت من الاتفاقيات التي تختلف في صياغتها عن الاتفاقات المعروفة في الغرب، فهي اتفاقية تفتقر الى التحديد في بنودها، وبالتالي فإنها من حيث المسائل التي تتناولها تشبه اتفاقية للهدنة، غير أنها لا ترقي الى مستوى التسوية المحددة لجميع المشكلات التي تسببت في تعكير العلاقات بين فرعي الاباضية في عمان[2].

---

(١) إبراهيم شهداد: تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الإمتياز الاولى حتى عام ١٩٧٣، الدوحة، مطابع قطر الوطنية، ١٩٨٥، ص ١٦٣.

(٢) LANDEN, R. G: OP. CII, P. 405.



الفصل الثالث

سعيد بن تيمور

أولاً : أسلوب إدارته للبلاد.

ثانياً : بريطانيا والسلطان.

أولاً : أسلوب ادارته للبلاد :

على الرغم من استطاعة السيد تيمور بن فيصل وقف انهيار أسرة البو سعيد، واستمرار بقائه في سدة الحكم بسبب المساعدات البريطانية له في ايقاف ضغط الثورة الدينية التي قادها الأمامة وزعماء القبائل من أجل تنحيته عن الحكم. إلى جانب مساعدتها له في تخلصه من الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي كانت تعاني منها سلطنته في العشرينات من هذا القرن. الا أن تلك المساعدات جعلته في وضع لا يحسد عليه نتيجة للضغوط التي مورست عليه من قبل السلطات البريطانية من أجل تسيير سياستها التي كانت تتناسب مع مصالحها في سلطنته، مما جعله يتململ منها ويتهرب من ذلك الواقع في كثرة التردد على ظفار، محاولاً الاستقرار فيها، إلى جانب الاكثار من زياراته للهند، من أجل التخلص من تلك الضغوط في حالة تواجده في مسقط[1] بيد أن ذلك كله لم يمنعه من التفكير في التنازل عن الحكم، والابتعاد عن ممارسة صلاحية حكمه، ولذلك نراه منذ عام ١٩٢٠، يلح على الحكومة الهندية في شأن ذلك، بيد أن الحكومة الهندية لم توافقه على ذلك حينئذٍ لعدم وجود خليفة تطمئن اليه، إلا أنه مع زيارته تشدد السلطات البريطانية في السيطرة على سلطنته نتيجة عجز ادارته في التوصل لحل للأزمة الاقتصادية التي كانت قد أدت الى إفرازات سياسية خطيرة، عاود السلطان تيمور في عام ١٩٢٩

(١) F. O. 371/ 8955, Sultan Of Muscat Visit to Dhofar.

مطالبة الحكومة الهندية(*) بتنفيذ رغبته بالابتعاد عن الحكم، والعيش خارج البلاد والاكتفاء فقط بتخصيص راتب دائم له يعيش به. وقد حاول المقيم السياسي في الخليج الكولونيل بيسكو Bisco آنذاك ثنيه عن موضوع التنازل موضحاً له بأن ذلك سيكون له نتائج وخيمة خاصة في الظروف التي كانت تمر بها سلطنته. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فان تنازله سيؤثر على دخل السلطنة اذ أن تعويضات التي كانت تدفع له مقابل تنازله عن تجارة السلاح ستتوقف، لأنها مرتبطة فقد ببقائه في الحكم، ولا تنقل الى خلفائه من بعده، وطلب منه التحقق من ذلك بالرجوع الى مذكرة فوكس إليه في عام ١٩٢٣، والتي تنص على أن معونة السلاح معونة شخصية، وعلى الرغم من تأكيد بيسكو له بأن حكومته ستعمل على ايجاد حلول ملائمة للمشكلات التي تعاني منها سلطنته، إلا أنه ظل على اصراره، مبرراً ذلك بعدم مقدرته على القيام بواجباته نظراً لظروفه الصحية، وفي سبتمبر ١٩٣٠ غادر السيد تيمور مسقط[١] إلى كشمير.

وقد حاول ابنه سعيد أن يثنيه عن عزمه عندما توجه اليه إلى مقر إقامته، ولكن من دون جدوى، إذ قال له والده: «لقد اتخذت قراري ولا فائدة...»[٢].

خلف السلطان تيمور ابنه الأكبر السيد سعيد في أوائل عام ١٩٣٢، بعد تلاوة رغبة السلطان في التنازل عن الحكم له، على أسرته ووجهاء عمان الحاضرين. حيث كان يبلغ من العمر آنذاك ٢١ عاماً. وكان قد تلقى تعليمه في مدرسة بريطانية في الهند. ثم درس العربية في بغداد، وكان أبوه قد قرر أن يرسله الى بيروت بعد ذلك، إلا انه بدّل رأيه في اللحظة الأخيرة خوفاً من أن يقع تحت «التأثير المسيحي»[٣].

(*) ظل السيد تيمور هناك حتى وفاته عام ١٩٦٥.

(١) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٣٧٢ - ٣٧٤.

(٢) Phillips, W: Oman´s history, Beirut, Librairie Duliban, 1971, P. 180.

(٣) رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط، بيروت، النهار للخدمات الصحافية، ١٩٧٣، ص٢٤١.

والجدير بالذكر أن السلطان الجديد، قد تسلم الاعتراف البريطاني له كولي للعهد أثناء فترة حكم والده تمشياً مع بدأ حق الأبن البكر في خلافة أبيه في الحكم. وأن والده السيد تيمور كان يعتمد عليه في ادارة شئون الحكم، حيث تسلم رئاسة المجلس النيابي الذي كان بمثابة مجلس للوزراء في عام ١٩٢٩ إلى جانب إعطائه الصلاحية في معالجة أحداث صور في مقاطعة جعلان مع قبائل الجنبة والبو علي عام ١٩٢٤، عندما حاولت هاتان القبيلتان الانفصال عن سلطة والده(١).

اعترفت الحكومة البريطانية بسعيد بن تيمور حاكماً على السلطنة على أساس استمراره في التقيّد، واحترام كافة اللاالتزامات والمواثيق التي ارتبط بها أسلافه من السلاطين، بالاضافة إلزامه بالاستمرار في الاستعانة بوجهة النظر البريطانية. وكمساعدة من قبل حكومة الهند له لحين استقرار الوضع الاقتصادي للسلطنة، وافقت على استمرار منحة السلاح له لمدة ثلاثة أعوام(٢).

ويبدو لنا ان إصرار الحكومة البريطانية على التأكيد للسلطان سعيد بالأخذ بوجهة نظرها إنما يعود إلى تخوفها أن تؤثر عليه تجربة والده معها، وما كان بيديه من امتعاض بسبب سياستها المتشددة إزاء الأمور في السلطنة. وبخاصة ان بعض المصادر البريطانية قد وضعته، بأنه من أعظم الحاكم العرب الأكفاء في زمنه، فهو على الرغم من صغر سنه، مثقف جداً، وقد وسّع من آفاقه بالسفر المكثف، يمتلك قوة في الشخصية، وذكي وداهية للغاية، ويمتنع بدرجة عالية من الهيبة والاحترام(٣).

عندما استلم السيد سعيد مسئوليات الحكم، كانت أمامه جملة من المشكلات، وعلى رأسها مشكلة الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها سلطنته،

---

(١) Administration Report of the P. A., Muscat, 1930.

(٢) F. O. 371/ 15988, P R. to the Gov. of India, 12 Feb., 1932.

(٣) I. O. R.. R. 15/6/242, Express letter from P. A. to the P. R., 19 Aug., 1945, P. 3.

إلى جانب المشكلات الداخلية التي تمثلت في ازدواجية السلطة، حيث كانت الامامة تمثل الوجه الآخر لهذه الازدواجية، وخير دليل عن هذا الوضع ما عبّر عنه لونجريج أحد كبار موظفي شركة نفط العراق التي كانت لها تطلعات في الحصول على امتيازات نفطية في بلاد السلطان بقوله: «ان سلطان عمان الشاب، السيد سعيد بن تيمور، كان أبعد ما يكون عن التمتع بسلطة لا ينازعه عليها أحد، ولم تكن القبائل البدوية البعيدة مستقلة عن حكمه إستقلالاً يكاد يكون تاماً فحسب، بل كان الأهالي في قلب البلاد، كما كان سكان الوديان وقرى منطقة الجبال، يدينون بالطاعة لحاكم منافس وهو امام عمان الذي كانت بلاده محكومة بنظام ديني بدائي[1]. يبدو أن السلطان الجديد كان على يقين، بأن أغلب تلك المشكلات كان سببها ضعف السلطة على أمور السلطنة الداخلية، وترك إدارتها للآخرين، ولذا نجده يصمم بأن يكون السيد في بيته وعرينه، فاستطاع بفترة وجيزة وبثبات أن يؤكد اعتراف الآخرين بحقوقه الشرعية، وأن يهيمن على مقاليد الأمور في حكومته بالاشراف الفعّال على عملية اتخاذ القرارات، وأن يفرض على البريطانيين بتسريح الكثير من المشرفين غير الرسميين من الخبراء الذين تم توظيفهم في عمان منذ عام ١٨٩٩، بالاضافة الى عمله على إلغاء منصب المستشار الاقتصادي الذي كان يتولاه هدجوك Hedgcock[*] كما نجح في الزام البريطانيين بالتخفيف من القيود التي كانوا يفرضونها على سياسة الحكم في السلطنة إلى جانب إعتماده على بعض الشخصيات العربية المناوئة للبريطانيين من أمثال سليمان الباروني النفوسي[2] ويلاحظ من اسم المشار اليه انه ينتمي إلى جبل نفوسه بالمغرب حيث ينتشر المذهب الأباضي هناك. ومن جهة أخرى فقد بدأ بتبني سياسة اقتصادية جديدة

---

(١) عرض حكومة المملكة العربية السعودية، ط ١، ص ٣٣٤.

(*) حل هدجوك محل بترام توماس، على ألا يكون على غرار سلفه عضوا في المجلس الإستشاري للسلطنة حتى تتاح له الفرصة للتفرغ لمعالجة الأزمة الإقتصادية دون أن يصرف جهوده في المشكلات الداخلية، وعلى الرغم من ذلك لم يستطع فعل أي شيء إزاء تلك المشكلات.

(٢) Landen, R. G: Op. cit., P. 4. 9.

بغية التخلص من الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها سلطنته، والتي كان يعتبرها السبب الرئيسي في تقييد إستقلالها محاولاً بواسطة هذه السياسة، إبعاد شبح الديون التي كانت بلاده واقعة في مستنقعها منذ عهد أسلافه لدرجة أن كان اعتمادهم بالكامل على دائنيهم، ولذلك عمل مكتفياً بالاعتماد على موارد الدولة القليلة في تدبير شئون السلطنة دون أن يمس ذلك ويقلل من فعّاليات الحكومة فهو كان دائم الرغبة في عدم الوقوع في فخ الديون مرة أخرى، فنراه يعبر عن ذلك بقوله: «اننا لا نريد أن نحمّل السلطنة مادياً ما لا طاقة لها على حمله، وبعدها نزيد هذا الحمل بديون جديدة، بعد أن نكون قد سددنا جميع الديون القديمة. وفي أغلب الظن سيكون أمر الحصول على النقود بطرق مختلفة سهلاً. ولكن هذا لا يمكن أن يكون فقط عن طريق قرض بفائدة ذات نسبة مئوية محددة، وهذه المبالغ المساوية للفائدة، والتي لا أوافق عليها مطلقاً إلى جانب الحظر الديني المفروض عليها «وإلى جانب ذلك فقد تعلم السلطان من خلال مأساة ديون بلاده، انه اذا كنت مديناً لشخص ما، فإن ذلك الشخص يكون له إلزام قوي جداً عليك، ويستطيع إرغامك على أن تعمل أشياء قد لا ترغب على أن تقوم بعملها. وفي حالة عمان فالشخص المعنى كان هو الحكومة البريطانية. وكان من الممكن للبريطانيين إنقاذ البلاد، ولكن مع تقدم عملهم فقد فرضوا عليها الأنظمة الأوروبية التي لم تكن مرغوباً فيها، ومن هذا المنطلق فقد قرر بأن الاتفاقيات الوحيدة التي تستحق الحصول عليها هي تلك التي لا تكون مصحوبة بقيود، والتي تكون من دون مضامين ملتوية[١].

ولتسيير سياسته الادارية والاقتصادية تلك كان لا بد من أن يصطدم بالبريطانيين وخاصة لأنه كان يختلف عن والده في إصراره على التمتع بإستقلالية أكبر[٢] وبذلك نراه في عام ١٩٣٣ يغادر مسقط إلى ظفار، ويمكث فيها مدة عام مبرراً ذلك أولاً: بأنه لا يستطيع البقاء في العاصمة وتحمّل مسئوليات الحكم فيها.

(١) Skeet, Izn: Op. Cit., P. P. 164 — 165.

(٢) Petersons J. E.: Oman in the Twentieth Cetury, London, Croom Helm, 1978, P. 142.

وثانياً: إستغلال ذلك كوسيلة للضغط على بريطانيا متعمداً عدم اجراء اتصال بينه وبين السلطات البريطانية. ولكن مع ذلك اتضح من خلال مما رساته هناك، أنه كان يخطط لكي يجعل من ظفار مقر اقامة دائمة له بعيداً عن تأثير القوة البريطانية في مسقط، ولكن الوثائق البريطانية بالغت وصورت مخططه وكأنه يستهدف إقامة دولة مستقلة في ظفار، والى جانب تخطيطه السابق فقد كان يبدو أنه يفكر للتحالف مع بعض حكام الجزيرة وبخاصة حكام السعودية واليمن لقمع الثورة الأباضية في داخل بلاده، وفرض سيطرته على مقاطعات الامامة(١) ونتجية لسياسة التمييع التي اتبعها مع البريطانيين قام المقيم السياسي في الخليج بتوجيه إنذار شديد اللهجة له، على إثر عودته من ظفار، موضحاً فيه، بأن حكومته سوف توقف جميع مساعداتها له ما لم يبادر الى تحديد موقفه بالنسبة لها، وما لم يبادر بطرد الأشخاص غير المرغوب فيهم من خدمته(٢). وقد تم توقيت هذا الانذار كما يبدو لنا بعد ارتياب السلطات البريطانية في نشاطه في ظفار التي كانت تعتبر مركزاً لتهريب الأسلحة(٣).

لم يتوان السلطان سعيد بن تيمور عن الاستجابة للمطالب البريطانية، لانه كان يدرك أنه من غير مصلحته معاندة تلك السلطات على حد إعتقادنا، وخاصة انه كان يعد العدة لاسترداد سيطرته على المناطق الداخلية، لذلك كان يريد أن يستغل وجودها كخط رجعة في حالة حدوث ما لا يتوقعه، وبالتالي عودة الامام وأنصاره بالمطالبة على التنازل عن الحكم منه.

بعد أن استطاع السلطان الى حد ما السيطرة على بعض الأمور في سلطنته: كالمالية والادارية باشر في تنفيذ خطته من أجل استرداد سيطرته على المناطق الداخلية بعد ما زار الولايات المتحدة وبريطانيا في ١٣ يوليو عام ١٩٣٨. فكان

---

(١) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٣٧٧.

(٢) I. O. R., R. 15/3/58, Political Situation in Muscat, 1936.

(٣) I. O. R., R. 15/3/8, Activities of said Bin Taimur in Dhofar 1936.

صلب خطته هو عدم الدخول في صدام مباشر مع الامام وأنصاره، لانه كان يرى أن الأمل ضعيف في تحقيق النصر في المواجهة المباشرة في ذلك الوقت[١] ويبدو لنا أن عدم ميل السلطان لاتباع ذلك الأسلوب في تحقيق طموحه إنما يرجع إلى معرفته بطبيعة التركيبة السياسية التي يواجهها، والتي كان على رأسها الإمام، والتي كانت تتصف بالعناد نظراً لجذورها القبيلة والدينية، يضاف إلى ذلك إدراكه الحقيقة التي توحي بأن الخطر الخارجي دائماً يوحد الجهود الداخلية لدرء الاعتداء الخارجي. ومن هذا المنطلق كان يتوقع وقوع مزيد من الخسائر في العتاد والأرواح في حالة الصدام المباشر وبالذات اذا كان هذا الخطر موجهاً من قبل طرف لديه التزامات تعاهدية مع الطرف الآخر تلتزم بعدم إعتداء أحدهما على الآخر ولذلك كانت خطته البديلة هي:

أولاً: ضرب الأمامة من الداخل وتقويض نفوذ الامام عن طريق شراء ولاء الشيوخ والمقربين منه من أعوانه وأهله، وقد مكنته المبالغ الكبيرة نسبياً التي كان قد تسلمها من شركة الامتيازات النفطية على أثر منحة لها حقوق استكشاف النفط في أراضيه بما فيها المناطق الداخلية(*) في تبني هذه السياسة، حيث بدأ بالاتصال مع شيوخ متعددين، ومع زعماء قياديين كانت لهم سيطرة على المناطق القريبة من حدود عمان الداخلية، وخاصة الذين لم يكونوا مباشرة تحت سيطرة الامام، ولكنهم مع ذلك، وحتى ذلك الوقت كانوا أكثر تأثراً بالامام من تأثرهم به. وقد أعطت تلك الاتصالات ثمارها، حيث قامت مجموعة من الشيوخ من أمثال محسن بن زهران من قبيلة بني سياب، وحمد محمد اليحيائي من زهر، وغيرهم من شيوخ النعيم والبو شميس، بزيارة السلطان في مسقط، حيث أكرموا من قبل السلطان بعد تقديم ولائهم له، ورجعوا إلى قبائلهم محملين بعطايا ثمينة. بيد أن

---

(١) Administration Report of the P. A., Muscat, 1938, P. 38.

(*) لمزيد من التفاصيل عن امتيازات نفط مسقط وعمان، يمكن الرجوع إلى إبراهيم شهداد. المرجع السابق.

أكبر نجاح تم تحقيقه من قبل السلطان في هذا المجال كان مقدرتـه على إقناع رئيس قبيلة البو علي بالمجيء الى مسقط، علماً بأن المذكور أثبت في أكثر مناسبة على انه مصدر ازعاج لحكومة مسقط نظراً لما كانت تملكه قبيلته من قوة ضاربة بالاضافة إلى سيطرتها على أكبر موانيء السلطنة في صور الى جانب تمتعها لأعوام عديدة بالاستقلال الفعلي. حيث وصل في الأسبوع الأول من أكتوبر عام ١٩٣٨. وقد بقي الشيخ علي بن عبدالله بن حمودة الذي كان مصحوباً بأربعين شخصاً من أتباعه مدة أسبوعين في مسقط، حيث قام السلطان باهدائه هدية كبيرة، وترتيب راتب شهرى له، بالاضافة الى معاملته على أنه ضيف مكرم جداً عند السلطان، لدرجة ان نفقات زيارته واعوانه بلغت ١٤ ألف روبية، وهذا المبلغ كان كبيـراً بالنسبة لوضع السلطنة المالي المتهالك آنذاك(١).

وهكذا استطاع السلطان بسياسته السابقة كسب ولاء القبـائل لـه، بيد أن نجاح خطته كان يعتمد على احتمالات نجاح الشركة في العثور على النفط، لأن الدفعات السنوية التي كان يستلمها من الشركة كانت محدودة، وكان من الممكن أن تتوقف فجأة إلى حد ما في حالة فشل العثور على النفط، واذا أراد ضمان نجاح خطته فكان لا بد من تمكين الشركة من العثور على النفط، ولسوء الحظ فان معظم المناطق التي كان يؤول العثور على النفط فيها، كانت تقع خارج سيطرته، ومن أجل السماح للشركة في الوصول لتلك المناطق، كان من الضـروري عليه امـا التوصل إلى اتفاقية مالية من نوع ما مع الامام، الأمـر الذي لم يكن مستسـاغاً بالنسبة له، وإما القيام بعمل ما من أجل دفع شيوخ قبائل الداخل وأعوان الامام وأهله بالتوقف عن ولائهم له، وبالطبع فقد فضّل الخيار الأخير، لانه من المؤكد بأن الخيار الأخير سيكون له مردود أرخص بالتأكيد على المدى الطويل. واذا ما نجح في ذلك عندئذٍ سيكون بالفعل سلطاناً حقيقياً على مسقط وعمان ليس كما هو الآن سلطاناً بالاسم. ولذلك بدأ فوراً بدعوة شيوخ قبائل الداخـل إلى مسقط،

---

(١) Administration Report. Op. cit., P. P. 8—9.

حيث قدمت لهم الرشاوي، فكان على رأس هؤلاء الشيوخ الشيخ عيسى بن صالح الحارثي الذي لم يقطع علاقته بالسلطان، رغم انه كما أشرنا من أحد أركان الامامة الأقوياء، فقد زار مسقط لعدة أيام وبناء على تصريح مسئول كبير فإنه منح هدية مادية كبيرة لدى مغادرته، لأنه لم ينزل ضيفاً على السلطان من قبل، ولم يكن قد زار مسقط لعدة أعوام مضت. بالاضافة الى الحارثي، فقد زار السلطان في المدة نفسها أحد الشخصيات الكبيرة وهو الشيخ أحمد بن محمد شيخ زار، حيث انه إلى جانب كونه رجل ذو سلطة ونفوذ، فهو كذلك زوج ابنة الامام. ومن ناحية أخرى فقد تسلم السلطان رسالة من الشيخ سليمان بن حمير شيخ الجبل الأخضر، متقبلاً منه حصاناً أرسل كهدية له. وهكذا استطاع السلطان بتحقيق شطر من مخططه، وذلك بجذبه كما رأينا معظم شيوخ المناطق الهامة اليه، مما أثار حفيظة الامام. فدفعه ذلك إلى التعمد باصدار أمر باعتبار مسقط محظورة الدخول على أتباعه، ولذلك منع الشيوخ بموجب ذلك من زيارة السلطان. بيد أنه وبناء على نصيحة الشيخ عيسى بن صالح تم إلغاء الأمر، موضحاً للامام، بأنه مقتنع أي الشيخ عيسى ـ بأن الأمر لن ينفذّ ولا يطاع، وأن أية محاولة لفرضه يمكن أن تؤدي فقط إلى اراقة الدماء الأمر الذي كان غير مرغوباً فيه[١].

ثانياً: محاولة تنصيب نفسه اماماً وسلطاناً في آن واحد على الرغم من أن المذهب الأباضي لا يقر توارث الحكم، ومع ذلك فقد كل في نيته أن يسيطر على منصب الامامة، ومن ثم تحويله الى منصب وراثي، ولتحقيق ذلك قام بالغاء جميع المحاكم المدنية في مسقط ومطرح، مصرحاً بأن الشرع الاسلامي هو القانون الوحيد المعترف به بالنسبة لرعاياه. الى جانب ذلك عمد الى إضفاء بعض المظاهر الشكلية على نفسه، كإطلاق لحيته، مظهراً تقواه بالمحافظة على جميع عباداته وصلواته بشكل دقيق، إلى جانب إمتناعه عن شرب الكحول والتدخين بخلاف والده[٢]. بالاضافة إلى ذلك وإمعاناً في إنجاح خطته قام بتعيين عدد من

(١) I. O. R., R. 15/ 6/ 384, the Generzl Situation in Oman Since 1937.

(٢) I. O. R., R. 15/ 6/ 242, Tel. from P. A. Muscat, to the P. R., Bushire, 30 April, 1946.

أعوان وأهل الامام في مناصب كبيرة، إذ قام بتعيين الشيخ علي بن عبدالله، الخليلي شقيق الامام والياً علي بوشار، وقد بلغت درجة تكريم السلطان له أن جعله يسافر بسيارته الخاصة إلى بوشار، بالاضافة إلى تناول العشاء معه. ومن ناحية أخرى، فقد قام بتولية الشيخ ناصر بن راشد الخروصي، شقيق الامام، وقاضي الرستاق السابق، وأحد ممن كانوا يعارضون والده بشدة في عهد إمامة أخيه، قاضياً للسويق، ويقال انه كان له تأثير على عدد من أتباعه من العلماء، الذين يعتبرون مسئولين عن انتخاب الامام، وانه صاحب وجهات نظر دينية قوية(١).

والجدير بالذكر، بأن السلطان سعيد بن تيمور، قد اعتمد في تنفيذ مخططاته على المستشار العربي، المشار اليه آنفاً سليمان الباروني(*) وذلك باعتباره مؤلفاً وكاتباً له مؤلفات دينية عديدة في المذهب الأباضي مما أضفى على السلطان صفة المتحمس للمذهر الأباضي، وقد قام الباروني في تأليف عدة كتب على نفقة السلطان كوسيلة لبيان مدى اهتمام الأخير بالناحية الدينية، وكذلك لاعداد الأذهان لتقبله اماماً على المذهب الأباضي. ويتضح هذا الهدف من كتاب صدر للباروني بعنوان «الأزهار الرياضية في أئمة وملوك الأباضية» وكان السلطان يعتقد أن ابقاء الباروني في هذا المنصب سيساعد على تقليل السلطة الدينية للامام. وقد كتب بذلك إلى الوكيل السياسي في مسقط طالباً منه بتثبيت الباروني في هذا المنصب ذاكراً له «أن خبرته ومعرفته بمباديء عقيدتنا الأباضية ستكون ذات فائدة عظيمة لنا»(٢) مما لا شك فيه بأن سياسة السلطان تلك قد أعطت ثمارها بإغرائه بعض

---

(١) I. O. R., R. 15/ 6/ 384, Loc. Cit.

(*) سليمان الباروني النفوسي: من طرابلس بليبيا وهو من الشخصيات التي سببت من المتاعب لكل من الفرنسيين والإيطاليين، وقد سجن كسجين سياسي قرابة ١٨ شهراً من قبل الفرنسيين. وبما أنه لم يكن مسموحاً من قبل الحكومتين السابقتين بالرجوع إلى أي مكان في حوض البحر الأبيض المتوسط الأفريقي، فقد أتى للجزيرة العربية وزار مكة، وبعدئذ جاء إلى مسقط ١٩٣٤، وقد وصفته الصحافة البريطانية، بأنه كن دائماً يأخذ الجانبي المعادي للأوروبين.

(٢) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ص ٤٣٦ - ٤٣٧.

أقارب الامام على تركه كما رأينا، أما العلماء فكانوا في ريبة من موقفهم، ومع ذلك فإنهم مالوا أكثر فأكثر إلى مسقط، وبذلك إزداد نفوذ السلطان، إزدياداً عظيماً في المناطق الداخلية، مقابل تناقص في قوة ونفوذ الامام، ولكون الامام كان في وضع سيء مادياً بسبب توقف بعض الشيوخ عن الانتظام في دفعهم للزكاة، الأمر الذي دفعه الى بيع بعض ممتلكاته لمواجهة التزاماته، بالاضافة الى أنه لم يكن قادراً على مواجهة ما يبيّت له من قبل السلطان[1].

بعد نجاح سعيد بن تيمور النسبي في ممارسة سياسة تفريغ قوة الامام من الداخل والتي استمرت قرابة سبعة أعوام بدأ بعد ذلك يفكر جدياً الى جانب تلك السياسة باستعمال القوة العسكرية في إسترداد المناطق الداخلية، مستهلاً سياسته تلك بعد انتهاء الحرب العالمية عام ١٩٤٥، باضعاف قوة الامام الضاربة كما يبدو لنا، وذلك عن طريق ممارسة لعبة ضرب المعارضة من الداخل بغية تفتيتها، واضعاف قواتها، ومن ثم الانقضاض عليها، وذلك بالاختراق داخل أكبر التجمعات القبلية «الهناوية والغافرية» التي كان الامام يعتمد عليها، فمثلاً أخذ يتقرب بدرجة كبيرة للقبائل الغافرية ويقوم بتقويتها على حساب القبيلة الأخرى «الهناوية» من أجل تحطيم قوتها واضعاف مركزها في الداخل، والعمل في الوقت نفسه على إيجاد تفاهم بين زعيم القبائل الغافرية وشيخ البو علي ودفعهما إلى الاتحاد، لاعتقاده، بأن ذلك سوف يجعلهما يقفان إلى جانبه ويدعمانه في تحقيق أهدافه، بينما كان أقل تحمساً بالنسبة لموقف الجانب الهناوي المنافس على الرغم من تأكيد الشيخ عيسى بن صالح في رسالة إليه بأنه لن يتدخل في إنتخابات الامامة الجديدة في حالة وفاة الامام الحالي. وقد إتضح فيما بعد أن الأمر الذي دفع السلطان إلى اتباع سياسة استرداد سيطرته على الداخل بالقوة، هو ورود أخبار عن مرض الامام وقرب وفاته، حيث إن السلطان كان دائماً يعتبر موت الامام هو اللحظة المناسبة له لكي يعمل على استعادة سلطته على تلك المناطق[2]. ومع

(١) I. O. R., R. 15/6/384. Loc— Cit.

(٢) Administration Report of the P. A., Muscat, 1945, P. P. 2 — 3.

ذلك جعله خبر قرب وفاة الامام قلقاً، وكان قلقه نابعاً من النتائج التي ستة
وفاة الامام كالخوف من تعطيل وتعليق اتفـاقية السيب، ممـا كان يجعـ
القبائل في وضع استقلالي، وبالتالي يكون لها الحق في الدخول في ا
منفصلة مع أي جانب[1].

بلّغ السلطان مخاوفه تلك للوكيل البريطاني في مسقط في أغسط
١٩٤٥، عندما كانا مجتمعين للتباحث في أمر الميزانية السنوية، مبدياً امتـ
الأوضاع في داخلية عمـان رغـم التحسن الذي طـرأ على أوضاعـه بوجـ
فسلطنته باتت غنية بعد أن كانت شحيحة الموارد، فلها احتياطيات مالية كبـ
بذلك يستطيع أن يجامل شيوخ المناطق الداخلية، ذوي النفوذ ويقدم لهم
وذلك بالطريقة التي تعزز موقفه، وأكثر من ذلك فهو يستطيع الآن أن يحصـ
الأسلحة والذخيرة، والتي من شأنها أن تدعم بقوة نفوذه المتنامي، ولذلك
طريق استخدام استعراض القوة والاعتماد على الموالاة المتـوقعة من ا
يستطيع حين وفاة الامام، السيطرة على كل عمان دون اراقة الدماء، مؤكد
السياسي، بأنه لا ينوي أن يتحرك إلا عند وفاة الامام، ولكنه في الوقت
يأمل في اجراء الترتيبات الممكنة التالية:

أولاً: في تشجيع إستمرار العلاقات الحميمة مع الشيوخ ذوي النفوذ

ثانياً: وضع خطط العمليـات الحربيـة، والتي تهدف الى إحتـلا
القلاع الهامة.

معرباً عن اعتقاده بأنه في مقدوره القيام بالترتيب الأول. أما الترتيـ
والذي يعتمد عليه كل شيء، فلا يمكن تحقيقه إلا بمساعدة الحكومة البر
وعليه فهو يطلب ذخيرة ومعدّات إضافية شاملة المدفعية، بالاضافة الى
الضباط البريطانيين مع التأكيد بقدر الامكان على مساعدة السلاح الجوي
له، بيد أنه أوضح للوكيل السياسي في الوقت ذاته، وبجلاء انه مهما كانـ

(١) I. O. R., R. 15/6/242. Express letter from P. A to the P. R., 19 Aug., 1945.

النصيحة التي ستقدمها له حكومته، فإنه سيقبلها بالرغم من انه يأمل مخلصاً أن تكون هذه النصيحة متمشية مع نواياه. وقد أختتم السلطان سعيد حديثه مع الوكيل السياسي، بطلب تحديد درجة الدعم الذي يمكن أن يتوقعه من حكومته[1].

قام الوكيل السياسي بشرح ما كان السلطان عاقد العزم عليه للمقيم السياسي في الخليج، مشيراً بأنه أبلغ السلطان، أن الأمر يتطلب الاحالة إليه، وتلقي التعليمات منه محذراً إياه بأنه عليه الالتزام في الوقت الراهن، وأن لا يفعل شيئاً معاكساً لما أتفق عليه في معاهدة السيب عام ١٩٢٠، وهو الاتفاق الذي تنبني عليه علاقاته حالياً مع داخل عمان، موضحاً له بين أي تدخل في الشئون الداخلية في الوقت الحالي، قد يؤدي إلى بعض الاضطرابات، ولن ترحب به حكومة صاحب الجلالة، وبخاصة أن هناك حرباً دائرة مع اليابان لم تحسم بعد. وأن السلطان سعيد تفهماً منه لذلك أكد له بأنه لا ينوي القيام بأي اجراء قبل وفاة الامام أو أي فعل معاكس للنصيحة التي ستقدمها له حكومته. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد أوصى الوكيل السياسي بأنه يجب أن تؤخذ أهداف السلطان بتعاطف شديد، مبرراً ذلك، بأنه ليس هناك شك في أن توحيد عمان تحت سلطة حاكم واحد سيؤدي إلى تحقيق فوائد عديدة للسلطنة، بيد انه مع ذلك التعاطف حذّر حكومته في الوقت نفسه بأنه من عدم الحكمة ربط أنفسهم مباشرة مع أهداف السلطان، وبالتالي تحمّل المسئوليات التي قد لا يكونون مستعدين لها، وأن سياستهم العامة يجب أن تستمر في المؤازرة سلطة السلطان، والتوضيح له بأن أي توسيع لنفوذه يجب أن يكون على مسئوليته الخاصة، وان عليه أن يحقق ذلك بجهوده الذاتية[2]، وكامتداد لهذه السياسة إقترح أن يتاح المجال للسلطان الحصول على أسلحة ومعدات إضافية وبكميات معقولة، وخاصة انه بنهاية الحرب، ستتوفر كميات ضخمة من العتاد الحربي، موضحاً بأن هذا الاقتراح يشكل موضوعاً منفصلاً

---

(١) I. O. R., R. 15/6/242, Loc. Cit.

(٢) I. O. R., R. 15/6/242, Loc. Cit.

ويرتبط بالتسهيلات التي قدمها لهم السلطان خلال الحرب. وبخلاف ذلك أوصى الوكيل السياسي كذلك انه عندما تنتهي مسئولياتهم الحربية تجاه الأمن الداخلي يكون من المستحسن عدم تشجيع السلطنة على الاعتماد كثيراً على مساعدتهم في شئون الادارة، وقيادة قواتها العسكرية، إذ أن للسلطان أخاً غير شقيق هو السيد طارق، رجع مؤخراً للبلاد، بعد أن تلقى تدريباً مكثفاً مع مليشيات زوب Zhop ، وسلاح مجندي شاقاي Chagai ، ويمكن الاستفادة منه كثيراً في هذا المجال، وقد أكد الوكيل في النهاية للمقيم السياسي، بأنه إذا كانت المشورة التي ستقدم للسلطان لا تتمشى مع أهدافه، فإنه غالباً سيكون حاكماً قانطاً، وغير مهتم، وانه سيتقاعد في ظفار مما سيكون له آثار محزنة إن لم تكن خطيرة على الدولة[١].

ونميل إلى الاعتقاد بأن سبب إظهار الوكيل السياسي لمخاوفه تلك انما كان يهدف من ورائها تحذير حكومته من أن ينهج السلطان سعيد،نهج والده في الابتعاد عن السلطة، بالاضافة إلى إحساسه بأن السلطان كان مصراً على توجهاته بالنسبة لاسترداد سلطته في الداخل بأية صورة كانت، لانه كان يشعر بأن أمور سلطنته لن تستقر ما دامت هناك قوة تهدد مستقبله السياسي بإستمرار، وخاصة إذا إستن سياسة تتجاهل تلك القوة وتقف ضد مصالحها.

ونتيجة للاتصالات التي قام بها المعتمد السياسي في الخليج مع المسئولين في حكومته بشأن موضوع السلطان بعد توضيح الوكيل السياسي له تلقى في ١٩ إبريل عام ١٩٤٦ برقية من وزير شئون الهند، تضمنت موافقة حكومة صاحب الجلالة على تزويد السلطان بالسلاح والذخيرة بسعر يقل بنسبة ٥٠٪ من السعر المدرج تتحمل كل من حكومة صاحب الجلالة وحكومة الهند قيمة فرق السعر بنسبة ٤٥ ـ ٥٥ لكل منهما. كما وافقت أن يقوم السلطان بالشراء من الذخيرة الأخرى بالسعر المدرج، شريطة أن تكون فائضة عن حاجة الهند، وأن لا تتم مطالبة وزارة الحرب مستقبلاً بتعويضها. وكذلك تمت الموافقة أيضاً على إتاحة

(١) I. O. R., R. 15/6/242, Loc. Cit.

الخدمة للضباط وضباط صف كما هو مقترح من قبل السلطان. أما فيما يتعلق بالسؤال حول الحصول على تعهد للسلطان بشأن تزويده مستقبلاً بمستشاريين من العناصر البريطانية فقط، فقد أبدت الحكومة قلقها إزاء كتابة أي إتفاق بهذا الشأن، وبخاصة وإنه يمكن إستغلاله مستقبلاً ضد الحكومة بحجة تدخلها في شئون دولة مستقلة، اللهم إلا إذا كانت السلطات المسئولة في الخليج من قبل حكومة صاحب الجلالة تعتقد بأن الاتفاق الكتابي سيكون ذا أهمية في المستقبل، فلا بأس من إتمامه، ولكن بشرط أن لا يتطرق تحت أي ظرف إلى مسألة توفير الأسلحة، أما بالنسبة لطلب السلطان الذي كان قد طالب به في ١٣ فبراير ١٩٤٦ وهو مساعدته في استخدام السلاح الجوي الملكي في عملياته، فان الحكومة أبدت عدم موافقتها في تقديم أي التزام بشأن ذلك[١].

أعرب السلطان سعيد بن تيمور عن إمتنانه للحكومة البريطانية، حينما قابل الوكيل السياسي على ما أبدته حكومته من موافقة إتجاه بعض مطالبه، ولكنه إشتكى بسبب خيبة أمله من عدم الاشارة إلى إسخدام السلاح الجوي الملكي، لانه كان يعتبر الدعم الجوي في أية مرحلة حرجة شرطاً ضرورياً للقيام بالعمليات في عمان للأسباب التالية:

أولاً: إنه لا يستطيع تجاهل إحتمال معارضة مشتركة من بعض القبائل النافذة «خاصة من القبائل الشرقية» وهي معارضة لا تقوى عليها قواته.

ثانياً: إنه لا يستطيع تبرير إنفاق جزء كبير من موارده المالية لتدعيم سلطته دون أن يكون النجاح مؤكداً.

ثالثاً: أن موارده لا تسمح له بمقاومة طويلة الأجل.

ولهذا نرى السلطان يطلب مرة أخرى من الحكومة البريطانية بياناً محدداً حول هذه النقطة، مؤكداً أنه اذا لم تكن هذه الأفكار مقبولة فانه لن يستمر قدماً في

---

(١) I. O. R., R. 15/6/242, Tel. from Gov. of Indai to P. P. Bushire, 19 April, 1946.

تنفيذ خططه، إلى جانب ذلك طلب أيضاً، أنه في حالة الموافقة على استخدام السلاح الجوي الملكي في الظروف الطارئة التأكد من:

أ ـ أن البنادق والذخيرة التي وافقت الحكومة البريطانية على توفيرها ستستخدم بواسطة قواته غير النظامية، وأن أية طلبات إضافية معقولة من احتياجات المجندين الجدد ستكون منفصلة.

ب ـ إنه في حالة العمليات الصعبة، فإنه يتوقع توفير مزيد من الذخيرة للقوات غير النظامية معرباً عن اعتقاده بأن هذا الطلب معقول جداً[١].

بعدها رأى الوكيل السياسي، كما يبدو لنا شدة تمسك السلطان بضرورة تلقيه المساعدة من قبل سلاح الجو الملكي في تدعيم خططه، طالب حكومته بشدة اعطاء إعتبار إيجابي لطلب السلطان، مشيراً الى أن الأسباب التي قدّمها لذلك قوية ومقنعة ويمكن الاعتماد عليه في بذل كافة الجهود الممكنة لتجنب الحالات التي تستدعي استخدام السلاح الجوي. مدّعماً ذلك برأيه الخاص الذي أكد فيه بأن اخماد آية معارضة قوية في وقت قصير هو السبيل لتجنب القلاقل العامة في عمان، وأن الطريقة الوحيدة لضمان ذلك هو توفير الدعم الجوي[٢].

وبالاضافة إلى ذلك فقد نبه الوكيل السياسي في الخليج، إلى أن عدم منح تلك المساعدة، ربما يعرقل عمل فرق شركة الامتيازات النفطية المحدودة، نظراً لعدم استطاعتها الوصل إلى الأقاليم التي تخضع لسيطرة الامام، ولا يستطيع السلطان إتخاذ أية إجراءات في هذه الأقاليم لحماية تلك الفرق، ولكنه يستطيع السماح لشركة النفط بالتباحث مباشرة مع الامام، بيد انه يرى، بأن تلك الخطوة من شأنها أن تدّعم هيبة الامام بالاضافة إلى الاعتراف بسلطته، وهذا هو الأمر الذي كان يحاول السلطان تفاديه، وأن الطريقة الوحيدة التي تتيح للشركة الوصول

---

(١) I. O. R., R. 15/6/242, Tel. from P. A. Muscat, to P. R., Bushire, 30 April, 1946.

(٢) Loc cit.

إلى الداخل، هي تقديم المساعدة التي يريدها السلطان لتمكينه من تعزيز سلطته على الداخل[1].

على إثر التوصيات التي تلقتها السلطات البريطانية، من الوكيل السياسي في مسقط، بشأن مساعدة السلاح الجوي الملكي للسلطان، عقد اجتماع على مستوى رفيع في مكتب الهند في لندن في ١٢ يونيو ١٩٤٦، حضره مسئولون من مختلف القطاعات، الخارجية والحربية والطاقة ووزارة الهند والطيران، لتداول موضوع المساعدة الجوية لسلطان مسقط لتمكينه من تعزيز سلطته على الداخل، وذلك في حالة وفاة الامام، وقد أبدى المجتمعون تحفظاً كبيراً من ناحية الموضوع، رغم إدراكهم بأن ذلك في حالة الموافقة عليه يتفق مع مصالحهم، وخاصة فيما يتعلق بعمليات التنقيب عن النفط. والجدير بالاشارة بأن رئيس الاجتماع طرح في بداية الأمر السؤال التالي على المجتمعين. هل فوائد مساعدة السلاح الجوي الملكي للسلطان لبسط نفوذه على داخل البلاد توازن المثالب التي قد تنشأ نتيجة للدعاية المغرضة؟ وقد أجاب مسئول الخارجية المستر ويكلي Mr. Wikeley، بأن وزارة الخارجية تعارض استخدام سلاح الجو في عمليات ضد رجال القبائل. وقد شارك الميجر جاكوبس Major Jecobs من وزارة الحرب، وزارة الشئون الخارجية شكوكه حول الأمر. أما مسئول وزارة الطاقة المستر فاريل Mr. Ferrel، فقد ركّز على أهمية إعطاء شركة النفط الدعم الممكن لتطوير موارد مسقط النفطية، واذا لم يتم تحقيق شيء على هذا الصعيد فإن الشركة قد تضطر إلى الاستغناء عن إمتيازاتها، وعلى أثر ذلك قام المستر ويكلي، باقتراح واحدة من الوسائل التي تمكن السلطان من بسط نفوذه في الداخل، وباتالي تسهيل القيام بالعمليات النفطية، وكانت وسيلته تتلخص في توزيع الهدايا في شكل نقود أو سلع على الزعماء النافذين، ولتحقيق ذلك يمكن توفير النقود بواسطة شركة النفط أو بواسطة الحكومة البريطانية، إذا لم يكن هناك اعتراض على ذلك، وبموافقة وزارة

---

(١) I. O. R., R. 15/6/242, Tel. from P. A., Muscat, To. P. R., Bushir 25 May, 1946.

المالية، وقد تم الاتفاق من قبل المجتمعين على رفع هذا الاقتراح إلى المقيم السياسي في الخليج. ومن ناحية أخرى أنهى المجتمعون اجتماعهم بالموافقة على الآتي:

أولاً: حيث انه من الصعب التنبؤ بتاريخ وفاة الامام، فإن الأسباب التي وردت في صالح تقديم مساعدة سلاح الجو الملكي للسلطان في هذه المرحلة، ليست قوية بالدرجة التي تتفوق فيها المثالب.

ثانياً: يمكن توجيه هذه المساعدة إلى شركة النفط لاجراء مسح للمنطقة الداخلية لتحديد إحتمالات وجود النفط في عمان، كما يمكن أيضاً بحث إمكانية تزويد السلطان بالمال الخاص بالهدايا التي ستقدم إلى الزعماء المحليين[1].

في ٧ يوليو عام ١٩٤٦، قامت وزارة الهند بتبليغ المقيم السياسي في الخليج عما تم التوصل اليه في الاجتماع الأخير موضحة له، بأن حكومة صاحب الجلالة درست بعناية فائقة المقترح بتقديم دعم سلاح الجو الى السلطان، لاستعادة سلطته على داخل البلاد، وقد تم التسليم بالأسباب الايجابية للاقتراح، خاصة في ضوء سرعة قيام شركة الامتيازات النفطية المحدودة بمسح داخل البلاد بحثاً عن المناطق التي يحتمل فيها وجود النفط. بيد أن حكومة صاحب الجلالة لا تتحمس من حيث المبدأ بإستخدام السلاح الجوي في تهديد دولة مستقلة، حتى ولو كان ذلك بطلب من حاكم البلاد، حيث ان ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إراقة الدماء، وإلى توجيه العديد من الانتقادات وسوء التفسير من جانب ذوي العلاقة، وقد يؤدي أيضاً ذلك إلى استدعاء حكومة صاحب الجلالة أمام مجلس الأمن في الأمم المتحدة. وبخلاف ذلك فإن مجرد الاستعراض الجوي فوق تلك المناطق لن يكون مجدياً ما لم يكن مصحوباً بطلب يطلب فيه من القبائل الخضوع لسلطة السلطان. ويتم ذلك مثلاً بواسطة إسقاط المنشورات، وحتى يكون ذلك الطلب فعالاً فلا بد من تعزيزه بالتهديد باستخدام السلاح الجوي في حالة عدم قبوله[1].

---

(١) I. O. R., R 15/6/242, Not of Ameeting hold at the India Office, 12 June, 1946.

(١) I. O. R., R. 15/6/242, Tel. from Indai office, London, to P. R., Bahrain. 7 July, 1946.

ونحن نتساءل لماذا اتخذت الحكومة البريطانية هذا الموقف السلبي بالنسبة لطلب السلطان في استخدام السلاح الجوي الملكي بغية استرداد المناطق الداخلية، في حين انها استخدمت سلاحها الجوي في ضرب تجمعات الأخوان حينما خرج هؤلاء على ابن سعود(*) مع أن الحكومة البريطانية لم تكن لها مصالح مباشرة مع السعوديين مثل تلك التي كانت لها مع سلطان مسقط؟ والأعظم من ذلك لماذا هددت الحكومة البريطانية قبائل الجنبة والبو علي خلال أحداث صور الانفصالية في حوالي عام ١٩٢٣(**) بأنها سوف تقصف مناطقها بالقنابل من الجو وذلك باستخدام السلاح الجوي ان هي لم تستجب لمطالب السلطان، بالرغم من وقوع صور داخل الأراضي العمانية، مع انه كما هو معروف بأن سياستها التقليدية كانت تقوم على عدم التدخل في الشئون الداخلية للخليج. وأساس هذا التفسير يعود إلى تغيّر ظروف بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بدأت في ذلك الوقت مرحلة التخفف من الأعباء في الشرق الأوسط حيث كانت بريطانيا تتأهب للخروج من الهند، يضاف إلى ذلك انها كانت وسيطاً في اتفاقية السيب بين الامامة والسلطنة، وبخاصة ان السياسة البريطانية لم تكن حينئذ تنكر اتفاقية السيب على عكس ما ستفعل عند عرض قضية الامامة على الأمم المتحدة.

وأما بالنسبة لعملية الاكتشافات النفطية، ولتأمين وصول شركة النفط بأسرع وقت إلى المناطق الداخلية فقد أوضحت وزارة الهند، بما أن خطة السلطان المقترحة تتأخر كثيراً في هذا الشأن، وحيث أن تطبيقها بحاجة الى قرار سياسي حاسم راجع إلى ارتباط توقيتها بوفاة الامام، فقد إقترح إستخدام وسيلة الاغراءات المالية الملائمة باسم السلطان لتأمين تعاون زعماء القبائل ويمكن للشركة توفير

(*) لمزيد من التفاصيل عن حركة الإخوان يمكن الرجوع: صلاح العقاد المشرق العربي المعاصر، القاهرة مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٧٩.

(**) لمعرفة مزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى البحث الذي قمت بإعداده حول موضوع احداث صور الانفصالية وهو بعنوان: «تمرد قبيلتي البو علي والجنبة في صور على سلطة حكومة مسقط ١٩٢٣ - ١٩٣٢.

المبالغ اللازمة لذلك. كما يمكن أن تكون هذه الخطة السلمية والاختراق بديلاً عن برنامج السلطان بإستخدام القوة. ولكن في كل الأحوال يمكن استخدامها فقط في الوقت الحالي في غرض وصول الشركة إلى تلك المناطق التي ترغب الشركة في الوصول اليها[1].

هذا وقد استلم المقيم السياسي في وقت لاحق رسالة عاجلة من وزير الدولة لشئون الهند، يوضح فيها الاقتراح السابق بالتفصيل، والذي كان على النحو التالي:

أولاً: إلحاقاً بالخطة المقترحة، تقوم فرقة صغيرة، ومزودة بمعدات جيدة بمهمة الاتصال بالشيوخ النافذين في مناطق مختارة، ويتولى قيادة هذه الفرقة ضابط سياسي بريطاني، وتضم خبراء نفط وفنيين مع حاشية من قبل السلطان. وسيكون واجب قائد الفرقة التوضيح لشيوخ القبائل عن عزم السلطان سعيد بن تيمور علي تنمية البلاد إقتصادياً عن طريق اكتشاف وإستغلال الموارد النفطية، وكذلك بيان الفوائد التي ستتحقق عبر التعاون مع هذه السياسة.

ثانياً: وكدليل على صدق نوايا السلطان سيوزع قائد الفرقة على القبائل هدايا مختارة بعناية لتحدث ردود فعل طيبة لدى هؤلاء الزعماء، وسيعدهم بمزيد منها في حالة تعاونهم معه. وحيث ان الفرقة صغيرة العدد، فلن تحمل معها نوعيات كثيرة من الهدايا، وستكون العطايا النقدية والتي توزع في المرة الأولى مجزية، وستستعين الحملة بأمثلة عملية ناجحة لتوضيح مدى الطفرة الاقتصادية التي سيشهدها الإقليم الداخلي، مما يؤدي إلى ارتفاع مستواهم المعيشي مثل المستويات العالمية للمعيشة في الدول التي شهدت اكتشافات نفطية كالبحرين مثلاً. ومن جانب آخر فقد أوضح خطاب وزير الدولة لشئون الهند، بأن الاقتراح يهدف إلى خلق «رغبة» لدى رجال القبائل. وربط هذه الرغبة بالاكتشافات النفطية بطريقة تجعلهم يرحبون بمزيد من الاكتشافات، أو على الأقل لا يعارضونها. وانه لا بد من لفت نظر السلطان بأن

(١) I. O. R., R. 15/6/242, Loc. Cit.

مثل تلك السياسة «سياسة منح العطايا» قد تعاطاها ابن سعود مع قبائل بلاده، وقد لاقت نجاحاً كبيراً، وبذلك نجح في السيطرة على تلك القبائل بواسطتها، وليس بواسطة القوة المسلحة. ومن ناحية أخرى فقد طلب الوزير من المقيم السياسي بالادلاء بآرائه في حالة قناعته بأن الاقتراح سيلاقي الاستحسان والقبول من قبل السلطان حول النقاط الآتية:

أ ـ إشارة إلى المناطق التي تغطيها الزيارة.

ب ـ توقيت العملية.

جـ ـ حجم ونوعية استعدادات الفرقة.

د ـ قوة وتسليح الحاشية المصاحبة.

و ـ التكلفة الاجمالية التقديرية، والتي تشمل العطايا النقدية والتي ستوضع تحت تصرف السلطان، اضافة الى حجم وطبيعة الهدايا التي ستروق رجال القبائل. كما يجب توضيح ما إذا كانت حملة واحدة تكفي أو قيام بسلسلة من الحملات.

ز ـ إذا كانت التكلفة أكبر مما ستتحمله شركة النفط، يرجى توضيح مدى إسهام الميزانية البريطانية أو الهندية.

قام المقيم السياسي بنقل وجهة نظر حكومته إلى السلطان بالنسبة لمسألة مساندة السلاح الجوي الملكي له في السيطرة على المناطق الداخلية، واضعاً أمامه المشروع البديل عن ذلك، بيد أن المشروع لم يلق استحسانه، لأنه لم يجد فيه ما يحقق أهدافه في السيطرة على الداخل(١) مما دفعه ذلك السعي في الحصول على المساعدة من جهات أخرى، حيث كشفت بعض الوثائق بأنه التجأ بالفعل إلى طلب المساعدة الأمريكية، عبر رسالة وجهها إلى القنصل الأمريكي طالباً فيه تزويده بالذخيرة والسلاح بيد أن الحكومة لم تستجب لطلبه اعترافاً منها بأولية المصالح البريطانية آنذاك في المنطقة، ومن الطريف أن المقيم السياسي حينما أطلعه القنصل الأمريكي على رسالة السلطان، أخفى عنه إلتجاء السلطان إلى

---

(١) I. O. R., R. 15/6/242, Express Letter from Sec. of Stat for Indai to P. R. in Gulf, 8 July, 1946.

حكومته بهدف مساعدته على تثبيت سلطته قبل الاتصال بهم[١].

يبدو أن السلطان أرجأ خططه في الانقضاض على الداخل حينما تقاعست الحكومة البريطانية تقديم المساعدة الجوية له. غير أن حدوث بعض التطورات: منها اصطدام السعودية بعمان عام ١٩٤٩ حول ملكية واحة البوريمي، مدفوعة من قبل الشركة الأمريكية أرامكو التي كانت تتوقع توفر النفط فيها. بالاضافة إلى ظهور بوادر الصراع في الأفق بين الامامة والسلطنة بعد خروج الامام الخليلي من عزلته التي كان فيها طوال الحقبة السابقة، ومطالبته بالانضمام الى جامعة الدول العربية بعد رفض المقيم السياسي البريطاني روبرت هاي Robert Hay النظر الى طلبه بشأن امكانية تحديد نصيب عمان من مدفوعات شركة النفط صاحبة الامتياز في عمان نظير التنقيب[٢] ومما زاد من حدة ذلك الصراع هو تولي غالب بن علي الامامة على إثر وفاة الخليلي، الذي كان أخوه طالب علي صلة وثيقة بالسعوديين، ومن ثم اكتشاف كل من السلطان والبريطانيين، بأن الامام الجديد أخذ يتلقى المال والعتاد من السعودية، مما كان يعني بأن المصالح البريطانية النفطية باتت في خطر، الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى تعديل موقفها بالنسبة لمساعدة السلطان في استخدام سلاح الجو الملكي، إلى جانب تزويده بالسلاح وقيادة بريطانية لمد سيطرته على الداخل، فأخذت الطائرات البريطانية منذ ذلك الوقت تقوم بعمليات استطلاعية فوق مقاطعات عمان الداخلية[٣] ومشاركتها بشكل جذري أثناء زحف القوات السلطانية والبريطانية على عمان الداخل، والقضاء على ما أصطلح عليه بثورة الجبل الاخضر[*] ومن ثم استعادة السلطان سعيد سيطرته على جميع أرجاء البلاد، وبذلك أصبحت البلاد تحت سيطرة حكم مركزي واحد، ومع أن المركزية هدأت أوضاع البلاد السياسية التي كانت تعاني

---

(١) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ص ٤٤٣ ـ ٤٤٤.

(٢) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج، ص ٣٠٦.

(٣) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥.

(*) سوف نتطرق لثورة الجبل الأخضر بالتفصيل في فصل قادم.

منها منذ أعوام، الا أن هذه المركزية أكدت فشلها في ادارة أمور البلاد الداخلية وذلك بسبب أسلوب صاحب السلطة العليا في هذه المركزية والذي كان ممثلاً في السلطان سعيد بن تيمور، وذلك باتباعه طرقاً غير مسؤولة في التعامل مع أوجه فعاليات السلطنة، لدرجة ان دفعت أحد المصادر الى وصفه «بأنه واحد من أسوأ وأقذر الحكام الذين رآهم العالم لوقت طويل[1] والظاهر أن السلطان امتدحه البعض في بداية توليه السلطة الا انه لم يحاول ان يطور نفسه لملائمة الظروف التي نشأت في العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية وانفتاح منطقة الخليج العربي على العالم الخارجي لذلك تعرض السلطان لمثل هذه الاوصاف التي لم يتعرضها أحد من قبل، وبالفعل فهو تحت ستار احترامه للأباضية أقام نظام حكم ضار ومتوحش، فعن طريق هذا الحكم فرض عزله غير عقلانية على شعبه وسلطنته فمثلاً على مستوى تنظيم الحكومة، فقد كانت مداره بأكملها من قبل السلطان ولم تضم الحكومة اي وزير سوى سكرتيريين، وان ادارة الشؤون الخارجية لم يكن لها رئيس منذ عام ١٩٥٨، اذ لم يكن للبلاد أية علاقات خارجية واضحة باستثناء بريطانيا، التي كانت تدار فيها شؤون السلطنة من قبل شركة تجارية ذات طابع سري تدعى كندال وشركاه ـ .Kendall And Co وكذلك الجمارك فلم يكن لها مدير عام منذ عام ١٩٦٦، وحتى وزارة الداخلية لم يكن لها رئيس ثابت، والسيد أحمد ابن ابراهيم الذي كان يقوم بالعمل فيها لمدة تزيد على ثلاثين عاماً، كان من الناحية الفنية ليس أكثر من شخص يشرف ويراقب الأمور المتعلقة بالشؤون الداخلية مع انه معروف لدى الناس بأنه هو وزير للداخلية، ومن ناحية أخرى فان السلطان كان يرفض تفويض مسؤولياته لاي شخص آخر، فانه كان يباشر كل صغيرة وكبيرة بنفسه، حتى انه عندما لا يكون في وضع يسمح له بمباشرة الأمور، فانه يطلب ممن يجب أن تعرض أمورهم عليه أن ينتظروا حتى يتمكن من بحث

---

(١) Halliday, Fred: Arabia without Sultans, London, philips park Press, 1979, P. 275.

أمورهم هذا بالنسبة الى داخل مسقط ومطرح[1] اما خارجها، فان البلاد كانت تدار من خلال الولاة «حكام محليين» وهم يعينون من قبل السلطان وفي الاغلب يكونون من الاسرة الحاكمة وهم مسؤولون أمام السلطان والقائم بأعمال وزير الداخلية، وكل واحد يدير الأمور المدنية داخل نطاق منطقته في مجال الحكم والتشريع القضائي. وكان يوجد بين الولاة والسلطان اتصال لاسلكي، وكذلك بينهم وبين القائم بأعمال وزير الداخلية يستخدم في حالة حدوث أمور عاجلة. أما الحكم من الناحية الدينية، وباسم الدين أخذ السلطان يقاوم التغييرات الاجتماعية التي شهدتها المنطقة خارج بلاده، ويبدو أن هدفه من ذلك هو منافسة الامام على الزعامة الدينية، ولذلك فرض أشياء مثيرة للضحك والرثاء معاً فكل من ليس له لحية طويلة كافر والتدخين كفر ولباس النظارات وسماع المذياع والعزف على آلة موسيقية كذلك من أعمال الكفر. وفي هذا المجال هناك قصة طريفة هي: أن أحد العمانيين الشباب كان مولعاً بالموسيقى والغناء، فأقتنىٰ عوداً وكماناً، وكان ينتظر حتى الليل فيخرج مع زملائه الى مكان ما في الجبل وهناك كانوا ينفسون عن حرمانهم بالغناء والموسيقى. وقد علم السيد شهاب بن فيصل الذي كان قد حل محل السيد أحمد ابراهيم كقائم بأعمال وزير الداخلية، فأرسل وراء الشاب وبعد محاكمة مضحكة حكم السيد شهاب على الشباب بالسجن لمدة ثلاثة شهور، وعلى الكمان ستة شهور وعلى العود المسكين عاماً كاملاً[2] الى جانب ذلك فقد فرض على سكان العاصمة نظاماً صارماً يحد من تحركاتهم فعلى سبيل المثال، اذاً ما حلت الساعة العاشرة ليلاً، يضرب بمطرقة على صاج ضخم على قمة جبل بالقرب من قلعة الجلالي(*) فيغلق الباب الكبير لسور مسقط، وتضاء القناديل،

---

(١) أحمد حمود المعمري: عمان وشرقي أفريقيا، ت محمد أمين عبدالله، عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٧٩، ص ١١٧.

(٢) عوني مصطفى: سلطنة الظلام في مسقط وعمان، بيروت، منشورات دار الآداب، ط١، ١٩٦٤، ص ٤٢، ٧٥.

(*) قلعة الجلالي: سميت نسبة إلى القائد ط العسكري بالبرتغالى سان جون.

وبعده يطلق المدفع ثلاث طلقات في قلعة الميراني(*)، وهذا بمثابة إشارة على مرور ثلاث ساعات على الغروب، يمنع بعدها إجتياز السيارات للباب الكبير إلا بإذن خاص من السلطان، كما يمنع التجوّل إلا لمن يحمل قنديلاً، وهذا يسري على جميع الناس، وعقوبة المخالف السجن. والقنديل يجب أن يكون من نوع واحد، ولا يسمح باستعمال مصابيح البطاريات الكهربائية، والذي يبقى خارج السور بعد العاشرة من دون قنديل يبيت خارجه حتى الصباح. وهذا الأمر كان لا يزال معمولاً به حتى يوليو عام ١٩٧٠(١) والأكثر من ذلك أنه بعد ثورة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٩ لم يكن بإمكان اي شخص بدخول البلاد، إذ كان هناك نظام صارم لإصدار تأشيرة دخول للأجانب يتم الاشراف عليه من قبل السلطان شخصياً، وكان يبرر عمله هذا بأنه لا توجد في بلاده فنادق هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت البلاد محرّمة على الصفحيين دخولها الا بعضهم، وقد بلغت درجة كرة السلطان سيعد لهم بأن وصفهم «بأنهم ملاعين»(٢)، وبخلاف ذلك إنه منع أهل البلاد من السفر للخارج إلا اذا كانوا متوجهين للهند أو باكستان. إعتقاداً منه بأن شعبي هذين البلدين لا يحملون أفكاراً سياسية معقدة إلى جانب معرفته بهم وثقته فيهم منذ أيام الشباب والدراسة. ولذلك فكان المسافر لغيرهما لا يسمح له بدخول السلطنة، وكذلك حظر وبشكل مطلق السفر على النساء والأولاد(٣) فعلى سبيل المثال فقد ذكر الدكتور بوش مدير المستشفى الامريكي في مطرح هذه الحادثة كانت مريضة عمانية تعاني من مرض خبيث، وكنت أريد أن أرسلها للعلاج بالأشعة في الخارج، وكانت أسرتها مقتدرة في ذلك، ولكن السلطان رفض طلب أسرتها مرتين، وبذلك أصدر أمر بموتها(٤).

(*) قلعة الميراني سميت نسبة إلى قائد الأسطول البرتغالى مور.

(١) رياض نجيب الريس: المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(٢) Skeet, Ian: Op cit, P. 177.

(٣) رياض نجيب الريس: المرجع السابق، ص ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٤) Omans Xchwieriger Abschied Vom Mittelalter, Frank Allgemeine, 3 Januar 1972.

ولقد بلغت استهانة حكم سعيد بن تيمور بالشعب لدرجة عدم اعترافه وهو وسلطاته بهم ومنعهم من اطلاق احد على نفسه اسم مواطن، بدليل أن أحدهم تقدم للقائم بأعمال وزير الداخلية بعريضة يطالب فيها باضافة اسم بلد في جوازه. وبعد أن ضمنها من القاب التعظيم والتفخيم وعرض فيها مطلبه البسيط، أنهى الطلب بكلمة: المواطن أبن فلان: ولانه ذكر كلمة مواطن حكم عليه السيد شهاب بالسجن ثلاثة شهور لأن كلمة مواطن كلمة محرّمة، وقد علق على ذلك قائلاً: نحن ليس عندنا كلمة مواطن ولا كلمة شعب، هذه عندهم في مصر، فنحن عندنا كلاب. وإلى جانب تلك القيود كانت هناك مجموعة أخرى من القيود لمست جميع مناحي الحياة في السلطنة يمكن اجمالها في الآتي: -

أولاً: العزلة الثقافية:

ان الرجل الذي نال قسطاً وافراً من التعليم لم يسمح ببناء اكثر من مدرستين ابتدائيتين في كل عمان، المدرسة السعيدية في مسقط، وكان السلطان يشرف عليها. وبذلك كانت الحكومة مسؤولة عنها مباشرة فكانت ترعاها وتشرف على ميزانيتها دائرة التطوير البريطانية، وفي عام ١٩٦٤ بنى بيت كان بمثابة قسم داخلي للطلاب وبأيجار اسبوعي أو شهري محدد من أرض مدرسة مسقط السعيدية. والجدير بالإشارة بأن أول مدرسة حكومية كانت قد افتتحت عام ١٩١٤ وقد ألحقت فيما بعد بالمدرسة السلطانية عام ١٩٢٧[١].

وقد أبت يد السلطان إلا أن تمتد اليهما، فأمر في أواخر أيامه بإغلاقها، مبرراً ذلك: «بأنها أصبحت مركزاً للشيوعية» وقبل اغلاقها كان السلطان قد أمر بحذف كلمة «ثورة» من البرامج الدراسية وابدالها بكلمة «عصيان» فكان التلاميذ يسمعون بالعصيان الفرنسي والعصيان الأمريكي بدلاً من الثورة الفرنسية والأمريكية لذا فما الذي يمكن توقعه من رجل كسعيد بن تيمور ان يعمل لصالح التعليم في بلاده وهو يؤنب أحد مستشارية البريطانيين لشؤون التطور، حينما كان يناقشه في

(١) عوني مصطفى: المرجع السابق، ص ٣٢ ـ ٧٦.

بعض الأمر التي كان من ضمنها وضع التعليم في سلطنته بقوله «لهذا خسرتم الهند لأنكم علمتم الناس» وكان يقول ان تعليم العمانيين لا يفيد، لأن ليست هناك وظائف ليشغلوها[1] وزيادة على ذلك فإن السلطان وأعوانه صوروا العلم بأنه نوع من الإلحاد وهذا ما كان يخدع الكثيرين من البسطاء فيمتنعون عن إرسال أولادهم إلى المدارس، وإذا سمحوا لهم فإنهم يسمحون لهم فقط بتعلم قراءة الرسائل والخط وما عدا ذلك لا لزوم له[2]. ويبدو أن هناك أموراً جعلته يقتنع بخطورة التعليم، وما يمكن أن يجلبه له ولسلطنته، ولذلك نراه يدعى بأن التعليم قد يؤدي إلى المتاعب، وان الطلبة والمعلمين هم محور تلك المتاعب. فبالنسبة للطلبة فقد استنتج ذلك قياساً إلى المشكلات التي أحدثها هؤلاء الطلبة في البلدان الأوروبية والعربية وبلدان الخليج بصفة خاصة وبالذات في البحرين، لأن التعليم حرّك القوي السياسية فيها من خلال تمكين الطلاب من استيعاب الأحداث السياسية في البحرين والعالم العربي، فكان الطلاب أول قطاع بادر إلى الإعلان عن تظلمه وعن وجهات نظره في الأمور التي ترفض الأمر الواقع سواء محلياً أو خارجياً وفي هذا الخصوص كان السير تشارلز بلجراف الوكيل السياسي البريطاني في البحرين قد عبّر بقوله «لقد كان طلاب المدارس هم أول من أدخل عادة الإضراب إلى الجزيرة» إذ كانوا مستعدين للخروج إلى الشوارع بمبادرة ذاتية لدعم الحركات السياسية والعمالية وبذلك كانوا يمثلون طليعة الحركات السياسية في البحرين» وأما بالنسبة للمعلمين فكانت نظرة السلطان لهم بغيضة ومن دون استثناء لأنه كان ينظر إليهم كمجموعة من المواطنين الثوريين يحملون أفكاراً تحررية لا تتناسب مع أفكاره المتزمته، وقد زاد من تلك النظرة ما وصل إلى مسامعه باتهامات وجهتها السلطات البحرينية إلى المدرسين غير البحرانيين، وخصوصاً المصريين الذين اتهموا مرات عديدة خلال الخمسينات بنشر مبادىء سياسية مثيرة للشغب بين طلاب البحرين وقد ظهر ذلك جلياً في مقولة السيرة تشارلز بلجراف «لقد أصبح المدرسون المصريون بعثات

(١) Boustead, Hugh: The wind of morning, london, 1974, Chatto & Windus, 1974, p. 223.

(٢) عوني مصطفى: المرجع، ص ص ٣٥ ـ ٣٦.

متحمسة لنشر تعاليم الناصرية الخطرة»[1] وبناءً على ذلك أخذ السلطان يعمل ألف حساب للمعلمين فكان هؤلاء هم البعبع الرئيسي له. على الرغم من أن عددهم كان لا يتجاوز خمسة عشر معلماً بينهم سبعة من فلسطين ولم تكن لهم أية مباديء سياسية وإلا لم يكن بامكانهم دخول السلطنة. ولبناني واحد والسبعة الباقون من المعلمين المحليين، ومع هذا العدد الضئيل فإن حالتهم كانت سيئة جداً والأدهى من ذلك أنه كان يحظر عليهم مخالطة السكان بأي شكل من الأشكال خوفاً من توعية الشعب على واقعه[2] من خلال تلك النظرة القاصرة والمشؤومة للتعليم من قبل السلطان عمل جاهداً على عدم نشره بين شعبه بل أكثر من ذلك فهو قد منع أولئك الذين حصلوا عليه من الخارج من أبناء البلد من العودة إلى بلادهم حتى لا يفسدوا أخلاق الباقين[3].

يبدو لنا مما سبق أن الفكر المتنور لقضايا البلد، والعارف ببواطن الأمور، كان يعتبر في قاموس السيد سعيد بن تيمور، مظهراً من مظاهر الفساد الأخلاقي وان الإنجراف وراء مقولة اتبعني وأنت الأعمى هي معيار الأخلاق الحسنة لديه.

بسبب سياسة تسبيح التعليم التي طبقها السلطان على شعبه، أضطر بعض القادرين منهم للسفر إلى الخارج بقصد تلقي التعليم أو تحسين ما تعلموه في المدارس السعيدية، متخذين من الكويت وجهتهم الرئيسية في ذلك، نظراً لسياستها التعليمية التي كانت تقوم على تشجيع أبناء الخليج في تلقي العلم مجاناً في مدارسها بالإضافة لجودة نظامها التعليمي. ومن ناحية أخرى فقد كان بعض هؤلاء وبعد الإنتهاء من المرحلة الثانوية كانوا يواصلون دراساتهم الجامعية حينما كانت تتاح لهم فرصة الحصول على منحة مجانية، وكان ذلك يتوفر في أغلب

---

(١) محمد الرميحي: البحرين ومشكلات التغيير السياسي والإجتماعي، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٦، ص ص ١٥٢ - ١٥٣ وكذلك أنظر:

Skeet, Ian 2 op. cit., P. R. 183 — 184.

(٢) عوني مصطفى: المرجع السابق، ص ٣٦.

(٣) Skeet, Ian: op. cit., P. 184.

الأحيان أما في القاهرة أو بغداد والاتحاد السوفيتي والمشكلة ان هؤلاء الخريجين ذوي التخصصات بدءاً من الهندسة الكيمائية إلى الهندسة المعمارية كانوا مبعثرين في الأقطار العربية، ولم يكن واحد منهم متواجداً في عمان وهذه كانت المأساة الفعلية بالنسبة لهم ولبلدهم.

هكذا كان حال التعليم في السلطنة في عهد سعيد بن تيمور، بينما كانت الدول الخليجية المجاورة تتباهى بتزايد عدد طلابها ومدارسها واضعة لذلك ميزانيات ضخمة من أجل توفير أحسن السبل لتلقي العلم ومن ثم بناء عقول أجيالها.

ثانياً: القيود التجارية:

لعبت القيود التجارية التي فرضها السلطان سعيد بن تيمور على التجار العمانيين دوراً كبيراً في هربهم إلى دبي، وليس بسبب تلك القيود فقط بل آقتناعهم بأن نظام السلطان الإقتصادي أسوأ بكثير من تلك الأنظمة التي يمارسها شيوخ المنطقة ولعل أكثر القيود تثبيطاً لعزائم وحماس التجار، هي تلك السياسة التي رسمها في عملية استيراد البضائع، فبموجبها مثلاً كان لا يمكن استيراد أية سيارة من دون أذن سابق من السلطان شخصياً[1] وان الشخص الوحيد الذي منحه السلطان حق استيراد السيارات هو كمجي رامداس، الذي كان منذ ثلاثين عاماً يعمل كدلال صغير في مجال التجارة، وأصبح بعد ذلك شريكاً للسلطان، وأغني أغنياء مسقط. وبخلاف استيراد السيارات أعطاه حق المقاولة وأعفاه عن الرسوم الجمركية بحجة أن ما يستورده كان لحساب السلطان[2] بالإضافة إلى ذلك فقد منع استيراد الدمى، والجرارات إلى جانب تحريمة تحريماً قطعياً استيراد الأفران الغازية وذلك لضرورات أنظمة السلامة، وعلى ضوء تلك القرارات الغبية، كان لا يستبعد بأن يستيقظ صباحاً، ويقرر أثناء تناوله الأفطار، بأنه قد حان الوقت لإصدار

---

(١) Skeet, Ian: Op. Cit., P.P, 184 — 187

(٢) رياض نجيب الريس: المرجع السابق، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

تقييد وحصر جديد. ومن ناحية أخرى فإلى جانب القيود الإستيرادية كانت هناك قيود العملة والجمارك الداخلية، فقد كان الناس في السلطنة حتى ابريل عام ١٩٧٠، يتداولون ثلاثة أنواع من النقود. ففي صلالة وعمان الداخل يستعملون الريال المعروف بريال ماريا تريزا، وفي الباطنة والساحل يستعملون ما هو معروف باسم بيسة السلطان. وفي مسقط ومطرح يتداولون الروبية الهندية. ونتيجة لتدفق الأموال النفطية عليه في الأعوام الأخيرة، وازدياد سعر الفضة عن سعر العملة الحقيقي أصدر عملة جديدة في نهاية مارس عام ١٩٧٠، وهي الريال السعيدي الذي كان يبلغ جنيهاً استرلينياً. أما بالنسبة للحواجز الجمركية فكان تشريعها من أغرب الأمور التي تنافي العقل والمنطق حيث كان هناك جمارك مفروضة على التبادل التجاري الداخلي للبلد الواحد. ومع ذلك فقد تمت ممارسة هذه الغرابة في عمان التي كانت الدولة الوحيدة في العالم تمارس مثل هذا النوع من الجمارك، فمثلاً كان الإستيراد والتصدير من صلالة إلى مسقط ممنوعاً، وإذا سمح به فيكون ذلك بمقابل رسوم جمركية داخلية باهظة تصل الى ٣٠٠٪، وبناء على ذلك فإن الإستيراد من استراليا يكون أرخص وأسهل أحياناً كثيرة من الإستيراد الداخلي وكان رجال الجمارك يقفون بالمرصاد على أبواب المدن لأية عملية تجارية مهما صغر حجمها وتنوع مضمونها[1] والجدير بالالتفات بأن العائدات الجمركية مع مرور الأيام أصبحت واجباً أدبياً والأكثر من ذلك فان السلطان كان ينظر إلى هذه العائدات على أن فرضها كان واجباً دينياً ولذلك كان ينبغي على سكان عمان أن يدفعوها. هذا بالنسبة للجمارك الداخلية. أما بالنسبة للجمارك الخارجية فكانت مبنية على التخمين والشيء الأكثر غرابة بأن معدل النسبة المئوية للأصناف المتنوعة والمختلفة من البضائع المستوردة يوضع ليس بناء على سعر الشحن، وانما بناء على سعر التسويق للبضائع، وباعتراف الجميع وفي حالات كثيرة، عندما يكون هناك شك تعمل نسبة مئوية تحكيمية، تكون مدونة على سعر

---

(١) رياض نجيب الريس: المرجع السابق، ص ٢٣٧.

الشحن من المصدر وتستعمل لتحديد سعر السوق، ولكن في حالة البضائع التي هي للإستعمال العام، مثل الرز والقهوة والشاي والسمن يعين لها اسبوعياً فهرس للأسعار من قبل إدارة الجمارك، يستعمل لتقويم أية شحنات تستورد خلال ذلك الأسبوع(١).

مما سبق لم يكن غريباً أن تموت التجارة في البلاد بسبب الممارسات التجارية الخاطئة التي كان يفرضها السلطان، وإلا كان الحال عكس ذلك لو أن الأمور كانت قد نظمت بطريقة أكثر انفتاحاً وأكثر تمشياً مع ضرورات العمل التجاري.

بالإضافة إلى تلك القيود التي حاول السلطان بواسطتها حرمان الشعب العماني من ممارسة حياته كشعوب الدول المجاورة، كان هذا الشعب يعاني من انعدام الخدمات الصحية بسبب تجاهل السلطان لها، فكانت أسوأ ما تكون فعلى طول البلاد وعرضها لم يوجد إلا مستشفى واحد في مطرح بمعنى الكلمة، كانت البعثة الأمريكية قد أنشأته، فلذلك كان هذا المستشفى قبله جميع الناس في البلاد، فكان من المنطقي ان تكون عرفه مزدحمة بالفقراء المرضى الذين كانوا في الأغلب يعانون من مرض التراخوما الذي كان منتشراً في شبه الجزيرة العربية بوجه عام نتيجة بعض العادات غير الصحية بالإضافة إلى مرض الجذام والأمراض التناسلية وسوء التغذية(٢).

وقد وصف أحد الخبراء حيث زار المنطقة عام ١٩٥٨ الأحوال الصحية في السلطنة بقوله: «أنه خلال عشرين عاماً من الخبرة في معظم بلدان الشرق الأوسط لم يشاهد شعباً بفقر شعب عمان أو بضعفه نتيجة اصابته بأمراض لا يمكن معالجتها» إلى جانب ذلك فقد ذكر أحد المصادر بأن نسبة الوفيات بين الرضع في عمان بلغت في عام ١٩٧٠ ـ ٧٥٪(٣).

---

(١) Skeet, Ian: op. cit., p. 186.

(٢) جيمس موريس: سلطان في عمان، بيروت، دار الكتاب العربي، د. ت، ص ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٣) Halliday, Fred: op. cit., P. 274.

وقد عزت احدى الصحف الألمانية سبب اتباع السلطان سعيد بن تيمور تلك السياسات الرجعية هو عدم وضوح الرؤية لدى سعيد، وخوفه من أي تطور غير محسوب حسابه بدقة، قد يهز مركزه وسلطته في البلاد، ولذلك دفن كل اتجاه للتجديد في اي مجال، وأصبح بذلك أسير حكمه[١]

ويبدو لنا مما سبق بأن سعيد بن تيمور قد ازداد تزمتاً بمضي الوقت بينما يلاحظ في الأعوام الأولى من حكمه الإستفادة من بعض مظاهر الحضارة، إلا أنه أخذ يتراجع شيئاً فشيئاً حتى صار مثلاً يضرب للتزمت والرجعية حتى بالقياس إلى شيوخ آخرين في منطقة الخليج، في تقديرنا ان هذا التغير إلى الأسوء انما كان نتيجة ردة فعل على الحملة العنيفة التي تعرض لها من قبل أجهزة الأعلام العربية، كما أن الأعوام الأخيرة من حكمه شهدت بداية طراز جديد من الثورة، فليست هي الإمامة التي تقوم على التشدد الديني بل حركات يسارية ألقته هو في حبال الحركة الدينية بحيث أصبح يلعب الدور الديني الذي كانت تلعبه الإمامة من قبل.

استمرت سياسات واجراءات السلطان التعسفية دون أية مُعارضات شعبية لأنه على حد اعتقادنا لم تكن هناك في البلاد تنظيمات تعمل على إيقاظ عقول الناس فيما هم فيه من سوء الحال، وبالتالي تدفعهم إلى إزالة ذلك الغبن الذي تمارسه السلطة عليهم، وان الجهة الوحيدة التي كان يتوقع منها مجيىء الخطر من عمان الداخل والمتمثلة في الإمامة وأنصارها، قد حيّدت نتيجة لإتفاقية السيب، وكذلك بفضل سياسة التغزل والموالاة التي اتبعها السلطان مع زعمائها، ولذلك كان لا بد من حدوث شيء غير متوقع حتى يتحرك الجمود الذي كان يعشعش على البلاد، خاصة بعد انتشار الشعارات الناصرية التي كانت تناشد الشعوب العربية بمقاومة الحكومات المستبدة ومن يساعدهم من المستعمرين حيث بدأ الشعب العماني يتململ من الممارسات السياسية والاقتصادية المفروضة عليه ونتيجة لذلك، ومنعاً للغط حول الانتفاضة التي وقعت في عام ١٩٥٧، والتي كان من

(١) Frank Furter Allgemcine: op. cit., P. 1.

الطبيعي تسرب أخبارها للشعب العماني سواء من داخل عمان نفسها أم عن طريق الإذاعات العربية وبخاصة إذاعة صوت العرب، أوحت السلطات البريطانية للسلطان سعيد بن تيمور بضرورة احداث بعض التطورات في البلاد وخاصة في مجال الخدمات الإجتماعية، لامتصاص بعض مظاهر عدم الرضا من أوساط الأهالي.

ثانياً: بريطانيا والسلطان:

حينما بدأ سعيد بن تيمور الحكم في عام ١٩٣٢، كانت علاقة بريطانية بالسلطنة محكومة بمعاهدة عام ١٨٩١، التي كان من أهم بنودها هو التزام حكومة السلطنة بعدم التنازل عن الأقاليم التابعة لها من دون استشارة الحكومة البريطانية بالإضافة إلى اعطاء بريطانيا حق الدولة الأولى بالرعاية في المسائل التجارية، وكذلك تعهد السلطان بعدم اتخاذ اي اجراء يضر بمصالح الرعايا البريطانيين التجارية وتحديد الرسوم الجمركية الي جانب الإمتيازات القنصلية(١).

وقد حاول السلطان سعيد بن تيمور، بعد توليه مقاليد السلطة، كسياسة منه في التمتع بمزيد من الإستقلالية في تعديل طبيعة العلاقة بينه وبين الحكومة البريطانية اكثر من مرة من أجل تخفيف بعض ما كانت تفرضه تلك المعاهدة، وقد تكللت جهوده بالنجاح بعقد اتفاقية التجارة والملاحة في عام ١٩٣٩ التي كانت مدة سريانها (١٢) عاماً، بيد أنها على الرغم من الغائها البند الخاص بعدم التنازل عن الاقاليم السابقة للسلطنة من دون اذن الحكومة البريطانية، إلا أنها ظلت معاهدة وحيدة الطرف لأنها **أولاً**: لصالح الحكومة البريطانية ورعاياها من حيث معاملة الرعايا البريطانيين على أساس الدولة أكثر رعاية واعطائها حق استملاك الممتلكات في أقاليم السلطان، وحقوق السيادة الأقليمية في المواد المدنية والجزائية: وثانياً: لأنها فرضت التزامات على طرف واحد فقط وهو طرف السلطان، وذلك بفرضها التزامات عليه بأن لا يتخذ اجراءات

---

(١) ج ج لوديمر: المرجع السابق، جـ٢، ص ص ٨٢٠-٨٢١، صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٣١٤.

من شأنها أن تلحق ضرراً بالتجارة التي يمارسها البريطانيون ورغم من ذلك فقد شملت المعاهدة أحكاماً أخرى تنص على الحقوق المتبادلة بين الطرفين مثل تسمية القناصل وحرية المعتقدات والتسامح الديني، وحرية التجارة والمساواة في التعامل مع بقية الدول فيما يتعلق بالرسوم، وما يتعلق بالمنع والتقييد المفروضين على المستوردات واغاثة الركاب والطائرات المعرضة للهلاك[1].

وهكذا أصبحت معاهدة عام ١٩٣٩، الفعالية الجديدة التي تسير العلاقات البريطانية العمانية، بيد أنه بعد انتهاء سريانها ونتيجة لتبدّل الظروف السياسية لمنطقة الخليج، حيث أن المتتبع لأحداث المنطقة بعد عام ١٩٤٥، يجد أن بريطانية واجهت سلسلة من التحديات الصعبة الواحدة تلو الأخرى كان على رأسها تحدى شركات النفط الأمريكية كما واجهت في الوقت ذاته شعوراً قومياً متزايداً في ايران وامارات الخليج[2] إذا ما أضفنا إليها المستجدات الحادثة آنذاك على الساحة العمانية وخاصة أحداث المناطق الداخلية، وكذلك اهتمامها بضمان موارد النفط في عمان الذي كان من الممكن سحبه بخطوط مباشرة في الإتجاه الجنوبي إلى المحيط الهندي، إلى جانب هدفها الى استغلال موقع عمان الاستراتيجي[3].

ونتيجة لميل السلطان لتخفيف بعض قيود معاهدة عام ١٩٣٩ التي كانت تنتقص انتقاصاً واضحاً من سيادة السلطنة، قام السلطان في عام ١٩٥١ بمفاوضة السلطات البريطانية مستغلاً تلك الظروف، بغية التوصل معها إلى معاهدة من نوع جديد، مع أنه على حسب ذكر المصادر البريطانية لم يعط سبباً واضحاً لذلك، وإنما فهم منه بأنه راغب في سحب وتقليص الإمتيازات الاقليمية الاضافية التي كان يتمتع بها الرعايا البريطانيون في طوال المائة عام الماضية.

---

(١) عمان في المحافل الدولية: النص الكامل لتقرير اللجنة الخاصة بقضية عمان التابعة لهيئة الأمم المتحدة، دمشق، دار اليقظة العربية للنشر والتأليف ١٩٦٦، ص ص ١٨٢ - ١٨٣.

(٢) محمد مرسي عبدالله: دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت، دار القلم، ص ٩٦.

(٣) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٢٧٨.

ونميل الى الإعتقاد بأن سبب توجه السلطان سعيد بن تيمور لإحلال معاهدة أخرى محل معاهـــدة عام ١٩٣٩، وبالـذات في هــذا الـوقت كان سببـه تلكؤ السلطات البريطانية في الموافقة على مساعدة السلاح الجو الملكي له في عملياته التي كان ينوي القيام بها ضد الإمام وأنصاره، كما مر بنا، وكأنه يريد إذا صح التعبير الإعلان عن عدم رضاه لما بدر من تلك السلطات.

لذلك نراه أثناء وعلى حسب ما أوضحته لنا الوثائق البريطانية، وباعتراف من شاونسي . . . Chauncy الوكيل السياسي في مسقط، والـذي كان يشـرف على المفاوضات مع السلطان بأنه كان يجد صعوبة بالغة في أقناع السلطان بالتخلي عن مطالبه، إلى جانب حرصه بدراسة الأمور دراسة جيدة وبحرص شديد، حيث أظهر تشدداً في بعض بنود الإتفاقية وبالذات في الآتي :

أولاً: مسألة الإحتكارات: حيث طالب السلطان فيها بالتبادلية والمسـاواة «بمعنى مساواة العمانيين بالبريطانيين ومساواة البريطانيين بالعمانيين».

ثانياً: مسألة الرعايا البريطانيين غير حاملي الجنسية البريطانية مثل الخوجا والهنود البريطانيين[١].

وكرد فعل لما طالب به السلطان، قامت السلطات البريطانية هي الأخرى بإثارة بعض الأمور التي كان من أهمها، مطالبة السلطان بضمان بعض التخفيض الضريبي عن البريطانيين غير المقيمين في بريطانيا، موضحة للسلطان بأن هـذا التخفيض هو للأشخاص الذين يدفعون الضرائب في بريطانيا، وان الإجراء هو من أجل مراعاة أحوال أسرهم، وأن الاشخاص غير المقيمين في بريطانيا في العادة لا يتمتعون بهذه التخفيضات، وان القانـون البريـطاني لا يعطي هـذه التخفيضات للبريطانيين والرعايا البريطانيين، لذلك من المهم الإشارة إلى ذلك في الإنفاقية المتبادلة[٢].

---

(١) I. O. R., R 15/6/389, Treaty with Sultan of Muscat, 1951.

(٢) I. O. R., R. 15/6/261: Muscat Treaty Negtiations, Musczt, Sep. 1951.

(٣) I. O. R., R 15/6/262, Letter From F. O. To P. A., 23 Pct., 1951.

بعد حل القضايا المثارة من قبل الجانبين والتوصل بشأنها إلى حلول وقع الطرفان بصفة نهائية المعاهدة في ٢٠ ديسمبر عام ١٩٥١ على ان تكون مدة سريانها (١٥) عاماً، وكان الشيء البارز فيها، بأنها اختلفت عن معاهدة عام ١٩٣٩، في انها جعلت حق المعاملة بالمثل بالنسبة لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مما يعني ذلك بأن المعاهدة الجديدة منحت مسقط من الناحية النظرية حق إقامة القناصل، إذ نصت المادة (١١) بأن يحق لأي فريق من الفريقين المتعاقدين الساميين أن يعين قناصل في أقطار الفريق الآخر كما أن المعاهدة أقرت ممارسة بريطانية للسلطة القضائية بواسطة القنصل البريطاني لمدة عشرة أعوام، بدءاً من أول يوم لسريان المعاهدة وهو الأول من يناير عام ١٩٥١، ولكنها اقتصرت على الرعايا البريطانيين، وأولئك الذين تحت الحماية البريطانية غير المسلمين في السلطنة بيد أنه يلاحظ في وقت لاحق وذلك عند تجديد المعاهدة عام ١٩٦٦ سيطلب السلطان تحديد السلطات القضائية للقنصل البريطاني بحيث تقتصر فقط على موظفي القنصلية والجنود المرابطين في القاعدتين الجويتين إلى جانب ذلك أقرت المعاهدة كذلك تعيين الموظفين البريطانيين في الإدرات الحكومية والإشراف على القوة العسكرية للسلطان.

وتأسيساً على ما سبق فإن توقيع معاهدة عام ١٩٥١ لمؤشر بأن الطرفين قد قطعا في علاقتهما أشواطاً من التطور، وان البرهان الأول لذلك هو تغير الممثل من معتمد سياسي إلى وكيل عام وهذا التغير يعتبر دلالة على تحول وضع التبعية الخاصة بالسلطنة إزاء بريطانية رغم استمرار السلطان في الإعتماد على المساعدات العسكرية البريطانية(٢).

---

(١) صلاح العقاد: معالم التغيير في دول الخليج، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢، ص ١٠٥؛ عمان في المحافل الدولية: ص ٢٣٥.

(٢) جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ ـ ١٩٧١ معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٤ ص ٣٠٣، أنظر كذلك:

Peterson, J. E: Op. cit, P. 146.

ظلت اتفاقية عام ١٩٥١ مقياس التعامل بين الطرفين لمدة ستة أعوام إلا أنها أصبحت بعد ذلك عير مناسبة للجانب البريطاني، وخاصة بعد تدخلها مباشرة إلى جانب السلطان في أحداث ثورة الجبل الأخضر والقضاء عليها، حيث أن ذلك التدخل أثار جدلاً كبيراً في الدوائر البرلمانية فيها من حيث عدم مشروعية الأعمال العسكرية التي قامت بها خلال تلك الثورة دون وجود معاهدة تلزمها بمساعدة السلطان[١]، ومن ناحية أخرى فقد لعبت الإنتقادات التي وجهت إليها من المنظمات الدولية دوراً كبيراً في تفكير السلطات البريطانية في الخروج من تلك الإحراجات، لذلك نرى مسارعة سكرتير الدولة للشؤون الخارجية بقيام تبادل المذكرات بينه وبين السلطات سعيد بن تيمور لترتيب اتنفاقية جديدة، وامعاناً في تحقيق ذلك أرسلت الحكومة البريطانية جوليان امري... Julian Amery لمفاوضته في ذلك، حيث أدى ذلك في النهاية إلى الإتفاق على ان تقوم الحكومة البريطانية بمنح مساعدات عسكرية لدعم قوات السلطنة تشمل مد السلطنة بضباط من الجيش البريطاني يقومون بتدريب جيش السلطنة، بالإضافة إلى تقديم مساعدات في مجال الطيران. أما بالنسبة للطرف الآخر فقد اتفق تمديد الإتفاقات القائمة فيما يتعلق بالطيران المدني، إلى جانب إعطاء القوات الجوية البريطانية حق استخدام مطاري صلالة ومصيرة[٢] وهكذا نلاحظ أن بريطانية رحبت بالتعاون العسكري مع السلطان وخاصة في المجال الجوي، بعد أن أصبح يواجه تمرداً ذا طابع قومي أو تقدمي له ارتباط بشكل ما مع الحركة القومية العربية، في حين أنها تحفظت كثيراً في تقديم هذه المساعدة في الأعوام السابقة، كما مر بنا لأن حركة الإمامة لم تزعج السلطات البريطانية بنفس القدر.

والجدير بالإشارة أنه بالإضافة إلى التعاون العسكري فقد شملت بنود الإتفاقية الجديدة على بنود مدنية كان من أهمها الإتفاق على تشكيل إدارة للتطوير

---

(١) جمال زكريا: نفس المرجع، ص ٣٠٤.

(٢) عمان في المحافل الدولية: المرجع السابق، ص ٢٣٩.

في المجال الإقتصادي والإجتماعي تتكفل الحكومة البريطانية بدعمها مالياً. وفي أعقاب التوقيع على الإتفاقية في ٢٥ يوليو ١٩٥٨، انشئت قوات السلطان المسلحة، وقوات عمان الجوية. أما فيما يتعلق بالمساعدات التنموية فلم تكن هناك شروط حول الكيفية التي سيتم انفاق المال الذي وظّف لتلك المساعدة[١] كما أن السلطان لم يلزم نفسه بأي شيء حول المساعدة المادية المقررة، حينما حاول بعض المسؤولين البريطانيين توجيهه بأن يقوم بصرف المبلغ بطريقة كذا وكذا، أجابهم وبشكل صريح بأن ذلك لم يكن جزءاً من الإتفاقية، وبناء على ذلك قام بحرص شديد وإشراف دقيق باستغلال المبلغ الضئيل، الذي كان في حدود ٢٥٠ ألف جنيهاً استرلينياً لمعظم ان لم يكن الأعوام من ١٩٥٩ ـ ١٩٦٧ مع رفضه وباصرار أن يضيف إليه شيئاً من عاداته الخاصة[٢] والجدير بالذكر أن هذه الإتفاقية ظلت سرية حتى أعلنتها بريطانية عام ١٩٦٣ أمام بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة[٣].

بدأت إدارة التطوير نشاطها في عام ١٩٥٩، لكن إنجازاتها كانت محدودة للغاية، حيث اقتصرت حتى عام ١٩٦١ على المجالات الآتية:

أولاً: الصحة: حيث عملت على إيجاد ثلاث عيادات مبعثرة في أنحاء البلاد، فكانت كل عيادة باشراف ممرض ذكر والمستشفى فيه طبيب واحد وجميع العاملين به ما عدا المسؤول الطبي البريطاني هم من الهنود، وعلى ذلك فكانت تلك العيادات والمستشفى تعاني من ندرة الأجهزة الطبية فيها.

ثانياً: مجال التعليم قامت ببناء مدرسة واحدة ولم يكن لها منهج دراسي.

ثالثاً: أما في مجال الزراعة فقد نجحت في تأسيس مزرعتين تجريبيتين أحدهما في نزوى والثانية في صور، ولكنهما لم تحققا نتائج تذكر بسبب نقص

---

(١) أحمد حمود المعمري: المرجع السابق، ص ص ١١٧ ـ ١١٨.

(٢) Skeet, Ian: Op. Cit., P. 166.

(٣) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٣٠٤.

الإعتمادات المالية وعدم كفاءة العاملين فيهما، ويبدوا أن سبب تلك الإنجازات الضئيلة، السلطان نفسه نظراً لعدم اقتناعه ووقوفه في سبيل التطور واصراره كالعادة على العزلة، وخوفه مما يجري نقل المجتمع من جموده. من أيقاظ للمزيد من التطلعات، ولعقيدة متأصلة تربط القلاقل السياسية بانتشار التعليم ولخشيته مما تتطلبه المشروعات من استيراد الخبرة الأجنبية، وما يؤدي إليه وجود الأجانب من خطر على التقاليد وقد كانت مقاومته تلك مثار ضجر المديرين المتعاقبين خاصة إزاء عدم موافقته على برامج تدريب العمانيين. وقد تبين أن البطء كان مقصوداً لذاته[١] بدليل أنه حينما أخذ على أثر إعلان شركة تنمية نفط عمان في نوفمبر عام ١٩٦٤، بأنها عثرت على النفط بكميات تجارية وعلى الرغم من تأكيد السلطان قبل بدء تصدير النفط بعام في مقابلة نادرة له مع الإذاعة البريطانية. . . B. B. C. «بأن عوائد النفط سوف تخصص للتطور وان دائرة التنمية التابعة له ستوسع لتتمكن من تحمّل الأعباء الجديدة، منوها في هذه المقابلة بأن التغيير بالنسبة لشعبه المتدين يجب ان يكون تدريجياً مؤكداً بأنه ليس هناك أية مطالب داخلية بالتغيير، وانه ليست لديه النية حالياً الافتراض من عائدات نفطه» وفي يناير من عام ١٩٦٨ ألقى السلطان، كلمة أوضح فيها من ضمن ما أوضح من موضوعات ما ستكون عليه سياسته التنموية في المستقبل حيث قال في هذا لصدد «أولاً يجب أن نبدأ ببناء مكاتب لمختلف الإدارات الحكومية ثم مساكن للمسؤولين الذين سيأتون من الخارج، ثم القيام خطوة خطوة بمشروعات مختلفة مثل المستشفيات والمدارس والطرق والمواصلات، والأعمال الضرورية الأخرى بما في ذلك تنمية مصادر الثروة الوزراعية والحيوانية والسمكية. حتى تمتد المشروعات الحديثة فوق السلطنة كلها وتصل لكل منطقة حسب احتياجاتها. وبعد ذلك سوف تدعم الجهاز الحكومي بتزويده بعدد من الخبراء والفنيين نظراً لأن هناك ضرورة لأحداث تغييرات في الجهاز الحكومي القائم».

---

(١) مصطفى الأروادي: التطور الإقتصادي ومستقبل التنمية في سلطنة مسقط، القاهرة ١٩٧٨، ص ٢٩.

وقد أوضح السلطان بأنه سيقوم بتعيين هيئة لتقوم بتنفيذ تلك المشروعات ذاكراً بأن هذه الهيئة ستعرف باسم مجلس الأعمار، حيث يتولى هـذا المجلس ترتيب الميزانية اللازمة لكل مشروع والإتصال بالخبراء والفنيين، وغيرهم ممن يكون هناك ضرورة للتشاور معهم بخصوص أي مشروع يراد تنفيذه، كما أوضح أيضاً أنه سيعين أيضاً مجلساً خاصاً يتولى الاهتمام بمشروعي الماء والكهرباء بحيث يشرف على سير العمل في المشروعين ليكون متمشياً مع ما أقرته الحكومة من الأنظمة لتأمين حاجة السكان[1].

على الرغم من الوعود التي بثها السلطان في كلمته السابقة بأحداث تغييرات جذرية في مرافق سلطنته، واحضاره بعض الخبراء والمستشارين وانشاء مجلس الإعمار، إلا أنه لم يحدث أي تطور يذكر رغم بلوغ الناتج المحلي في الفترة من ٦٧ ـ ٧٠ م طبقاً لتقديرات البنك الدولي نحو ٨ر٨١ مليون ريال، باستثناء قطاع الدفاع، حيث بلغت نسبة المصروفات على ذلك بالنسبة لإيرادات الدولة خلال الفترة المشار إليها ٩ر١٨ ٪، ويرجع سبب الأغداق على ذلك القطاع لمقتضيات الأمن السياسي الداخلي، ومواجهة ثوار ظفار، أما خلاف ذلك، فقد ظل اسلوب التقتير المتأصل والخشية من عواقب التحديث والتطوير يحولان دون تحقيق أي تحسن في مستوى معيشة المواطنين وظلوا على ما كانوا عليه في الفترة السابقة تقريباً من حيث الإفتقار الشديد إلى الخدمات والمرافق، إلى جانب البطء الشديد في تكوين الجهاز الحكومي، الذي ظـل قاصـراً على عدد محـدود من الولاة، والقضاة والموظفين[2].

ومن ناحية أخرى فقد حاول سعيد بن تيمور منذ دخـول القصية العمـانية المجال الدولي، ان يقوي مركزه من الناحية الدولية ليثبت نفسه كـرئيس لدولـة

---

(١) كلمة السلطان سعيد بن تيمور عن تاريخ الوضع المالي في السلطنة في الماضي، وما يؤمل أن يكون عليه الحال في المستقبل بعد تصدير النفط، يناير ١٩٦٨، أنظر رياض نجيب الريس: المرجع السابق.

(٢) مصطفى الأروادي: المرجع السابق، ص ص ٣٩ ـ ٤٠.

مستقلة، لذلك فقد عقد العزم على إلغاء نظام الإمتيازات القنصلية وقام في الوقت نفسه بتعيين قنصل له في لندن، كما عقد معاهدات جديدة مع بعض الدول التي كانت له علاقات معها مثل الولايات المتحدة حيث توصل الطرفان إلى عقد معاهدة حلت محل معاهدة ١٨٣٣.

وقد أرست هذه المعاهدة علاقات جديدة بين مسقط والولايات المتحدة على أسس من القانون الدولي كما هي مطبقة عادة بين الدول المستقلة كاملة السيادة. والجدير بالالتفات إليه انه على الرغم من عقد السلطان بعض المعاهدات مع الدول الأخرى واقرار هذه المعاهدات على تبادل التمثيل الخارجي إلا أنه لم يكن راغباً في ذلك مبرراً ذلك ما يؤديه من زيادة في الإلتزامات المالية، ولذلك أوكل هذه المهمة لبريطانية لتقوم عنه، إلى جانب تلك التوجهات الجديدة، فقد قام بإنشاء دائرة لإصدار تأشيرات الدخول وصرف جوازات السفر، ووضعها تحت إدارته المباشرة[1].

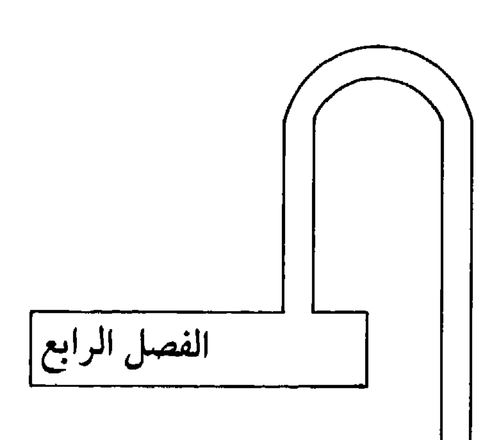
والغريب في الأمر أنه على الرغم من محاولة السلطان خلق علاقات خارجية له مع الدول الأجنبية إلا أنه لم يبد أي اهتمام لخلق مثل تلك العلاقات مع الدول العربية ولكن يبدو بأن هناك سبباً في ذلك يرجع إلى سياسات الدول العربية المعارضة له في حل مشكلة الصراع الذي كان دائراً بينه وبين الإمامه، وبخاصة ان انفجار المشكلة تزامن في فترة ظهور المد القومي وظهور شعارات تندد بكل من يتعامل مع المستعمرين وبالذات الإستعمار البريطاني.

وخلاصة القول أنه من خلال عرضنا لإسلوب السلطان سعيد بن تيمور لإدارة بلاده في هذا الفصل نراه كان قوي العزم في استرداد سيطرته على جميع أرجاء البلاد، وانهاء حكم الازدواجية الذي كانت تعاني منها بلاده منذ عهد أسلافه، ومحاولته تطوير علاقاته مع بريطانيا وعقد معاهدات جديدة تحل محل المعاهدات

---

(١) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ١٠٨، جمال زكريا: المرجع السابق، ص ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥.

القديمة بغية مسح بعض مظاهر الغبن التي كانت تتوفر فيها، بينما تعمد عدم تطوير مرافق بلاده، توجساً منه، أن ذلك سوف يؤدي إلى فقدانه السلطة والسلطان، ومع ذلك فان رياح التغيير كانت أعتى منه، فأطاحت به بالإكراه، وبتدبير ممن كانوا يحمونه، إدراكاً منهم بأنه أصبح مصدر ازعاج لهم، وعامل هدم لمصالحهم ليس في عمان فقط بل في المنطقة برمتها.



الفصل الرابع

السعودية والصراع في عمان

أولاً : إبن سعود وعلاقته بالامامة والسلطنة .

ثانياً : إختيار تأييد الامامة في الخمسينات .

أولاً : ابن سعود وعلاقته بالامامة والسلطنة .

كان عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود منذ استرداده نجد،عام ١٩٠٢ على علم تام بالمركز الذي كان يشغله أسلافه في عمان، وكانت أفكاره من دون شك تتوجه الى البوريمي الذي تخلى عنه اجداده الموجودون منذ اكثر من ثلاثين عاماً، وان عودة سلطة آل سعود إلى سابق عهدها من القوة، اخافت زعماء عمان، وبخاصة عندما أشيع في عام ١٩٠٦، بأن أبن سعود ينوي زيارة امارات الساحل، فأخذ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي الذي كان نصيراً للامام عزان ابان ثورته، يتباحث مع فيصل بن تركي سلطان مسقط، معربين للبريطانيين عن مخاوفهما من زيارة ابن سعود المنتظرة. وعلى ضوء ذلك ارسل كوكس ملاحظة عابرة لمبارك الصباح، حاكم الكويت، الذي كانت له حظوة لدى بن سعود بسبب حمايته له في منفاه، متلافياً الاتصال بابن سعود مباشرة، وقد كانت الملاحظة تدور حول: «ان تدخل الوهابيين في شؤون الذين تحميهم بريطانياً لا يروق في عين الحكومة البريطانية» ويبدو ان مباركاً حذّر ابن سعود من القيام بخطوة تتسم بطابع التعجل على امارات الساحل، بينما اقترح كوكس بدوره على حكومته، ان تخوله سلطة تحذير زعماء الساحل «من الاشتراك في اية مؤامرة مع عبد العزيز» وقد وافقت وزارتا شؤون الهند والخارجية على اقتراحه[1].

ويبدو ان ابن سعود قد ارجأ تطلعاته نحو عمان لحين الانتهاء من مشكلاته

(١) شركة الزيت العربية الاميركية: المرجع السابق، ص ٧٥ ـ ٧٦.

الداخلية. ففي عام ١٩١٣، تهيأت الظروف لأبن سعود لاسترداد الاحساء مستغلاً انشغال العثمانيين في حروبهم في البلقان، الى جانب تناهى انباء المحادثات البريطانية العثمانية من اجل تخطيط الحدود للمنطقة الجنوبية الشرقية في شبه الجزيرة العربية، لذلك خاف ابن سعود ان يقرر بالنسة للاحساء شيئاً يقطع عليه سبل استرداده في المستقبل، لذلك شن غارة مفاجئة على الحاميات التركية تمكن بعدها من السيطرة عليها والاستيلاء على الاحساء، وقد ضمن ابن سعود لنفسه باستيلائه على الاحساء اول مورد منتظم للدولة بواسطة العوائد الجمركية، بالاضافة الى ان استحواذه على الاحساء، جعله على اتصال مباشر بالسياسة البريطانية، وبالتالي اصبح يشترك اشتراكاً فعلياً في توجيه السياسة الدائرة في الخليج[١].

في اعقاب احتلال بن سعود للاحساء فضلت الدولة العثمانية التوصل الى تسوية على اساس حل وسط معه، ادراكاً منها بصعوبة استعادة الاحساء منه، ومن اجل ذلك جرت بينها وبين ابن سعود مفاوضات في ابريل عام ١٩١٤ في جنوب الكويت، وقد انتهت تلك المفاوضات بموافقة ابن سعود على الشروط العثمانية التالية: ـ

١ ـ ان يقبل السيادة العثمانية على نجد.

٢ ـ ان يكون متصرفاً للاحساء لمدة عشرة اعوام، من قبل الدولة العثمانية. ويجوز تجديد المدة.

٣ ـ ان يؤدي ستة آلاف ليرة في كل عام الى خزينة البصرة.

٤ ـ ان يوافق على ان ترابط حامية عثمانية في العقير والقطيف لتحصين القلاع وبسط الامن الداخلي في البلاد.

٥ ـ ان لا يبرم اية معاهدة مع دولة ما، وان يخضع للمعاهدات التي تعقدها الدولة العثمانية[٢].

---

(١) مديحة احمد درويش: تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، جدة، دار الشروق، ١٩٨٣، ص ٨٢.

(٢) محمد عرابي نخلة: تاريخ الاحساء السياسي ١٨١٨ ـ ١٩١٣، الكويت، ذات السلاسل ١٩٨٠، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٤.

والجدير بالذكر انه كان لنجاح ابن سعود في استرداد الاحساء، اثر فوري على الجماعات السلفية المتدينة في عمان وامارات الساحل وقد بدت إمارات القلق واضحة على بعض أمرائها، فعلى سبيل المثال، نرى سلطان عمان يقوم في يناير عام ١٩١٤، بابلاغ الوكيل السياسي البريطاني لديه عن قلقه من الرسائل المتبادلة بين ابن سعود، وشيوخ أم القوين والبوريمي، اذ انهما طلبا من ابن سعود القدوم الى اليوريمى، مظهرين رغبتهم في مساعدته، وفي الشهر نفسه عبر الشيخ حمدان بن زايد مرتين للكابتن ف نوكسV. KNOX المعتمد السياسي في البحرين عن قلقه من الرسائل السابقة الذكر. وعاد الشيخ حمدان مرة اخرى بالكتابة في ٤ اكتوبر ١٩١٤، حيث كشف بشيء من التوضيح الرسائل والبعثات التي جرت بين ابن سعود، وبعض قبائل عمان لزيارة البوريمي، مؤكداً، بأنه لا يقبل ابداً ان يغزو ابنْ سعود أراضي امارته «ابوظبي»، وذكر ان البدو الذين فروا امام ابن سعود الى الساحل المتصالح وقطر في الآونة الاخيرة، انما هربوا بسبب الاعباء الثقيلة التي فرضت عليهم، وانهم مسالمون لا يثيرون المتاعب، وانهى الشيخ حمدان رسالته بطلب ارسال الاسلحة والذخائر له[1].

وقد دفعت الانباء السابقة البريطانيين الى الاسراع بمفاوضة ابن سعود، حيث توصلوا معه بواسطة السير بير كوكس في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ الى ما يعرف بمعاهدة دارين، حيث اعترف له البريطانيون فيها ان نجد والاحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها التابعة لها على ساحل الخليج كلها من ممتلكاته، وفي مقابل ذلك تعهد ابن سعود بأن يتحاشى الاعتداء على الكويت والبحرين وسواحل عمان وكل المشيخات الموضوعة تحت الحماية البريطانية وألا يتدخل في شؤونها على أن تعين الحدود بين بلاده وبين هذه في اتفاقية لاحقة[2].

---

(١) محمد مرسي عبدالله المرجع السابق، ص ٢٤٨.

(٢) أحمد عسه: معجزة فوق الرمال، لبنان، المطابع الأهلية اللبنانية، ص ٧ - ٧١. ولمزيد من التفاصيل عن الاتفاقية السابقة يمكن الرجوع الى المرجع أعلاة، وكذلك حافظ وهبة. جزيرة العرب في القرن العشرين، ط ٤، ١٩٦١.

إنشغل ابن مسعود في الاعوام التالي: بمحاربة آل الرشيد ثم الهاشميين في الحجاز وما أن إنتهى من ضم هذا الاقليم حتى تعاظم شأنه عربياً وإسلامياً، ومن ثم تجددت إهتماماته بالمنطقة الشرقية لعمان ولذلك نرى في صيف عام ١٩٢٥، أمير الاحساء الذي هو وكيل لأبن مسعود يقوم بإرسال سعيد آل فيصل ممثلاً عنه لمنطقة البوريمي في عمان، بجمع الزكاة من قرى معينة لصالح أبن سعود، غير انه لم يلبث طويلاً بسبب إحساسه بوجود شعور عدائي ضد ابن سعود، فغادرها وعاد الى الاحساء ويبدو بأن هذه الزيارة قد أثارت مخاوف شيوخ الساحل المتصالح لابو ظبي ودبي، حيث قام الشيخ الاخير بإرسال إثنين من ابناء أخوانه الى قابل في الشرقية - جنوب مسقط لمقابلة الشيخ عيسى بن صالح الذي كان يعتبر آنذاك اهم أنصار الامامة في عمان الداخل، وتمت بينهم مناقشة الخطر الذي كان يهدد عمان من قبل إبن سعود، وكانت نتيجة المشاورة أن تم إتخاذ قرار بأن تلتحم قبائل عمان مع بعضها بعضاً لمواجهة إبن سعود وإرغام تلك القبائل المشكوك فيها بإتباع التعاليم الوهابية، ولذلك فهم ليسوا أصدقاء ابن سعود، وبالتالي لا بد لها من الانصياع إلى رغبات غالبية قبائل عمان[1] وفي الوقت نفسه قام الشيخ عيسى بن صالح بالكتابة للوكيل السياسي في الشارقة معبراً عن مخاوفه من الاطماع السعودية، ولكن الحكومة البريطانية لم تكترث بذلك لأن شئون عمان الداخلية في ذلك الوقت لم تكن تعنيها بصورة مباشرة[2].

وبناء على ذلك ومنعاً من زيارة الخطر السعودي، قام الشيخ عيسى بن صالح في نوفمبر ١٩٢٥ بالاتصال بالامام الخليلي الذي كان في الحقيقة مجرد لعبة في يد الأول، فجمعوا قواتهم، وساروا شمالاً نحو الظاهرة - وقبل أن تبدأ القوة مسيرتها نجح عيس بن صالح بأن يضم إليه سليمان بن حمير الذي تقع منطقته حول الجبل الأخضر، وكان معروفاً بقوة شكيمته. وقد سارت الأمور على ما

---

(١) ADMINISTRATION REPORT FOR P. A., MUSCAT, 1925, p 66.

(٢) صلاح العقاد: التيارات السياسية، ص ٣٠٥.

يرام لبضعة اسابيع لدرجة أن عدة أماكن في الظاهرة مثل الضنك وعبرى قد أقرت بسيادة الامام عليها بيد أنه نتيجة لوقوع إنقسام داخلي في التكتل الامامي بسبب خلاف نشب بين الشيخ سليمان بن حمير وبين شيخ عبري، وعدم استطاعة الشيخ عيسى بن صالح حل هذا الاشكال بسبب اصرار شيخ عبري على تسليم. إحدى قلاع الشيخ سليمان التي كان قد إحتلها من قبل مما دفع الاخير ورجاله الى الإنسحاب من معسكر الامام، مما كان له تأثير فوري وقوي على مخططات الشيخ عيسى بن صالح لدرجة إنها أدت الى إنهيارها، وبالتالي إرغامه على التراجع والانسحاب بسرعة فائقة إلى قابل وبالتالي انسحاب الامام وتركه والياً في عبري، التي ظلت منذ ذلك الوقت المركز الرئيسي للامام في المنطقة[1] والغريب فيما سبق هو أن سلطان مسقط لم يحرك ساكناً وكأن الذي جرى لا يمت إليه بصلة رغم أنه كان أول المتخوفين من جراء تحركات ابن سعود في تلك المنطقة، والأغرب من ذلك هو عدم محاولة انصار الامامة الاتصال به وأخذ رأيه فيما إذا كان سيشاركهم في الاجراء الذي سوف يتخذونه لمواجهة ابن سعود!

وتفسيرنا لذلك على حسب اعتقادنا، هو أن سلطان مسقط السيد تيمور بنى موقفه ذلك من خلال الموقف البريطاني السلبى، مما أدى إلى تولد انطباع في الاوساط الامامية بأن البريطانيين كانوا يدعمون أبن سعود في ذلك، وأن المسبب في هذا الانطباع هو سليمان الباروني في ذلك الوقت، والذي كان دائماً يعادي الجانب الأوروبي، وبخاصة انه كان له دور قيادي في المشاورات التي تمت من الشيخ عيسى بن صالح وأبناء أخوة شيخ دبي قبل التحرك الأخير، والاكثر من ذلك فإن أحد التقارير المقيمية البريطانية في مسقط، ذكر بأن الباروني سرّب خبراً للصحف المصرية التي كان يقوم بمراسلتها منذ دخوله المناطق الخلفية، مفاده بأن الحكومة البريطانية وابن سعود، وسلطان مسقط قد عقدوا إتفاقية سرية بينهم والتي بموجبها يحصل ابن سعود على المناطق الخلفية في عمان، في حين يأخذ

(١) ADMINISTRATION REPORT, OP. Cit., P. 67.

البريطانيون ميناء دبي، بينما لم يوضح على ماذا سيحصل عليه سلطان مسقط من جراء تلك الاتفاقية السرية[1] ويبدو أن أخبار تلك الاتفاقية صحيحة نوعاً ما. حتى لو انها لم تنعقد وإلا كان من الصعوبة بمكان أن يأخذ كل من البريطانيين وسلطان مسقط الجانب السلبي وخاصة ان البريطانيين كثيراً ما حذّروا ابن سعود عن طريق وسطائهم من مغبة التحرك نحو الأراضي العمانية. بالإضافة الى ان سكوت السلطان كان بمثابة اعتراف من قبله بسيادة الامام على تلك المناطق. أما عن عدم أخذ أنصار الامامة رأى سلطان مسقط فيرجع كما يبدو لنا الى أن أنصار الامامة كانوا يرون بأن تلك المسألة تخصهم، وأنها واقعة في نطاق نفوذهم، وأنهم أرادوا بذلك تفويت الفرصة على السلطان بأنه مازال صاحب حق في تلك المناطق، بالاضافة الى ذلك فانهم أرادوا بذلك التدليل على استقلاليتهم التامة عن سلطان مسقط، وأنهم أصحاب القرار في مناطقهم، وأنهم فقط المسئولون المباشرون عن سيادتها، ورد العدوان عنها.

وقد فسرت الأوساط السعودية تحرك قوات الامام نحو الظاهرة بأنها نتيجة سوء فهم لمآرب الموفد السعودي من قبل الامام وانصاره، مما أثار مخاوفهم، ولكن بعد معايشة الامام للموقف عن كثب، وعلمه بأن أهل الظاهرة ليسوا من الأباضيين وأنهم يعتبرون انفسهم رعايا سعوديين، وبذلك فليست هناك وسيلة يمكن بها ربطهم بالامامة الا بالاكراه، فما كان منه الا أن أمر قواته بالانسحاب تاركاً وراءه والياً على عبري[2].

ويبدو لنا بأن التفسير السعودي فيه نوع من الزيف والانتقاص من موقف الامامة وأنصارها ازاء الاجراء السعودي والدليل على ذلك:

أولاً: ما أوضحته رسالة الشيخ عيسى بن صالح للوكيل البريطاني في الشارقة عن تصميم الامامة الوقوف بحزم أمام تطاولات ابن سعود، حيث أكد في

(١) Loc. Cit.

(٢) عرض حكومة المملكة العربية السعودية، جـ ٢، ص ٢٣٣.

الرسالة: «ان الأمة العمانية كلها معنـا، وإذا شاء الله أن يهاجمنا ابن سعود فسوف نعمل نحن وشيوخ جعلان وشيوخ بني ياسين يداً واحدة ضد كل من يريد بنا شراً».

ثانياً: ان الامامة وقواتها لم يكن في نيتها الانسحاب لولا وقوع الانقسام داخل معسكرهم.

ثـالثاً: وكـدليل على عـدم اعتـراف الامـام بسلطة السعـوديين على تلك المناطق، هو تثبيت والٍ عنه في عبري يمارس على تلك المناطق، واتخاذ عبري كمركز رئيسي لحكومة الامامة في هذه المنطقة.

رابعاً: والدليل الآخر بأن الامام انسحب مكرهاً، أن ذلك الانسحاب قد أدى الى تضعضع مركزه لدرجة أنه قد فكر في التنازل عن الامامة بشكل جدي[١].

أدى فشل حملة الامام لمنطقة الظاهرة الى تأكيد النفوذ السعودي عليها، فمنذ عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٣١، استمر وكـلاؤه ويجمعون الـزكاة من قبـائل المنطقة في ربيع كل عام من تلك الأعوام، بيد أن نشاط الوكلاء كان منحصراً في الغالب في المناطق الداخلية دون المناطق الساحلية، وذلك بناءً على تعليمات ابن جلوي أمير منطقة الاحساء، قاصداً من وراء ذلك تثبييت نفوذه هنالك. والجدير بالاشارة بأن طريقة ابن سعود ووكيله ان جلوى في استمرارية نفوذه على تلك المناطق كانت على النحو التالي على حسب وصف برترام توماس-Mr. BETRAM THO-NAS . وزير مالية مسقط: «ليس الغزو هو الذي كان يخيف القبائل ويجعلهم يدفعون الزكاة، وهي الطريقة التي استخدمها أول الغزاة السعوديين للمنطقة في بداية القرن التاسع عشر، فهذه الطريقة غير ضرورية الآن، فاليوم الشيء الناجح والذي يعتمد ابن سعود عليه لبسط نفوذه هو اعطاء الفرصة لقبيلة قوية في أن تغزو قبيلة ضعيفة فتستولى على ابلها(*) دون تعويض أو انتقام، ويعتبر دفع الزكاة لابن سعود نوع من التأمين ضد الغارات[٢].

---

(١) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(٢) I.O.R., R 15/6/164, The Tribal Situation And Ibn Saud.

وهكذا يبدو لنا بأن أساس حكم ابن سعود لتلك المناطق كان يقوم على اجبار القبائل مثل بني ياسي والنعيم والبوشبمبس، وبني كعب على الاعتراف بدرجة أو بأخرى بسلطته وخضوعها له، عن طريق تأليب احداها على الأخرى وبايعاز منه، وبالتالي حصول ابن سعود على الزكاة من القبيلة الضعيفة من دون متاعب أو ضغوط عسكرية.

والجدير بالذكر أن ابن سعود كان يستثني البدو الفقراء من تلك الزكاة، وأن نشاط وكلائه انحصر في الغالب في أخذ زكاة الابل(*) من قبل المناصير والمزاريع الذين كانوا قد طلبوا حماية ابن جلوى أثناء الصراع القبلي الذي وقع في مستهل عشرينات القرن[1]. ومن ناحية أخرى فقد أكد أحد التقارير بأن نشاط ابن سعود لم يكن مقتصراً فقط على جمع الزكاة من قبائل المنطقة بل كان له دور كبير في اثارة شعور العداء الديني نحو البريطانيين[2] الأمر الذي دفع السلطات البريطانية الى عقد معاهدة جديدة مع ابن سعود تحل محل معاهدة عام ١٩١٥، خوفاً منها بحسب اعتقادنا بأن تلتحم تلك القبائل معه وتشكل جبهة قوية وتشكل خطورة على وضع عمان والمشيخات المتحالفة معها، وعندئذٍ يقوم ابن سعود بوضعها تحت سيطرته، وبخاصة أن ابن سعود كان قد أكد مراراً وبشكل ضمنى نواياه تجاه عمان، والتي كان قد استشفها منه السير بيرس كوكس أثناء مباحثاته معه عام ١٩١٥ ووصفها بعد ذلك بقوله «يعتقد ابن سعود من الناحية العملية أن له الحق من حيث المبدأ في استعادة أية أراضي كان أجداده قبل نحو من قرن قد استولوا عليها أو جعلوها من مناطق نفوذهم، وكانت عمان من مناطق نفوذهم، بينما كانت البوريمي فعلاً في أيديهم. ولعل هذا يفسر أن شطراً كبيراً من سكان الواحة لا يزالون على

(*) دولار لكل جمل حوار «جمل عمره عام ونصف وأكثر».

(١) جي بي كيلي: الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٧١، ص ١٨٨.

(٢) محمد مرسي عبدالله: المرجع السابق، ص ٢٥٢.

(٣) جي بي كيلي: المرجع السابق، ص ١٨٤.

المذهب الوهابي من الناحية النظرية، ولست أشك مطلقاً في أنه مع مرور الزمن سيحاول توسيع سلطاته ليشمل داخل عمان.» وبناءً على ذلك نرى الحكومة البريطانية، وبناءً على إلحاح من حكومة الهند تعمل جاهدة أثناء مباحثات اتفاقية جدة في عام ١٩٢٧، في أن تتضمن الاتفاقية على مادة، يتعهد فيها ابن سعود باحترام المشيخات العربية الواقعة تحت الحماية البريطانية، وقد فهم من ابن سعود من خلال محادثاته مع كلايتون المفوض البريطاني، بأنه لا أمل لديه في موافقة بريطانية على أي نشاط أو امتداد له في ساحل عمان، ولذلك وافق على أن تشمل الاتفاقية على مثل تلك المادة، حيث نصت المادة السادسة من اتفاقية جدة التي وقعها الطرفان في ٢٧ مايو ١٩٢٧ على التالي: «يتعهد جلالة ملك الحجاز ونجد وتوابعهما بالاحتفاظ بعلاقات ودية سلمية مع الكويت والبحرين، ومع شيوخ قطر وساحل وعمات الذين يرتبطون بعلاقات تعاهدية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية»[1]

والملفت للنظر بأن الاتفاقية لم يرد فيها أي ذكر لحدود المملكة، رغم التغييرات التي حدثت في مركز المملكة، ويبدو لنا بأن البريطانيين تعمدوا ذلك، لأن هدفهم من الاتفاقية كان فقط مجابهة نشاط وطموحات ابن سعود عن طريق حصولهم على تعهد منه بعدم التعدي على محمياتهم في الخليج. بالاضافة الى قناعتهم بأن الخط الأزرق الموضح في الاتفاق البريطاني ـ التركي هو الذي يمثل حدود ابن سعود مع الامارات المجاورة لها في شرق الجزيرة العربية.

غير أنه مع دخول الخليج العربي، عهد الامتيازات النفطية، واهتمام الشركات التي حصلت على امتيازات نفطية في تلك الامارات لمعرفة حدود امتيازاتها، أدى ذلك الى ظهور مشكلات الحدود، وبخاصة في أعقاب حصول شركة ستاندارد أويل أف كاليفورنيا الأمريكية في عام ١٩٣٣ على امتياز نفطي شمل الجزء الشرقي لحدودها، ولما كانت هذه الحدود ليست محددة بصورة

(١) محمد حسين العيدروس: التطورات السياسية في الامارات العربية المتحدة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٣، ص ١٥٦.

واضحة، قامت شركة ستاندارد أف أويل أف كاليفورنيا، بتقديم طلب إلى حكومتها لكي تستفسر من الخارجية البريطانية عن حدود المملكة في منطقة الاحساء، مع كل من قطر وأبو ظبي وعمان، حتى تتضح لديها حدود امتيازها الذي حصلت عليه مع جيرانها، بيد أن الحكومة البريطانية رفضت طلب الحكومة الأمريكية باعطائها خريطة الاتفاق البريطاني ـ التركي لعام ١٩١٣، مكتفية بارسال نص الاتفاق فقط[١].

وبناءً على ما سبق فقد أدى ذلك الوضع الحدودي الى احتدام النزاع بين الأطراف المعنية وخاصة عندما بدأت عمليات التنقيب بالقرب من تلك الحدود، وكانت أكثر المناطق التي نشبت بسببها النزاع هي منطقة البوريمي، اذ لعب هذا النزاع دوراً كبيرر في توتير العلاقات بين السعودية وعمان من ناحية وبين أبو ظبي والسعودية من ناحية أخرى، وذلك تحسباً بوجود النفط فيها بخلاف موقعها الاستراتيجي، حيث تتجمع عندها جميع الطرق القادمة من الجنوب الشرقي، بالاضافة لكونها مركزاً لتجارة البدووخاصة في منطقة الختم والظاهرة العليا، وكما أنها تعد البوابة الشمالية لسلطنة مسقط.

ونتيجة لذلك فقد تبادلت كل من السعودية وبريطانيا التي كانت قد وكلّت من قبل شيخ أبو ظبي وسلطان مسقط لبحث النزاع مع السعودية، وجهات نظر مختلفة حول النزاع لتستدل كل واحدة منهما بأحقيتها عما تدافع عنه، بيد أن وجهات نظر الطرفين بدلاً من أن تعمل على التقارب بينهما عملت على تباعدهما، مما أدى إلى تجميد الوضع حتى عام ١٩٥١، عندما قام الأمير فيصل بزيارة لندن، واتفق خلالها مع المسئولين البريطانيين على عقد مؤتمر الطاولة المستديرة في الدمام، بالاضافة الى الاتفاق على وقف أعمال قوات ساحل عمان، ووقف النشاط النفطي، بينما تمت الموافقة على استمرار النشاط الاداري العادي في المناطق المتنازع عليها[٢].

---

(١) ابراهيم شهداد: المرجع السابق، ص ١١٠.

(٢) عرض حكومة المملكة العربية السعودية، جـ ١، ص ٤٠٨ ـ ٤١٢.

والجدير بالذكر أنه منذ نشؤ أزمة الحدود، نشطت أطراف النزاع في جمع كل ما يتعلق بالمنطقة وما يغلب وجهات نظرها حول أحقيتها للمنطقة، فعلى سبيل المثال قام قسم الأبحاث التابع لشركة أرامكو وبالتعاون مع الحكومة السعودية بجمع الوثائق والرسائل من شيوخ منطقة البوريمي الذي زار بعضهم الرياض والدمام، وقد تمخضت جهود هذا القسم باصدار كتابين هما:

— The Arabia of Ibn Saud.

— Oman & The Southern Coast Of The Persian Gulf.

وقد صدر الكتاب الأول في نيويورك. أما الكتاب الثاني كان بعنوان عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، فقد قامت الحكومة السعودية بترجمته في القاهرة بشكل مختصر، ويؤكد الكتاب الأخير، على وجود امامة مستقلة في عمان بما في ذلك مقاطعتي والجبل الأخضر، وكانت المعلومات الواردة فيه تؤكد وجهة النظر الأمريكية حول البوريمي وعمان لذلك تعرض لكثير من النقد من قبل الباحثين المؤيدين لوجهة النظر البريطانية حول تلك المناطق[1].

وقد اطلع بعض موظفي شركة النفط البريطانية في البحرين في أوائل عام ١٩٥٢ على نسخة عربية من ذلك الكتاب، فأخذ البريطانيون ما جاء فيه من تقارير مأخذ الجد معتبرين ذلك هو الأساس الذي بنى عليه السعوديون مطالبهم في أكتوبر ١٩٤٩. ومنذ ذلك الوقت بدأت الشركة البريطانية والحكومة البريطانية بتبني دراسات وأبحاث جادة قام بها عدد من موظفي الشركة وقسم الأبحاث بوزارة الخارجية البريطانية في لندن، وفي سبيل ذلك قام بكماستر - BucKmaster — مساعد المعتمد السياسي في الشارقة، باجراء أبحاثه الواسعة عن ديرة القبائل وحقوقها، وزار كأول مسئول بريطاني واحة ليوا[2].

من ذلك يتضح لنا كيف لعبت شركات النفط دوراً كبيراً في قضية الحدود،

---

(١) Philips, W.: op. cit, PP. 175 ' 176.

(٢) محمد مرسي عبدالله: المرجع السابق، ص ٢٨٩.

ليس حباً في اضفاء مساحات من الأراضي للدول المتنازعة بل توقعاً منها بأن ذلك سيزيد من المساحة الممنوحة لها للتنقيب وبالتالي استحواذها على نفط تلك المناطق الرخيص اذا ما قورن بنفط المناطق الأخرى، وكذلك زيادة مخزون الاحتياطي لبلدها من النفط، وكان هذا كله يعني بأن هنالك حرباً نفطية كانت آخذة في التطور بين الدول صاحبة تلك الشركات من جراء تلك المطالبات الحدودية. وهذا ما وضح عندما تطورت الامور بشكل درامي في أواخر شهر أغسطس عام ١٩٥٢، حينما تلقت الحكومة السعودية لمدة من الوقت قبيل شهر مارس عام ١٩٥٢، أخباراً من البوريمي والمناطق المجاورة لها، عن الاهتمام المتزايد الذي بدأ يظهره البريطانيون والأشخاص الذين يعملون لمصلحتهم في تلك المناطق. وقد وردت كثير من هذه الأخبار شفهياً، ولكن بعضها جاء كتابة، واثنان من الكتب يظهران الروح العامة الكامنة وراءها، وقد كتب الشيخ راشد بن حمد بن شامسي من البوريمي الى الملك يحذره من مقاصدالأجانب والمستعمرين والعرب المشاغبين العاملين بحسب مطالب الأجانب ونحن وديارنا وأحرامنا لكم. وبعد بضعة أسابيع كتب راشد بن سعيد أكبر مشايخ البلوش في عمان من مازم يقول: «لازال يتردد علينا الانجليز بواسطة السيد سلطان مسقط وآل بو فلاح، ونحن ومن تبعنا من القبائل ان شاء الله تبع المملكة الرشيدة السعودية» وقد أكد رؤساء القبائل والأعيان الآخرون الذين كانوا يراقبون هذه التطورات ولاءهم للملك وطلبوا منه تعليمات بخصوص الموقف الذي يجب أن يتخذوه[1].

على اثر ذلك قامت الحكومة السعودية بتقديم مذكرة شديدة اللهجة للحكومة البريطانية بشأن ممارسات وكيلها السياسي والموالين لها في تلك الواحة، معتبرة ذلك انتهاكاً لاتفاق لندن، اذ ذكرت في معرض احتجاجها: «لا تعترف الحكومة السعودية بأية سلطة أو نفوذ لسلطان مسقط أو الشيوخ المتحالفين على المنطقة، والمناطق الواقعة وراءها وخارج ساحل عمان.. ولقد وجدت الحكومة

---

(١) عرض حكومة المملكة العربية السعودية، جـ ١، ص ٤١٨.

السعودية نفسها مضطرة الى ابلاغ أمراء البوريمي الذين يدينون بالولاء للملك ابن سعود، ويعترفون بسيادته عليهم، أن من المستحيل الاعتراف بأية سيادة لشيوخ ساحل عمان عليهم»[1].

ونتيجة لورود مجموعة من العرائض الى الرياض تحث على اقامة السلطة السعودية على أسس أقوى رسمياً من أسس الولاء عن طريق زعماء القبائل كيما تجابه المناورات البريطانية بطريقة أكثر فعالية[2] أعطى ابن سعود تعليماته لابن جلوى بارسال تركي عطيشان على رأس قوة إلى البوريمي لاحتلاله، وتعيينه أمير عليها، فوصلت القوة في ٣١ أغسطس عام ١٩٥٢، قرية حماسة التابعة لسلطان مسقط[4] ـ وقد قام قائدها ابن عطيشان فور وصوله الى حماسة بتوزيع عدة رسائل موجهة من ابن جلوى الى الشيوخ البارزين في المنطقة جاء فيها فيها انه قد تم تعيينه أميراً على البوريمي، ويطلب من شيوخ القبائل ومعاونته في اداء مهمته[3].

على اثر ذلك وفدت عليه وفود القبائل كلها تعلن الولاء والاخلاص لابن سعود، وتبايع على ما كان عليه اسلافها من قبل، فكان أول من وفد عليه من نعيم الشيخ صقر بن سلطان آل حمود، ومن آل بوشامس محمد بن سالمين، ومن بني. قتب علي بن ربيع وراشد البلوشي، ومن بني كعب عبيد بن جمعة[4].

وقد أحدث التدخل السعودي ردود فعل لدى كل من سلطان مسقط سعيد بن تيمور والامام الخليلي فاذا بالخلافات التقليدية بين الامامة والسلطنة تتوارى أمام التهديد السعودي، ويحل محلها نوعٍ من التنسيق العسكري وبناء على ذلك نرى الأول يبعث على الفور بستين رجلاً مع بعض السيارات عبر وادي جزي، وأمر

(١) جي بي كيلي: المرجع السابق، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٢) عرض حكومة المملكة العربية السعودية، جـ ١، ص ٤١٩.

(٣) Morris, Claudis: The Desert Falcon, London, The out line series of Books, 1974, P. 42.

(٤) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٢٤٤.

(٥) عبدالله بن صالح المطوع: مخطوط عقود الجمان في أيام آل سعود في عمان، تحقيق أميمة البغدادي، رسالة دكتوراه، ص ٣٧.

بحشد عام لجميع قبائل عمان في صحار، حيث بلغت قواته ثمانية آلاف رجل من القبائل يرفعون العلم الأبيض، علم الامامة، الذي سيرفع ضد السلطان نفسه كما سنرى بعد ثلاثة أعوام وبدعم من السعودية نفسها[1] كما بادر الامام الخليلي بتعبئة القبائل التابعة له في القسم الداخلي من جبال حجر، كما حذر شيوخها من أي تعامل مع السعوديين، وكتب الى سلطان مسقط يسأله عن الاجراءات التي ينبغي اتخاذها وبادرت السلطات البريطانية في مسقط بارسال قوة عسكرية تجمعت في صحار والدريز. وفي نفس الوقت تقدم الوكيل السياسي في مشيخات الساحل مع فرقة من ليفى عمان ـ LAVY OMANGROUP الى العين، وهي احدى قرى البوريمي التابعة لأبو ظبي، بناء على طلب من حاكم أبو ظبي تقدم به للمقيم السياسي في الخليج في البحرين، كما قامت تشكيلات من سلاح الجو الملكي البريطاني من قاعدتها في الشارقة بالتحليق على حماسة، لالقاء رسائل التشجيع من السلطان لأنصاره هناك، كما أرسل حاكم ابو ظبي الشيخ شخبوط بن سلطان قوة من المناصير الى الزخانية في بيبونة لمراقبة أية تحركات سعودية أخرى في الاحساء

ومن ناحية أخرى، قامت السفارة البريطانية في ٢٤ ديسمبر عام ١٩٥٢، بارسال مذكرة الى وزارة الخارجية السعودية في جدة تحتج فيها رسمياً على وصول ابن عطيشان الى البوريمي، ذاكرة بأنها واقعة ـ أي البوريمي ـ داخل الأراضي التي تشملها قيود اتفاق لندن، وانه لذلك يجب سحبه ومرافقيه على الفور، ومضت المذكرة قائلة «وحيث ان جزءاً من أراضي البوريمي يقع ضمن سلطنة مسقط فان المملكة المتحدة تحتج بالنيابة عن السلطان وبطلب منه، وبالأصالة عن نفسها»[3] كما وجهت المذكرة بأصابع الاتهام لحكومة السعودية بأنها بذلت كل ما في وسعها لاكتساب ود المسؤولين هناك، ومن أمثلة ذلك قيامها برشوة أحد الرجال بمبلغ عشرين جنيهاً استرلينياً مقابل الادلاء بشهادته بأن البوريمي تابعة لابن سعود، كما

---

(١) رياض نجيب الريس: المرجع السابق، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(٢) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٣٤٥ـ جي بي كيلي. المرجع السابق، ص ٢٥٠ ـ ٢٥١.

(٣) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية، الرياض، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز د. ت، ص ٤٤٩.

أن مبالغ كبيرة من الأموال قد وزعت على القبائل المحليه[1] بالاضافة الى تقديم رحلات مجانية الى الرياض، والقيام بتقديم وجبات غذائية مجانية، وهدايا الى القادمين لأبن سعود، وكان على هؤلاء التوقيع في دفتر أعد من أجل ذلك، حيث تم تسجيل اسم القبيلة التي ينتمون اليها، ورغبتهم في أن يصبحوا رعـايا لابن سعود، كذلك تزويد الاشخاص الـذين يريـدون الذهـاب الى السعوديـة للعمل بتصريحات للعمل مكتوب عليها «تصريح عمل للرعايا السعوديين»[2].

وقد رد ابن سعود على المذكرة البريطانية وما جاء فيها على النحو التالي:

«ان تشـرشل يـدعوني» «راعي الايـام السود» ولكنـه يجيىء الآن ليطالب بأرضى. ارجع الى تاريخي معكم منذ الأيام الأولى حتى الوقت الحاضر، وانظر كيف تعاملت مع الحكومة البريطانية ومع جميع العرب والمسلمين، وحتى انني تكلمت علناً في مكة امام جموع المسلمين في أيام الحرب منـاشداً المسلمين الوقوف الى جانب بريطانيا. فلماذا كان كل هذا اذا كانت النتيجة أن تبدأ الحكومة البريطانية: «باعطاء أراضي لأناس لم يفيدها بشيء. وتأتي الآن تطلب منى أرضي وأرض أجدادي، أين هي الصداقـة؟، اني لست مستعداً للتخلي عن شبـر من أرضي هل يفضلون الصدق والعدل، تعالوا ودعونا نبحث المسألة كأصدقاء لكي نحل المشكلة في ساعة واحدة على اساس ما كان ملكاً لأبائي واجدادي فهو ملكي الآن»[3].

في أعقاب رفض ابن سعود لما جاء في الاحتجاج البريطأني بدأ الموقـف يميل الى الاصطدام المسلح، وبخاصة وان السعوديين بادروا في الأول من اكتوبر ١٩٥٢، بارسال تعزيزات لابن عطيشان بسبب توجه السلطان سعيد بن تيمور الى صحار للانضمام الى رجاله، وكان مصمماً على طرد السعوديين من البوريمي،

---

(١) جيمس موريس: المرجع السابق، ص ١٠.

(٢) جمال زكريا: المرجع السابق. ص ٢٤٦.

(٣) أمين سعيد: المرجع السابق، ص ٤٤٩.

بينما كان الامام الخليلي في الوقت نفسه قد أعلن الجهاد ضدهم[1] ومن ناحية أخرى فقد عملت السلطات البريطانية على جلب مزيد من القوات من عدن لمساعدة قوات الساحل، ويعود سبب جلب قوات من عدن الى البوريمي، هو ان السلطات البريطانية كانت تشك في امكان الاعتماد على قوات عمان الساحلية. وقامت القوات البريطانية على اثر تلك التعزيزات، باجراءات لها صفة الحصار لابن عطيشان وجماعته وللذين يميلون الى الجانب السعودي في الواحة[2] واتجه الموقف بشكل مطرد الى الصدام لولا تدخل السير أنطوني ايدن وزير الخارجية البريطاني في اللحظات الاخيرة، ناصحاً سلطان مسقط والقوات الأخرى بالتوقف، ويبدو أن ذلك جاء نتيجة ضغط أمريكي من قبل وزير الخارجية الامريكي دالاس[3] وهو الأمر الذي ندم عليه البريطانيون، كثيراً بعد ثلاثة أعوام، لأنهم أحسوا، بأن السلطان خسر الكثير بموافقته لهم على ذلك لأن ذلك أغضب الكثيرون من أبناء القبائل الخاضعة له من القرار بتفسيخ القوة التي تجمعت في صحار وحلها، مما أدى الى ضياع هيبته نتيجة ذلك، ولو أنه استعاد البوريمي في عام ١٩٥٢، لما تعرض في الاعوام الثلاثة التالية الى حملة مستمرة من التخريب من جانب السعوديين في الظاهرة، وغيرها من مناطق عمان، ولو أنه فعل ذلك لكان من المحتمل ألا يقابل المشكلات اللاحقة كثورة ١٩٥٧، لأنه يكون قد أظهر مظهراً من مظاهر القوة في عام ١٩٥٢، وكان من المحتمل أيضاً أن تتجنب بريطانيا بعض المتاعب والمضايقات التي قدر لها أن تعاني منها في مشكلة البوريمي، والى ان وقع اتفاق التجميد كان تركي بن عطيشان، قد أنجز شطراً كبيراً من المهمة التي كان قد أوفد من أجلها الى البوريمي، وهي فبركة الأدلة لتأكيد ادعاءات حكومته بأن الواحة والأراضي المجاورة لها مأهولة بالقبائل السعودية[4].

---

(١) جي. بي كيلي: المرجع السابق، ص ٢٥٣.

(٢) عرض حكومة المملكة العربية السعودية: جـ١، ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(٣) Graz, Liesl: The Omanis: Sentinels of the Gulf, London, Longman, 1982, P.17.

(٤) جي بي كيلي: المرجع السابق، ص ٢٥٥.

توسطت الـولايات المتحـدة بين الطرفين عن طـريق سفيرهـا ريمونـدهير RAYMOND HARE في محاولة منها لتقريب وجهات النظر، مقترحة من أجل ذلك، بأن يرفع البريطانيون اجراءات الحصار التي فرضوها على البوريمي، في حين يمتنع السعوديون عن الأعمال المثيرة وأن يبقى الطرفان في البوريمي مـع الاحتفـاظ بمواقعهم الحالية، وان تجري اتصالات مباشرة بين السعودية والحكومة البريطانية، وقد لاقت الاقتراحات الاميريكية الموافقة من قبل الطرفين وعلى اثر ذلك بدأت مباحثات في الرياض في ٢٠ اكتوبر بين الامير فيصل وزير الخارجية السعودي والسفيرالبريطاني في جدة، حيث تم التوقيع في ١٦ اكتوبر عام ١٩٥٣ على اتفاقية التوقف(*) Standseill agreement(٢).

في اعقاب التوقيع على الاتفاقية بدأت حرب احتجاجات بين الطرفين، فقد اتهمت احدى المذكرات البريطانية حكومة ابن سعود، بأنه على الرغم من عقد اتفاقية التوقف، الا ان الادلة استمرت في التوارد اليها عن محاولات المـوظف السعودي في البوريمي في التأثير على القبائل والعبث في ولائها التقليدي خلافاً لأحكام الاتفاقية، وأن قوه سعـودية تقـدمت عبر أبـو ظبي الى البوريمي وفعلت الرشوة فعلها، بينما احتجت السعودية على أن بريطانيا لم تلتزم بالاتفاقية بدليل قدوم الوكيل السياسي البـريطاني في مشيخـات الساحـل الى البوريمي بقـوات مسلحة، واجتماعه بالرئيس الأعلى لقبيلة النعيم الشيخ صقر بن سلطان من أجل تحريضه على القيام بأعمال مناوئه لرعايا الحكومة السعودية. كما قام بجولة في البوريمي وطلب من زايد حاكم ابو ظبي اقامه مبنى للجيش البريطاني قريباً من الموقع السعودي والاكثر من ذلك هو قيام الوكيل السياسي في ١٩ نوفمبر بزيارة للمرة الثانية ومعه ثلاثون جندياً وبقى خمس ساعات يحاول التأثير على صقر بالذهاب

---

(١) جيمس موريس: المرجع السابق، ص ١٣ ـ ١٤.

(*) لمعرفة نصوص اتفاقية التوقف يمكن الرجوع: جي بي كيلي: المرجع السابق.

(٢) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

الى سلطان مسقط، بالاضافة الى قيامه باتصالات مع آل بوفلاح رغم الاحتجاجات السعودية على ما قام به في السابق(١).

وهكذا يمكن القول، بأن اتفاقية التوقف بدلاً من أن يؤدي الى تحسين الوضع أحدث رد فعل عكسي فزاد تدهوراً بين الحكومتين، وبعد نقاش طويل، استقر الرأي في ٣٠ يوليو عام ١٩٥٤، على رفع الخلاف الى تحكيم دولي.

وقد قدم الطرفان الوثائق الخاصة لهيئة التحكيم عن ادعاءاتهم وحقوق السيادة التي تثبت حقوق كل منهم(٢) فقد قدمت السعودية بشأن ذلك الى هيئة التحكيم مجموعة وثائق وقعت في ثلاثة مجلدات، كان المجلد الأول يتناول دراسة نظرية. باثبات حق السيادة على المنطقة المتنازع عليها. ويشتمل الجزء الثاني على نصوص الرسائل بين بريطانيا منذ بدء النزاع عام ١٩٣٥، بالاضافة الى تصريحات الولاء الصادرة عن زعماء القبائل في المنطقة، كما يضم عدداً من الخرائط. اما الجزء الثالث: فقد خصص لنشر دفاتر الزكاة المستخرجة من محفوظات ولاية الاحساء التي كان يديرها خلال فترة النزاع ابن جلوى احدى الشخصيات المشهورة على عهد ابن سعود، وقد أعطت الحكومة السعودية لمبدأ الحقوق التاريخية أهمية عظمى في سعيها لاثبات حق السيادة في المنطقة المتنازع عليها، واستندت في ذلك كما يلاحظ في معظم الحالات الى مصادر بريطانية ولا سيما كتاب دليل الخليج للوريمر، كما استشهد بأقوال الرحالة الذي زاروا منطقة الخليج في القرن التاسع عشر. ولا شك أن توافر المصادر الأجنبية هو الذي املىٰ على محرري الوثائق السعودية هذا الاعتماد الواسع عليها، على ان المصادر العربية لم تغفل من قبل واضعي تلك الوثائق، وخاصة كتاب ابن بشر الذي تابع الاحداث عن كثب في القرن التاسع عشر، ويعتبر حجة في هذا المجال، وقد أفادت رواياته في كتابه «عنوان المجد في تاريخ نجد» وجهة النظر السعودية الى حد كبير(٣).

---

(١) عرض حكومة المملكة العربية السعودية، حـ ٢، ص ١٨٧.

(٢) محمد حسن العيدروس: المرجع السابق، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

(٣) صلاح العقاد: استخدام الوثائق في منازعات الحدود في منطقة الخليج: تطبيق على النزاع حول=

والجدير بالاشارة هنا، أن عرض الحكومة السعودية والمشفوع بالوثائق السابقة التي قدمت لهيئة التحكيم قد جوبه بانتقادات كثيرة وخاصة من قبل المؤيدين لوجهة النظر البريطانية، ومن باحثيها من أمثال كلي....KeLLy ، حيث ذكر من ضمن انتقاداته بأن العرض السعودي تعمد حذف كثير من الحقائق، كما أنه يختلط فيه الخيال بالواقع، وان أغلب مادته ليست ذات صلة بالموضوع. وليس من شك، ان هناك تحاملاً واضحاً من كيلي، ومن غيره من الباحثين الذين أخذوا بوجهة النظر البريطانية، ومن ثم تشكيكهم في مطالب السعودية. أما العرض البريطاني المقدم للهيئة فقد لوحظ فيه أنه كثيراً ما أوجد ارتباطاً بين المطالب الاقليمية السعودية، وبين جهود شركة أرامكو، للاستفادة من تلك المطالب لممارسة عملياتها الاستقلالية، ومن ثم ابراز ما تقوم به من دور في حث السعودية لاثارة ادعاءاتها[1].

في شهر سبتمبر عام ١٩٥٥، وأثناء مداولات المحكمة تقدم العضو البريطاني للاعضاء المحكمين بخمس شكاوي، تدين السعودية على خرقها ما جاء في اتفاقية التحكيم، وكانت تدور حول:

أولاً: بأن السعودية زادت من وحدة شرطتها من أربعة الى ستة أشخاص عن الحد الأقصى وهو ١٥ شرطياً.

ثانياً: قيامها بنقل الركاب بالطائرات لدعم شرطتها.

ثالثاً: منع السعوديين تقديم المساعدة البريطانية الى خمسة من ضحايا اطلاق النار في حماسة احدى قرى البوريمي.

رابعاً: قيام مأموري السعودية بتقديم الرشاوي لبعض رؤساء البوريمي.

خامساً: أجرت محاولات لارسال السلاح الى الأراضي المتنازع عليها[2].

= واحات البوريمي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد (٤٣) الكويت ١٩٨٥، ص ١٤١ - ١٤٤.

(١) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٢) جورج لونزوسكي: البترول والدولة في الشرق الاوسط، ت نجده هاجر، بيروت، منشورات المكتب التجاري، ١٩٦٩، ص ١٧٥.

ورداً على التصرفات السعودية، أعلن ممثل الحكومة البريطانية السير بولارد انسحابه من هيئة التحكيم، وبذلك أفسدت خط التحكيم، وعلى اثر ذلك نشرت الحكومة السعودية بياناً أكدت فيه، بأن شركة نفط العراق تموّل الشرطة التابعة لمسقط ومشيخات الساحل، حتى تثير القبائل القاطنة في مناطق النزاع[1].

وفي ٢٦ اكتوبر عام ١٩٥٥، أبلغ القائم بالاعمال البريطاني في جدة موقف حكومته للحكومة السعودية حيث ذكر «نظراً لتحطم الآمال في التوصل الى تحكيم عادل على يد الحكومة السعودية، فان الحكومة البريطانية، أوصت حاكمي أبو ظبي ومسقط، باستئناف حكمهما السابق لواحة البوريمي، ونتيجة لذلك زحفت قوات الحاكمين مدعومة بجيش ساحل عمان البريطاني القيادة[2] وفي الوقت نفسه، قررت بريطانيا استخدام القوة، اذا اعتبر أنتوني ايدن هذه القضية الثانوية ماسة بهيبة بلاده، لذلك أرسل قواته لحل النزاع، فقامت بالاشتراك مع قوة حاكمي ابو ظبي ومسقط، باحتلال الواحة، وطردت قوة الشرطة السعودية الموجودة فيها خارج الواحة.

ونتيجة لتلك الاعمال العسكرية البريطانية، ونكاية بالبريطانيين، أرسل الملك سعود وزير خارجيته الأمير فيصل الى القاهرة، ليوقع مع جمال عبد الناصر، اتفاقية دفاع مشترك خاص بين مصر والسعودية في ٢٧ اكتوبر عام ١٩٥٥، رغم أن الاسرة المالكة السعودية كانت واضعة في اعتقادها بأن الاتفاقية مع مصر سوف لا تزيل الاحتلال البريطاني للبوريمي ولكنها اعتبرتها عملاً سياسياً يحدث آثاره المحلية، ريثما تتمكن السعودية من تنبيه وتحريك القوة الحقيقية القادرة على استعادة الواحة الغنية بمنابع النفط وهذه القوة هي الولايات المتحدة[3] ويبدو لنا بأن التوجه

---

(١) صلاح العقاد: التيارات السياسية، ص ٣٤٩.

(٢) Morris, Claud: op. cit, P. 43.

(٣) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس حرب الثلاثين سنة، الطبعة الاولى، القاهرة، مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦، ص ٣٧١.

السعودي نحو مصر ما هو سوى مناورة كان القصد منها زيادة الضغط على البريطانيين من قبل الولايات المتحدة.

بالاضافة إلى ذلك قامت الحكومة السعودية باثارة الموضوع في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.

وعلى الرغم من ذلك ظل كل شيء معلق وموقوف بين الحكومتين حتى شهر ديسمبر عام ١٩٥٦ حيث توسطت الولايات المتحدة بين الطرفين لاعادة فتح باب المشكلة بحضور داج همرشلد سكرتير الأمم المتحدة آنذاك[١].

وبعد جولة من المفاوضات اتفق الطرفان على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق لدراسة الأوضاع وجمع المعلومات تمهيداً لاجراء استفتاء بين سكان المنطقة تحت اشراف الأمم المتحدة، وقد أختير دي رينج— DerebbLing رئيساً للجنة، وقد امضى الوفد عدة أيام في المناطق المتنازع عليها وأجرى محادثات في كل من مسقط وأبو ظبي والدمام، وقد وضع دي رينج تقريراً مسهباً، طالب فيه بضرورة عودة سكان البوريمي الى أراضيهم، وقد أكد عبد الرحمن عزام أثناء ذلك أن الحكومة السعودية سوف تعرض المشكلة على مجلس الأمن في حالة رفض البريطانية الأخذ بوجهة نظر وتوصيات لجنة تقصي الحقائق. بيد ان السعودية غيرت موقفها، وذلك بتوقفها عن مطالبتها الخاصة بضرورة العودة الى التحكيم، واتجهت الى اعادة العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا في يناير عام ١٩٦٣، بسبب قيام ثورة اليمن عام ١٩٦٢، فأصبحت مشكلة البوريمي مجمدة[٢] حتى عام ١٩٧١، إذ حلت الأطراف الثلاثة السعودية ومسقط وأبو ظبي المشكلة بعد الانسحاب البريطاني من المنطقة، حيث قام السلطان قابوس بزيارة للسعودية وصدر بيان مشترك عقب الزيارة في اكتوبر عام ١٩٧١ يتضمن اعتراف السعودية بالقرى الثلاث من واحة البوريمي التي ضمت الى عمان، بينما حلت مشاكل

(١) أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخه السياسي، ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٢) محمد حسن العيدروس: المرجع السابق.

الحدود بين السعودية وأبو ظبي باتفاق تضمن تنازل السعودية عن واحات البوريمي الست لأبو ظبي مقابل تنازل أبو ظبي عن مثلث أرض غرب ابو ظبي وشرق جنوب قطر المعروف باسم سبخة مطي[١].

ثانياً: اختيار تأييد الامامة في الخمسينات:

رأينا كما مر بنا كيف أن الامامة قد اتخذت مواقف معادية ضد تطلعات ابن سعود عندما مد نفوذه داخل الأراضي العمانية لدرجة انها قامت بتعبئة مؤيديها في القسم الداخلي، والاكثر من ذلك انها كانت تنوي اعلان الجهاد على ابن سعود، بيد ان تلك المواقف المتصلبة لم تستمر نتيجة لوفاة الامام الخليلي في ذروة الصراع الحدودي في عام ١٩٥٤.

وقد تم انتخاب غالب بن الهنائي اماماً جديداً، اذ كان الامام السابق قد سبق أن رشحه في حياته لهذا المنصب، فضلاً عن مساندة كل من سليمان بن حميرزعيم الجبل الأخضر وصالح بن عيسى حاكم الشرقية له، الى جانب الدور الذي لعبه أخوة طالب في دفعه الى السلطة الذي كان آنذاك والياً على الرستاق[٢].

وكان لضعف شخصية الامام أن أتيحت لأخية الفرصة بأن يلعب دوراً بارزاً في مجال السلطة وتسيير أمور الامامة الجديدة، واتخاذ موقف مخالف بعكس موقف الامام السابق مع السلطنة وبخاصة، أن الامام الخليلي كان حانقاً على طالب نتيجة تصرفه في عام ١٩٥٢، حينما كلفه بالتشاور مع سلطان مسقط خلال احتلال السعوديين للبوريمي، وتهديدهم مقاطعات عمان الداخلية، ولكن بدلاً من الذهاب للتفاوض مع سلطان مسقط ذهب لمفاوضة السعوديين، مما أثار الامام الخليلي عليه، باعثاً برسالة الى سلطان مسقط مؤكداً له فيها: بأن طالباً أصبح خارج سلطته. ويفهم من ذلك بأن طالب بن علي كان على صلة وثيقة بالسعوديين في

---

(١) عبدالله الاشعل: قضية الحدود في الخليج العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٠، ص ٥٦.

(٢) Landen, R.G: op. cit., P. 418.

أواخر أيام الخليلي، وبالتالي كان من المتوقع أن يجر شقيقة الامام الجديد الى ارتباطات أوثق بهم[1] وبخاصة وان السعوديين كانوا يرون أن دعم الامام غالب وأخيه يعني توسيع النفوذ السعودي ومده الى داخل عمان، بالاضافة الى استغلاله كأداة ضغط على سلطان مسقط في قضية الحدود[2].

ونتيجة لاعلان الامام الجديد استقلاله عن السلطنة وباكتشاف السلطات البريطانية وسلطان مسقط، بأن الامام بات يتلقى الاسلحة والأموال من السعوديين، وانه اضحى ينجرف بشكل سريع الى تيار الحكم السعودي مما كان يعني ذلك تهديداً لمستقبل عمليات النفط التي كانت قد بدأت في منطقة الفهود الواقعة بين المنطقة التي كانت يسيطر عليها الامام والمنطقة غير المخططة من الربع الخالي على الجانب السعودي[3] وبخاصة أن السعوديين بدأوا يرسلون العطايا المالية لكبار المسؤولين في عمان الداخلية من أمثال سليمان بن حمير حيث كان السعوديون ينظرون اليه على انه يمثل القوة الفعلية وراء غالب، ولذا اتجهت محاولاتهم اليه بقدر اتجاههم الى الامام غالب في عام ١٩٥٥. ونتيجة للتشجيع المعنوي الذي كان يلقاه الامام من الناصرية من خلال صوت العرب[4] الى جانب ارسال جمال عبد الناصر المقدم علي خشبة للقاء الامام غالب في البوريمي، التي وصلها على احدى طائرات التموين السعودية في ١٩ ابريل عام ١٩٥٥، حيث قام بابلاغ الامام خلال لقائه بتشجيع مصر له ولتوجهاته الجديدة.

وقد فسرت المصادر البريطانية بأن زيارة المقدم المصري كانت نتيجة حوافز مماثلة لتلك التي دفعت السعوديين الى النشاط في عمان، ولقد حدد ابن جلوى تلك الحوافز بايجاز حينما قال «ليست لدينا غاية في هذا سوى العمل من أجل

---

(١) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٢٧٢.

(٢) جي. بي. كيلي: المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٣) دائرة الاعلام: سلطنة عمان، ١٩٧٢، ص ٤٥ - ٤٦.

(٤) Groz, liezl. oP. Cit., P. 17.

وحدة المسلمين، ولطرد المستعمرين من بلاد المسلمين»[1].

ولا شك ان اتصال مصر الناصرية بهذا الخلاف قد زاد البريطانيين حنقاً على الامامة وبالتالي دفعهم الى التدخل العسكري، الى جانب السلطان، وكخطوة أولى نحو هذا التدخل قام السلطان بالغاء اتفاقية السيب من طرفه، مما كان يعني عودة الصراع بين السلطنة والامامة مرة أخرى مع أن بوادر هذا الصراع بدأت تلوح في الأفق قبل أن يتولى الامام غالب منصب الامامة عام ١٩٥٤، ذلك أن الامام الخليلي قبيل وفاته اختلف مع المقيم السياسي البريطاني روبرت هاي في مسألة تحديد نصيب عمان من مدفوعات شركة النفط صاحبة الامتياز في عمان نظير التنقيب، ونتيجة لرفض المقيم السياسي لطلب الامام مبرراً ذلك بأن اتفاقية السيب لا تتضمن تلك الحقوق، وانه غير مستعد للنظر في هذا الموضوع، فقد دفع ذلك الامام الخليلي الى الخروج عن عزلته التي كان قد التزمها خلال الحقبة السابقة، حيث قام في يناير عام ١٩٥٤، بتقديم طلب للانضمام الى الجامعة العربية، الى جانب قيام أنصاره منذ ذلك الوقت بتلمس الادلة التي تثبت أن الامامة كانت دولة بالمفهوم الحديث، وأن عيسى بن صالح الحارثي عمل كوزير للخارجية للامامة[2].

ويبدو لنا بأن الموقف البريطاني السابق كان من العوامل التي دفعت الامام الجديد الى أخذ موقف مناوىء ضد السلطان والبريطانيين والتوجه نحو السعودية والتقارب معها لانه رأى أن ذلك سوف يخدم أهداف الامامة، ولذلك فانه بمجرد استلامه الامامة أعلن استقلاله عن السلطنة.

وما أن أعلن السلطان تنصله عن اتفاقية السيب حتى زحفت قوات مشتركة من قواته وقوات البريطانيين الى مدينة عبري داخل أراضي الامامة، واحتلتها بعد

---

(١) جي. بي. كيلي: المرجع السابق، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

(٢) صلاح العقاد: معالم التغيير في دول الخليج، ص ٩٦ ـ ٩٧.

أن استعملت عنصر المفاجأة[1] وعلى اثر احتلال عبري تقدمت تلك القوة نحو نزوى عاصمة الامامة فاحتلتها بعد مقاومة واصرار من طالب. وقد دافع السلطان عن ضم مناطق عمان الداخلية، بالتأكيد على ان غالب على قد عمل على خرق معاهدة السيب بالتآمر مع السعوديين لخلق امامه حاكمه، والتي كانت حتماً ستصبح مجرد مخلوق خاضع لنظام الحكم في السعودية[2] هذا! وقد دفعت النكبة التي حاقت أنصار الامامة وعلى رأسهم الشيخ سليمان بن حمير زعيم الجبل الأخضر واليد اليمنى للامام غالب الى مناشدة الملك سعود في رسالة وجهها اليه في أول يوليو عام ١٩٥٥ حيث ذكر فيها: «لقد أحاط بنا الانجليز والسيد سعيد وأمرهم لا يخفي عليكم فينا، ونحن ليس لنا حول ولا قوة الا بالله ثم بكم، وأنت أخبرتني لما كنت في حضرتك العليا فقلت لي: من أراد منا فنحن لا نرى بداً منه، فنحن ومن حاله من حالنا نريد ان ندخل في حمايتكم العلية، والمشايخ آل حمودة وزعماء قبيلة بني بوعلى «كذلك وأقول لكم أنا أول صديق عماني لكم، وحاشاك أن تخذلنا ونحن نطلب منك فعجّل لنا بنصرتك رجالاً وقوة وأرضنا كلها أرضك حيث تريد تنزل أصحابك ونستجير بالله ثم بك فالغوث الغوث..[3] وفي الوقت نفسه فقد اعترف بعض شيوخ المناطق الداخلية رسمياً بسيادة السلطان ونبذهم لزعماء التمرد، معلنين ولاءهم التام للسلطان، ويبدو من مظاهر الولاء السريع بأن الامامة باتت فاقدة لشعبيتها على حسب إدعاء أحد المصادر[4].

والجدير بالانتباه أن البريطانيين حاولوا أثناء تلك الأحداث الايقاع بين زعماء الامامة ويقال ان بعض الضباط البريطانيين اتصل بالامام غالب، وصالح بن عيسى الحارثي وسليمان بن حمير عارضين عليهم مشروعاً يدعو الى الغاء الامامة،

---

(١) محمد عبدالله السالمي وناجي عساف: عمان تاريخ يتكلم، دمشق، المطبعة العمومية، ١٩٦٣، ص ٢٣٦.

(٢) Landen, R.G OP. Cit., P. 421.

(٣) عرض حكومة المملكة العربية السعودية: جـ ١، ص ٣٥٧.

(٤) Philips, W: Op. Cit., 194.

ابراهيم الساعد الأيمن للسلطان ووزير داخليته لخوفه من نفوذ الامام بين مؤيديه، وفي اجتماع مشترك بينه وبين وزير الدفاع المسقطى البريطاني الكولونيل واترفيلدWaterfield اقترح بأن يطلب من الامام ان يقوم بزيارة مسقط والاجتماع بالمسؤولين فيها مدة من الزمن وان تكون المعاملة في انتقاله ووصوله مسقط معاملة خنيف له مكانة كبيرة، كامام على عمان، وبعد وصوله مسقط يوضع في أحد قصور الضيافة لحكومة مسقط، وبعد مضي أيام من بقائه في مسقط يعين عليه حرس لمراقبته وليكون تحت الاقامة الجبرية، وبذلك وبواسطة هذه الطريقة، يمكن قطع صلة الامام بشعبه، بالاضافة الى ذلك الاقتراح، قام باقتراح ثان، حيث قال في اقتراحه «اننا نستطيع التغلب على هذه المشكلة وهي مشكلة» «الامامة» ونزيلها نهائياً من الوجود، وذلك بأن نطلب من الامام باسم السلطان، ان يسافر الى ظفار تلبية لدعوة من سلطان مسقط فاذا وصل الى هناك فسنضمن كل شيء، لان نفي الامام في ظفار معناه قطع صلته بالداخل وبالعالم الخارجي، فنستطيع أن ندفنه وهو حي. غير أن اقتراحي أحمد بن ابراهيم جوبها بالرفض من وزير الدفاع، معللاً ذلك بقوله: «نحن نعرف نفوذ الامام وشعبيته بين الأهالي جميعاً في انحاء البلاد كلها، كذلك يجب ألا ننسى الرأي العام العربي في الخارج بصورة خاصة والعالم بصورة عامة، وعملنا حسب اقتراحك الأول والثاني، يعرضنا لمتاعب كثيرة داخلية وخارجية ويضعف مركزنا وسمعتنا البريطانية لاننا بعملنا هذا سنفتح باباً لاذاعة صوت العرب والصحافة المصرية على الأخص، وهذا ما يجعل موقفنا الدولي في غاية الدقة. وفي رأيي كرجل عسكري ووزير لحكومة مسقط أولاً وكمسئوول لدى رؤسائي البريطانيين وحكومة صاحبة الجلالة ثانياً: «أن يبقى الامام غالب في مكانه الحالي ببلدة سيت، وأن نشدد المراقبة عليه وتضاعف الحرس والدوريات في الداخل وعلى طول الطرق المؤدية الى تلك البلدة، وهكذا نضيع الوقت حتى نسيطر على الموقف في الداخل ونستميل بعض الشيوخ والقبائل عن طريق الاغراء بالمراكز والمال أو التهديد في آخر الامر اذا لم يفد وسيلة المركز أو المال. وقد لاقت اقتراحات واترفيلد الموافقة بعد رفعها الى السلطان والسلطات البريطانية في

ابراهيم الساعد الأيمن للسلطان ووزير داخليته لخوفه من نفوذ الامام بين مؤيديه، وفي اجتماع مشترك بينه وبين وزير الدفاع المسقطي البريطاني الكولونيل واترفيلدWaterfield اقترح بأن يطلب من الامام ان يقوم بزيارة مسقط والاجتماع بالمسؤولين فيها مدة من الزمن وان تكون المعاملة في انتقاله ووصوله مسقط معاملة خنيف له مكانة كبيرة، كامام على عمان، وبعد وصوله مسقط يوضع في أحد قصور الضيافة لحكومة مسقط، وبعد مضي أيام من بقائه في مسقط يعين عليه حرس لمراقبته وليكون تحت الاقامة الجبرية، وبذلك وبواسطة هذه الطريقة، يمكن قطع صلة الامام بشعبه، بالاضافة الى ذلك الاقتراح، قام باقتراح ثان، حيث قال في اقتراحه «اننا نستطيع التغلب على هذه المشكلة وهي مشكلة» «الامامة» ونزيلها نهائياً من الوجود، وذلك بأن نطلب من الامام باسم السلطان، ان يسافر الى ظفار تلبية لدعوة من سلطان مسقط فاذا وصل الى هناك فسنضمن كل شيء، لان نفي الامام في ظفار معناه قطع صلته بالداخل وبالعالم الخارجي، فنستطيع أن ندفنه وهو حي. غير أن اقتراحي أحمد بن ابراهيم جوبها بالرفض من وزير الدفاع، معللاً ذلك بقوله: «نحن نعرف نفوذ الامام وشعبيته بين الأهالي جميعاً في انحاء البلاد كلها، كذلك يجب ألا ننسى الرأي العام العربي في الخارج بصورة خاصة والعالم بصورة عامة، وعملنا حسب اقتراحك الأول والثاني، يعرضنا لمتاعب كثيرة داخلية وخارجية ويضعف مركزنا وسمعتنا البريطانية لاننا بعملنا هذا سنفتح باباً لاذاعة صوت العرب والصحافة المصرية على الأخص، وهذا ما يجعل موقفنا الدولي في غاية الدقة. وفي رأيي كرجل عسكري ووزير لحكومة مسقط أولاً وكمسئوول لدى رؤسائي البريطانيين وحكومة صاحبة الجلالة ثانياً: «أن يبقى الامام غالب في مكانه الحالي ببلدة سيت، وأن نشدد المراقبة عليه وتضاعف الحرس والدوريات في الداخل وعلى طول الطرق المؤدية الى تلك البلدة، وهكذا نضيع الوقت حتى نسيطر على الموقف في الداخل ونستميل بعض الشيوخ والقبائل عن طريق الاغراء بالمراكز والمال أو التهديد في آخر الامر اذا لم يفد وسيلة المركز أو المال. وقد لاقت اقتراحات واترفيلد الموافقة بعد رفعها الى السلطان والسلطات البريطانية في

الخليج. هكذا ظل الامام غالب في بلدة سيت من الفترة عام ١٩٥٦ حتى شهر يوليو ١٩٥٧، عندما اندلعت الثورة، وكان طول هذه الفترة يمارس أعماله السابقة سراً، وكان على علاقة دائمة بالزعماء في الداخل والخارج أما شقيقة طالب فقد هرب الى السعودية بطريقة غريبة، ففي اثناء حصار القوات البريطانية له بقيادة الكولونيل مسكويل لمدينة الرستاق، تنكر طالب بلباس ايراني، وتوجه الى ساحل الباطنة وحيداً على جملة، وهناك استقل زورقاً بخارياً الى الدمام، وبذلك فوت الفرصة على المخابرات البريطانية والسلطانية من القاء القبض عليه والفتك به كما كانوا يأملون[١].

قدمت كل من السعودية وأرامكو ما كان بالامكان من دعم لطالب، لان السعودية وجدت في ذلك فرصة للرد على البر يطانيين من خلال دعم طالب وتقديم مختلف المساعدات له من أموال واسلحة الى جانب الدعم السياسي والمعنوي، بغية تحريض القبائل العمانية ضد البريطانيين[٢] ومن ناحية أخرى فانها هي وشركة أرامكو كانت تأمل عن طريق تلك المساعدة استعادة البوريمي، وربما الحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط في عمان الداخلية، فازدات عمليات تهريب الاسلحة عن طريقهم الى أواسط عمان في النصف الأول من عام ١٩٥٧ عن طريق ميناء دبي أو عن طريق المراكب التي كانت تفرغ شحناتها في الليل على ساحل الباطنة، بينما قام طالب بتشكيل جيش مدرب في الدمام مكون من ٤٨٠ من العمانيين المنفيين والعاملين في آبار النفط في الأحساء أطلق عليه جيش التحرير العماني وفي الوقت نفسه تم فتح مكتب لامامه عمان سمي مكتب عمان

---

(١) فيصل بن علي فيصل (*): القضية العمانية، د ت، ص ٥٩ ـ ٦٦.

(*) صاح المرجع أعلاه يبدو انه كان يعمل مترجماً في أروقة سلطان مسقط، وهذا ما بدا لنا اثناء سرده للاحداث.

(٢) مجلة ٩ يونيو: المجلة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير عمان، السنة الخامسة، العدد الثالث، ١٥ يناير، ١٩٧٥، علي فياض: المرجع السابق، ص ٧٨. أنظر كذلك Halliday, Fred: Op. Cit, P. 280.

الحرة في القاهرة، وعهد بادراته في عام ١٩٥٦ ، الى أخوين لصالح بن عيسى. حيث عملاً جاهعدين لابراز صورة للعام كله والدول العربية بوجه خاص ترسم امامة عمان المستقلة بقيادة غالب بن علي مهددة من سلطان مسقط وحلفائه البريطانيين.

بدأ افراد جيش التحرير يتسللون الى عمان، ونزل طالب بنفسه سراً على ساحل الباطنة في شهر يونيو، ومضى الى الداخل الى بلدة السيت، حيث انضم اليه أخوه الامام الذي أعلن من جانبه أنه أستأنف اعماله كامام[1].

وفي شهر يوليو عام ١٩٥٧ ، أعلن الامام الثورة ضد السلطان، وأيده على الفور الشيخ سليمان بن حمير الذي كان لفترة ما محتجزاً في مسقط منذ أحداث عام ١٩٥٥ ، وان هذا الانسياق السريع لسليمان مع الامام، انما جاء نتيجة تولد اعتقاد لديه بأن البريطانيين قد فقدوا ثقتهم في السلطان وأن انضمامه الى ثورة الامام سوف يساعده في المستقبل في الوصول الى طموحاته، اذ انه كان يطمح في الاستقلال عن الامامة والسلطنة، وبخاصة أنه كان يعتقد بتوفر النفط في مقاطعته، لدرجة انه ترجم تلك الطموحات الى مشروع عرضه على الولايات المتحدة وبريطانيا بيد انه لم يجد آذاناً صاغية منهما وبذلك فشل مشروعه[2] ومن ناحية أخرى فقد اعلن كذلك زعيم المقاطعة الشرقية ابراهيم بن صالح انضمامه للامام.

وعلى اثر ذلك وضعت الخطة الأساسية للثورة على السلطان، حيث كانت مرسومه على اساس أن تثور المنطقة الشرقية والجبل الأخضر مرة واحدة اذ كانت المنطقتان منذ القرن الثامن عشر القاعدة الرئيسية للقوات القبلية المتحالفة التي كانت تخرج من الجبال لمهاجمة مسقط، بيد أن الخطة فشلت، نتيجة اعلان المنطقة الشرقية الثورة في ابريل عام ١٩٥٧ قبل الموعد المتفق عليه، وبالتالي تم اخمادها بسرعة، مما ادى الى وقوف الجبل الأخضر لوحده في الثورة التي بدأت

---

(١) جي. بي كيلي: المرجع السابق. ص ٣٨٥.

(٢) Philips, W. Op. Cit., P. 197 FF.

عملياتها في يوليو عام ١٩٥٧ بقيادة الامام غالب، الذي كان يدير محاربيه أخوة طالب[١] ورغماً من ذلك استطاعت أن تحرز انتصارات سريعة في نزوى، وعبري، وبذلك أعادالامام وانصاره سلطتهم على مناطق كبيرة داخل عمان غرب الجبل الأخضر فكانت راية الامامة البيضاء ترفرف عليها مرة أخرى، وقطعوا بذلك بصورة مؤقتة الطريق العادي للدخول الى البوريمي، أمام عمال شركة النفط العاملة في منطقة الفهود. وقد لاقت الثورة زخماً كبيراً بخلاف سابقاتها نظراً للدعاية المصرية لها التي كانت تبث عن طريق اذاعة القاهرة، والى الرعب الحقيقي الذي سيطر على البرلمان البريطاني من جرائها[٢]:

وقد شكلت انتصارات الامام خطورة حقيقة على السلطان، لأنه لم يكن قادراً على قمع حركة الامامة الجديدة اذ ما ترك لوحده بمواجهتها بل أن قدرته على الاحتفاظ بالقطاع الساحلي لنفسه اذا ما اتجهت قوات الامام الى الهجوم عليه هي موضع شك، ولذلك بادر في ١٦ يوليو عام ١٩٥٧ بالكتابة الى القنصل البريطاني العام في مسقط موضحاً له فيها: «ان لديكم معرفة كاملة بالموقف الذي نجم الآن في نزوى، وأعتقد أن الوقت قد حان لكي أطلب أقصى مساعدة عسكرية وتأييد جوي تستطيع صديقتنا حكومة صاحب الجلالة البريطانية تقديمها في هذه الظروف، كما حدث ذلك في المناسبات السابقة التي دعمت صداقتنا، والتي تجعلني ممتناً لكم بصفة دائمة، وسأكون شديد الامتنان لو قدمتم مثل تلك المساعدة مرة أخرى لاعادة الموقف كما عليه، ومنع المزيد من خسارة الأراضي وفقدان الثقة»[٣].

استجابت الحكومة البريطانية وعلى وجه السرعة لطلب السلطان، لأنها كانت تدرك ما للانتصار الثوري بقيادة الامام من مضاعفات خطيرة جداً ولما يشكله

---

(١) Halliday, Fred: Op. Cit., P. 283.

(٢) جورج لونزوسكي: المرجع السابق، ص ١٧٨.

(٣) Philips, W.: Op. Cit, PP. 198 ' 201.

ذلك بحد ذاته من تحد خطير للتركيب السياسي بمجموعة في جنوب شرقي شبه الجزيرة العربية ومركز بريطانية هناك[1].

بدأ البريطانيون بالهجوم بعد استعداد كبير وبعد وصول نجدات من عدن وقبرص والبحرين وبمشاركة قوات السلطان التي كان على رأسها شقيق السلطان طارق بن تيمور، على محورين، اذا تحركت قوات المحور الأول من الصحراء باتجاه الشمال الشرق، فاستولت على نزوى، بينما سارت قوات المحور الثاني من مسقط باتجاه جنوب غرب عبر الممر الجبلي الرئيسي، والتقت بالمحور الأول عند سطح الجبل الأخضر. أما على الجبل فقد قامت طائرات سلاح الجو الملكي بتدمير قرية «تنوف» التي كانت مقر قيادة سليمان بن حمير، و تمكن البريطانيون في نهاية اغسطس عام ١٩٥٧، من استعادة كل سفوح الجبل[1] بالاضافة الى ذلك فقد قامت الطائرات البريطانية بقصف الجبل الأخضر، ملقية في الوقت نفسه منشوراً على نزوى، كان نصه: «ان الطائرات الملكية البريطانية ستهاجم قلاعكم بعد غد لنريكم أن لدينا سلاحاً قوياً فتاكاً» بينما قامت زوارقهم بضرب حصار شديد على المنطقة وطوقتها من جميع نواحيها بالقوى البرية والبحرية، ومنعوا الدخول اليها والخروج منها لمنع وصول أية امدادات من الرجال والسلاح كما اتبعوا مع المنطقة سياسة التجويع وذلك بمنع وصول الأغذية اليها لكي يحملوها على الخضوع والاستسلام[2].

بعد ذلك دارات مباحثات بين المسؤلين البريطانيين وسلطان مسقط عدة أيام في ظفار، تم خلالها وضع خطة مشتركة لشن هجوم جديد يشترك فيه سلاح الجو البريطاني وقوات السلطان، وذلك بقصد ارهاب الوطنيين في المناطق المجاورة، بيد ان البريطانيين قبل ذلك قاموا بعقد اتفاق عسكري بينهم وبين سلطان مسقط عرف باتفاق عام ١٩٥٨، كان معظم بنوده تدور حول المساعدات العسكرية

---

(١) جورج لونزوسكي: المرجع السابق، ص ١٧٩.

(٢) أمين سعيد: المرجع السابق، ص ١٧٣ - ١٧٥.

للسلطان، ويبدو ان الذي دفع الحكومة البريطانية الى ذلك الاوساط السياسية في داخل بريطانيا وحتى تجد مبرراً لعملياتها العسكرية في عمان. وبناء على ذلك قام البريطانيـون مع السلطان في أواخر عام ١٩٥٨ بحملتهم الـواسعة على الامـام وأنصاره، فقد صعّد السلاح الجوي البريطاني من قصفه للجبل فدمـرت القرى وقنوات الري، بالاضافة الى ذلك أحضرت سرية من القوات البريطانية الخاصة المدربة على حرب الثوار من الميدان في الملايو ولكن هذه السرية عجزت عن اداء المهمة، فجرى تدعيمها بسرية أخرى، وذلك بعد اسابيع من المراوغة ووقوع خسائر كبيرة في «أوساط قواتها التي بلغت على سبيل المثال في احدى المعارك وهي معركة «كمة» التي كانت الأولى من نوعها بعد معركة نزوى عـام ١٩٥٧، بستين رجلاً من البريطانيين والمرتزقة بخلاف الجرحى الذين تم نقل عـدد كبير منهم بالطائرة الى البحرين وعدن، ورغماً عن ذلك قاومت قـوات الامام بقيـادة شقيقة طالب بعد تمركزه في منطقة قريبة من تنوف نتيجة لوصول أسلحة ثقيلة من السعودية كان من ضمنها بعض المدرعات والألغـام الامريكيـة شديـدة التدميـر ومدافع الهاون، حيث استطاعوا بواسطتها انهاك القوات البريطانية، وذلك بزرع الألغام في الطرق التي تستعملها، وبنصب الكمائن ما بين الحين والآخر[1]. وفي غضون ذلك تقدم البريطانيون في محاولة منهم كما يبدو لنا لامتصاص حمـاس الثوار بالاضافة الى رفع الضغط الواقع عليهم من جراء تدخلهم في عمان من قبل مجلس العموم البريطاني ومن الأساط العالمية، بعرض للامام غالب بواسطة الشيخ ابراهيم العبري في شهر نوفمبر عام ١٩٥٨، يطلبون فيه وقف اطلاق النار والدخول في مفاوضات من أجل ترتيب صلح ما، وقد أبدى الامام استعداده على ذلك، ولكن بشروط من بينها: ـ

أولاً: ان تجري المفاوضات تحت اشراف لجنة محايدة.

ثانياً: أن تنسحب جميع القوات البريطانية من جميع الأراضي التي احتلتها من عمان اعتباراً من عام ١٩٥٥.

---

(١) Philips, W.: Op. Cit., P. 205. See also Halliday, Fred: Op Cit., P. 284.

ثالثاً: أن ينسحب جميع الولاة الذين عينهم السلطان.

غير ان البريطانيون رفضوا شروط الامام، مما ترتب عنه قيام الثورة بقيادة طالب بن علي بتوسيع نطاق عملياتهم العسكرية حيث شنوا هجوماً عنيفاً على قوات السلطنة بشكل أعنف مما سبق[1]. بالاضافة الى قتل الكولونيل دبليوس..W. Uass. القائد البريطاني في منطقة الخليج بينما كان يقوم باحدى عمليات الاستكشاف على الجبل الأخضر تمهيداً لانزال قوات المظلات البريطانية اذا فاجأته نيران مدافع الثوار وقد سرت موجة ذعر بين القوات البريطانية على اثر مقتل هذا الضابط، وصرح أحد كبار الضباط البريطانيين قائلاً: «اننا نواجه الآن في عمان موقفاً يشبه الموقف الذي كنا نواجهه في كينيا». وقد حاولت السلطات البريطانية والسلطانية على اثر تلك الهزائم المتكررة والخسائر التأثير على نفسيات رجال المقاومة وكنوع من الاغراء بالقاء منشورات من الطائرات على العمانيين تحمل اسم السلطان وتطلب باسم السلطان من الوطنيين التسليم والقاء السلاح، مستخدمة أسلوب الاغراء تارة وأسلوب التهديد تارة أخرى، بيد انها فشلت في مسعاها. وبعد ذلك الاسلوب وفي محاولة لوقف زخم وحماس الثوار طرح البريطانيون في نهاية عام ١٩٥٨، فكرة تكوين مجلس للوصاية في مسقط من ستة أشخاص ثلاثة من البريطانيين وثلاثة من عائلة السلطان، وقد طار الى لندن لهذا الغرض سلطان مسقط في أول شهر يناير عام ١٩٥٩، في حين صرحت الدوائر البريطانية بأن هذه الزيارة كانت زيارة للاستشفاء[2]. بيد انه مع استخدام البريطانيين الأساليب المختلفة وطرحهم بعض العروض بغية التأثير على موقف الثوار الا انهم واصلوا عملياتهم الحربية، فبعد اسابيع من المراوغة واصلوا الى معقل الثوار بتسلق الجبل ليلاً، وتم انهاء ثورة الجبل الأخضر في يناير عام ١٩٥٩.

---

(١) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(٢) فيصل علي فيصل: المرجع السابق، ص ٩٦ ـ ١٠١.

وبالرغم من انتهاء المقاومة العسكرية النشطة من قبل الثوار والامام عام ١٩٥٩، فان زرع الالغام قد استمر حتى أوائل الستينات[١].

وقد تصدرت أنباء ثورة غالب بن علي على السلطان والبريطانيين والهجوم البريطاني صفحات الصحف العالمية ففي ٢٣ يوليو عام ١٩٥٧، نشرت صحيفة نيورك تايمز مقالاً بعنوان «ثورة جديدة في الجزيرة العربية» استهلته بالهجوم على القومية العربية باعتبارها السبب المباشر لهذه الثورة وقالت: «ان عزل سلطان مسقط وعمان سيؤدي الى زعزعة مركز بريطانيا في المنطقة النفطية، بل وسيفتح الباب لخلع بقية حكام المنطقة الساحلية وينذر محمية عدن بالخطر» في حين ذكرت صحيفة واشنطن بوست بتاريخ ٢٧ يوليو عام ١٩٥٧: «انه لو فقدت مسقط وعمان فستحدث نكسة تهز النفوذ البريطاني في كل مشيخات الساحل وقطر والبحرين والكويت، وكذلك ستتعرض عدن للتهديد، وطبعاً كل ما تخشاه بريطانيا هو القومية العربية». وتعليقناعلى ما كتبته تلك الصحيفتان بأنه ليس من الغرابة ان تدافع الصحافة الامبريالية عن مصلحة الامبرياليين وتبين دور المد القومي العربي في ضعضنة تلك المصالح وماكان ينتج عنه في حالة انتصار الثوار على السلطان وقوات البريطانيين.

وفي مقابل ذلك قامت جريدة التايمز اللندنية بعددها الصادر في ٢٦ يوليو ١٩٥٧ بوصف الأعمال الوحشية للقوات البريطانيية حينما قالت: «لقد كان الحصن العظيم الواقع في قلب الجبال العمانية هدفاً لصواريخ ومدافع وطائرات سلاح الجو الملكي البريطاني، وتدل التقارير التي أدلى بها الطيارون الذي اشتركوا في الغارة بأن الهجوم الجوى قد أحدث أضراراً جسيمة في القلعة التي يتحصن بها الثوار في مدينة أزكي الواقعة عشرين ميلاً شرقي نزوى عاصمة عمان». وقد نشرت الجريدة نفسها أول نوفمبر عام ١٩٥٨ مقالاًاوضحت فيه تفوق الثورة في عمان و عن الفشل المتلاحق الذي تعانيه القوات البريطانية في عمان وجيش سلطان مسقط

---

(١) Halliday, Fred: Op. Cit., PP. 284 — 285.

مؤكدة بأن القوات الوطنية العمانية أخذت تملك زمام الموقف في عمان وتبث الالغام على طول الطرق المؤدية الى المواقع الحربية، وأضافت الجريدة: بأن القوات البريطانية فشلت تماماً في الحصار الذي فرضته على الثوار في الداخل بقصد منع دخول الاسلحة اليهم. بينما اعترفت جريدة الخليج اليومية الناطقة بلسان الدوائر الاستعمارية في البحرين بفشل الغارات الجوية البريطانية على معاقل الثوار كما اعترفت بأن الثوار قد نجحوا في فك الحصار الذي كان مفروضاً عليهم منذ وقت طويل[1].

والجدير بالذكر أنه على الرغم من نثر الحكومة البريطانية الدعايات، على أن الذي يقوم بالقتال هو سعيد بن تيمور من أجل توحيد عمان، وأن بريطانيا تقوم بمساعدته في تنفيذ مخططه تمشياً مع الالتزامات التي تفرضها المعاهدة المعقودة بين بريطانيا وسلطان عمان[2] الا أن عملياتها العسكرية لاقت الامتعاض وفي جميع الاوساط سواء المحلية أو الخارجية، فعلى المستوى المحلي، وانه بالرغم من تأكيد وزير الخارجية سلون لويد في ٢٣ يوليو في بيان له: بأن بريطانيا تقوم بتقديم التأييد العسكري التام الذي يحتاج اليه صديق حميم، معرباً في بيانه بأن هيبة بريطانيا في الخليج تتعرض للخطر في اللحظة الراهنة، فلو أنها أخفقت في اخماد هذا التمرد فسوف يقضي على الوجود البريطاني قضاءاً مبرماً[3] الا أن الشعب البريطاني أبدى سخطاً شديداً على سياسة حكومته الرعناء في عمان، تلك السياسة التي في شأنها أن تخلق متاعب كثيرة لبريطانيا نفسها وتكسبها المزيد من الاعداء بالاضافة الى اعدائها التقليديين.

فقد تناول حزب العمال البريطاني - قبل ان يتسلم الحكم - في احدى مناقشاته التدخل البريطاني الصريح في عمان، وهاجم الحكومة على موقفها

---

(١) فيصل علي فيصل: المرجع السابق، ص ٧٤، ٩٤ - ٩٥.
(٢) محمد عبدالله السالمي وناجي عساف: المرجع السابق، ص ٢٣٧ - ٢٣٨
(٣) عادل رضا: المرجع السابق، ص ١٦٧.

العدائي من الشعب العربي العماني وهمجية الغارات على السكان الآمنين، وهدم البيوت، وتسائل المستر فيليب نويل في احدى جلسات العموم البريطاني «لماذا لا تعترف الحكومة البريطانية بأن المعارك الدائرة الآن في عمان لها ارتباط بوجود النفط هناك وان كل شيء في الجزيرة العربية متصل بالنفط، ولا ريب في أن عملياتنا العسكرية الدائرة هناك ليست الا بسبب النفط[1] وأجاب ماكميلان ـ رئيس الوزراء البريطاني انه ليس عنده ما يقوله عن الحالة في عمان. كما تساءل الزعيم العمالي: لماذا تمتنع الحكومة البريطانية عن نشر حقائق الحرب الدائرة في عمان؟ وأصر على أن تنشر الحكومة بياناً مفصلاً عن الغارات الجوية التي تقوم بها ضد السكان الآمنين، مؤكداً: بأن تكالب الحكومة البريطانية على التمسك بموقفها في عمان لا يوجد له أدنى مبرر الا لوجود النفط بكميات ضخمة في أراضيها. اما الصحف البريطانية فقد طالبت الكثير منها بالوقوف عن التمادي في العدوان، فقد جاء في مقال نشر في لندن «انه لمن المتفق عليه في القوانين الدولية، أن تدخل دولة أجنبية غير مسموح حتى لو جاء هذا التدخل بطلب من حكومة تكون مشغولة باخماد ثورة مسلحة، وبمقتضى معاهدة يفترض أنها تبرر هذا التدخل».

اما المستر بيتربنسون فقد وجه خطاباً الى جريدة التايمز اللندنية علق فيه على قضية عمان بقوله «اذا كنا نريد تحقيق مبدأ يسوده القانون فان من الأهمية بمكان أن تتقيد كل حكومة تقيداً نزيهاً بقواعد القانون السائدة» «وأن حكومة صاحب الجلالة بعملها في عمان، قد خلقت سابقة بحيث تتيح لحكومة أخرى أن تتيح لنفسها حق التدخل[2]».

اما الموقف الخارجي بالنسبة للعدوان البريطاني، فقد قامت بعض الدول العربية بتقديم مساعدات مالية بالاضافة الى المساعدات العسكرية، وتقديم تسهيلات لتدريب جيش الثورة[3] في الوقت الذي كانت فيه الاذاعات العربية

---

(١) سعيد أحمد الجناحي: كنت في ظفار «مشاهدات في أرض الثورة، د. ت، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٢) محمد عبدالله السالمي وناجي عساف: المرجع السابق، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٣) عمان في المحافل الدولية، ص ٢٤.

تهاجم العدوان وتدعو الشعب العماني الى الصمود، ففي حديث موجة من اذاعة القاهرة لمتسمعيها في عمان قالت: ان العدو قد هاجمكم بقواته المسلحة ودباباته ومصفحاته وطائراته ناكثاً كل العهود والوعود، وخارقاً كل قوانين الله والبشر، وان المستعمرين يحاولون تجميد القسم الجنوبي من شبه الجزيرة العربية، بعد أن هزموا في القسمين الشرقي والغربي، انهم يحاولون اعادة المستعمرين البرتغاليين الذين حطم الشعب العماني محاولاتهم، يا أبطال عمان، فكروا في سياسة الاستعمار ذات الوجهين، ان عملاء الاستعمار قد أعلنوا أنهم لن يمسوا استقلالكم، ولكن الحقيقة انهم احاطوكم بسياج من حديد ونار، وشنوا عليكم هجمات ضارية بقوات عديدة. اما اذاعة دمشق فقد طالبت العرب في تعليق لها على أحداث عمان بمساعدة الشعب العماني على صون استقلاله[1] ومن ناحية أخرى فعلى الرغم من طبيعة قيادات الامامة التي قادت الثورة في ذلك الوقت، فانها حظيت بتأييد الاتحاد السوفيتي انطلاقاً من معاداتها للاستعمارالبريطاني، فقد اصدرت وكالة تاس السوفيتية في ٢٠ أغسطس عام ١٩٥٧ بياناً جاء فيه: «لا ينبغي الاعتراف بأن النهب والسلب من الأمور العادلة، وهذا ما يجري الآن بطريق الحرب الاستعمارية لسكان بلد عربي صغير هو عمان كما أشار البيان الى: «أن المواطنين السوفييت يدركون بصورة حميمة مسعى الشعب العربي الى التحرر من التبعية الأجنبية، والحصول على الاستقلال التام. ولهذا يحتج الشعب السوفيتي أشد الاحتجاج على أي تدخل في شؤون عمان الذي يملك وحده كل الحق في تقريره مصيره بالطرق التي يشاءها» وهاجمت الوكالة صحافة الغرب «البرجوازية» التي أظهرت النزاع القائم في عمان بأنه صراع بين عدة قبائل متقاربة المبادىء والمصالح، وقالت أن الحملة البريطانية ما هي الا مظاهرة للاستعمار البريطاني في شرق جزيرة العرب والخليج العربي، كما أكد المندوب السوفيتي المسيو سوبيلوف ـ Sebelov — أن الحرب الدائرة في عمان هي نتيجة طبيعية

---

(١) جيمس موريس: المرجع السابق، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

للمؤامرات الانجلو الأمريكية في سبيل احتكار النفط في هذا الجزء من العالم، وأن التدخل العسكري البريطاني ما هو الا خرق صريح لمبادىء هيئة الأمم المتحدة[1].

على الرغم من مظاهر الشجب التي صدرت على جميع المستويات الا ان ذلك لم يؤثر على السياسات البريطانية في عمان، بل انها صعدت من مساعداتها للسلطان غير ملتفةٌ للغط الذي أثير حول تلك المساعدات من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية.

بعد اقامة طويلة للامام غالب في الجبل الأخضر، وبعد أن أتم تنظيم حرب العصابات مع اخيه التي أنزلت بالطرف الآخر خسائر فادحة تمثلت في نسف مقر وزارة خارجية حكومة مسقط في ٣٠ أبريل عام ١٩٥٨، حيث كان مقرراً أن تقام حفلة كبرى يحضرها جميع رجال السياسة والحرب البريطانيين في مسقط والخليج، ولكن الانفجار وقع قبل أو انه بذلك لم يؤد النتيجة التي قدرها الفدائيون العمانيون، الا انه احدث هلعاً في قلوب البريطانيين، كذلك نسف الوطنيون الأسلحة والمعدات التي أنزلتها البواخر البريطانية في كل من منطقته الدقم ومصيره فاحترقت عن آخرها بالاضافة الى ذلك فانهم قاموا بتفجير مخازن شركات النفط في منطقة العذيبة، فدمر ٢٠٠٠ برميل من النفط وغيرها من أدوات الشركة، كذلك قاموا بمهاجمة مركز القوات البريطانية في سيح الملح الذي لا يبعدعن العاصمة مسقط اكثر ٧ أميال[2].

نقل الامام مقر اقامته الى ميناء الدمام السعودي الذي يقع على مقربة من الحدود العمانية، حيث الاتصال مع الداخل سهل. وقد رحبت السلطات السعودية به وأمدته بالمساعدات الضرورية، ويبدو أن هدف الامام غالب من انتقاله من مقره

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار: دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص ٩٣ - ٩٤.

(٢) فيصل بن علي فيصل: المرجع السابق، ص ٨٨.

في الجبل الأخضر الى الدمام هو محاولته الاتصال بالعالم الخارجي كيما يطلعه على حقيقة قضية بلاده، ويناشده العون والتأييد لتحرير بـلاده من الغزاة[1] الى جانب محاولته تشكيل قوة وطنية في المنفى، إلا أنه لم يسر قدماً في تشكيلها، لأنه رأى بأن الدول العربية كـانت غير مستعـدة لهذه الخـطوة، الا اذا أثبتت القيادة الجديدة حضوراً فعالاً في الداخل. بينما قام في سبيل تأكيد شرعيته في حكم عمان، باقامة عدة مكـاتب تحت رعاية جامعة الدول العربية في القاهرة ودمشق وبغداد، كما شرع في اصدار جوازات سفر باسم امامة عمان، الى جانب اصداره مجموعة من الطوابع يفهم منها ومن فحواهـا انها من «دولة عمان» والغريب بأن تلك الطوابع كانت تطبع في لندن، وكانت توزع من قبل بلدان جامعـة الـدول العربية المساندة للامام، عن طريق صندوق بريد عمان في الأردن. وقد كسب الامام عائداً مالياً كبيراً من طبع الطوابع تلك التي غالباً ما كانت تحمل سلسلة من صور الزهور والرياض[2] بالاضافة الى أن بعض تلك الطوابع ظهرت فيها صور لفناني العصور الوسطى المفتتنين بالصورة العارية التي كانت تبعد كل البعد عما يلبسه الامام من لبوس الديـن مما اوقعه في ورطة كبيرة امام قطاعات الشعب العماني المحافظة[3]، بالاضافة الى ذلك فقد قام مجلس ثورة عمان بعرض القضية على الجامعة العربية، وهكذا انتلقت ثورة الجبل الاخضر من مرحلة الصدام المسلح الى مرحلة البحث عن حل للمشكلة في أروقة جامعة الدول العربية وفي دهاليز هيئة الامم المتحدة، ومناشدة الدول كما سنرى في الفصل القادم.

والسؤال المطروح لماذا فشلت ثورة الجبل الأخضر رغم المساعدات التي قدمت لها والظروف العربية المواتية التي تهيأت لها؟ لماذا تحولت الثورة فيما بعد

---

(١) أمين سعيد: المرجع السابق، ص ١٧٧.

(٢) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٩٩. أنظر كذلك:

Halliday, Fred: Op. Cit., P. 301.

(٣) جريدة الراية: جريدة كانت تصدر عن الحزب البعثي السوري في لبنان، لبنان ١٣ ديسمبر، ١٩٧١.

الى مجرد مجموعة من المكاتب الانيقة في العواصم العربية، وعدد من المستفيدين مادياً وشخصياً؟.

لقد ارجعت الجهة الشعبية لتحرير عمان التي تولت عملية مقاومة البريطانيين والسلطان فيما بعد في أدبياتها فشل تلك الثورة الى اسباب ذاتية، واسباب موضوعية. فالأسباب الذاتية فندت على النحو التالي:

أولاً: نوعية القيادة: وقد وصفت الجبهة الشعبية لتحرير عمان هذه القيادة بانها «مثلت القوى الاقطاعية في عمان الدخل وكان على رأس هذه القيادة سليمان ابن حمير امير الجبل الاخضر، الذي كان يعتبر كل منطقة الجبل الاخضر اقطاعية خاصة له، ويمكنه التحكم والتصرف بممتلكات الناس» وكذلك وصفت الجبهة قيادة الامامة انها «لم تكن اكثر تقدمية من اسرة البوسعيد العميلة على الصعيد الداخلي وتركيبتها الطبقية، فقد مثلت هذه القيادة العقلية القبلية والاقطاعية المغرقة في تخلفها وعدائها للتقدم والتطور، وارادت المحافظة على نمط العلاقات المتخلفة في عمان الداخل، وعدم تمكين الطبقات الكادحة من تسلم زمام القيادة.

ثانياً: الخط السياسي:

«لم تكن القيادة الامامية تملك البرنامج السياسي الواضح الذي تمكنها من تعبئة الجماهير حولها» هذا رأي الجبهة في القيادة السياسة للثورة، لأنها ظلت مترددة في الثبات على توجه سياسي معين، فاحياناً يكون طرد البريطانيين والسلطان هو الهدف، وأحياناً أخرى يكون تطبيق اتفاقية السيب هو المطلوب، واحياناً توحيد عمان هو الغاية.

ثالثاً: التحالفات:

محالفة قيادة الامامة للسعودية، وحاولة استغلال التناقض بين السعودية والبريطانيين، في الحقيقة فان هذا ليس بخطأ او سلبية بل هو ايجابية، بشرط ان تتمكن قيادة الثورة الامامية من التحكم بهذا التحالف والسيطرة على شروطه، بحيث لا يتحول الى نقطة ضعف خطيرة للثورة.

وهذا ما وقعت في القيادة العمانية الثورة آنذاك التي تحولت الى لعبة او ورقة بيد السعودية، او كما قالت الجبهة الشعبية «ذليلة للرجعية السعودية ومخططاتها في المنطقة». تلك كانت الاسباب الذاتية التي عملت على فشل ثورة الجبل الأخضر، اما اذا ما نظر الى الاسباب الموضوعية فسنجدها تتمثل في مجموعة اسباب منها، القوى العسكرية التي وظفتها بريطانيا في المنطقة للحفاظ على مصالحها، الدعم البريطاني المستمر للسلطان سعيد بن تيمور، الهيمنة البريطانية على منطقة الخليج، تجميد الخلافات والتناقضات السعودية البريطانية فيما بعد لمواجهة ثورة العراق والوحدة المصرية والسورية وثورة اليمن، تشديد قبضة السعودية على قيادة الثورة والتحكم في أمورها، بالاضافة الى دور المخابرات المركزية الامريكية التي قيل ان عدداً من قادة ثورة الجبل الاخضر على حسب ماردده الجبهة الشعبية التحرير العمانية في أدبياتها مراراً بان قيادة الثورة المكونة من غالب، وطالب سليمان وصالح الحارثي والمتعاونين معهم كانوا عملاء للمخابرات المركزية الامريكية، وانها مجموعة تاجرت بقضية الشعب العماني، ولذا يجب محاربتهم كما يحارب عملاء الاستعمار البريطاني والامريكي واعوانهم[1]، ومن ناحية اخرى فقد قوّم أحد الثوريين العمانيين ثورة الجبل الاخضر في عام ١٩٧١ على النحو التالي: «اهم ما يقال حول حركة الامام غالب انها سببت صداماً داخل المعسكر الاستعماري. فقد كانت نتيجة صراع بين الامام وسعيد بن تيمور، اي انها صراع بين نظام استبدادي، وبين رسم كاريكاتوري لذلك النظام الاثري ممثلاً بالامام نفسه، وعندما نقول انه صراع داخل المعسكر الاستعماري فنحن نعني وقوف بريطانيا خلف سعيد بن تيمور من ناحية، ووقوف امريكا والسعودية خلف الامام غالب من ناحية اخرى. ولكن رغم ان حركة الامامة تمثل صراعاً داخل المعسكر الاستعماري، فقد كانت تتمتع بتأييد جماهيري كبير، والجماهير التي أيدت الامام انما أيدته اساساً كرد فعل وطني على الاحتلال البريطاني للداخل العماني عام ١٩٥٤ «يضاف الى ذلك بأن الحركة الامامية كانت غير قادرة على قيادة نضال

---

(١) علي فياض: المرجع السابق، ص ٨٠ ـ ٨٣.

جماهيري ضد الاستعمار بسبب مصالحها الطبقية، ولأنها اعتمدت على النظام العسكري العشائري التقليدي[1] الى جانب ان كلا من غالب وطالب بن علي وسليمان بن حمير، وغيرهم من زعماء الامامة لم يكونوا في المجرى الطبيعي لحركة القومية العربية التي كانت في احسن حالاتها في ذلك الوقت وبالأحرى لم تكن لديهم الاهداف الوحدوية العربية، والحقيقة ان الطموح الشخصي والرغبة في السلطة كاناهما الدافعين الرئيسيين من تلك الحركات الثورية التي قاموا بها[2].

وهكذا يمكننا القول من خلال ما لمسناه من احداث في هذا الفصل، بأن قضية الحدود التي أوجدتها الاكتشافات النفطية، لعبت الدور المباشر في ايجاد ارضية من العلاقات المضطربة بين الحين والآخر بين السلطنة والامامة من جهة، وبين السعوديين من الجهة الاخرى، كما اتضح لنا الدور الذي لعبته شركات النفط الامريكية والبريطانية ومن ورائها دولها، التي كانت تعمل في أراضي الاطراف السابقة في دفع تلك الاطراف الى التشبث بمطالبها ومساعدتها بكل الوسائل لتدعيم تلك المطالب الحدودية، ايماناً منها بان كل شبر يتوقع فيه وجود ثروات نفطية ضخمة هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى ادى توقع وجود النفط في مناطق عمان الداخلية الى عودة الصراع بين الامامة والسلطنة، بعد معايشة سلمية دامت اكثر من ٣٤ عامر تقريباً وتدخل اطراف اخرى في هذا الصراع متوخية عن طريق هذا الصراع حصول ما تصبو اليه وبخاصة البريطانيين الذي ألقوا بثقلهم بشكل غير عادي في احداث ثورة الجبل الاخضر، اذ انهم في الفترة السابقة للصراع كان يكتفون بمساعدة السلطان حتى لا يفقد توازن سلطته دون التدخل المباشر، لأن الطرف الامامي بتشكيلته القيادية الجديدة كانت له ميول سعودية اكثر من اي وقت خلال الصراع الطويل بين الامامة والسلطنة، رغم ما كانت ما تكنه الاباضية خلال قرنين من بغض وكراهية للدعوة السلفية التي كانت للسعوديين دور في شد عودها وهي في مرحلة الحضانة.

---

(١) Halliday, Fred: Op. Cit, pp. 284 ' 285.

(٢) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٢٩٩.



الفصل الخامس

المؤثرات الخارجية في الصراع

أولاً : الإطار العربي.

ثانياً : الإطار الدولي.

ثالثاً : اختفاء الامامة.

ظلت قضية الصراع بين الامامة والسلطنة منذ ولادتها محصورة في النطاق المحلي اللهم إذا إستثنينا التدخل البريطاني حتى عام ١٩٥٤، حينما إستجدت على الساحة العمانية أمور على نحو غير مألوف، مما دفع أحد أطرافها الى نقلها خارج الاطار العماني في محاولة منه لتقليل الخطر المحدق به ولكسب دعم في الاوساط التي نقلت إليها القضية. والغريب أن الطرف الذي نقل القضية العمانية الى خارج الحيز العماني هم أنصار الامامة الذين ظلوا لمدة اكثر من قرنين يمتنعون عن الاتصال بالعالم الخارجي، ضاربين من حولهم سوراً من التخوفات، ويبدو أن لهذا الانزواء أسبابه التي من جملتها المذهب الاباضي الذي كان الاماميون ينتمون اليه لوحدهم في منطقة الخليج العربي.

وهذا وقد تم إثارة القضية العمانية في الخارج في إطارين:

أولاً: الاطار العربي: منذ أن تقلد غالب بن علي منصب الامام في عام ١٩٥٤، على إثر وفاة الامام الخليلي، وهو يحاول أن ينقل قضية الامامة الى خارج الصعيد العماني، نظراً للضغوط المتزايدة عليه من السلطان والبريطانيين، فولى وجهه الى جامعة الدول العربيه لعلها تساعده وأعوانه في مواجهة ماهم فيه، متقدماً بطلب الانضمام إليها. ويبدو لنا بإن الامام كان يهدف من وراء طلبه ذلك إيجاد قاعدة سياسية وحضور له على الساحة العربية، وحتى يؤكد للكثير من الدول العربية إستقلالية الامامة.

ومن أجل ذلك أرسل الامام إلى جامعة الدول العربية يطلب فيها الاعتراف

بعمان دولة عربية مستقلة ذات سيادة ودراسة أوضاعها وقبول إنضمامها إلى الجامعة. فدرس الطلب في اللجنة السياسية للجامعة، وقرر مجلس الجامعة في ١١ ديسمبر الموافقة على القرار الاتي للجنة السياسية «أحيطت اللجنة علماً برسالة إمام عمان وأوصت بالانتظار نتيجة ما تقوم به الامانة العامة مستعينة بالدول الاعضاء من دراسات لامامة عمان»[١].

ويبدو أن سبب تريّث الجامعة في قبول أمامة عمان بالانضمام إليها كان راجعاً إلى أن المسؤولين فيها لم يكونوا واثقين من الخطوة التي يمكن للجامعة إتخاذها إزاء إمامة عمان التي كانت لا تزال مجهولة للعالم العربي حتى ذلك الوقت، لدرجة أن بعض أعضائها أثناء عرض الطلب طالبوا بتوضيح موقع الأرض على الخريطة التي طلب منهم الموافقة على جعلها دولة[٢] يضاف إلى ذلك تعللّ الأعضاء بأن الامامة لم تستوفي شروط الدولة الحديثة على الرغم من محاولة أنصار الامامة تلمس الأدلة التي تثبت أن الامامة قد أضحت دولة بالمفهوم الحديث لهذه الكلمة، واستدلوا على ذلك بجوزات السفر التي بدأت الامامة في اصدارها، الى جانب تعللهم كذلك بأن طبيعة العلاقة بين الزعماء القَبليين وبين الامام لم تتضح[٣] ومن ناحية أخرى فإن اتخاذ الجامعة ذلك القراريعود إلى وضع بعض الدول العربية التي لم تكن قد تحررت بعد من سياستها الخارجية، رافعة الحرج عنها حول الموضوع بدعوى أن الامامة لم تستكمل مقومات الاستقلال الصريح الذي ينص عليه ميثاق الجامعة العربية[٤] أما أنصار الامامة فعللوا سبب ذلك أن بعض الدول العربية أرادات بذلك الرفض مجاملة بريطانيا، وقد أفضى أنصار الامامة هذه الحقيقة امام لجنة التحقيق التابعة لهيئة الأمم المتحدة التي كانت

---

(١) قرار مجلس جامعة الدول العربية. ق ٨٤٧/و٢٢/ج ٦، ديسمبر ١٩٥٤.

(٢) Skeete, IAN. op. cit., P. 198.

(٣) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٩٧.

(٤) جمال زكريا: الاصول التاريخية لقضية عمان، المجلة المصرية التاريخية، العدد ١٢، ٦٤ ـ ١٩٦٥، ص ١٨٤.

برئاسة - دي ربنيج - De Rebbing -، [1] وعلى حسب اعتقادنا بأن سبب طلب الجامعة التريث لقبول الامامة فيها يعود الى أن الدول العربية كانت تتخوف من أن تتخذ سابقة عمان ذريعة من قبل بعض العناصر داخل الدول العربية التي تتميز تركيبتها السياسية بالطائفية والمذهبية مثل لبنان، وبالتالي تعمل على الانفصال، ومن ثم تطالب الجامعة بالانضمام إليها، وهذا ما كان يخالف ميثاق جامعة الدول العربية.

قامت الجامعة بإستطلاع رأى الحكومتين اليمنية والسعودية في الموضوع في ديسمبر ١٩٥٤ [2] ويبدو لنا بأن سبب إقتصار الجامعة استطلاع رأي الحكومتيبن في الموضوع راجع لقرب الدولتين من أحداث الامامة، وخاصة السعودية التي كانت لها علاقات مع حكومة الامامة، والتي كانت أحد المؤيدين لها ضد السلطان والبريطانين ومع ذلك فإن الطرفين السعودي واليمنى لم يبديا رأيهما بصراحة في الموضوع. ولذا نرى مجلس الجامعة يتخذ قرار بإرجاء موضوع الانضمام الى اجتماع قادم استكمالاً لعناصره[3] وقد كان لتزامن عرض الموضوع على مجلس الجامعة ووقوع تطورات مفاجئة في عمان على إثر فشل محاولات التحكيم في جنيف حول البوريمي، وتحرك قوات من ساحل عمان للسيطرة على البوريمي، بالاضافة إلى زحف قوات السلطان إلى داخلية عمان[4] الى جانب ما أثاره طلب الامام بالانضمام للجامعة هذه المرة لموضوع اتفاقية السيب من جدل بين الأعضاء حول ما إذا كان من حق عمان الداخل انتتمتع بإدارة شئونها الخارجية دوراً كبيراً في عدم إتخاذ الجامعة قرار بقبول إنضمام الامامة إليها[5].

بيد أن مجلس الجامعة قام في جلسته في اكتوبر في ١٠ أكتوبر ١٩٥٥، وبناء على توصية اللجنة السياسية باتخاذ القرار التالي :

---

(١) صلاح العقاد: نفس أعلاه والصفحة.

(٢) LANDEN, R.G.. op. cit., p. 419.

(٣) قرار مجلس جامعة الدول العربية. ق ٩٢٠/د ٢٣/ج٢، ٣١ مارس ١٩٥٥.

(٤) جمال زكريا: الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، ص ٢٧٦ ٢٧٧.

(٥) LANDEN, R. G: loc. cit.

«رغبة من مجلس جامعة الدول العربية في تسهيل السبل امام البلدان العربية المستقلة للانضمام الى جامعة الدول العربية، يرحب المجلس بطلب امامة عمان الانضام الى عضويته، ويقرر دعوة الدول العربية الاعضاء التي لم تبد بعد رأيها في الموضوع لتكوين وجهة نظرها فيه على أن تعرض هذه الدول رأيها في مجلس الجامعة في دورته القادمة، لكي يتخذ قراراً حول انضمام الامامة الى الجامعة[١].

وعلى إثر العمليات العسكرية للسلطان والبريطانيين في مناطق عمان الداخلية، وبعد الحاح من الامامة على الجامعة بالاهتمام بشكل أكثر جدية بقضيتها إتخذ مجلس الجامعة في دورته الخامسة والعشرين في ١٢ إبريل ١٩٥٦، قرار بإرسال وفد إلى عمان مفوضاً الأمين العام في تأليف بعثة ثلاثية تمثل الجامعة للاحاطة بإحوال منطقة عمان وتقديم تقرير عن نتيجة سعيها الى مجلس الجامعة في دورته القادمة ـ رافعاً توصية للدول الاعضاء بالتعاون على تيسير مهمة البعثة[٢] والحاقاً لهذا القرار، وبعد أن أحيطت اللجنة السياسية علماً بما ورد في مذكرة الأمين بشأن تلك وبعد البعثة الاطلاع على اقتراح وزارة الخارجية السورية بتأليف لجنة من الدبلوماسيين والخبراء العرب لزيارة عمان والمحميات الأخرى، ودراسة أحوالها، إتخذت اللجنة قراراً بأن تتابع الامانة العامة مراقبة الاحوال في هذه البلاد، حتى يتسير إيفاد البعثة متى سمحت بذلك الظروف القائمة هناك[٣] وعلاوة على ذلك قامت اللجنة السياسية للمجلس في دورته العادية السابعة والعشرين وبعد دراسة تقرير الأمين العام عن القضية العمانية والعدوان الاجنبي، وبعد النظر في المذكرة السعودية حول الموضوع وبعد الاستماع الى ممثل عمان في القاهرة بإتخاذ القرار الآتي:

أولاً ـ ان تدخل القوات البريطانية المسلحة في عمان هو اعتداء صارخ على استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها.

---

(١) قرار مجلس جامعة الدول العربية. ق ١٠٢٠/د ٢٤/ج١ ـ ١، ١٠ اكتوبر ١٩٥٥.

(٢) قرار مجلس جامعة الدول العربية. ق ١١٢٧/د ٢٥/ج٤، ١٢ إبريل ١٩٥٦.

(٣) قرار مجلس جامعة الدول العربية. ق ١٣٤٥/ د ٢٧/ج٥، ٣٠ مارس ١٩٥٧.

ثانياً ـ قيام الدولة الاعضاء بعمل مشترك جماعي، وذلك بطلب عقد جلسة وعاجلة لمجلس الامن للنظر في هذه القضية، ووقف تدخل القوات العسكرية البريطانية ضد عمان بوصفه تهديداً للسلم والأمن في الشرق الأوسط، ومخالفاً لاحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ثالثاً ـ بذل المساعي العاجلة من قبل الدول العربية لدى أعضاء الأمم المتحدة لتأييد عمان في قضيتها[1].

ونتيجة لتأزم الموقف وتطور العدوان على نحو غير متوقع في ١٩٥٨، عقدت اللجنة السياسية عدة إجتماعات بشأن القضية المطروحة أمامها، فأصدرت قرارين بشأن ذلك أولهما في إبريل ١٩٥٨ كان يتضمن بإحالة الموضوع الى حكومات الدول الاعضاء للنظر فيه في ضوء قرارت المجلس السابقة نظراً للحساسية التي وصلت إليها أمر القضية وما أوضحه كتاب مدير مكتب الأمامة في القاهرة بشأن التطورات الأخيرة على الساحة العمانية[2] وثانيهما صدر في ٧ سبتمبر ١٩٥٨، حيث أقر مجلس الجامعة في دورته الثانية تبني قرار اللجنة السياسية الذي كان يشتمل على النقاط التالية:

أولاً: تأكيد قرار مجلس الجامعة الصادر في ٢٦ مارس ١٩٥٧، ودعوة جميع الدول الاعضاء الى تقديم المعونات للامامة.

ثانياً ـ مواصلة التعريف بقضية عمان، وعدالتها سواء في الميدان الداخلي أو المجالات الدولية.

ثالثاً ـ ان تقوم الدول العربية التي لها علاقات دبلوماسية مع بريطانيا بمساعي لديها لحسم هذا النزاع ورد حقوق العمانيين المغتصبة اليهم.

---

(١) قرار مجلس جامعة الدول العربية. ق ١٩٥٦/د ٣٢/ج٤، ٧ سبتمبر ١٩٥٨.

(٢) عمان أرض البطولات ومقبرة الغزاة، اعداد سلسلة البحوث العربية للصحافة والنشر والاعلان، د. ت.، ص ١٢.

رابعاً ـ ان تقوم الوفود العربية لدى الامم المتحدة في الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة باثارة القضية في الخطب الافتتاحية لرؤساء الوفود، وفي اللجنة السياسية، وفي كل مناسبة أخرى تسنح بالامم المتحدة، وان تقرر ما تتخذه من خطوات نحو ذلك[1] وقد الحق مجلس الجامعة القرار السابق بقرار آخر صدر في ١٠ سبتمبر ١٩٥٨، يدعو حكومات الدول الاعضاء الى مؤازرة الشعب العماني بشتى الوسائل في كفاحة المشروع العادل، واحالة القضية الى وفود الدول الاعضاء لدى الامم المتحدة لاتخاد الموقف الملائم لاثارتها في الامم المتحدة بالتعاون مع المجموعة الاسيوية والافريقية[2].

في عام ١٩٦٠، عادت الجامعة العربية الى بذل الجهود في المجال الدولي لاثارة القضية العمانية اذا اصدرت التعليمات الى الوفود العربية لدى الامم المتحدة بطلب ادراج قضية عمان في جدول اعمال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، بالاضافة الى رفعها توصية بأن تبادر الدول الاعضاء فيها التي لم تؤد بعد انصبتها في المعونة المقررة للمجاهدين العمانيين الى أدائها في اسرع وقت، الى جانب بذل المساعي لدى بريطانيا لحسم النزاع ورد حقوق العمانيين المغتصبة اليهم، كما أقر المجلس توصية وذلك بمناشدة الدول الاعضاء الى مضاعفة الجهود من قبل اجهزة الاعلام العربية للتعريف بقضية عمان وعدالتها وشرح جوانبها المختلفة[3]، وفي محاولة للجامعة لاثبات الحضور العماني في اجتماعاتها، وللتأكيد للرأي العام بأن قضية امامة عمان باتت من موضوعات الساعة على الساحة العربية، فقد وجهت دعوة لامامة عمان في ٣١ مارس ١٩٦٢، للاشتراك في اجتماع مجلس الجامعة في دور انعقاده العادي السابع والثلاثين في الرياض. وقد مثل امامة عمان في اجتماع المجلس وفد عماني برئاسة الامام غالب بن علي، حيث قام بالقاء كلمة امام المحلس شاكراً اعضاء المجلس على

(١) قرار مجلس جامعة الدول العربية. ق ١٥٩٦/د ٣٢/ج٤، ٧ سبتمبر ١٩٥٨.

(٢) عمال ارض البطولات ومقبرة الغزاة، ص ١٢.

(٣) قرار مجلس جامعة الدول العربية. ق ١٦٥٤/ د ٣٣/ج ، ٩ سبتمبر ١٩٦٠.

جهودهم التي تبذل في سبيل القضية العمانية، شارحاً ما يعانيه امامة عمان من مآسي بفعل المستعمرين، ذاكراً للمجلس ما انجزه ابناء عمان رغم امكاناتهم البسيطة في المجال العسكري والتعليمي من حيث التدريب واستخدام الاسلحة الحديثة والقيام بالعمليات الحربية، الى جانب توضيحه مدى جدية الامامة في تعليم وتخريج اكبر عدد من الطلبة الابتدائية بمدرسة خاصة بهم في الدمام والعمل على الحاقهم بالمعاهد العسكرية في السعودية. وقد ختم الامام كلمته بالدعوة الى ما من شأنه توحيد كلمة العرب وجمع صفوفهم ومحاربة الاستعمار[١].

وقد ابدى جميع الحاضرين في اعقاب انتهاء الامام غالب من كلمته استعدادهم لتقديم العون للامامة في مختلف المجالات، وتحقيقاً لذلك التوجه اتخذ مجلس الجامعة القرارات التالية.

أولاً: ان تؤيد الدول الاعضاء بكافة الوسائل كفاح الشعب العماني للتمتع باستقلاله وتحرير أراضيه.

ثانياً: حث الدول الاعضاء على المبادرة بتقديم المعونات المالية والمادية الى المكافحين العمانيين طبقاً لقرار مجلس لعام ١٩٥٩، وان تقوم الامانة العامة بالاتصال بالدول الاعضاء لوضع هذا القرار موضع التنفيذ.

ثالثاً: تأييد عرض القضية على لجنة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب غير المستقلة، وأيدت ايضاً طلب مندوب عمان لحضور الامامة اجتماع مجلس الجامعة كمراقب، كما أوصى المجلس على حضور ممثل امامة عمان عند مناقشة الامم المتحدة لقضيتها[٢].

مما سبق نلاحظ ان القرارات السابقة استخدمت عبارات تأييد الشعب العماني والكفاح من أجل الاستقلال دون ان تذكر نصاً ان حكومة الامام هي ممثلة

---

(١) خطاب الامام غالب بن علي في مجلس الجامعة في دور انعقاده السابع والثلاثين بمدينة الرياض، ١٩٦٠. انظر كتاب عمان ارض البطولات، مرجع سابق.

(٢) عادل رضا: المرجع السابق، ص ٢١٣.

هذا الشعب وذلك نظراً لوجود تيارات مختلفة حول مفهوم الاستقلال ونظم الحكم، ومع ذلك فقد اشير الى الامامة فيما يتعلق بالاجراءات المؤقته مثل حضور مراقب عن الامامة وفي محاولة من قبل الامامة على ما يبدو لنا لاضفاء روح الدولة في ممارستها الداخلية والخارجية وحتى توفر المبررات المعقولة بأن امامة عمان دولة مستقلة لها تنظيماتها المستقلة الخاصة بها ، وتأكيد ذلك على المستوى العربي والعالمي، ولرفع الحرج عن الجامعة العربية التي كان بعض اعضائها معارضين لدخول الامامة الجامعة بسبب عدم توفر ما يضعها في مصاف الدولة الحديثة، فقد قرر الامام، وبحضور جميع اعضاء المجلس الممثلين لشعب عمان في اجتماعه في ٢٨ يوليو عام ١٩٦٣ الآتي :

أولاً : تسمية المجلس السابق بـ «المجلس الوطني لقيادة الثورة لدولة عمان» وهو مؤلف برئاسة سيادة الامام غالب بن علي امام عمان الشرعي، وعضوية شيوخ رؤساء القبائل العمانية ويبدو لنا في التسمية بأن الامامة بتشكيلها المجلس المذكور قد اعطت ايحاء بقيام حكومة عمانية في المنفى ولو بطريق غير مباشر.

ثانياً : يتفرغ من هذا المجلس ثلاث لجان رسمية هي :

١ ـ اللجنة الخارجية: ومهمتها الاتصال بالدول العربية، وبكل ما يتعلق بشؤون القضية العمانية في الخارج، وبث الدعاية اللازمة لها والاشراف التام على مكاتب وممثليات دولة عمان، وشؤون تعليم العمانيين وتأمين المنح العلمية والدراسية اللازمة لهم، وغير ذلك من الشؤون المختلفة التي لها ارتباط مباشر مع الشقيقات الدول العربية.

٢ ـ اللجنة المالية: مهمتها استلام المعونات المالية المتبرع بها من الدول الشقيقة والصديقة وانفاقها في الامور والجهات الضرورية الواجب تأديتها لدعم مواصلة الكفاح العماني وكل ما يختص بشؤون الثورة والمجاهدين والمكاتب الرسمية من الوجهة المالية.

٣ ـ اللجنة العسكرية: مهمتها مواصلة الكفاح العماني والتخطيط للثورة وتدريب المجاهدين والفدائيين، وغير ذلك من الامور والمسائل العسكرية والحربية، ويكون مقر هذه اللجنة داخل عمان. وقد قرر مجلس الوطني لقيادة الثورة لدولة عمان بعد انشائه ان يتبنى سياسة عربية واضحة تقوم على الاسس التالية.

في الحقل الداخلي يؤمن المجلس:

أولاً: بوحدة عمان واعتبارها جزأ لا يتجزأ.

ثانياً: بمواصلة النظام الثوري ضد القوات البريطانية المحتلة واجلائها عن أرض الوطن.

ثالثاً: اعتبار الشعب مصدر السلطة يمارسها عن طريق التعبير الحر عن ارادته.

رابعاً: التمسك بالمبادىء الاسلامية لتنظيم الدولة، واعتبار القومية العربية اساساً لبناء المجتمع العربي السليم.

خامساً: طلب التأييد والمعونة غير المشروطة من جميع الدول الصديقة والشعوب الشقيقة بصرف النظر عن عقائدها السياسية ونظمها الاجتماعية، وتوطيد العلاقات والصداقة معها.

سادساً: تأييد كافة الجهود التي تهدف الى اقرار السلام في العالم ورفاهية شعوب العالم.

سابعاً: الاهتمام بالجاليات العمانية في الخارج، واعتبار افرادها مواطنين عمانيين وتمكينهم من المساهمة في قضية وطنهم وتحريره من المستعمر.

ثامناً: دعم التضامن الاسيوي الافريقي، ومقاومة التفرقة العنصرية.

تاسعاً: مكافحة الحركات والمنظمات التخريبية المعادية للثورة.

عاشراً: ابقاء الباب مفتوحاً امام كل محاولة لحل القضية حلاً سلمياً يحقق للشعب العماني كل حقوقه.

حادي عشر: تدعيم الوحدة الوطنية، وتكتيل قواه لبناء الدولة بعد التحرر، والعمل على تنظيم القوى القبلية بحيث تساهم مساهم فعالة في تطوير البلاد ونهضتها الاجتماعية والسياسية، وبث روح التعاون بين المواطنين، واشعال حوازفهم الفردية لتحقيق الاهداف القومية للشعب العربي في عمان.

ثاني عشر: بذل المساعي لنشر التعليم والثقافة بين المواطنين، وتذليل الصعوبات في طريق الطلاب العمانيين للالتحاق بالدراسة في الخارج والسعي الى مضاعفة اعدادهم.

ثالث عشر: اعتبار كل من تثبت خيانته او تعاونه او تواطؤه مع الاستعمار أو عملائه عدواً للشعب والثورة وعلى المجلس ان يطبق عليه الحكم الذي يتناسب والجريمة التي اقترفها بما في ذلك اعضاء مجلس قيادة الثورة لدولة عمان.

في الحقل الخارجي:

أولاً: يؤمن المجلس بأن شعب عمان شعب عربي واحد وهو جزء لا يتجزأ من الامة العربية ويؤمن بالوحدة العربية.

ثانياً: تأييد الجامعة العربية والتمسك بمبادئها.

ثالثاً: اعتبار الامة العربية امة واحدة وشعبها واحد بصرف النظر عن الخلافات التي تنشأ فيما بينهم.

رابعاً: مقامة الصهيونية والتعاون مع الدول العربية لاسترداد فلسطين.

خامساً: مقاومة الاستعمار بجميع اشكاله وصوره وتأييد حق تقرير المصير للشعوب وتصفية الاستعمار من العالم[1].

---

(١) قرارات مجلس قيادة ثورة عمان، ٢٨ يوليو ١٩٦٣، الوثائق العربية لعام ١٩٦٣، دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، الجامعة الامريكية في بيروت، ص ٦٣٠ - ٦٣١.

وبالاضافة الى ذلك وبعد شهرين من تشكيل القيادة، قرر المجلس انشاء جبهة تحرير عمانية لتكون لسانه المعبر في كافة المجاولات الوطنية والدولية، وقد حدد المجلس اهداف الجبهة في.

أولاً: العمل الجدي المتواصل لتطهير الاراضي العمانية في الساحل والداخل من الاستعمار البريطاني.

ثانياً: اتخاذ خطوات ايجابية فعالة لتحقيق هذا الهدف، وذلك عن طريق تنظيم الكفاح الشعبي في عمان تنظيماً عملياً يتفق مع الاهداف الثورية المتحررة، ويتفاعل مع ارادة الشعب في التحرر والسيادة والمساواة.

ثالثاً: العمل على اقامة دعائم «الجمهورية العربية العمانية» الجديدة التي تتفق مع التعاليم الاسلامية وتتمشى مع الحركات التقدمية الثورية التى هي أمل الاحرار في كل مكان.

ويبدو لنا ان التوصيات الاخيرة تنم عن تطور في مفهوم نظام الامامة بحيث انه يمكننا القول ان تكوين هذه الجبهة الجديدة يعد مرحلة انتقال ما بين عهد الصراع تحت راية الامامة وعهد الكفاح تحت راية الجبهة الشعبية التي سيأتي ذكرها في الفصل القادم والتي نفضت عن نفسها فكرة الامامة.

وقد عهد المجلس الى صالح بن عيسى بان يكون ممثلاً مؤقتاً للمجلس الوطني لقيادة الثورة العمانية في الجبهة كما اسندت السكرتارية المؤقتة للجبهة الى السيد ابراهيم بن حمد الحارثي(١).

وهذا وعلى الرغم من محاولات الامامة إظهار نفسها كدولة منظمة الا ان موقف جميع اعضاء الجامعة العربية ضل كما هو، وهو تفضيلها ببقائها خارج الجامعة العربية وتأجيل البت في دخولها الجامعة الى ما بعد استقلالها، مع استمرار بعض منها مثل الجمهورية العربية المتحدة سوريا والعراق والسعودية

---

(١) بيان قيادة الثورة العمانية، عمان: ١٠ سبتمبر ١٩٦٣، الوثائق العربية لعام ٦٣، ص ٦٨٧.

بتقديم المساعدات المادية والمعنوية للشعب العماني، بالاضافة الى استمرار اجهزة الاعلام العربية الى اعطاء اهمية خاصة لهذه القضية[1].

سعت الجامعة العربية الى ارسال بعثة الى عمان استناداً الى قرار مجلس الجامعة الصادر في ١٢ ابريل ١٩٥٦، بيد انها فشلت في مسعاها، ولذلك قام عبد الخالق حسونة الامين العام للجامعة في يناير ١٩٦٥، بارسال مذكرة الى الحكومات العربية يبلغها فيها بأن السلطات البريطانية رفضت السماح لبعثة الجامعة بزيارة عمان والوقوف على الحالة فيها تنفيذاً لقرار اللجنة السياسية في هذا الشأن موضحاً لها بانه ارسل خطابين لسلطان مسقط لتسهيل دخول البعثة العربية، ولكن السلطان لم يرد على الخطابين رغم قضاء عدة اسابيع عليهما.

وهكذا وقف السلطان والسلطات البريطانية في وجه الجامعة العربية واحالوا بينها وبين تحقيق رسالتها في عمان لادراكهم بان بعثة الجامعة ستتألف بلا شك من اعضاء يدركون عناصر الدولة والامامة، وانه بناء على ذلك لا بد انهم سوف ينظرون الى عمان من خلال هذا المنظار. ومعنى ذلك ان هذه البعثة ستخرج بحقيقة هامة هي عدم صلاحية هذه الحكومة في ادارة قرية صغيرة لا شعباً باسره[2]، ومع ذلك فإن فشل الجامعة لم يثبط من عزمها فيما كانت مقدمة عليه لدرجة ان ذلك العزم في دعم الامامة بذر في نفس السلطان الكره وعدم الثقة باعضائها العرب[3].

والجدير بالذكر ان حضور القضية العمانية لم يقتصر على الجامعة العربية فقط بل تعدي الى المؤسسات والمنظمات الرسمية والشعبية في كل بلد عربي، والى المجالس النيابية والمؤتمرات العربية الدورية، حيث ساهمت في دعم

---

(١) محمود علي الداود: المرجع السابق ص ٤٦.

(٢) عادل رضا: المرجع السابق، ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٣) Skeet, Ian: Op. Cit., p. 199.

القضية والدفاع عنها، متخذة في سبيل ذلك عدداً من القرارات والتوصيات لمساندة امامة عمان بكل الوسائل فعلى سبيل المثال نورد التوصية التى اصدرها مؤتمر المحامين العرب الذي إنعقد في بيروت في سبتمبر ١٩٥٩ بشأنها:

«يعلن المؤتمر ان امامة دولة مستقلة استقلالاً تاماً ناجزاً بحكم الوثائق الدولية»، ويوصي المؤتمر جامعة الدول العربية بقبول عمان عضواً في الجامعة. ويطالب المؤتمرون الشعوب والحكومات بمساندة شعب عمان مادياً وادبياً في كفاحة ضد العدوان الذي تشنه بريطانيا على عمان المجاهدة[1].

ظلت جامعة الدول العربية بمؤسساتها المختلفة تولى القضية العمانية اهتماماً خاصاً سواء على المستوى العربي او الدولي الى حين اختفائها من أضابير جلساتها بعد اجازتها دخول السلطنة في الاجتماع الذي عقد في ٢٩ سبتمبر عام ١٩٧١، استجابة لطلب السلطنة بالانضمام اليها بعد تولي السلطان قابوس مقاليد السلطنة في البلاد بعد اطاحته بوالده[2] والجدير بالتنويه بان طلب السلطنة بالانضمام للجامعة قد جوبه بمشكلة اعتراف الجامعة بالامام غالب ممثلاً رسمياً لديها لعمان، وانه بلا انسحاب وتنازل الامام، كان لا يمكن قبول طلب السلطنة للانضمام للجامعة. ولحل تلك المعضلة حاولت الجامعة تقريب وجهات النظر بين الطرفين وفي سبيل ذلك عقدت اجتماعات ومفاوضات معقدة في القاهرة والرياض، بيد ان تلك المفاوضات كانت تتعثر وتفشل بسبب اصرار الامام غالب على ان شرطه الاساسي للعودة: كان في اعادته اماماً على السلطنه وهو بالطبع كان شرطاً مرفوضاً من قبل السلطان قابوس لانه كان يعتبر نفسه هو الامام ولا غيره، ونتيجة لذلك اتفقت الجامعة مع الطرفين المعينين بعقد اجتماع في بيروت لبحث القضية وباشراف الامين العام المساعد للجامعة العربية السيد سليم اليافي، وقد عقد الاجتماع في فندق بريستول، وكان يمثل وفد الامامة الامام نفسه وشقيقة

---

(١) عمان أرض البطولات ومقبرة الغزاة، ص ١٢٣.

(٢) Data Line. 29 Sep. 1971.

طالب بن علي، بينما مثل وفد السلطنة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والاعلام عبدالله الطائي، وعمر الباروني مدير خارجية عمان. وتوقع المجتمعون ان يعود الامام الى نغمة «الامامة» وتفشل المساعي من جديد وخاصة وان تصلب الامام يعود الى دعم السعودية له نظراً للخلاف القائم مع السلطنة حول البوريمي، وافتتح الامين العام المساعد الجلسة داعياً الى حل الخلاف واتفاق الاشقاء في سبيل المصلحة العامة، وفي سبيل حل الاحراج الذي تشعربه الجامعة، فهي لا تستطيع الطلب من الامام ان يتنازل، وفي الوقت ذاته لا تستطيع رفض طلب السلطان قابوس أو تأجيله الى الابد. وتلا اليافي في الكلام الوزير عبدالله الطائي، فقال ان سلطنة عمان ترحب بعودة الامام غالب الى السلطنة كمواطن كبير وتقدم له كل ما يطلبه من وسائل التعزيز والتكريم كما ستحاول تلبية ما امكن من شرطه، وساد صمت قطعه الامام غالب بقوله: ان لديه شرطين اثنين لا يمكن باي حال من الاحوال ان يقبل بالتنازل عن مقعده في الجامعة العربية الا بتحقيق احدهما. ثم صمت الامام وساد الغرفة جو مفعم بالترقب والتفاءل، وعندما عاد الامام الى الكلام كان العرق يغطي وجه عمر الباروني، اما عبدالله الطائي فكان ينظر الى ورقة امامة بقلق وترقب في انتظار شرطي الامام واخيراً تكلم الامام فقال:

الشرط الاول - ورفع صوته - هو ان احصل على وكالة البيبسي كولا. والشرط الثاني في حال تعذر الاول الحصول على وكالة توزيع منتجات شركة «شل» ولن اقبل بالتنازل اطلاقاً عن احد هذين الشرطين. وكان لكلامه وقع الصاعقة. فقد توقع المجتمعون كل شيء وتخيّلوا كل شيء الا هذين الشرطين. كان كلام الامام مفاجأة غريبة ومثيرة في آن واحد، لكن المفاجأة الاكبر كانت في اعتذار وفد السلطنة عن تلبية طلب الامام والسبب يعود الى ان وكالة البيبسي كولا يملكها شبيب بن تيمور شقيق رئيس الوزراء طارق بن تيمور عم السلطان قابوس. اما وكالة شل فتعود الى شهاب بن ثويني مستشار السلطان قابوس، وكلاهما متمسك بوكالته تمسك المستميت، ومرة ثانية قطعت المفاوضات وعادت الازمة

من جديد[1]، ويبدو لنا بان اجتماع بيروت اظهر عدم جدية الامام في دعواه محاربة المستعمر والاوضاع السيئة في البلاد، وانه كان يستغل الجامعة في الحصول على مصالحه الخاصة لذلك وعلى حسب اعتقادنا قبلت السلطنة عضواً فيها دون الرجوع اليه، ومن جهة اخرى فقد حاولت اليمن الجنوبي ان تعرقل انضمام السلطنة للجامعة بسبب موقف السلطنة من محاربتها لجبهة تحرير ظفار، بانية اعتراضها على أساس أن السلطنة لا تزال خاضعة للسيطرة البريطانية، وأنه لا وجود لحرية الشعب في تقرير مصيره[2] ويبدو لنا بأن خطوة السلطان للانضمام للجامعة العربية كان الهدف منها اظهار استقلاله الذي طالما حاولت الجهات المناوئة التشكيك فيه بالاضافة لفك العزلة التي كانت قائمة بين بلاده والدول العربية، وكسب تأييدها ودعمها لمواجهة ثورة ظفار بالاضافة الى اسقاط ادعاءات الامامة في استقلالية حكومتها عن السلطنة واسقاط طلبها للانضمام للجامعة العربية.

ومما سبق يمكن القول أنه على الرغم من دور الجامعة العربية في الدفاع عن القضية العمانية منذ دخولها لأروقتها، ونجاحها في نقل القضية الى هيئة الامم المتحدة، الا أنها لم تحاول طرح حلول جذرية لحلها، وأن أغلب قراراتها جاءت على شكل توصيات، ويرجع سبب عدم قدرة الجامعة على اتخاذ قرارات جذرية بحسب اعتقادنا الى الآتي:

أولاً: ان بعض أعضائها في ذلك الوقت، كانوا حديثي الاستقلال، وكان لا يزال تربطهم بالدول المستعمرة وخاصة بريطانيا علاقات تعاهدية انتقالية، تمنعهم من اتخذا أي قرار يؤثر على مصلحة تلك الدول.

ثانياً: عدم وجود انسجام في الاتجاهات السياسية بين أعضاء الجامعة،

---

(١) السلطان قابوس والامام غالب: يتفقان على كل شيء ويختلفان على البيبسي كولا، مجلة الحوادث، عدد ٣ سبتمبر، ١٩٧١.

(٢) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٣٠٩.

فمجموعة كانت تميل الى الغرب وهي المجموعات المحافظة، ومجموعة تميل الى الكتلة الشرقية والتي غالباً ما كانت تنادي باقامة حكومات ليبرالية. فهذا التلون والانتماءات لأعضاء الجامعة كثيراً ما كان يؤدي خلق شروخ في أي قرار سياسي تتبناه الجامعة العربية.

ثالثاً: أن مجلس الجامعة حينما احتضن قضية الامامة تناسىٰ بأن هناك طرف آخر للقضية وهي سلطنة مسقط، وان الجامعة لم تحاول ايجاد حوار بين الطرفين لخلق أرضية سلام بينهما، بينما انصبت جميع قراراتها على محاربة الاستعمار البريطاني.

وعلى كلٍ فتردد جامعة الدول العربية في اتخذا قرار صريح وجذري في القضية العمانية ليس ببدعة على الجامعة بل هو ظاهرة واضحة في جميع قرارات الجامعة على مستوى جميع القضايا التي بحثتها منذ انشائها والتي ما تزال تبحث فيها، وينم هذا عن ضعف بنيه مؤسسات الجامعة، مما يعني بأن ميلاد الجامعة كان ضعيفاً وبقي ضعيفاً حتى أن ارتباط أعضائها بها أصبح مسألة تقليد ليس أكثر من ذلك.

ثانياً: في الاطار الدولي:

كان لقرار مجلس جامعة الدول العربية ١٩٥٧، بارسال ممثل لامامة عمان الى هيئة الأمم المتحدة أثر مباشر في نقل قضية الصراع في عمان الى المحافل الدولية، وقد بررت الدول العربية طلب عرضها للقضية على أساس أن الحالة في عمان في ذلك الوقت تهدد الأمن والسلم في المنطقة بسبب العدوان البريطاني.

وقد أثمرت الجهود العربية في ذلك السبيل، ودعي مجلس الأمن للانعقاد في ٢٠ أغسطس عام ١٩٥٧ وفقاً للمادة (٣٥) من ميثاق الأمم المتحدة، بناءً على مطالبة ثلاث عشرة دولة عربية بعرض بموضوع التدخل البريطاني المسلح في عمان الداخلية على المجلس[١] والجدير بالاشارة أنه خلال المساعي العربية

(١) محمد علي الزرقا: قضية عمان في المجال الدولي أمام هيئة الأمم المتحدة، دمشق، مكتب امامة عمان، د. ت. ص ٢٩.

لعرض القضية العمانية كان المجلس قد تلقى في ١٧ أغسطس برقية من سلطان مسقط، يبدو أنها كانت من وحي البريطانيين، يبلغه فيها: ان الموضوع الذي أثارته الدولة العربية من الشئون الداخلية التي تمس سيادة بلاده، ولاتهم الأمم المتحدة ولا تقع ضمن اختصاصها(١).

كانت وجة النظر العربية في عرض القضية أمام المجلس تتلخص آنذاك في: أن مسألة العدوان البريطاني على امامة عمان، يجب أن تعرض على مجلس الأمن، وأن تناقش بروح ايجابية جدية. على أساس أن العدوان اجراء تعسفي من دولة كبرى على شعب مستقل، وتصرف أحمق يعرض السلم في هذه المنطقة للخطر، كما أنه من جهة أخرى قد يؤدي الى ايجاد سابقة في العلاقات بين الدول الصغيرة والكبيرة، تقوم على أساس تجاهل نظرية السيادة التي تقوم عليه النظام العالمي(٢).

وقد رفض مجلس الأمن بعد اجتماعين متواليين ادراج القضية في جدول أعماله بسبب معارضة ممثل الحكومة البريطانية بشدة، مفنداً ذلك الرفض بقوله: أنه لا توجد دولة عمان المستقلة، وأن قطاع عمان ما هو الا جزء من ممتلكات سلطان مسقط وعمان، وأن سيادة السلطان على المناطق الساحلية لمسقط والمناطق الجبلية لعمان معترف بها في عدة معاهدات دولية، وأن معاهدة السيب في ١٩٢٠ لا تعتبر معاهدة معقودة بين دولتين متميزتين، انما هو اتفاق معقود بين السلطان وبين عدد من رؤساء القبائل بعد قمع الاضطرابات التى قامت بداخل عمان، وأن هذا الاتفاق يمنح هذه العشائر استقلالاً داخلياً محدوداً، ولكن لا يعترف بعمان كدولة مستقلة وأن المملكة المتحدة قامت بعملها العسكري بناء على طلب السلطان لمساعدته على توطيد الأمن أمام ثورة قامت ضده بمساعدة وتشجيع خارجي(٣) وقد شاركت

(١) خيري حماد. قضايانا في الأمم المتحدة، بيروت، منشورات المكتب التجاري، الطبعة الأولى، ١٩٦٢. ص ٤٧.

(٢) عمان أرض البطولات ومقبرة الغزاة، ص ١٣١.

(٣) عمان في المحافل الدولية، ص ٥٤.

كل من فرنسا واستراليا وكولومبيا وكوبـا بريطانيا في معارضتها مصوتة ضد الاقتراح بينما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت. مما يشير ذلك الى وجود اختلاف بين السياسة الأمريكية والبريطانية في منطقة الخليج ابان تلك الفترة.

لم يثن ذلك الفشل الدول العربيـة ودفعهم تفكيرهــم بصورة جـدية الى اللجوء للجمعية العمومية للأمم المتحدة لاتخاذ قرار حاسم في الموضوع.

ومن أجل ذلك سافر ممثل لامامة عمان في سبتمبر ١٩٥٧، الى نيويورك، وظل على اتصال بالوفود العربية هناك ساعيـن جميعاً للاتصال بوفود الدول الأخرى لاقناعها بالموافقة على طلب ادراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة، بيد أن هذه المساعي أقنعت ممثلي الدول العربية بضرورة تأجيل الطلب الى ١٩٥٨، ورغم ذلك التأجيل لم تستطع الدول العربية احراز أي تقدم فيما كانت تسعى اليه، وذلك فيما يبـدو بسبب عدم تقبل الأعضاء الذين كانوا يتصلون بهم بفكرة عرض القضية على الجمعية العامة. لأن الوفود العربية في عرضها للقضية قد وقعت في عدة أخطاء يمكن اجمالها في الآتى:

أولاً: التركيز على القضية على أساس أنها نزاع بين الامامة والسلطنة، مما أوحى للأعضاء الآخرين بأن القضية مشكلة داخلية بحتة ولا يحق لهم بالتدخل فيها.

ثانياً: أن المناقشات والمجادلات العربية حول القضية تركزت أيضاً على محاولة ابراز كيان خاص للامامة، مماكان يعني التسليم ضمناً بتجزئة عمان الى سلطنة في الساحل وامامة في الداخل.

ثالثاً: تركيز المناقشات العربية على تأكيد الصفة التاريخية للامامة بـذلك حوّلت القضية من قضية سياسية الى قضية تاريخية بحتة.

وبذلك لم تبد الدول المستقلة حديثاً، وخاصة الدول الآسيوية والأفريقية

اهتماماً ايجابياً بهذا الموضوع. ويبدو أن الوفود العربية قد تنبهت الى هذه الحقيقة فيما بعد[1].

وكانت للأحداث الخطرة التي كانت دائرة في عمان بالاضافة الى تصريح السكرتير العامك للأمم المتحدة السيد دانج همرشلد عندما ترامت الى أسماعه، بشدة العدوان الذي تعرضت له الامامة في ١٩٥٩، الذي قال فيه: «بأن القضية العمانية لم تعد مشكلة تهم العرب وحدهم بل تهم الانسانية، بسبب أعمال القتل والتدمير التي تحدث هناك»[2] أثر كبير في تحمس جامعة الدول العربية لاعادة الكرة، والعمل على عرض القضية مرة أخرى أمام الجمعية العامة، موجهة تعليماتها للوفود العربية بضرورة عرض القضية في دورة ١٩٦٠ للجميعة العامة. ونتيجة لذلك ذهب ممثلو الامامة الى نيويورك لاجراء اتصالات بمندوبي الدول العربية والدول الأجنبية الصديقة، بغية ادراج قضيتهم في جدول الجمعية في الدورة، ولكن الوقت لم يكن كافياً لعرض القضية، فأجلت للدورة التكميلية التي عقدت في أبريل ١٩٦١، حيث قررت اللجنة العامة للجمعية العامة خلالها بالموافقة على ادراجها واحالتها الى اللجنة السياسية الخاصة التي لم تتمكن من استكمال النظر فيها أثناء الدورة التكميلية، مما حمل الجمعية العامة على أن تتخذ قراراً في جلستها الأخيرة التي عقدتها في ٢١ أبريل ١٩٦١، بتأجيل البحث في القضية الى الدورة القادمة في سبتمبر من العام نفسه[3]. ويبدو لنا سبب تأجيل الجمعية النظر في القضية في دورة سبتمبر، راجع الى تعويلها كثيراً على المباحثات التي كانت بريطانيا قد بدأتها بواسطة معتمدها السياسي في البحرين ممثلاً عن حكومته والسلطان مع الامامة من أجل ايجاد حل بين طرفي النزاع. وقد عقدت الأطراف في شأن ذلك ثلاثة اجتماعات في بيروت، غير أنها لم تتوصل الى نتيجة، بسبب امتناع الجانب البريطاني من تقديم أية اقتراحات مطالباً من ممثلي

(١) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٢٩٠.

(٢) محمد عبدالله السالمي وناجي عساف: المرجع السابق، ص ٢٥٤.

(٣) محمد الزرقا: المرجع السابق، ص ٣٣ ـ ٣٤.

الامام بأن يقدموا اقتراحاتهم، وبناءً على ذلك قاموا بتقديم الاقتراحات التالية:

أولاً: العمل على عودة الأوضاع في عمان الى ما قبل ١٩٥٥، وكان منطقهم في هذا الطلب بأن هذا هو الطريق الأمثل لكل من شعب عمان ومسقط ليتقاربوا من بعضهم بعضاً من جديد.

ثانياً: أن يطلق البريطانيون سراح كل المعتقلين.

ثالثاً: أن يدفع البريطانيون تعويضاً عن كل الأضرار التي سببوها.

وقد وعد البريطانيون ببحث هذه المقترحات، ومع ذلك تركز كل حديثهم في الاجتماعين التاليين حول ما اذا كان ينبغي أن تعقد الاجتماعات سراً أو علانية، وكان واضحاً من ذلك بأنهم كانوا يهدفون من ذلك التسويف وكسب الوقت فقط لكي يظهروا للعالم رغبتهم في التفاوض، والأكثر من ذلك فانهم طلبوا من ممثلي الامام أنه ينبغي على الامام القيام أولاً - بسحب شكواه من الأمم المتحدة، وقد رفض هذا الطلب من قبل ممثلي الامام قائلين: أن الأمم المتحدة قد قامت من أجل المنازعات التي من هذا النوع، وانهم يسحبون هذه الشكوى عندما تحل المشكلة، وان القضية سوف تعتبر منتهية تلقائياً في الأمم المتحدة. أما الطلب الآخر لهم فكان هو وقف القتال في عمان وقد رد ممثل الامام بأن هذا لا يمكن تحقيقه الا اذا أبدى البريطانيون عن حسن نيتهم في طلب السلام وقبول حل معين للمشكلة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد سئل البريطانيون من قبل الوفد الامامي أثناء تلك المداولات عن موقفهم من المقترحات التي قدمها ممثلوا الامام، فكان جوابهم من جديد بأنها سوف تكون قيد البحث. وكان ذلك بداية النهاية للمفاوضات وتوقفها، ولكن مع ذلك ظل باب التفاوض مفتوحاً باتفاق الطرفين[١].

نتيجة لفشل المفاوضات المشار اليها بحثت اللجنة السياسية الخاصة

---

(١) عمان في المحافل الدولية، ص ٢١٣ - ٢١٤.

للجمعية العامة بناءً على طلب الدول العربية القضية العمانية في جلستها رقم ٢٥٥ و ٢٥٩ ما بين ١٩ ـ ٢٥ ابريل ١٩٦١ حيث أنها أوصت باعطاء المزيد من الاهتمام بهذه القضية.

وقد وافقت الجمعية العامة على هذه التوصية في اجتماعها العادي رقم ٩٩٥، وقد عاودت اللجنة السياسية الخاصة في دورة انعقاد الجمعية العامة السادسة عشر بحث الموضوع في جلساتها من رقم ٢٩٩ ـ ٣٠٦، وقد تقدمت الدول العربية خلالها بمشروع قرار يوصى بالاعتراف بحق الشعب العماني بتقرير مصيره، و استقلاله، ودعوة القوات الأجنبية الى الانسحاب من عمان، ودعوة الفرقاء المعنيين بعد ذلك لحل خلافاتهم بالطرق السلمية على ضوء ميثاق الأمم المتحدة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد أبرق السلطان سعيد بن تيمور وللمرة الثانية محتجاً على مناقشة موضوع يعتبره هو داخلاً ضمن اختصاصات سيادة مسقط كدولة مستقلة. وقد وافقت اللجنة السياسية الخاصة في ٤ ديسمبر ١٩٦١ على مشروع القرار العربي بأغلبية ٣٨ صوتاً مقابل ٢٩ صوتاً، وامتناع ٢٩ دولة عن التوصيت، الا ان الجمعية العامة رفضت مشروع القرار في جلستها العادية رقم ١٠٧٨ في ١٤ ديسمبر ١٩٦١، وذلك لعدم حصول المشروع على أغلبية ثلثي الأصوات المطلوبة في هذه الحالات[١].

في الدروة السابعة عشر للجمعية العامة التي عقدت في ١٩ نوفمبر ١٩٦٢، طالب رئيس اللجنة السياسية الخاصة تلبية لطلب تقدمت به الدول العربية، اللجنة باتخاذ قرار بشأن حضور الشيخ طالب بن علي ممثل عمان ومنحه حق التكلم فيها، وعلى الفور اعترض المندوب البريطاني على ذلك بشدة على قبول الطلب، مؤكداً وجهة نظر بلاده بقوله: ان مجرد قبول الأمم المتحدة، البحث في القضية يعني تدخلاً في الشئون الداخلية لدولة مستقلة، مضيفاً بأن هذا الوفد لا يمثل أحداً وان قبوله يعتبر امعاناً في التدخل، وراح يذكّر الدول الأعضاء بأن قبول الوفد، يشكل

(١) محمود علي الداود: المرجع السابق، ص ٤٨ ـ ٤٩.

سابقة وصفها بأنها «خطرة لأنها تتيح لأية حركة ثورية أو انفصالية في أي بلد من بلدان الأعضاء، إيفاد ممثلين عنها في الأمم المتحدة للاستماع الى وجهة نظرهم، مواصلاً قوله بأن أعضاء هذا الوفد ليسوا الا شيوخاً لقبائل ثاروا على حكومتهم الشرعية التي يعترفون بها، ولا يمثلون شعب عمان الذي جعل من نفسه مدافعاً عنه، ذاكراً أنهم قد خانوه[1].

وقد تصدى أعضاء الوفود العربية لأقاويل الموفد البريطاني، حيث قال الدكتور الباجة جي مندوب العراق في معرض رده: ان الاستماع للوفد العماني، لا يختلف مطلقاً عما سبق أن أقرته من استماع الى مختلف العناصر في موضوع الانتخابات الألمانية في عام ١٩٥١، وقال: ان سماع وجهة نظر هؤلاء الزعماء الذين يمثلون النضال في سبيل الاستقلال، الذي يشنه شعب عمان عام ١٩٥٥، يسهل على اللجنة أعمالها، وأضاف بأن المندوب البريطاني يزعم في رفضه أن القضية داخلية، مع أن الوفود العربية قد فندت هذا الزعم في الدورة الماضية ومن حق اللجنة وحدها أن تقرر ما ذا كانت القضية داخلية، أو جزءاً من النضال ضد الاستعمار. ولقد دللت الجمعية العامة بقبولها ادراج القضية في جدول أعمالها على أن غالبية الدول الأعضاء تعتبر أن الموضوع ليس بالأمر الداخلي، كما يزعم المندوب البريطاني. وانما هو جزء من الكفاح ضد الاستعمار الذي يسود العالم. بعد ذلك هب السيد محمودرياض مندوب الجمهورية العربية المتحدة، يفند أقوال المندوب الاسترالي الذي كانت وجهة نظرة مطابقة لوجهة نظر زميله البريطاني. مطالباً الجمعية العامة وباصرار السماح للوفد العماني بحضور الجلسة والقاء كلمته. ثم تلاه في الرد الأستاذ أحمد الشقيري مندوب السعودية وبشكل منطقي على ممثلة الولايات المتحدة حينما أكد: بأن القضية المعروضة على اللجنة ليست هي قضية انفصال أو انشقاق كما أدلى كل من مندوبي بريطانيا وأستراليا والولايات المتحدة، بل هي قضية عمان. ومن العدل أن يسمح لوفد عماني بأن يقول رأيه، رسمياً وأن

---

(١) خيري حماد: المرجع السابق، ص ٤٧٣.

بريطانيا تحاول اخفات هذا الرأي بقوة السلاح، مضيفاً بأنه ليس في ميثاق الأمم المتحدة أو أنظمتها الاجرائية ما يحول دون الاستماع للوفد العماني.

بعد استماع اللجنة لوجهات النظر المختلفة أعلن رئيس اللجنة طرح الاقتراح للاقتراع عليه، ففاز بأربعين صوتاً مقابل ٢٦، وامتناع ٢٣ دولة عن التصويت وهكذا استطاعت الوفود العربية والى جانبها الدول الصديقة من فتح الباب للوفد العماني للتحدث أمام اللجنة السياسية الخاصة[١].

ويبدو أن سبب امتناع الدول الثلاثة والعشرين عن التصويت راجع الى عدم تفهمها الصحيح لجوهر القضية، مبدية تخوفها من أن تكون الحركة العمانية، مجرد حركة انفصالية قد تغدو سابقة لحركات مماثلة في الدول الأعضاء اذا أيدتها الأمم المتحدة، وكان على رأس الدول مندوب شيلي، حيث برر موقف بلاده ذلك بسبب التناقض في البيانات والاختلاف في التبرير[٢].

وهكذا بدأت اللجنة الخاصة في مناقشة القضية، وتوالت الجلسات وتتابعت الخطب والبيانات حيث أبدت الوفود العربية وجهة نظرها خلالها والتي كانت تتلخص طبقاً لبيانات المندوبين العرب ومن بينهم المندوب العماني بأن هناك عدواناً سافراً في عمان، على الشعب العماني الذي يمثله الامام غالب بن علي، والذي لا سيادة لسلطان مسقط عليه، وفقاً للتاريخ والواقع والحقيقة، وان كان هذا السلطان الخاضع للنفوذ البريطاني يريد أن يستعين بهذا النفوذ لفرض سيطرته على عمان وشعبها، رغبة منه في تذليل العقبات أمام المطامع البريطانية القائمة على وجود النفط في تلك المناطق. هذا لم يترك المندوبون العرب أثناء طرحهم لوجهات نظرهم[*] وسيلة الا اتبعوها، ولا وثيقة الا واستشهدوا بها للتدليل على

---

(١) عمان أرض البطولات ومقبرة الغزاة، ص ١٥٠.

(٢) محمود علي الداود: المرجع السابق، ص ٥٩.

لمعرفة وجهات النظر العربية التي طرحت بالتفصيل يمكن الرجوع. عمان أرض البطولات ومقبرة الغزاة.

حق الشعب العماني في تقرير مصيره وحريته واستقلاله. بينما كانت وجهة النظر البريطانية ـ التي كانت بالطبع مخالفة لوجهة النظر العربية ـ مبنية على أساس أن السيادة على عمان، هي لسلطان مسقط، وأن وجود القوات البريطانية هناك، ان وجدت أمر مشروع، بمقتضى معاهدة الحماية المعقودة بين السلطان وبين بريطانيا[1].

قامت اللجنة السياسية في جلستها التي عقدت في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٢، بعد استيفاء وجهات نظر جميع الدول الأعضاء حول الموضوع بطرح مشروع تقدمت به ست عشرة دولة عربية وصديقة للتصويت وكان نصه على النحو التالي:

(ان الجمعية العامة) اذ بحثت قضية عمان، واعراباً عن قلقها: من الوضع في عمان تستعيد ذكر قرارها رقم ١٥١٤ (١٥) المسمى «باعلان منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة».

أولاً: تعترف بحق الشعب العماني في تقرير مصيره واستقلاله.

ثانياً: تدعو الى اجلاء القوات البريطانية عن عمان.

ثالثاً: تدعو الأطراف الى تسوية الخلافات القائمة بالطرق السلمية لأجل اعداة الأوضاع العادية الى عمان[2].

وقد أقرّت اللجنة السياسية مشروع القرار بعد أن كانت نتائج التصويت لصالح المشروع، بيد أن الجمعية العامة لم تصادق على المشروع، وذلك لعدم توافر أغلبية ثلثي الأصوات ثم عادت الجمعية العامة في دورتها السابعة عشر الى بحث القضية مرة أخرى بناءً على طلب الدول العربية التي كانت تبرر سبب طلبها أولاً ـ باستمرار بريطانيا في اتباع سياسة القمع والاضطهاد ضد الشعب العماني. وثانياً ـ بسبب رفض بريطانيا اتخاذ الخطوات الكفيلة بانهاء الصدام على أساسا

---

(١) خيري حماد: المرجع السابق، ص ٤٨٣، عمان أرض البطولات ومقبرة الغزاة، ص ١٥٠ ـ ١٥٣.

(٢) Official Records of The General Assembly, 16 the session, A/50/0., 1961.

التسليم بحقوق شعب عمان، وأن استمرار هذا الوضع سوف يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر وبناء على ذلك أحيلت المشكلة من جديد الى اللجنة السياسية الخاصة التي بحثتها في جلساتها من رقم ١٣٥١ ـ ١٣٥٧، حيث قررت في الجلسة الأولى أن تستمع الى توضيح من أصحاب القضية تلبية لطلب منهم بعد الاقتراع عليه(١).

وقد أثار موافقة اللجنة على ذلك ثائرة المندوب البريطاني، حيث أعلن وبشكل استفزازي بأن مسألة عمان ليست الا قضية مصطنعة، وأن بحثها يعد تدخلاً في شئون دولة مستقلة، منكراً على طالب بن علي تمثيله لشعب عمان، مدعياً بأنه لا يمثل الا حفنة من الثائرين، وان موافقة اللجنة على ذلك خلق سابقة خطيرة قد يلجأ الى الاستفادة منها مستقبلاً أي متمرد أو خارج على الحكومة الشرعية(٢) بالاضافة الى ذلك وحتى يشوش على ذلك القرار قام بمسرحية ارسال برقية كتب نصها هو وأرسلها الى الوكيل السياسي في مسقط لكي يعاود الوكيل بدوره بإرسالها الى الأمين العام للأمم المتحدة باسم السطان، وحتى لا يضع نفسه موضع شك بأنه كان هو من وراء هذه البرقية، أوحى لزميله المندوب الاسترالي بأن يوجه الى رئيس اللجنة الخاصة أثناء تداول القضية سؤالاً يستفسر فيه عما اذا كانت الأمانة العامة قد تلقت برقية من سلطان مسقط وعمان، وأنه يطلب توزيعها على الأعضاء. وقد نفذ المندوب الاسترالي ذلك مما حمل رئيس اللجنة على الاعلان بأن مثل هذه البرقية قد وصلته فعلاً، وأن الأمانة ستوزعها على الأعضاء. والجدير بالاشارة بأن البرقية كانت تنص على الآتي: «علمت بأن الأمم المتحدة لم تكتف بمناقشة موضوع يدعي قضية عمان فحسب بل قررت الاستماع الى ما يسمى للوفد العماني. لقد سبق لي وأن أوضحت بأنني أحتج أشد احتجاج على مناقشة أي موضوع يتعلق بعمان وعلى الاستماع الى أي وفد، فالقضايا المشار

---

(١) عمان في المحافل الدولية. ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٢) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٢٩٢.

اليها تقع ضمن الصلاحية الداخلية لسلطة مسقط وعمان، وليس من حق الأمم المتحدة أن تتدخل فيها اطلاقاً».

أطلب توزيع هذا الاحتجاج على جميع الأعضاء في الأمم المتحدة[1].

رغم تلك الاعتراضات قام الشيخ طالب بن علي بالتحدث أمام اللجنة السياسية في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٢، حيث أوضح فيه استقلال الامامة، ووصف اعمال بريطانيا بالعدوان، وذلك بما تتبعه من وسائل لمنع تسرب المعلومات من عمان الى العالم الخارجي، كرفض السماح لمراسلي الصحف وممثلي الصليب الأحمر بزيارة المقاطعات العمانية، مبدياً استعداده للدخول في مباحثات لتسوية المشكلة رسمياً[2].

وفي أعقاب ذلك دارت مناقشات حادة بين أعضاء الوفود، حيث كرّر عدد من المتكلمين الحجج السابقة، والتي تقول بأن عمان دولة مستقلة ذات سيادة، منددين بالتدخل العسكري البريطاني لصالح سلطان مسقط. وفي مقابل ذلك عاد المندوب البريطاني ليقول: بأن ثورة عمان مدبرة من الخارج، وأن حكومته تدخلّت بطلب من سلطان مسقط، ولكنها سحبت بعد ذلك كل مالها من قوات محاربة من الاقليم. بينما ذكر بعض الوفود بأنها لا تستطيع أن تدلي برأيها في المشكلة بسبب نقص المعلومات عن الأوضاع السائدة في المنطقة، ولهذا عرضوا اقتراحاً بايفاد بعثة أو مبعوث من الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول كل ما يتعلق بالموضوع.

وعلى إثر تلك المناقشات في هذه الدورة، وردت رسالة من سلطان مسقط قرأها نيابة عنه المندوب البريطاني في الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة رقم ١١٩، كان مضمونها يقول: بأن سلطان مسقط مع تحفظه بموقفه السابق واعتراضه على حق الجمعية العامة في تداول قضية عمان التي تعتبر تدخلاً في شئون بلاده الداخلية، فانه مع ذلك على استعداد أن يدعو بصورة شخصية ممثلاً عن الأمانة

---

(١) خيري حماد: المرجع السابق، ص ٤٩٥ ـ ٤٩٦.

(٢) جمال زكريا: المرجع السابق: ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

العامة لهيئة الأمم المتحدة لزيارة السلطنة في خلال العام المقبل للحصول على معلومات بصورة مباشرة عن حقيقة الوضع في بلاده، ولكن شريطة أن لا تأخذ الجمعية العامة أي قرار نهائي في شأن تلك المعلومات[1].

قام الأمين العام بناءً على ذلك، بعد موافقة بريطانيا على طلب السلطان بالاضافة الى منحها للأمين العام صلاحية حرية التصرف في اختيار المبعوث، باختيار مبعوثه الخاص، فوقع اختياره على دي ربنج ـ Mr. De Ribbing ، سفير السويد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد بعث أثناء ذلك كل من الأمين العام للجامعة العربية، ومندوب الامام ببرقيتين في ١٤ يناير ١٩٦٣، الى السكرتير العام، أعربا فيهما عن رغبتهما في أن يرافق مبعوثه الخاص مندوب عن الامام لتسهيل مهمته، وأن تتكفل الأمم المتحدة للشعب العماني، بحرية الاعراب عن أمانية غير أن يوثانت لم يستجب للفكرة، ولذلك رفض الامام موافقته على نتائج مهمة مندوب الأمم المتحدة مسبقاً[2].

هذا وقد طلب الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثة بأن يقوم أثناء زيارته للسلطنة التحقق من الأسئلة التي أثيرت خلال مناقشات القضية في الدورات السابقة، مثل ما اذا كان هناك قتال مستمر في عمان؟ ومكان وجود الثوار؟ وهل يأتون عبر الحدود السعودية حسب شكوى سلطان مسقط؟ وهل ثمة قوات أجنبية في عمان؟ وما مدى سيطرة مسقط على عمان الداخلية؟ وما هو مركز الامام غالب بن علي وسليمان بن حمير أمير الجبل الأخضر وحليف الامام في معارضة حكم سلطان مسقط ومقاومة البريطانيين؟ كذلك كان علىٰ المندوب أن يتحقق من قانونية اتفاقية السيب التي تنصلت منها بريطانيا، واعلان السلطان عدم تقيده بها، وأن يبين للأمم المتحدة طبيعة العلاقات بين السلطنة والحكومة البريطانية، اذ ان بريطانيا كانت تردد القول: بأن سلطان مسقط حاكم مستقل، وفي الوقت نفسه

---

(١) Official Records of the General Assemply, 16 Thesession, A/SPC/L. 88., 1962.

(٢) سعيد أحمد الجناحي. المرجع السابق، ص ٧٤.

تنوب عنه في الأمم المتحدة، مما جعل كثيراً من الدول تتساءل: اذا كان مستقلاً فلماذا لا يطلب عضوية المنظمة الدولية؟ وأخيراً طلب من المبعوث الخاص أن يبحث مدى تقدم مشروعات التنمية في مسقط وعمان، ثم عن الجهود المبذولة لمعالجة القضية عن طريق المفاوضات(١).

غادر دي ريبنج نيويورك في ١٨ مايو عام ١٩٦٣، وزار البحرين للتشاور مع الحكومة البريطانية، وانتقل الى صلالة فقابل السلطان، ثم زار بعض المدن مثل مسقط وبدبد وسمائل وأزكى، ثم عاد الى البحرين، وسافر بعدها الى بيروت ثم جدة، حيث قابل رئيس الوزراء الأمير فيصل بن سعود، كما قابل الامام غالب بن على وأخاه طالب ثم سافر الى لندن حيث أجرى مباحثات مع وزارة الخارجية البريطانية ومنها عاد الى نيويورك في ١ يوليو ١٩٦٣، وهناك قدّم تقريراً في تسع وأربعين صفحة مع ملاحق وخرائط في اثنتي عشرة صفحة وقد ذكر المبعوث الدولى في تقريره انه سأل السلطان عن سبب عدم ارساله ممثل خاص عنه الى الأمم المتحدة للدفاع عن حالته، فكان رده الآتي:

أ ـ ان بلده لم يكن عضواً في الأمم المتحدة.

ب ـ انه أخبر السكرتير العام بأن المناقشة من قبل الجمعية العامة عن مسألة عمان تمثل تدخلاً في شئون بلاده.

جـ ـ انه لم ير سبباً يبرر له ضرورة الذهاب الى المحكمة، وأن يجلس على «المقعد الخاص بالمتهمين» وأن يجابه مع رعاياه على قدم المساواة. وبجانب ذلك سأله عن وجهة نظره في اتفاقية السيب التي منحت الامامة استقلالاً داخلياً، فأجاب السلطان بأنه يعتقد أن هذه الاتفاقية، وقعت نتيجة ضعف والده الذي أراد في عام ١٩٢٠ أن يساوم بعض قبائل الداخل رافضاً تزويده ـ أي المبعوث ـ بنسخة أصلية من الاتفاقية قائلاً: أنه لا يعترف بها وليست الا اتفاقية شخصية بين والده وزعماء القبائل. وبالاضافة الى ذلك ذكر من ضمن ما ذكر بعدم وجود أثر للثوار في

(١) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج، ص ٣١٠.

عمان وأنه ليس عناك متسللون من خارج المنطقة بالرغم من ادعاء سلطان مسقط بأن هناك ٤٠٠ عماني يتدربون خارج عمان، وأن نصفهم قد عاد الى عمان عن طريق البحر أو عن طريق السعودية. أما بالنسبة لوجود القوات الأجنبية فقد ذكر التقرير أن نصف جيش السلطان مؤلف من عناصر أجنبية عن البلاد، وأكثرهم من البلوش، كما أن جيش السلطان تحت اشراف ضباط بريطانيين وقد رفض السلطان أثناء مقابلته لمبعوث السكرتير العام، أن يعتبر وجود الجنود والضباط البريطانيين والبلوش ماساً بسيادته، وقال: انه يستخدمهم لأنهم يعرفون المنطقة وأهلها والشيء الملفت للنظر في التقرير أن بعض القضايا الرئيسية التي كانت بعض الوفود قد طالبت التحقق منها، مثل عما ذا كان السلطان يسيطر فعلاً على عمان الداخلية، فان المبعوث لم يذكر ذلك في تقريره وكل ما أكده في تقريره بالنسبة لهذة النقطة، هو أن التقاليد القبلية لا تزال مسيطرة على نظم الحكم، كما أنه تناسى في تقريره اعطاء أي انطباع حول النقطة الأساسية في الموضوع، وهو موقف العمانيين من الامام والامامة، وموقفهم من السلطان، وماهي آراؤهم في الحكم وفي حق تقرير المصير.

وقد جاء في خلاصة التقرير، أن البعثة الدولية تعتقد أن جميع السكان في مسقط وعمان الداخلية هم من العرب الذين تجمعهم اللغة العربية والدين الاسلامي، وأن الخلافات الحالية، انما هي خلافات تاريخية وهدفها سيطرة الامامة على السلطنة، وبالعكس. وقد طالب ممثل السكرتير في نهاية تقريره بالسعي لايجاد حل سلمي للقضية، كما أنه لفت نظر الأمم المتحدة الى سوء الأحوال الاقتصادية والصحية والثقافية مطالباً بمساهمة المنظمة الدولية في تطوير المنطقة في جميع الميادين[1].

جوبه تقرير المبعوث الدولي بموجة من الانتقادات من قبل الوفود العربية

---

(١) محمود علي الداود. المرجع السابق، ص ٧٠ ـ ٧٥ ـ لمزيد من التفاصيل عن تقرير المبعوث الدولي راجع نفس المرجع المذكور.

أثناء عرضه في الدورة الثامنة عشر للجمعية في اللجنة الرابعة «لجنة الوصاية الدولية» اذ كانت الدول العربية قد نجحت في ادراج القضية في جدول أعمال تلك اللجنة، رغم الاعتراضات البريطانية، بعد أن كانت خلال الأعوام الأخيرة تناقش في اللجنة السياسية، وقد كانت تلك الانتقادات منصبة حول أن البعثة كانت تزور عمان تحت اشراف السلطات البريطانية التي نظمت برنامجها، كما منعت السكان من مقابلتها بمختلف الوسائل، ولذلك أوصوا بارسال بعثة أخرى مؤلفة من عدة ممثلين خاصين لدراسة القضية، وتزويد المنظمة الدولية بمعلومات أوفر عنها[1].

أدى قصور تقرير المبعوث الدولي في بيان حقيقة الوضع في عمان الى احتدام المناقشات بين الوفود الدولية، أثناء مناقشة القضية في اللجنة السابقة الذكر، وبالتالي ظهور ثلاث وجهات نظر متباينة حول المشكلة. فبعضهم اعتبرها قضية استعمارية وهم مستعدون لدعم التدابير التي من شأنها أن تعتبرها كمشكلة استعمارية، وكان ينضوي تحت لواء هذا الاعتبار الدول العربية ومن يؤازرها من دول المجموعة الآسيوية والأفريقية. وقد بنى هؤلاء اعتبارهم ذلك على الآتي:

أولاً: بأن قضية عمان لا يمكن فهمها فهماً حقيقياً الا في ضوء النظام الاستعماري الذي تفرضه بريطانيا في المناطق الوسطى والشرقية من شبه جزيرة العرب، وأن وجود النفط وبعض الاعتبارات الاستراتيجية توضح المطامع الاستعمارية البريطانية في المنطقة، وأن مظاهر ذلك الاستعمار تتجلى في نواح كثيرة فمثلاً بعض هذه المناطق تسمى مستعمرات، وبعضها محميات بالاضافة الى أشكال أخرى قد فرضتها بريطانيا ابان القرن التاسع عشر.

ثانياً: ان أول ظاهرة للاستعمار في عمان سلسلة المعاهدات التي تفرض عليها التزامات هائلة وغير معقولة، فعلى سبيل المثال الاتفاقات والمعاهدات التالية:

---

(١) جمال زكريا. المرجع السابق، ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

١ ـ اتفاق عام ١٨٣٩ التجاري المبرم بين مسقط وبريطانيا، والذي يمنح الأخيرة امتيازات وحقوقاً في البلاد.

٢ ـ معاهدة ١٩٥١، والتي تسمى بمعاهدة الصداقة والتجارة والملاحة، حيث فيها ملاحق تثبت أن القنصل البريطاني العام هو الممثل الأجنبي الوحيد في السلطنة، ويتمتع ببعض الحقوق والامتيازات في البلاد.

٣ ـ اتفاق عام ١٩٥٨، والذي تقوم بموجبة بريطانيا بتقديم المساعدات العسكرية، في مقابل منحها حق المثابرة على استعمال القواعد الجوية والبحرية والملكية.

ثالثاً: هناك ظاهرة استعمارية أخرى، وهي محاولة بريطانيا تجزئة عمان. اذ أنها قد جزأت امامة عمان الكبيرة الى تسعة أجزاء وهي: امامة عمان ـ سلطنة عمان مع سبع مشيخات، وزيادة على ذلك فقد أرغم السلطان في عام ١٨٥٤ على أن يتخلى للبريطانيين عن جزر كوريا وموريا.

رابعاً: هناك ظاهرة رابعة تتمثل في الاعتداءات البريطانية المسلحة والمتعاقبة على الشعب العماني كان آخرها عام ١٩٥٧.

من ذلك يمكن القول بأن تلك الظاهرة الاستعمارية تثبت بأن هذا الأقليم هو من الأقاليم المستعمرة، وأنه محمية بالواقع إن لم يكن محمية بالمعنى القانوني.

أما أصحاب وجهة النظر الثانية فكان اهتمامهم منصباً بصورة خاصة على النظام الأساسي لامامة عمان، مثيرين إلى أن للامامة تاريخاً طويلاً من الحكم الديني والى عدم شرعية الاجراءات التي أدت الى ظهور السلطنة التي تمكنت من المحافظة على استقلالها بفضل دعم السلطات البريطانية لها. كما استندوا على معاهدة السيب لاثبات النظرية القائلة: باستقلال عمان «كامامة» وأن هذه المعاهدة نظمت شئون الدولتين حتى وقوع التدخل البريطاني المسلح الذي ضمت على أثره عمان الى مسقط عن طريق القوة، وأن أصحاب وجهة النظر هذه استشهدوا بالقيود

التي وضعت حول زيارة المبعوث الخاص للكسرتير العام السيد دي رينج، مما أفقدها على حسب اعتقادهم كثيراً من أهميتها، حيث أنهم ذكروا بأن الزيارة قد تمت على أساس دعوة خاصة من السلطان، وكنتيجة لذلك على سبيل المثال، ما ذكره المبعوث الخاص: انه لم يستطع أن يشير في تقريره إلى المحادثات التي أجراها مع الامام، وكذلك لم يسمح للامام بارسال ممثل عنه لمرافقة المبعوث الخاص، كما أشاروا أيضاً الى الفقرات التالية من التقرير كاثبات على أن التقرير لم يستوف كل النقاط:

أ ـ «لقد حاولت أن أتناول هذه المسائل بمنتهى الاهتمام، غير أن تقويمها تقويماً كاملاً سوف يتطلب وقتاً أطول وخبرة أكثر مما كان في وسع البعثة».

ب ـ «ان البعثة تعلم تماماً أنه على الرغم من المساعدة والتعاون اللذين حصلت عليهما، فان دراستها للمشكلة لم تكن دراسة شاملة».

جـ ـ «ان البعثة لم يتوفر لها الوقت الكافي. كما لم تكن ترى في نفسها الكفاية لتقويم الأوضاع الاقليمية، والتاريخية والسياسية للمشكلة».

أما أصحاب وجهة النظر الأخيرة والتي كانت قد طرحتها بريطانيا ومن يؤيدها من الدول، فقد أصروا على اعتبار مسألة عمان مشكلة داخلية، مستندين في ذلك الى قرارا التحكيم الذي صدر في عام ١٩٠٥، حيث أكد استقلال سلطنة مسقط، واعتبارها دولة مستقلة بحكم ارتباطها بمعاهدات مع الدول الأوروبية، مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. وأما المركز الخاص الذي منح لعمان بموجب معاهدة السيب، فقد كان لاعتبارها دينية أو قبلية، بالاضافة الى ذلك فقد أدعت بريطانيا في معرض تأكيد وحهة نظرها انه إذا لم تكن مسقط وعمان محمية بالمعنى الدقيق لهذه العبارة، فهي تخضع لحالة استعمار توجب على اللجنة أن تهتم بها. وأن المملكة المتحدة تقدم للسلطان مساعدات اقتصادية وعسكرية بموجب معاهدة ١٩٥١، وبموجب اتفاق لاحق أبرم عام ١٩٥٨. ولكن هذا لا يجرح سيادة

السلطنة وانه ما من شخص يمكنه الادعاء الجدي بأن قبول هذه المساعدات يمثل وضعاً استعمارياًلها[1].

ونتيجة لتلك الأراء ووجهات النظر المتباينة، قدم المندوب البرازيلي مسودة مشروع قرار بالنيابة عن ١٤ دولة من دول امريكا اللاتينية، يدعو الى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، وقد فاز مشروع القرار بأغلبية ٩٦ صوتاً ضد واحد، وامتناع ٤ أعضاء، وبناء عليه تم تشكيل لجنة خماسية في ١١ ديسمبر ١٩٦٣، كان عليها أن تقوم بتقصي الحقائق في إطار أعمال لجنة تصفية الاستعمار، وتقديم عن نتائج مهمتها العامة في دورتها التاسعة عشر، وقد قام الأمين العام باختيار أعضائها من ممثلي كل من أفغانستان، نيبال، نيجيريا، السنغال، وكوستكاريكا[2].

قبل بدء اللجنة الخماسية مهمتها عقدت ٢٥ اجتماعاً في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، حيث قامت خلالها برسم أسلوب عملها، ودرست الأصول والمراجع، بدأت مهمتها باجراء أبحاثها ومحادثاتها حول زيارتها للمنطقة وفقاً لما تقتضيه طبيعة مهمتها، كما أتاحت للدول الأعضاء الفرصة لعرض وجهات نظرها في المشكلة[3].

استهلت اللجنة عملها بطلب الى الحكومة المسقطية للسماح لها بزيارة البلاد، فرفض السلطان بحجة أن بلاده دولة مستقلة، ولا يجوز للأمم المتحدة التدخل في شئونها. لذلك لم يكن بوسع اللجنة إلا أن تقوم بدراسة قانونية وتاريخية فضلاً عن زيارة بعض الأقطار العربية وبريطانيا، ويبدو لنا بأن هذا الرفض من جانب السلطان كان من تدبير السلطات البريطانية لتحول بذلك دون اطلاع لجنة الأمم المتحدة على حقيقة الوضع في عمان وموقف الشعب العماني من حكم السلطان والاستعمار البريطاني لأنه من المعروف انه كان لها موقف سابق تجاه

---

(١) عمان في المحافل الدولية. ص ٦٤ ـ ٧٠، جمال زكريا، الأصول التاريخية لقضية عمان، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٢) Official Records of The General Assembly, 18 th session 5562/10, 1963.

(٣) عمان في المحافل الدولية، ص ٢٠ ـ ٢١.

لجان اخرى مثل هذه اللجنة في عدن ومحمياتها الأخرى في الجنوب العربي، حيث قامت بعرقلة نشاط تلك اللجان هناك(١).

هذا وقد دفع رفض السلطان دخول اللجنة مكتب امامة عمان في بغداد إلى اصدار بيان تنديد ذكر فيه: ولقد بدا واضحاً بأن التطورات التي استجدت على القضية في الناحيتين العسكرية والاقتصادية، كانت وراء موقف بريطانيا تجاه اللجنة، فمن الناحية العسكرية لا تريد بريطانيا أن تعرف الأمم المتحدة شيئاً عن الحرب الدائرة الآن في عمان، وتحرص على أن تبقى الثورة العمانية محصورة وراء الستار الحديدي الذي فرضته على عمان حتى يبقى المجال أمامها واسعاً للتنكيل بالشعب العماني. أما الناحية الاقتصادية فقد كان لاقدام بريطانيا على ذلك المنع كان له علاقة بما أذيع في الفترة الأخيرة عن اكتشاف النفط في مناطق عمان الداخلية الأمر الذي أثار خشيتها في دخول اللجنة في عمان مخافة أن يؤثر ما ستراه اللجنة من حقائق على بقائها هناك، وبالتالي فقدها ما كانت تقدر لنفسها الحصول من مكاسب ومصالح على حساب شعب عمان هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد اقترح مكتب الامامة ذاته على الأمم المتحدة بأن ترسل اللجنة الخماسية الى القاهرة، لاستطلاع رأي العمانيين، ممثلاً في الجالية العمانية فيها، باعتبارها أكبر جالية عمانية خارج عمان، وكذلك اقتراح أن يرافق اللجنة مندوب عن حكومة امامة عمان أثناء زيارتها للقاهرة والبلدان العربية الأخرى التي تقيم فيها الجاليات العمانية(٢).

بعد أخذ ورد قبل السلطان زيارة عضو واحد من أعضاء اللجنة على أن تحدد مقدماً الأسئلة التي ينوي توجهيها، واما اللجنة بكامل هيئتها، فأبدىٰ استعداداً لمقابلتها في لندن أثناء اقامته بالعاصمة البريطانية. وقد تمت المقابلة فعلاً خلال

---

(١) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٣١١.

(٢) بيان مكتب حكومة امامة عمان في بغداد حول منع اللجنة الخماسية التابعة للأمم المتحدة من دخول عمان، الوثائق العربية لعام ١٩٦٤.

شهر أغسطس عام ١٩٦٤ ، وأصر السلطان مجدداً على عدم امكان دخول اللجنة الى المناطق التابعة له. وهكذا لم تتح لهذه اللجنة الخماسية فرصة القيام بمهمتها، وهي تقصي الحقائق على أرض عمان ذاتها. ومع ذلك بذلت جهوداً طيبة للتعرف على وجهات نظر الأطراف المختلفة، وقد ذهبت الى الدمام بالمملكة العربية حيث قابلت الامام غالب بن علي وأنصاره، كما زارت القاهرة واتصلت بالهيئات الطلابية، وغيرها من هيئات المهاجرين. ومن الطريف انه كان هناك من بين هذه الفئات شخصية تمثل عرب شرقي آفريقيا، وقد ذكرت هذه الشخصية ان العرب هناك يؤيدون الامامة، كذلك اتصلت اللجنة بهيئة تسمى هيئة تحرير عمان في لندن، كما قابلت بعض الزعماء القبليين الموجودين في الخارج مثل سليمان بن حمير. ولم يتقصر عمل اللجنة على هذه الاتصالات بل انها راجعت كثيراً من الوثائق والمصادر التاريخية التي تلقي ضوء على قضية عمان، لذلك جاء تقريرها الذي نشر في ٢٢ يناير ١٩٦٥ وافياً ومتضمناً لكثير من الحقائق الموضوعية حيث بدأ التقرير بخلفية عن محاولات عرض القضية العمانية على هيئة الأمم المتحدة، بدءاً من مجلس الأمن، وانتهاءاً بقرار الجمعية العامة بتشكيل اللجنة الخماسية مبّيناً بأن الذي تحمس لتدويل مسألة عمان هو الامامة رغم اعتراض سلطان مسقط على ذلك مفنداً اعتراضه ذلك على أساس أن السلطنة هي الحكومة الشرعية الوحيدة منذ عام ١٧٤١ ، وان القبائل اعتادت منذ ذلك الوقت اثارة الاضطرابات، وان حركة الامام غالب بن علي ليست سوى إحدى تلك الاضطرابات القبلية. وبعد ذلك تطرق التقرير للأصول التاريخية للقضية، وذلك بتتبع تطور نظام الامامة على أساس ان الامامة تولت زعامة الثورة العمانية ضد سلطان مسقط الذي كان يستند على تأييد بريطانيا، وهذا لا ينفي في رأي اللجنة احتمال وجود قوىٰ شعبية أخرى تتمثل في الشبان المهاجرين الذين هم أكثر اتصالاً بالثقافة العصرية، بالاضافة الى ذلك عرج التقرير على تناول طبيعة العلاقة بين الامامة والسلطنة سارداً ادعاءات كل واحد منهما في أحقيته في الحكم إلى جانب التدليل على الاستقلال الذي كان يتمتع به كل واحد منهما طوال الفترات السابقة، فعلى سبيل المثال قدّم السلطان

الحجج الأتية لاثبات وضعة كحاكم مستقل:

أولاً: عقد اتفاقات مباشرة مع دول أخرى غير بريطانيا كالهند عام ١٩٥٣، والولايات المتحدة عام ١٩٥٨، وقد أودعت الاتفاقية الأخيرة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، شأنها في ذلك الاتفاقيات الدولية الأخرى.

ثانياً: افتتحت حكومة مسقط قنصلية لها في لندن عام ١٩٦٣، وأخذت تصدر الجوازات الخاصة بالسلطنة، وانه إذا كانت حكومة مسقط توكل حماية مصالحها مع الأقطار الأخرى الى القناصل البريطانية فذلك راجع الى رغبة في توفير النفقات.

ثالثاً: طلبت مسقط تمثيلها في هيئة الصحة العالمية غير أن الدول العربية هي التي اعترضت على ذلك.

رابعاً: منح السلطان شركة أمريكية حق التنقيب عن النفط في ظفار عام ١٩٥٣، دون اسشتارة الحكومة البريطانية.

وقد أيدت السلطات البريطانية السلطان في حججه تلك داحضة في الوقت نفسه الاتهامات التي اثيرت حول طبيعة علاقتها بالسلطان التي قيلت بأنها غير متكافئة، وذلك بتأكيدها بأن العلاقات بينها وبين مسقط تقوم على أساس اتفاق عام ١٩٥١، وهو لا يتضمن أية اشارة الى الحماية أو حتى تعيين مستشاريين بريطانيين لدى حكومة السلطان، واذا كان أحد الضباط البريطانيين يتولى شئون الدفاع في السلطنة، فان ذلك أمر شائع في المناطق المتخلفة المرتبطة ببريطانيا، أما التدخل البريطاني لصالح السلطان فكان ذلك يتم بناء على رغبة السلطان، وليس لتحقيق أغراض خاصة، ومن ناحية آخرى فقد حاولت الامامة من جهتها اثبات دعواها عن طريق الحق التاريخي في أحقيتها للأخذ بناصية السلطة، وقد خلق ذلك الادعاء عند السلطان شبه عقدة ازاء التاريخ، لدرجة جعله يدّعي امام اللجنة أكثر من مرة انه لا يعرف التاريخ، كما أن الذين يكتبون التاريخ يخطئون دائماً لانهم يتحدثون عن أشياء لم يشهدوها بأنفسهم!!. بالاضافة الى ذلك حاولت الامامة على غرار

السلطنة اثبات كيانها الدولي إذ اعتبرت نفسها حكومة منفى تحت رئاسة غالب بن علي، ذاكرة كيف انها كانت تسيطر على جميع المناطق الداخلية حتى بدأ البريطانيون يتدخلون ضدها عام ١٩٥٥، ومع ذلك استطاعت في عام ١٩٥٧، أن تجدد الثورة وتستولي على بعض المناطق الهامة وخاصة نزوى عاصمة عمان الداخل. ولتأكيد الشخصية الدولية لحكومة الامام، فلقد أوضحت مصادر الامامة بأن الشخصية الدولية للامامة ليست وليدة الأحداث التي وقعت عام ١٩٥٥، بل ان حكومة الامامة سبقت الى تأكيد وضعها الدولي، فكان للامام الخليلي وزير للخارجية هو صالح الحارثي الى جانب تقدمها بطلب بالانضمام لجامعة الدول العربية واصدارها جوازات سفر خاصة بها، وبخلاف الحق التاريخي في إبراز دعواها، فقد اهتمت الامامة بابراز اتفاق السيب ليخلصوا منه إلى أن كلا من سلطان مسقط والحكومة البريطانية اعترفت بالامامة الجديدة بمجرد قبول عقد هذا الاتفاق. وقد حاولت اللجنة من طرفها أن تعثر على نسخة أصلية منه، ولكنها لم توّفق، ومع ذلك لم ينكر أحد الأطراف المختلفة وجوده، وان اختلفوا حول كيفية عقده وما جاء فيه والمغزى من عقده، ومدى صلاحيته حتى ذلك الوقت، وقد حاولت اللجنة بمختلف الطرق استجلاء الغموض الذي كان يلّف هذا الاتفاق عن طريق التحقق والاستماع الى كل من تظن بأن كانت له صلة بالموضوع بالاضافة الى قراءة ما كتب حول الاتفاق(*) وفي النهاية انتقل التقرير الى ذكر النتائج التي توصلت اليها البعثة الدولية حيث انها أوضحت الأمور التالية:

أولاً: ان سلاطين مسقط لم يتمتعوا بسلطة فعلية في عمان الداخلية حتى عام ١٩٥٥، وعلى ذلك يمكن القول بأن السياسة الجديدة التي اتبعوها منذ ذلك الوقت، كانت بدافع وتحريض من شركات النفط، وان الراجح ان شركة نفط عمان هي التي استقدمت الجنود المرتزقة في عام ١٩٥٤، لاحتلال بلدة عبري.

(*) لمعرفة مزيد من التفاصيل حول ما أثير حول اتفاق السيب يمكن الرجوع الى: عمان في المحافل الدولية. وكذلك الرجوع للفصل الثاني في الكتاب.

ثانياً: توافق اللجنة على أن سلطان مسقط لا يتمتع بتأييد غالبية السكان ليس لارتباطه بالبريطانيين فحسب، بل لسوء الادارة الداخلية، واهمال الخدمات والمشروعات العمرانية.

ثالثاً: ان الامامة لها قاعدة تاريخية متينة بدليل انه كانت تجرى محاولات مستمرة لاحيائها كلما عرقل سلاطين مسقط استمرارها. وتجمع الامامة بين السلطة الروحية والزمنية. ولكن اتفاق السيب لا يمثل أساساً قانونياً متيناً لادعاءات الامامة المعاصرة بأنها تمتعت بكيان دولي منذ عام ١٩٢٠، فان الاتفاق غامض في معظم بنوده، كما انه يشير الى عدم تدخل السلطان في الشئون الداخلية للقبائل، ولا يذكر حكومة الامامة بالاسم مما يؤيد نظرية سلطان مسقط الاتفاق ان صح، فهو نوع من الاتفاقات الشائعة في ذلك الوقت بين حكام مسقط وزعماء والقبائل التابعة لهم.

رابعاً: تدعي الامامة أنها تحظىٰ بشعبية من أقصى الجنوب في منطقة جعلان حتى ساحل الهدنة في الشمال. ولكن اللجنة تشك في هذا الادعاء، وترجح أن تكون هذه الشعبية قاصرة على «نزوى العاصمة الحديثة للامامة وعلى منطقة الجبل الأخضر».

وذيل التقرير في النهاية برأي اللجنة التي كانت ترى بأن الوضع في عمان ينذر بتجدد الاضطرابات باستمرار، ولذا يجب على الامم المتحدة أن تتخذ اجراء ما في هذا الشأن كتهيئة الظروف المناسبة لاجراء مفاوضات بين جميع الأطراف المعنية. وواضح من هذا التعبير أن اللجنة لا تريد قصر المحادثات على الامامة والسلطنة، بل تتوقع ظهور قوى شعبية أخرى، وخاصة من بين الشبان الذين تلقوا ثقافة عصرية، وتعتقد اللجنة أن تحقيق السلام لا يتطلب التغلب على المشكلة فحسب بل يجب اعطاء عناية خاصة للنهضة الاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر عمان في أشد الحاجة اليها وثمة سؤال لم تجب عليه اللجنة في هذه المناسبة، وهو: ما هي تلك القوة الوطنية التي تستطيع أن تنهض بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً؟

الظاهر حتى ذلك الوقت أن أياً من سلطنة مسقط والامامة غير قادرة على أداء هذا الدور(١).

قامت اللجنة بتقديم تقريرها في ٢٢ يناير عام ١٩٦٥، إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشر، بيد أن التقرير لم يناقش في تلك الدورة بسبب عدم استطاعة الجمعية العامة نظراً للظروف التي سادت جلسات تلك الدورة، فأرجأتها إلى الدورة العشرين لها حيث قامت خلالها بتحويل المسألة العمانية الى اللجنة الرابعة لها، رغم اعتراض المندوب البريطاني كالعادة على ذلك.

قامت اللجنة الرابعة بالنظر الى تقرير اللجنة الخماسية، وفي أثناء ذلك قام المندوب البريطاني بتوجيه النقد الى تقرير اللجنة مشيراً الى أن اللجنة لم تتوصل الى نتائج حاسمة، وان الوفد البريطاني لديه تحفظات شديدة حول ما ورد في تلك النتائج. نافياً عن كل ما ذكرته اللجنة بوجود هيمنة استعمارية، معللاً ذلك بأن اللجنة بحثت في أمور داخلية لبلد وحيد، ولم تبحث خلافاً بين بلدين اثنين بشأن «المسألة العمانية» وانه كان من الأحرى بالأمم المتحدة بأن لا تتدخل في أمور دولة مستقلة ذات سيادة لها حكومة تمسك بزمام الأمور فيها، وذلك بانصياعها لطلب مجموعة صغيرة من الأفراد الذين شاركوا في ثورة فاشلة ضد السلطة الشرعية قبل أعوام. مطالباً الجمعية العامة بأن توصي اللجنة الرابعة بحذف المسألة العمانية من جدول الأعمال.

ورداً على ذلك قام مندوبو كل من تشيكوسلوفاكيا والمجر والعراق وسوريا بالرد على أقاويل الوفد البريطاني مؤكدين بوجود علاقة استعمارية قائمة بين المملكة المتحدة وعمان، موضحين بأن عمان ليست لديها مسئولية الفصل فيما يخص الشئون الخارجية والداخلية، بينما قال مندوبو كل من كورستاريكا وايران

(١) صلاح العقاد. تقرير الأمم المتحدة عن قضية عمان، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١، ١٩٦٥، ص ١٤١ ـ ١٤٥. لمزيد من التفاصيل تقرير لجنة الأمم المتحدة يمكن الرجوع الى نفس المرجع، وكذلك عمان في المحافل الدولية.

وايرلندا إنهم لم يجدوا في تقرير البعثة الدولية ما يقنعهم بأن السلطنة مستعمرة، وبناء على ذلك اقترحت ايران على اللجنة أن تفكر مرتين قبل أن تحدد ما ذا كان تطبيق منح الاستقلال يتسع ليشمل تلك الحالات التي تثار حولها شكوكم قانونية ودستورية. وخلال تلك المناقشات تقدمت الدول العربية والدول الصديقة الى اللجنة الرابعة بمشروع قرار ينص على: ان الجمعية العامة تعبر عن اهتمامها الشديد بالحالة الخطيرة التي نتجت عن السياسات الاستعمارية والتدخل الأجنبي للمملكة المتحدة في عمان وذلك على النحو التالي:

أولاً: تعترف بحق الشعب العماني في تقرير مصيره واستقلاله بمطلق ارادته الحرة.

ثانياً: تعتبر وجود المملكة المتحدة بمختلف أشكاله قد حال دون أن يمارس الشعب حقه في تقرير المصير والاستقلال.

ثالثاً: تدعو المملكة المتحدة الى وقف جميع الممارسات القمعية ضد الشعب وسحب قواته واطلاق سراح المعتقلين والسماح بعودة المهاجرين السياسيين وازالة كافة أشكال الاحتلال البريطاني.

وقد أجازت اللجنة الرابعة مشروع القرار في ١٤ ديسمبر عام ١٩٦٥، بأغلبية ٥٥ صوتاً مقابل ١٥، وامتناع ٢٦ دولة عن التصويت، وقد تبنت الجمعية العامة القرار في جلسة كاملة العضوية في ١٧ ديسمبر عام ١٩٦٥، وأصدرت قرارها رقم (XX) ٢٠٧٣ بأغلبية ٦١ صوتاً مقابل ١٨، وامتناع ٣٢ دولة عن التصويت[١].

بموجب ذلك القرار دعت الجمعية العامة لجنة الـ ٢٤ الخاصة بتنفيذ منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة لبحث الحالة في عمان، ورفع تقريرها اليها في جلستها الحادية والعشرين. وبالفعل قامت اللجنة بادراج المسألة العمانية،

(١) The Question of Oman. Year Book of The U.N. 19650 office of Public, information U.N., New York.

وذلك خلال اجتماعاتها المنعقدة في افريقيا في يونيو عام ١٩٦٦. وكتعليق على القرار السابق، وجه المندوب البريطاني خطاباً الى السكرتير العام للأمم المتحدة في ١٥ يونيو ١٩٦٦ قال فيه: ان بلاده قد أعلنت بموضوع عدم المشاركة في أية وقائع خاصة بعمان خلال المناقشة في اللجنة الخاصة، معلناً معارضته لتناول اللجنة الخاصة لهذا الأمر. ومن ناحية أخرى فقد قامت اللجنة أثناء وجودها في القاهرة في يونيو عام ١٩٦٦، بالاستماع الى كل من غالب بن علي، وصقر القاسمي الحاكم السابق للشارقة، ويوسف العلوي ممثل جبهة ظفار، وقد قال الامام في بيانه: ان المملكة المتحدة لم تعر قرار الجمعية العامة لعام ١٩٦٠ بشأن عمان أي اهتمام، بل انها قاطعت اللجنة الخاصة لأنها الاستعمار، حاثاً اللجنة على تلبية مطالب الشعب العماني، واتخاذ الاجراءات الفعّالة والكفيلة بتنفيذ قرار الجمعية العامة. أما صقر القاسمي فقد ذكر للجنة انه أُبعد من منصبه كحاكم للشارقة لانه لم يوافق على تجديد عقد ايجار القاعدة العسكرية في الشارقة للبريطانيين، بينما أوضح لها فارس جلوب سكرتير حقوق عمان أن الشعب العماني يقاوم مسلسلاً من الرعب، وطالب الأمم المتحدة أن لا تسمح بأن يكون قرارها «مجرد قطعة من الورق».

بعد استماع اللجنة الآراء المختلفة، قامت في ١٨ ديسمبر عام ١٩٦٦، بإجازة مشروع قرار بأغلبية ٦١ صوتاً، مقابل ١٥ صوت معارض، وامتناع ٢٢ دولة عن التصويت تقوم بموجبة الجمعية العامة بـ:

أولاً: التأكيد على حق شعب عمان في تقرير المصير والاستقلال أو الاعتراف بمشروعية نضاله.

ثانياً: التأسف على رفض المملكة المتحدة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الصادرة في ١٤ ديسمبر عام ١٩٦٠ و٢١٧ ديسمبر ١٩٦٥، وسياساتها في دعم وتشجيع نظام غير تمثيلي في عمان ـ نظام لا يمثل الشعب ـ الأمر الذي يتعارض مع قرارات الجمعية العامة حول الموضوع.

ثالثاً: الاعتراف بحق الشعب العماني في استغلال موارده الطبيعية، وان الامتيازات التي حصلت عليها الاحتكارات الأجنبية دون موافقة الشعب تشكل انتهاكاً لحقوق هذا الشعب.

رابعاً: اعتبار وجود القواعد العسكرية والمستودعات والقوات في عمان خطراً حقيقاً على حق الشعب في ممارسة تقرير المصير والاستقلال، وتهديد للسلام والأمن في المنطقة، وان إزالتها فوراً لهو أمر أساسي.

خامساً: دعوة المملكة المتحدة لوقف كافة الأعمال القمعية وسحب قواتها واطلاق سراح السجناء السياسيين.

سادساً: دعوة الدول الأعضاء لتقديم كل مساعدة امكنة الى شعب عمان في نضاله من أجل الحرية والاستقلال.

سابعاً: الطلب من السكرتير العام، بعد مشاورة اللجنة الخاصة، اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات العلاقة، وتقديم تقرير بهذا الشأن الى الجمعية العامة في جلستها الثانية والعشرين.

وقد تبنت الجمعية العامة في ٢٠ ديسمبر عام ١٩٦٦، نص القرار الذي أوصت به اللجنة الخاصة، وأصدرته كقرار يحمل رقم (١××) ٢٢٣٨، بأغلبية ٧٠ صوتاً مقابل ١٨ صوت معارض وامتناع ٢٨ دولة عن التصويت.

على أثر ذلك وكردة فعل علّق المندوب البريطاني على قرار الجمعية بقوله: ان سلطنة عمان ليست مستعمرة بريطانية، وان الوجود العسكري البريطاني في عمان يتمثل فقط في ٥٠ ضابطاً تمت إعارتهم كمدربين، وطاقم من الفنيين الجويين لخدمة الطائرات البريطانية، نافياً ان تكون بلاده قد قامت بشن هجوم أو ممارسات قميعة في دولة مسقط، معرباً بشأن التدابير التي دعا القرار بريطانيا الى اتخاذها بما يلي: أن موقف حكومته واضح جداً وان على اللجنة الرابعة تحري الحقيقة.

ومن ناحية أخرى فقد عارضت كل من استراليا والولايات المتحدة وايطاليا القرار بحجة ان الموضوع ليس استعمارياً، وبالتالي لا يحق للجنة الرابعة مناقشته[1]. ومن جهة أخرى قام السكرتير العام، بتقديم تقريره الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والعشرين لعام ١٩٦٧، موضحاً فيه لها في ١٩ يناير ١٩٦٧، مشيراً بأن رد المندوب البريطاني على ذلك القرار كان رد سلبياً كالعادة، ونتيجة لذلك قامت الجمعية العامة بمناقشة الموضوع في دورتها الثانية والعشرين واحالتها الى اللجنة الرابعة لمزيد من المناقشة.

هذا وقد طالب كل من الشيخ سليمان بن حمير والشيخ طالب بن علي أثناء شرحهما للقضية أمام اللجنة في المناقشات الأخيرة، بتحديد موعد لانسحاب المملكة المتحدة، وبانشاء لجنة خاصة للمسألة العمانية كلجنة فرعية مثل لجنة الـ ٢٤ الخاصة وكذلك اصدار قرار يحدد الاجراءات الكفيلة بالزام المملكة المتحدة بتنفيذ قرارات الجمعية العامة السبعة حول عمان وخاصة القرار رقم (× × I ٢٢٣٨)، الصادر في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٦.

بعد الانتهاء من تلك المناقشات أجازت اللجنة في ديسمبر ١٩٦٧ مشروع قرار مشابه بالقرار رقم (× × I) ٢٢٣٨، وقد تمت اجازته بواسطة الجمعية العامة بأغلبية ٧٢ صوتاً مقابل ١٨ صوتاً، وامتناع ١٩ دولة عن التصويت، وحمل القرار رقم (× × II) ٢٢٠٣.

وقد أوضح مندوبو كل من الكونغو واندونيسيا والسودان خلال مناقشة مشروع القرار المذكور بأن القرار يتمشى وميثاق الأمم المتحدة، واعلان حقوق الانسان وقرار الجمعية العامة الصادر في ١٤ ديسمبر عام ١٩٦٠، والذي يتضمن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وكان من رأيهم ان الرد المضلل للمملكة المتحدة، والذي جاء في تقرير السكرتير العام، كان مجرد مناورة ترمي الى إتاحة الفرصة لها لمواصلة استغلالها للبلاد،وان التدابير التي جاءت في القرار

(١) The Question of Oman. Year Book the U.N., 1966, P.P. 187 — 189.

من شأنها تحقيق الاستقلال لهذا البلد، ومن جهة أخرى فقد رفض المندوب البريطاني قرار اللجنة جملة وتفصيلاً، معلقاًعلى القرار بأنه قرار غير ملائم لانه يتطرق الى أمر خارج نطاق اختصاصها[1].

وقد عاودت لجنة الـ ٢٤ الخاصة في ٢٩ مارس ١٩٦٨، بمناقشة المسألة العمانية من حيث متابعة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة، ومن حيث تكوين لجنة فرعية خاصة بعمان بناءاً على طلب الجمعية العامة في ١٢ ديسمبر ١٩٦٧. وقد تم انشاء اللجنة الفرعية في ٢٩ مارس بعضوية كل من ايران، العراق، مالي، جمهورية تنزانيا، وفنزويلا. وفي ٣١ أكتوبر قررت اللجنة الخاصة رفع ورقة العمل الخاصة بعمان، والتي أعدتها السكرتارية الى الجمعية العامة، كذلك قررت اللجنة مناقشة الموضوع مرة أخرى عام ١٩٦٩، ومن ناحية أخرى وافقت اللجنة الرابعة الى الاستماع للشيخ سليمان بن حمير، والذي قدّم شهادته كتابة موضحاً فيها: بأن الوضع في عمان يتدهور باستمرار، وان مقاومة العمانيين للاحتلال تتزايد يوم بعد يوم، مطالباً بأن تقوم اللجنة الفرعية الخاصة بعمان بزيارة للمنطقة في أقرب وقت ممكن لتتحرى الوضع عن كثب ولتحديد موعد نهائي للانسحاب البريطاني.

بعد ذلك أجازت اللجنة الرابعة في ١٢ ديسمبر عام ١٩٦٨، بأغلبية ٥٨ صوتاً مقابل ١٧ صوتاً، وامتناع ١٨ دولة عن التصويت مشروع قرار ينص على أن الجمعية العامة:

١ ـ تؤكد قرارتها السابقة حول عمان.

٢ ـ تدعو حكومة المملكة المتحدة لتنفيذ قرار الجمعية العامة الصادرة في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠، وكذلك القرارات الأخرى.

وقد أجازت الجمعية العامة مشروع القرار في ١٨ ديسمبر بأغلبية الأصوات، وحمل القرار رقم «III × ×» ٢٤٢٤[2].

---

(١) The Question of Oman. Year Book of the U.N., 1967, P.P. 269 — 271.

(٢) The Question of Oman. Year BooK of the U.N., 1968, P.P. 296 — 297.

لم يحدث أي تطور في المسألة العمانية خلال الدورة الرابعة والعشرين لعام ١٩٦٩، اللهم التوصية التي اتخذتها الجمعية العامة بأن تقوم الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية بالتعاون مع الوكالات الاقليمية بدراسات امكانات تقديم العون لتلبية الاحتياجات التعليمية والفنية والصحية للشعب العماني بالاضافة الى مطالبتها الى جانب ذلك بمتابعة تطورات الأحداث واطلاع الجمعية العامة عليها في الدورة الخامسة والعشرين لعام ١٩٧٠[١] وهذا على الرغم من تلك المطالبة فان الجمعية العامة لم تحرك ساكناً سواء على مستواها أو على مستوى لجانها في دورتها تلك بل أرجأت البحث في القضية لدورتها السابعة والعشرين لعام ١٩٧١[٢].

وقد دفعت المستجدات الجديدة على الساحة العمانية في عام ١٩٧١، . وعلى ضوء الطلب الذي تقدمت به السلطنة الى مجلس الامن لقبولها في عضوية الأمم المتحدة، أن تقدم رئيس اللجنة الخاصة أثناء مناقشة اللجنة للمسألة العمانية كالعادة في ١٧ ديسمبر، باقتراح بتعليق المسألة حتى موعد انعقاد الجمعية العامة في ٢١ ديسمبر ١٩٧١[٣] والجدير بالاشارة بأن طلب السلطنة قوبل في الأوساط العربية بموجة من الامتعاض وعدم الارتياح، وخاصة في أوساط دول شبه الجزيرة العربية مثل السعودية واليمن الجنوبي نظراً لمعاداتهما للنظام في مسقط بشكل أكبر عن الدول العربية الأخرى، وعلى العكس تماماً فان دولاً عربية أكثر راديكالية مثل جمهورية مصر وسوريا والجزائر قد تعاطفت مع طلب عمان. بينما اقترحت بعض الدول الكبرى بأن يظل طلب السلطنة للانضمام الى الأمم المتحدة معلقاً حتى تبت الجامعة العربية في اجتماعها في سبتمبر بطلب انضمامها اليها[٤].

وافق مجلس الأمن بالاجماع على قبول السلطنة في عضوية الأمم المتحدة،

---

(١) The Question of Oman. Year Book of the U.N., 1969, P.P. 243 — 244.

(٢) The Question of Oman. Year Book of the U.N., 1970, P.P. 211 — 212.

(٣) The Question of Oman., Year Book of the U.N., 1971, P.P. 211.

(٤) Data line. Dead Line Data on World Affairs, New York., 22 May 1971.

بعد أن قبلت الجامعة العربية دخولها في عضويتها في ٢٩ سبتمبر ١٩٧١، بناءاً عليه أجازت الجمعية العامة في اجتماعها في ٧ أكتوبر عام ١٩٧١، وذلك بأغلبية ١١٧ صوتاً، واعتراض واحد وهو اليمن الجنوبي وامتناع اثنان من التصويت هما كوبا والمملكة العربية السعودية، وبذلك أصبحت السلطنة العضو ١٣١ في الأمم المتحدة، وفي نفس يوم التصويت على قبول السلطنة في عضوية هيئة الأمم المتخذة، صوتت الجمعية وللمرة الثانية على قرار يدعو على الانتهاء من موضوع المسألة العمانية[1].

وفي أعقاب ذلك علّق مندوب اليمن الجنوبي على خطوة الأمم المتحدة بقبول عمان في عضويتها بقوله: إن وفد بلاده دهش من التغيير المفاجىء في موقف اللجنة الرابعة، معللاً سبب اندهاشه ذلك بأن عمان لم تحقق أهداف الأمم المتحدة أو اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وانها لازالت ترزح تحت نير الاستعمار، مضيفاً بأن الاستقلال لم يعلن وان الوجود السياسي والعسكري لبريطانيا لا يزال قائماً[2].

مما سبق يمكن القول انه بالرغم من الحماس الذي أبدته هيئة الأمم المتحدة لمنح الاستقلال لعمان، الا أنها لم تستطع تحقيق ذلك رغم تداولها المستمر للموضوع في جميع دوراتها بدءاً من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٧١، وهو العام الذي وافقت فيه كما مر بنا الهيئة نفسها على دخول السلطنة مضمار فعّاليتها كعضو معترف به.

وهكذا وبانضمام سلطنة مسقط وعمان الى الأمم المتحدة، أصبح موضوع الامامة وغيرها من الحركات المضادة للسلطنة غير مقبول طرحه أمام المحافل الدولية قانونا.

---

(١) Data Line. oc. 1971.

The Question of Oman. Op. cit., P. 212.

ثالثاً : إختفاء الامامة :

اعتبر المعلقون العرب في وقت ما إن حركة الامامة في عمان صورة من صور الحركة القومية العربية المعادية للاستعمار البريطاني ، وربما كان ذلك صحيحاً بمقياس عصر ما قبل الحرب العالمية الأولى . أي أيام إنبعاث الامامة عام ١٩١٣ ، ولكن كان من الخطأ إستمرار هذه النظرة في الخمسينات ، لأن الامامة لم تعد نظاماً مثالياً يلائم العصر[١] ، ولذلك نراها تفقد الأرض والأنصار من حولها ، ويبدو لنا أن ذلك من حق من أنفضوا من حولها ، لانه من خلال الصراع الطويل والمستمر بينها وبين السلطنة لم تحرز أية نجاحات في تحقيق أهدافها ، وان كانت في ثورة عام ١٩١٣ ، وما تلتها من أحداث ، استطاعت أن تحقق بعض الأهداف المحدودة وذلك عندما تمكنت خلال اتفاقية السيب ان تحصل على إستقلال شبه ذاتي في تيسير دفة أمورها الداخلية ، وفي حدود عمان الداخلية ، وهذا أقصى ما كان يمكن الحصول عليه في ظل الحماية البريطانية لسلطة سلطان مسقط ، نظراً للدعم المستمر من قبلها ، لأن تعدي نجاحات الامامة لأكثر من ذلك ، كان يعني تضعضع السيطرة على الساحل العماني ، نظراً لما تحمله الامامة من آراء متطرفة ، وبخاصة أن تركيبة جبهتها السياسية الداخلية مؤهلة لذلك لانها كانت مركبة كما مر بنا من مجموعة قبائل وبعض رجال الدين ، وخاصة وإذا علمنا بأن القبائل بمشاركاتها في الانتفاضات ضد السلطان وإنضوائها تحت لواء الامامة كانت تهدف الى الحصول على مكاسب سياسية أكثر من أي شيء آخر والا هادنت السلطان اذا كانت تريد تحسين أوضاعها الاقتصادية ، الى جانب ذلك فإن القبائل بعملها ذلك كانت تعمل على اضعاف أية قوة مركزية تحاول سحب الممارسات التي كانت تتمتع بها في أماكن سيطرتها وخاصة انه من المعروف بأن نزعة القبائل إلى الاستقلالية عن أية سلطة مركزية من الآفات التقليدية في مجتمع شبه الجزيرة العربية[٢] الذي يمثل

---

(١) صلاح العقاد. التيارات السياسية ، ص ٣٠٤ .

(٢) صلاح العقاد. المشرق العربي المعاصر ، ص ٤٩٠ .

المجتمع العماني أحد أركانه في قبليته نظراً لما تمثله القبلية من ثقل في مجريات الأمور فيها، وذلك للعدد الكبير للقبائل المتواجدة فيها اذ يبلغ عددها مائة وست عشرة قبيلة بمختلف مذاهبها الدينية وارثها في الصراع السياسي على مر القرون. ومن ذلك يمكن القول بأن حركة الامامة بالاضافة الى كونها حركة دينية، فانها حركة قبلية تقليدية معادية للاستعمار لا على أساس قومي وطني، أو وجود خلل في معطيات سياسية السلطان تجاه البلاد والشعب في عمان الداخلية بل على أساس الخوف من فقدان مصالحها الذاتية. وقد وضح ذلك جلياً في فترة الاستقرار التي انتابت عمان في أعقاب اتفاقية السيب، فنلاحظ على سبيل المثال بأن كثيراً من رؤساء القبائل يقومون بارسال الهدايا التوددية للمقيم السياسي البريطاني في صورة محاصيل زراعية مثل الرمان والجوز بغية قضاء مصالحهم لديه[1]وقد زاد وضوح ميل فئة الامامة ومن معها من القبائل الى الجنوح إلى تحقيق الأهداف الشخصية والرغبة في السلطة في فترة الامام غالب بن علي في الخمسينات، وفي خلال ثورة ١٩٥٧، حيث أننا لم نلمح في هذه الثورة ما كانت الامامة تتبناه أمام عامة الناس، وهو الدفاع عن العقائد الدينية بل نراها تلقى نفسها بأحضان من كان يعتبرهم الاماميون الأصوليون على إنهم خارجون عن القواعد الاسلامية الصحيحة، متغاضين بذلك عن قرنين كاملين من عداء الاباضية وكراهيتها. إلى جانب ذلك فان الامام غالب كان مسيطر عليه من قبل رؤساء القبائل المعروفين بنزواتهم السلطوية في السيطرة على عمان، وليس الدفاع عن الامامة وعقيدتها من أمثال سليمان بن حمير، وخير دليل على ذلك طلبه من أحد البريطانيين وهو ولفرثيجر في عام ١٩٥٠ أن يتوسط له لدى المقيم السياسي البريطاني لكي يعترف به أميراً مستقلاً على الجبل الأخضر على نفس الطريقة التي تعامل بها بريطانيا شيوخ إمارات الساحل المتصالحة[2].

---

(١) I.O.R. 15/6/242— Letter from Sulaiman bin Hamayar H.B.M, S Consul, Muscat, 7 Nov., 1944.

(٢) جمال زكريا. الخليج العربي ٩٤٥ ـ ١٩٧١، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

كل تلك الأمور جعلت الامامة تفقد بالتدريج زعامتها لحركة معارضة السلطان، وخاصة بعد انتشار الوعي بين العمانيين في الخارج، وازدياد الامام غالب في الاعتماد على السعودية وتخفيف صلاته بمصر[1]، وخير دليل على فقدان تلك الثقة ما أبداه بعض العمانيين من استياء للجنة تقصي الحقائق الدولية التي شكلت عام ١٩٦٣، حيث انهم صرحوا لها وكان بعضهم من المناطق الداخلية، بأنهم لا يؤيدون الامام لانه ليس بالامام الشرعي إذ انه ترك منصبه في نزوى عام ١٩٥٥، وزيادة على ذلك فقد ترك شعبه، وغادر عمان بدلاً من أن يناضل حتى الموت كما تفرض عليه ذلك مهمته، وقالوا أيضاً انه يرضخ لنفوذ شقيقه، وانه يضغط على شعبه بفرض ضرائب باهظة، وانه لو رشح نفسه لمهام الامامة فإنه لن ينجح بالانتخاب، بالاضافة الى ذلك فقد ذكر أشخاص آخرون قدموا من المناطق الساحلية لمقابلة اللجنة للادلاء برأيهم، بأنهم لا يؤيدون الامام غالب كما انهم لا يؤيدون نظام الامامة، مبررين ذلك بأن هذا الطراز من الحكم غير ملائم مع شروط الحكم الحديثة، مؤكدين بقولهم: بأن وجهة نظرنا فيما يتعلق بالامامة ليست وجهة نظر العماني الجاهل إذ يرى المتعلمون في الامامة الشكل الرجعي المتأخر، فإن المواطن الجاهل ذات الأفق الضيق يعتبر أن نظام الامامة مفروض عليه فرضاً، ولذلك فانه يحترمه إذا انه يعتقد أن الامام بمثابة صلة الوصل بين وبين العالم،وان من واجبه طاعة الامام في كل شيء ومن دون نقاش. وهذا الاعتقاد الذي يدين به سببه الجهل والسذاجة وانه لفخور أن يعمل من أجل الامام، ويعتقد سيغدق عليه الكثير من مآثره وخيراته.

ان العماني الجاهل، بسبب سذاجته وغشاوة بصره، يتبنى المعتقدات والتعاليم القديمة حتى أصبح رغماً عنه أداة طيعة بين أيدي الامام وأقاربه يستخدمونه باسم الدين لتحقيق مآربهم ومصالحهم، وان ممارستهم تلك واستغلالهم الشعب يبيد قوى الشعب بينما هم يشبعون نهمهم دون أي مبرر،

---

(١) صلاح العهقاد. معالم التغيير، ص ١٠٣.

وتصرفهم هذا كتصرف السلطان، وقد أسهموا الى حد بعيد كممثلين لطائفة دينية في البلاد، في اقناع السلطان أن يصدر الأوامر الاعتباطية البليدة كمنع التدخين، والتصفيق بالأيدي في الاحتفالات ومنع الموسيقى بحجة أن هذا يشكل خرقاً للتعاليم الدينيـة، إن هذه الأوامر أصبحت سلاسل تعيق حرية الأشخاص في عمان[1] ومن ناحية أخرى ترى كوادر الجبهة الشعبية لتحرير عمان في أدبيتها تلقى لوم الهزائم التي الحقت بالعمانيين على قيادة الامامة، لانها كانت تمثل القوى الاقطاعية في الداخل الى جانب ترددها في الثبات على توجه سياسي معين، وبخلاف ذلك فقد اتهمت الجبهة الامامة بتحولها الى ذيلية للرجعية السعودية ومخططاتها في المنطقة واتهامها كذلك بالمتاجرة بقضية الشعب العماني[2].

بالاضافة الى ذلك فان الامامة شهدت منذ أعوام عديدة انسحاب العناصر الوطنية افرادياً وجماعياً بسبب اقتناعها بافلاس الامامة وعدم قدرتها على خوض المعركة، وبروز عمالتها وتواطئها مع الأمريكان وحكام الجزيرة العربية، وأشهر الأحداث في هذا المجال الامتناعات الجماعية التي قام بها العمانيون في معسكرات البصرة ورفضهم مواصلة التدريب تحت راية الامام والأكثر من ذلك هو أخذ العديد من ممثلي الامامة ومديري مكاتبها بالعودة الى عمان في أعقاب تسلم السلطان قابوس السلطة وتقديم الولاء له من أمثال عبدالله الغزالي مدير مكتب الامامة بالكويت[3].

أما نحن فنعزو سبب إضمحلال الامامة إلى تصورنا بأن الامامة بطبيعتها الاقليمية والاقطاعية والقبلية اقتصرت في اهتماماتها على المناطق الداخلية تاركة الإجزاء الأخرى من البلاد بعيدة عن دائرة الصراع، بالاضافة الى عدم محاولتها ايجاد جسور بينها وبين قطاعات الشعب في المناطق الأخرى، مما خلق بين تلك

---

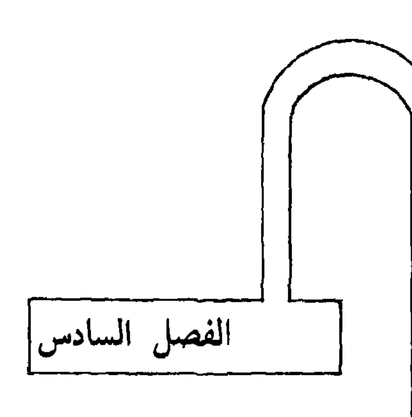
(١) عمان في المحافل الدولية. ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٢) علي فياض. المرجع السابق، ص ٨٠ ـ ٨٣.

(٣) الامامة وسياسة نبش القبور. جريدة الراية، ١٣ ديسمبر ١٩٧١.

الفئات وقيادة الامامة نوعاً من الجفاء وعدم اكتراث بها هذا من جهة، ومن جهة ثانية لعل الثورة اليمينية على نظام الامامة فيها وكشفها عن سوآتها وتوارد أخبارها في أوساط الشعب العماني جعل كثيراً منهم على غير اقتناع بهذا النوع من القيادات الامامية، مما ساهم ذلك في توسيع الشرخ الحادث بين الامامة والعمانيين، وكما يبدو لنا فان معايشة العمانيين في فترة الخمسينات لأجواء ثورات مختلفة في الوطن العربي مثل الثورة العراقية والثورة المصرية جعلتهم يتطلعون الى قيادة ثورية أكثر تصميماً، وعزماً تخلّصهم من أجواء الثورات الامامية غير المجدية التي يعاصروها منذ أكثر من قرنين من الزمان، وقد تحقق لهم ذلك بالفعل، حينما برزت في المناطق الجنوبية من عمان بواكير شريحة سياسية جديدة من المعارضين العمانيين الماركسيين، مباشرين فعالياتهم تحت اسم جبهة تحرير ظفار، والجبهة الوطنية الديموقراطية لتحرير عمان والخليج العربي، مما كان يعني ذلك اختفاء الامامة وانتهاء دورها على الساحة العمانية.

وخلاصة القول، انه بسقوط الامامة قد أسدل الستار على الصراع التقليدي الذي كان محتدماً بينها وبين السلطان، وقد أدى ذلك الى تثبيت سلطة السلطان على جميع أرجاء عمان للمرة الأولى. وطبعاً بدعم من البريطانيين، بيد أن هبوب رياح ثورة ظفار قد أعادت البلاد مرة أخرى الى دوامة الصراع، ولكن بشكل مختلف، مما تطلب ضرورة تغيير في كرسي السلطة، والإتيان بآخر تكون أدواته السياسية أكثر اتقاناً وحداثة في مواجهة الاعصار الجديد المموّل والمنظم.



الفصل السادس

المعارضة السياسية

أولاً: التمرد العسكري وجبهة تحرير ظفار.

ثانياً: مؤتمر حمرين، وانشاء الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل.

ثالثاً: معالجة السلطان قابوس للأزمة.

اذا كان سلطان عمان قد استطاع بقضائه على ثورة الجبل الاخضر، أن يوقف خطر العدو التقليدي «الامامة» وبمساعدة بريطانية، عليه وعلى سلطنته، الا أن ذلك لم يكن معناه بأن المعارضة السياسية وله ولحكمه قد انتهت، فما كادت الأمور تستقر له بعد اعادة توحيد سلطنته حتى تمخض نوع جديد من المعارضة اكثر تنظيماً عن سابقتها لها طابع سياسي، لا ديني ولا قبلي وهي اكثر تطرفاً في طموحاتها بغية الاطاحة بالنظام القديم، والغريب أن هذه المعارضة نبتت في أكثر المناطق ارتباطاً بالسلطان وهي منطقة ظفار، التي طالما كان يعتبرها الملجأ الوحيد اذا ما تأزمت الأمور في مسقط، ويضاف الى ذلك بأن المعارضة الجديدة جلبت معها رياح مذهب سياسي جديد ليس بغريب على عمان فقط بل على منطقة الخليج بأكملها كان من الممكن في حال نجاحها احداث هزات عنيفة في أركان دول المنطقة ومسارها السياسي، مفرزة معطيات جديدة على الساحة الدولية، وبخاصة بالنسبة للمسلمات الاستراتيجية التي كانت المنطقة حافلة بها سواء على مستوى الموقع أم على مستوى ما تخزنه أراضي هذه الدول من مليارات البراميل النفطية.

وعلى أية حال فالذي يهمنا في هذا الموضوع هو: إبراز كيفية تكون هذه المعارضة ومسيرة تطورها وما أحدثته من ردود فعل، وكيفية تعامل الجهة المضادة معها.

أولاً: التمرد العسكري وجبهة تحرير ظفار:

كانت الارهاصات الاولى لميلاد حركة جديدة من أجل التغيير بعد عدد من الانتفاضات الدينية والقبلية على سعيد بن تيمور، قد بدأ في أوائل الستينات على هيئة مجموعة من التنظيمات المحلية المؤيدة لاستقلال ظفار عن السلطنة. فكانت هناك جمعية الاتحاد الظفاري التي كانت توحي للعيان بأن هدفها كما طرحه أحد قادتها يوسف علوي، جمع الأموال بحجة بناء المساجد، ومساعدة الفقراء، بينما كان هدفها الخفي شراء الأسلحة وتعبئة الناس من أجل الاطاحة بالسلطان، والى جانب هذا التنظيم كان هناك تنظيمان: تنظيم «الجنود الظفاريين» العاملين في أجهزة الأمن والجيوش المحلية في كل من عمان والسعودية وقطر[1]. والتنظيم المحلي لحركة القوميين العرب الذي كانت ركيزته الشباب الظفاري المهاجر، وكان هذا التنظيم مرتبطاً بالتنظيم المركزي في بيروت عن طريق قيادة الحركة في الكويت، وكان على رأس هذا التنظيم المحلي محمد أحمد الغساني وآخرون[2]. والجدير بالذكر أن ارتباط التنظيم المركزي بالتنظيم المحلي للحركة في الكويت راجع لزمالة الدكتورين جورج حبش وأحمد الخطيب في الجامعة الامريكية ببيروت، حيث ان الأخير قام بتشكيل فرع حركة القوميين في الخليج واتخذ من الكويت مركزاً لنشاطه، وهناك وجد بعض الشباب من عمان وعدن الذين كانوا يدرسون في المدارس الكويتية الى جانب عمل البعض في اجهزتها الحكومية غايتهم فيها، ويعود ركوب بعض الشباب الخليجي موجه حركة القوميين العرب، كان نتيجة ما أبدته هذه الحركة من اهتمام بقضية النضال الوطني في الخليج بوجه عام، وفى عمان خاصة كرد فعل على تزمت السلطان[3].

---

(١) الجهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي: وثائق النضال الوطني ٦٥ ـ ١٩٧٤، بيروت، دار الطليعة ط ٢، ١٩٨١، ص. أنظر كذلك.

Clements, Fa.: Oman the Reborn Land, London, Long Man, 1980, P. 61.

(٢) عبدالله فهد النفيسي: تثمين الصراع في ظفار ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥، د. ت، ص ٥٤.

(٣) سليم اللوزي: آخر معاقل الثوار في جبال ظفار، مجلة الحوادث، بيروت، ٢٤ مارس ١٩٧٢.

في عام ١٩٦٣، ظهرت أولى علامات الهياج والثوران الشعبي مع توزيع منشورات تعلن عن قيام معارضة ضد السلطان دافعة الناس الى التمرد، الى جانب الهجوم على عربات شركة النفط وقتل أحد حرّاس السلطان، بيد أن السلطات الحكومية ألقت القبض على قائد هذا العمل الذي كان يدعي مسلم بن نوفل وهو أحد زعماء قبيلة بيت الكثير وكان يعمل ميكانيكاً في كراج السلطان ويتلقى الدعم منه على اساس انه زعيم قبيلة، بيد أن ابن نوفل انقلب عليه بعدما اتضح له اكتشاف فريق التنقيب الاميركي حقولاً نفطية تقع ضمن أراضي بيت كثير، وأن السلطان يريد أن يحرمه من عائداتها، مما دفعه ذلك الى العمل ضد السلطان كما مر بنا.

استطاع ابن نوفل الافلات من يد سلطات السلطان، فالتجأ الى السعودية حيث تم الاتصال بينه وبين الامام غالب والسعوديين، بعدها انتقل الى العراق حيث تلقى هو وآخرون استطاع ضمهم اليه تدريبات على حرب العصابات عاملين على تشكيل منظمة الشباب العربي الظفاري تولى هو قيادتها[1].

وفي اثناء ذلك قررت حركة القوميين العرب الايعاز لعناصرها بالبدء في الكفاح المسلح في ظفار كرد فعل على الأوضاع المتردية لحكم سعيد بن تيمور والاستعمار البريطاني. حينئذ قامت تلك العناصر بالاعداد للثورة، عاملة في الوقت نفسه على الاتصال بجمعية الاتحاد الظفارية وتنظيم الجنود الظفارين واقناعهم بالعمل المشترك، وتشكيل جبهة نضالية واحدة تفجر الكفاح المسلح، وقد استجاب التنظيمان لذلك، ويبدو ان سبب استجاباتهما لذلك عائد للانتكاسة الخطيرة التي أصابهما في ربيع عام ١٩٦٥، عندما تم تشتيت ٤٠ عضواً منهما على يد السلطات الحكومية في مختلف المدن العمانية[2].

على اثر ذلك تم تشكيل «جبهة تحرير ظفار» بقيادة لجنة تنفيذية منتخبة كان

---

(١) أحمد حمود المعمري: المرجع السابق. ص ١٣٠.

(٢) Clements, Fa: Op. Cit. P. 61.

على رأسها يوسف علوي ممثل الجبهة في القاهرة، ومحمد أحمد الغساني مواطن من ظفار، من خلال مؤتمر تأسيسي عقد في «وادي نحيز» في المنطقة الوسطى من أرياف ظفار، وقد أصدرت اللجنة المنتخبة في ٩ يونيو ١٩٦٥ بياناً أعلنت فيه نظرية الثورة، مناشدة الجماهير دعم الجبهة وتأييدها موضحة لها بأن الطبقات الفقيرة والمزارعين، والعمال والجنود، والمفكرين الثوريين سوف يشكلون العمود الفقري للتنظيم، مؤكدة بأن هذا التنظيم سوف يدمر نظام الحكم الاستعماري بشتى صوره وأشكاله العسكرية والاقتصادية والسياسية.

هذا ويعود اختيار اقليم ظفار لتفجير الكفاح المسلح من قبل الحركة في ذلك الوقت لعدة أسباب منها:

أولاً: نضوج الاوضاع الجماهيرية والسياسية لحركة مسلحة ضد البريطانيين، حيث بلغ السخط الشعبي مداه، وخاصة بعد عودة بعض الظفاريين الذين كانوا يعملون في مناطق من دول الخليج، كالبحرين والكويت وقطر، حاملين معهم الأفكار القومية بعد أن تعرضوا لها عبر بعض أجهزة الاعلام العربية كالمصرية والعراقية وعلى رأسها الإذاعة الى جانب تأثرهم بما شاهدوه من طفرات اجتماعية واقتصادية في تلك الاماكن.

ثانياً: البعد النسبي للمنطقة عن مراكز العدو العسكرية ومراكز امداداته وملاءمة المنطقة لحرب العصابات نظراً للطبيعة الجبلية.

ومن ناحية أخرى فقد عللت مصادر الجبهة سبب «اليافطة الاقليمية» التي انبثقت منها جبهة تحرير ظفار، لكونها نتيجة طبيعية لارضاء النزعة الأقليمية لدى الشريكين كتكتيك، وعندما تثبت جذور الكفاح المسلح ستطرح مسألة الخليج العربي وعمان[1].

وقد حاولت جبهة تحرير ظفار في العامين التاليين تنظيم كوادرها وممارستها

---

(١) الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي: المرجع السابق ونفس الصفحة.

وقد انضم اليها في خلال هذه الفترة مسلم بن نوفل مع تنظيمه.

وقبل البدء في التحدث عن فعاليات جبهة تحرير ظفار من الجدير بنا معرفة واجهات المساندة التي كانت تدفع الجبهة وتشجعها في عملها. فمن جهة كان هناك مساندة المنظمات السياسية لحركة القوميين العرب، والمساندة المصرية الاعلامية، فقد كان للجبهة في وقتها مكتب اعلامي في القاهرة، الى جانب امدادها بجزء يسير من المساندة العسكرية حتى عام ١٩٦٧، وهناك الدعم السعودي المالي والعسكري الذي كان يقدم لمجموعة يوسف علوي ومسلم بن نوفل، وهناك المساعدات العسكرية التي قدمتها حركة صبيحي عبد الحميد المعروفة بارتباطها بتنظيم حركة القوميين العرب في العراق[١].

بدأت الجبهة أولى مراحل عملياتها النضالية باتباع اسلوب «أضرب وأهرب» معتمدة ولو بشكل جزئي على مناعة منطقتهم للهروب من وجه قوات السلطان، وقد كانت اذاعة القاهرة احدى الوسائط التي استغلتها الجبهة في بث ذلك التكتيك لثوراها في شكل التوجيه التالي: «ينبغي الاستيلاء على أسلحة العدو وتجهيز وحدات جديدة من جيش التحرير. وهدفنا من حرب التحرير يحب أن يكون دائماً مؤخرة جيش العدو، ولا ينبغي علينا الالتحام في أية معارك معه يقررها هو بنفسه، بعد أن يكون قد درس نتائجها سلفاً.. فحربنا مع المستعمرين أيها الأخوة طويلة وهي حرب حياة أو موت، وعلينا تبنى التكتيك العسكري المثالي لحرب الشعب وهو: «أضرب وأهرب»[٢].

فبناءاً على ذلك التوجه بدأت فصائل الجبهة بنصب الكمائن للدوريات الحكومية فكان أول كمين نصب لدورية حكومية نصب الى الشمال ـ الغربي من طريق ثمريت، سقط فيه سعيد الرويعي كأول شهيد للجبهة، وكانت أكبر عملية للجبهة في هذه المرحلة هي محاولة اغتيال السلطان سعيد بن تيمور في عام

---

(١) عبدالله فهد النفيسي: المرجع السابق، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(٢) Halliday, Fred: Op. Cit., P. 516.

١٩٦٦ ، قامت بها مجموعة من الظفاريين المنتمين للجبهة كان على رأسها قائد القوة خلال عرض عسكري للجيش معسكر «رزات» في صلاله، وانتشار شائعات في البداية بأن السلطان قتل، وان السلطات البريطانية في عمان، منعت نشر أية أنباء عن وضع السلطان لتوفير الفرصة لاختيار خلف مناسب له، ولكن بعد فترة اكتشف زيف تلك الشائعات عن طريق القادمين من صلالة لعدن مؤكدين على صحة السلطان وانه لا يزال على قيد الحياة[١].

وقد قام السلطان على اثر تلك المحاولة باستبعاد جميع العناصر الظفارية من قواته المسلحة وأحل محلها عناصر من القبائل العمانية المخلصة له لحراسة منطقة ظفار الساحلية.

والجدير بالالتفات بأن رد أهل ظفار بالنسبة للثورة في بداية الأمر كان حذراً، وان الكوادر الاولى التي تشكلت منها قوات الجبهة كانت من رجال القبائل الظفارية الذين كانوا قد عملوا في الخليج أو من القبائل الأدنى مرتبة، وان انخراطهم في قوات الجبهة جاء نتيجة الآتي بحسب ما ذكره أحد قادة الجبهة في هذا الصدد: «يشعر كل الظفاريون أنهم مضطهدون باستثناء بعض الشيوخ والجواسيس الذين كانوا يستلمون رواتبهم من السلطان» ولذلك نرى أن أول من لبى نداء الكفاح المسلح كان أكثر العناصر فقراً في قبائل القارة والكثير وفي الشحر بشكل خاص». وقد عمل جواسيس وعملاء السلطان على تفتيت الثورة بتغذية العداءات القبلية، وقد تنبهت الجبهة لذلك فأخذت تعمل دون الاعتراف بالاعتبارات القبلية وكانت أولى خطواتها في تحقيق ذلك تقسيم منطقة ظفار على اساس جغرافي «الغرب ـ الوسط ـ الشرق» متجاوزة بذلك المناطق القبلية. فكانت هذه العملية احدى السمات المميزة لانتفاضة ظفار عن الانتفاضات الأخرى التي وقعت في البلاد في الفترات السابقة.

نتيجة لفعاليات جبهة ظفار الحربية في المنطقة فقد عمل السلطان على

---

(١) جريدة النهار البيروتية، بيروت، عدد مايو ١٩٦٦ .

زيادة قواته، بينما قام البريطانيون الذين كانوا قد أعلنوا في تقاريرهم بأنهم لم يلمسوا في ثورة ٩ يونيو عام ١٩٦٥ التي أعلنتها الجبهة سوى حركة انفصالية قبلية لا أكثر، بضرب حصار على صلالة بواسطة الاسلاك الشائكة في مسعى لها لتضييق الخناق على الظفاريين، وممارسة سياسة الحصر الاقتصادي ضدهم، والأكثر من ذلك انها قامت بقطع خطوط تموين الجبهة من الاسلحة عن طريق سد الطريق البري الآتي من السعودية، وجعلوا من نقل السلاح بحراً عملية صعبة، وأصبح مصدر السلاح الاساسي للثوار هو الاسلحة التي يستولون عليها وما يصلهم من الجبهة القومية في اليمن الجنوبي[1] وبجانب ذلك شنت السلطات البريطانية حرباً نفسيه على سكان المنطقة حيث قامت طائراتها في عام ١٩٦٧، بالقاء مناشير في غرب ظفار، مكتوب فيها: «ان الطائرات العسكرية والمدافع والاسلحة الأتوماتيكية تصطادكم أينما تكونون أو تلجأون وانها ستكون درساً لكم، وسوف تموتون في النهاية» ومما لا شك فيه أن الذين كانوا يوجهون هذه الحرب النفسية كانوا يعرفون ما لهذه المناشير من تأثير كبير لا سيما اذا كان السكان قبل ذلك قد نفذ صبرهم نتيجة لشح وقلة المواد المعيشية[2].

وقد أثارت تلك الاجراءات غضباً شعبياً في الأوساط الظفارية وأملت شعوراً وحدوياً بين القبائل من أجل التصدي لتلك الاجراءات وضحت في عمليات الهروب بحراً وذلك بالتعلق بعجلات من المطاط الى مناطق الجبهة المحررة بغية مشاركتها في عملياتها العسكرية.

هذا وعلى الرغم من الاجراءات السابقة ضد الجبهة، والتي أدت الى تباطؤ في عملياتها، الا انها بعد استقلال اليمن الجنوبي وتلقيها مساعدات هائلة منها أخذت تعد العدة للدخول في مرحلة نضالية اكثر صلابة وديناميكية[3].

---

(١) عبدالله فهد النفيسي: المرجع السابق، ص ٥٢ ـ أنظر كذلك:

Halliday Fred: Op. Cit., P.P. 319 — 320.

(٢) فرد هاليداي: الواقع والتوقعات للثورة في عمان، البصرة مركز دراسات الخليج، السلسلة الخاصة رقم ٨، جامعة البصرة، ١٩٧٨، ص ١٥.

(٣) أحمد حمود المعمري: المرجع السابق ص ١٣١.

وهكذا يلاحظ مما سبق بأن جبهة تحرير ظفار لم تستطع خلال ثلاثة أعوام من قيامها بأن تحقق شيئاً من أهدافها، مما أدى الى ظهور عدة استفهامات حول ذلك من أهمها:

هل ذلك الفشل كان أسبابه الظروف الداخلية للجبهة؟ أم الظروف المحيطة بها؟ أين تكمن الاخطار في التعامل مع الداخل أم في العلاقات مع القوى الأخرى؟

بعد مناقشات وأحاديث مطولة حول هذا الموضوع مع عدد كبير من المسؤولين والكوادر العاملة في المجال الثوري في عمان والحقل الوطني بشكل عام، وبعد التفحص في الوقائع المتوفرة لتلك الفترة للاعوام ٦٥ ـ ٦٨. استنتج بأن ذلك الفشل كان وراءه جملة أسباب منها ذاتية صرفة، وبعضها موضوعية. فالاسباب الذاتية تمثلت في خلو برنامج الجبهة من أية استراتيجية محددة سواء على الصعيد السياسي أول العسكري، الى جانب توطن نظرة اقليمية واضحة في النظرية الثورية غير الناضجة رغم الجهود المبذولة للجبهة في هذا المجال لازالة الاقليمية من بين كوادرها.

اما الاسباب الموضوعية فيمكن ارجاعها الى الظروف القاسية التي ولدت فيها الثورة، والأمراض التي تعيشها المنطقة من جهل وتخلف وغيرها، وقيام الجهات المضادة لها متمثلة في السلطان والبريطانيين بتوجيه ضربات قوية لها وتجريد حملات متتالية بغية خنق انفاسها وهي في المهد، واتباعها خطة مدروسة لبث الاشاعات واثارة الشكوك ونشر الدعايات المسيئة حول مقاتليها وانتماءاتهم وأهدافهم[١].

ولهذا كان من الضروري على حسب إعتقادنا اجراء عمليه واسعة داخل جهاز الجبهة وازالة التناقض الذي كان موجوداً في تشكيلتها السياسية ذات لألوان

---

(١) علي فياض: المرجع السابق، ص ٩١ ـ ٩٢.

المتعددة حيث كان لكل تنظيم من التنظيمات المنضوية تحت راية الجبهة تصورات وأهداف مغايرة للعمل الثوري، فمثلاً كان لا بد من وجود تضارب في أهـداف تنظيم القوميين العرب وتنظيم الجمعية الخيرية الظفارية وجماعة ابن نوفل حيث ان هذين الاخيرين كان يتلقان الدعم من السعودية التي كان هدفها من ذلك هو النكاية بالسلطان بسبب مشكلات الحدود، اما تنظيم القوميين العرب، فكان نظرته أعم وأشمل من حيث محاربة الاستعمار في عمان، وتعميم ذلك على جميع منطقة الخليج وايجاد حكومات وطنية، وهذا ما كان لا يتمشى مع رغبة الجبهة المؤيدة لجماعة ابن نوفل ويوسف علوي، يضاف الى ذلك بأن الجبهة كانت بحاجة الى تغذيتها بعناصر اكثر تفهماً للعمل الثوري الى جانب تغيير اسلوب عملها على الصعيدين السياسي والعسكري بما يتلاءم مع معطيات وأهداف الثورة بحيث تلحق الهزيمة بالطرف الآخر.

وهذا ما شاهدته الساحة الثورية العمانية بالفعل في سبتمبر عام ١٩٦٨ أثناء عقد الجبهة مؤتمرها الثاني في حمرين بوسط ظفار.

ثـانياً: مؤتمـر حمرين وانشـاء الجبهة الشعبيـة لتحريـر الخليـج العـربي المحتل:

بدأت فعاليات هذا المؤتمر في الفترة ما بين ١ ـ ٢٠ سبتمبر عام ١٩٦٨، من أجل وضع استراتيجية على كافة المستويات القيادية والايدولوجية والاستراتيجية والتنظيمية بغية اخراج الجبهة من حالـة الانغلاق والجمـود اللذين كانت تعـاني منهما، واضعين في اعتبارهم بأن الثورة آنذاك كانت تواجه عدة ظروف صعبة، منها أن الثورة انطلقت من اكثر المناطق العربية جهلاً وفقراً، وفي بلد تتحكم فيه علاقات قبلية متنافـرة تاريخيـاً، وتحت حكم لا مثيل لـه من الرجعيـة والتحجر والاستبداد. الى جانب أن قيام الثورة جاء من خلال انحسـار المد الثـوري في العالم العربي بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، وتراجع الثورات ككل في افريقيا وآسيا، يضاف الى ذلك بعد ظفار عن العالم العربي جغرافيا، وعزلتها اعلامياً، بالاضافة

الى أن موقع ظفار ليس عند تقاطع طرق المواصلات الدولية أو الاقليمية، ولا هو بموقع استراتيجي أو عسكري يثير شهية أحد، اللهم اليمن الجنوبية، لذلك كان لا بد لثورة ظفار من أن تخرج من اقليميتها الضيقة الى رحاب الخليج في محاولة للفت الانتباه، وبالتالي التحرك وخرق الحصار المضروب حولها[1].

وبعد مداولات مطولة ومناقشات استمرت أكثر من عشرة أيام، وبعد التعرض لدراسات تحليلية لواقع المسيرة النضالية في الفترة السابقة، والعوامل المؤثرة فيها سلباً وايجاباً، أعلن المؤتمرون بعدها التوصل الى الآتي:

أولاً: انتخاب قيادة جديدة، ضمت ٢٥ عنصراً معظمهم من عناصر حركة القوميين العرب، محمد الغساني وعبد العزيز القاضي وأحمد عبد الصمد وحمدان بن سيف الظوياني وغيرهم، بينما تم تتنحية مجموعات الجمعية الخيرية كبن علوي وابن نوفل، وظل هؤلاء يطلقون اسم جبهة تحرير ظفار على أنفسهم وسيشكل هؤلاء فيما بعد قوى مضادة للثورة.

ثانياً: تبني الاشتراكية باعتبارها الاطار التاريخي الذي تخوض من خلاله الجموع الثورية للقضاء على الاستعمار والبرجوازية، واعتباره الاسلوب العلمي لتحليل الواقع ولفهم التناقضات بين صفوف الشعب.

ثالثاً: الالتزام بالعنف الثوري المنظم باعتباره المسلك الوحيد لدحر الأعداء.

رابعاً: تغيير اسم الجبهة من جبهة تحرير ظفار الى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل وتبني استراتيجية ثورية، ذات أبعاد شمولية على مستوى ساحة الخليج العربي المحتل وذلك بربط نضال ظفار بنضال الجماهير في الخليج المحتل لتكتسب الثورة المعنى الحقيقي لها.

خامساً: العمل على توحيد الاداة الثورية للجماهير الشعبية في الخليج

---

(١) رياض نجيب الريس: المرجع السابق، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

العربي المحتل باعتبارها المدخل الثوري والصحي لوحدة المنطقة.

ومن ناحية أخرى فقد أدان المؤتمر بشدة:

أ ـ اتحاد امارات الخليج العربي.

ب ـ امامة عمان وكافة القوى السياسية التقليدية في المنطقة التي تتاجر بقضية الجماهير، وفي الوقت نفسه أيد المؤتمر وبحزم نضال الشعب الفلسطيني المتمثل في المقاومة الفلسطينية[1].

وقد تبعت قرارات المؤتمر الثاني حملة تثقيف جماهيرية شملت ظفار كلها، وسار فيها تعليم اللغة العربية والقراءة والكتابة جنباً الى جنب مع التثقيف السياسي، ومن أجل ذلك فقد وزعت الجبهة ترجمات عربية لكتب ثورية «مثل الدولة والثورة والامبريالية» «للينين»، و «البيان الشيوعي» لماركس وأنجلز، وبعضاً من مؤلفات ماو، وستالين، وهوشي منه، وتشي جيفارا[2].

ويتضح لنا من خلال قرارات مؤتمر حمرين بأن الجبهة استلت التوجه اليساري نحو تحقيق استراتيجيتها، ويبدو أنه كانت هناك عدة عوامل قد ساعدت على هذا التحول، منها:

قطع المعونة المصرية عن الجبهة في أعقاب التقارب بين الرياض والقاهرة، وانسحاب مصر من اليمن الشمالية بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧، وتسلم جبهة التحرير الوطنية للحكم في اليمن الجنوبي حيث بدأ دعمها يتزايد للجبهة على شكل قواعد في أراضيها الى جانب التغذية بالاسلحة وتسهيل التدريب، ويعود سبب تقديم اليمن الجنوبي لهذه التسهيلات من أجل الانتقام من البريطانيين والسلطان بسبب قيام البريطانيين بتسليم جزر كوريا موريا الى سلطان مسقط رغم أن هذه الجزر كانت جزاء من اليمن الجنوبي، بالاضافة طبعاً لتطلعاتها الثورية.

---

(١) الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي: المرجع السابق، ص ١٢.

(٢) Halliday Fred: Op. Cit., P. 369.

والى جانب تلك العوامل كان هناك عامل آخر تمثل في تزايد حضور القوة العسكرية البريطانية في المنطقة بعد خروجها من عدن[1] وبخلاف تلك العوامل فاننا نعتقد بأن سبب هذا التحول الجذري أيضاً راجع الى ادراك الجبهة لشدة الانكسار النفسي الذي أصاب الاوساط الوطنية والشعبية في المنطقة بعد هزيمة الدول العربي عام ١٩٦٧ التي كانت تعتبرها اوساط المنطقة بمثابة قوة فعلية لردع الاستعمار، واكتشافها بأنها كانت دول شعارات وليست دول مواجهات، وبالتالي فقدت الآمال في مساعدتها لهم في اخراج الاستعمار البريطاني من بلادهم، يضاف الى ذلك بأن الجبهة أرادت بتبينها العنف الثوري، رفع الشلل الذي أصاب الشرائح الوطنية في المنطقة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، وانقاذها من عملية التلاشي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان الجبهة أرادت بذلك أن تقطع الدرب على كل المحاولات التي كانت تحاك ضدها، وبخاصة وإنه كانت هناك حركة مشبوهة قبل أشهر من مؤتمرها، قامت بتدبيرها بعض الدول الرجعية والامبريالية مستخدمة فيها الامام والآخرين من الانتهازيين، حيث يقوم هؤلاء من خلالها بالدعوة الى احياء فكرة الامامة لتنحرف من جديد بخطة الجبهة وتسخير ما تمتلكه الامامة من امكانات في خدمة تلك المسيرة وذلك من خلال الدعوة الى مؤتمر يعقد في البصرة، ويضم كافة القوى العمانية لتحديد الاساس الذي سيتم من خلاله هذا التجديد المنتظر هادفين من ذلك:

أ ـ امتصاص التحرك الجماهيري الذي بدأ يجتاح منطقة الخليج العربي رافعاً شعار «العنف الثوري هو الرد التاريخي الوحيد على العنف الرجعي الاستعماري».

ب ـ شق الحركة الوطنية الثورية في المنطقة التي أصبحت تشكل بتوجهها نحو تجمع ثوري فعال خطراً داهماً يحيق بمصالح الاستعمار.

---

(١) الدار العربية للوثائق. ملف العالم العربي، عمان، رقم ٢٠٠٣، بيروت، ١٥ سبتمبر ١٩٨١ ـ انظر كذلك.

Halliday Fred. Op. Cit., 319.

جـ ـ الامساك بناصية أي عمل وطني في الخليج وتحويله بشكل أو بآخر الى خدمة مصالح الرجعية والاستعمار.

وباختصار شديد فان الهدف الحقيقي من ذلك المخطط الجديد، هو اجهاض العمل الوطني الذي بدأ يثبت أقدامه على أرض عمان[1]

ويبدو لنا أن هذا التصور لعرقلة مسيرة الثورة اليسارية، والذي عبر عنه بيان القوميين العرب كان ينطوي على كثير من المبالغة والبعد عن واقع المجتمع الخليجي.

دخلت الثورة الظفارية من خلال معطيات مؤتمر حميرين منعطفاً جديداً، جعلت الاوساط السياسية المتابعة لفعالياتها وبخاصة البريطانية تضع تقويماً آخر لها، فتحول تقويمها من مجرد ثورة محلية قبلية الى ثورة رفاق ذوي دعم شعبي كبير عبر الخليج ترتبط بتنظيمات سياسية اقليمية وعالمية، فعلى المستوى الاقليمي، كانت ارتباطها باليمن الجنوبي وبالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اما ارتباطاتها عالمياً فكانت مع الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي وكوريا الشمالية، حيث ان هذه الدول اغدقت الكثير على الجبهة من خلال حكومة اليمن الجنوبية، سواء على المستوى المالي أو العسكري بدءاً من طلقات الرشاشات الى القواعد الصاروخية وفتح مجال التدريب لكوادر الجبهة في أراضيها. حيث أن الصين تلقت أول فوج من كوادرها بعد المؤتمر مباشرة، ثم أعقبتها أفواج أخرى يضم كل منها ثلاثين عضواً، بينما أرسلت أول بعثة الى كوريا الشمالية في عام ١٩٧٠، حيث كانت تلك المجموعات تخضع لدورات تدريبية عقائدية وعسكرية تشتمل على أساليب حرب العصابات وأعمال النسف والتدمير بالاضافة الى قيام تلك الدول بارسال مدربين لها الى جمهورية اليمن لتدريب الثوار في قواعد خاصة بهم قرب الحدود العمانية، وارسالها الى جانب ذلك آلاف الكتب العقائدية الشيوعية عن ماركس ولينين

(١) الوثائق العربية: بيان حركة القوميين العرب في الخليج العربي والجزيرة حول تجديد مسيرة الثورة العمانية، اصدارات الجامعة الامريكية، بيروت، وثائق عام ١٩٦٨، ص ٢٩٥ ـ ٢٩٦.

وماوتسي تونغ وكيم سنونغ لتوزيعها على الثوار، الذين يتولون بدورهم ترجمتها وتوزيعها على السكان في المناطق التي يؤمونها كجزء من التثقيف السياسي كما مر بنا في السابق[١].

وقد أدت تلك المساعدات الى زيادة تعميق الماركسية في صفوف كوادر الجبهة وانجرافها اكثر فأكثر نحو الالتزام بالخط الماركسي اللينيني، مما كان يعني ذلك تعاظم خطورة الثورة المسلحة في ظفار تنظيمياً وسياسياً وعسكرياً على المستوى المحلي والاقليمي[٢] ومن ناحية أخرى أخذت الجبهة بارسال الوفود الى الدول المختلفة كسياسةٍ منها لخلق جسور بينها وبين تلك الدول، ففي سبيل ذلك قامت بعثة منها بجولة على الصعيد العربي لدمشق في ٢ اكتوبر عام ١٩٦٩، تلتها بزيارة للقاهرة في الشهر نفسه. اما على الصعيد الدولي فقد مات بعثة برئاسة رئيس اللجنة التنفيذية للجبهة طلال سعيد بزيارة بكين في ٢٨ فبراير عام ١٩٧٠ لمدة ستة أسابيع[٣].

استطاعت الجبهة من حلال مارسمته من أهداف طموحة في بداية عملياتها العسكرية في تحقيق انتصارات هامة على أرض المعركة. فسيطرت في بداية عام ١٩٦٩ على كامل القطاع الغربي من ظفار، مما شجعها على نقل عملياتها الى القطاع الشرقي حيث احتل ثوارها في ٢ مارس عام ١٩٦٩، مدينة السويداء الساحلية كما استطاعت في أغسطس من العام نفسه أن تسقط مدينة رخيوت في يدها وبذلك حوصرت القوات السلطانية في مواقع دفاعية. وقد دفعت تلك الانتصارات الصحافة البريطانية للاقرار وللمرة الاولى بحقيقة الوضع، معترفة بأن قوات الجبهة «تسيطر على كل ظفار باستثناء الصحراء والسهل الساحلي الضيّق حيث تقع صلالة وقاعدتها الجوية[٤] وقد شبهت احدى الصحف، منطقة ظفار

---

(١) فؤاد اكرم: ثورة ظفار صراع بين الشيوعية والاسلام، بيروت، ١٩٧٢، ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٢) عبدالله فهد النفيسي: المرجع السابق، ص ٥٥.

(٣) الدار العربية للوثائق: ملف العالم العربي، عمان، نفس الملف السابق.

(٤) Sunday Times. 15 Feb., 1970.

بـ «لاوس الصغيرة» محذرة من مغبة تجاهل ما يدور في ظفار[1] والاهم من ذلك وعلى حسب ما أشارت اليه صحيفة الديلي تلغراف في ٢٤ ابريل عام ١٩٧٠، بان الانتصارات المتوالية للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في ظفار دفعت السلطان سعيد بن تيمور الى القول:

«بأنه اذا لم يتم فوراً وقف زحف التغلغل الذي تغذيه الصين لمحافظاته الجنوبية فانه سيترك بلاده، ويعيش في أوروبا[2] ومما زاد من تدهور موقف السلطان وضعفه وبالتالي التوقع لمزيد من التدهور في أوضاع بلاده الداخلية، هو الاعلان في شهر يونيو عام ١٩٧٠، عن ميلاد تنظيم ثوري جديد خارج اطار منطقة ظفار في شمال عمان يدعى «الجبهة الوطنية الديموقراطية لتحرير عمان والخليج العربي» مركزاً عملياته في الجبل الأخضر وصور والمنطقة الشرقية مهدداً بذلك منشآت شركة النفط الواقعة على مقربة من هذه المنطقة[3] وكان قياديو هذا التنظيم متأثرين بحركة البعث العراق بسبب تلقي دارستهم فيها، ولذلك قامت العراق بشكل علني وصريح بتدعيمه، وخاصة في مجال تدريب عناصره، وبجانب العراق فقد ساهمت كل من الصين والمقاومة الفلسطينية في تدريب عناصر التنظيم لديها[4].

ويبدو لنا بأن سبب وقوف العراق وراء التنظيم الجديد باستثناء تأثر قيادية بأيدولوجياتها، انما هو نكاية بالسعودية وايران اللتين طالما حاولتا ابعادها عن الخليج ومصارحتهما علناً بأنه ليس للعراق حق ولا كلمة في المنطقة، ونفيهما الصفة الخليجية عن العراق، وليس أدل على ذلك من رفض السعودية للوساطة الكويتية التي كانت قد بدأتها في شهر يونيو عام ١٩٧٠، لعقد قمة ثلاثية تضم كلا من السعودية والعراق، من اجل ازالة سوء التفاهم الذي كان يزداد يوماً بعد يوم

---

(١) Daily Mail, 17 Mar., 1970.

(٢) The Daily Telegraph. 24 April, 1970.

(٣) الدار العربية للوثائق ـ نفس الملف السابق.

(٤) Graz, lies: Op. Cit., P. 40.

بيين العراق والسعودية بشكل كبير، وبين الكويت والسعودية، بسبب التساهل الكويتي مع العراق، وكان المبرر السعودي لذلك الرفض هو عدم اقتناعها تماماً بحياد الكويت في القمة الثلاثية المقترحة، وانها لا ترغب في الاجتماع مع العراق في الوقت الحاضر ولا تريد وساطة الكويت(*) وان على الكويت ان تحترس من التسلل الحزبي «اليساري، العقائدي المتطرف الآتي اليها»[1].

في ١٢ يونيو عام ١٩٧٠، هاجمت بعض عناصر الجبهة الوطنية الديموقراطية لتحرير عمان والخليج مدينتي أزكي ونزوي، وقد قبض خلال الهجوم على تسعة عناصر منها، تبين فيما بعد أن أربعة منهم من أعضاء اللجنة المركزية للجبهة، وبعد التحقيق مع هذه المجموعة، قبض في ١٨ يوليو عام ١٩٧٠ على عدد آخر من قيادي التنظيم في مطرح، وعليه فقد تلقت خطط هذه الجبهة ضربة لا يستهان بتأثيرها على سعي التنظيم في فتح بؤر ثورية منتشرة في شمال السلطنة[3] كما دفع التنظيم الى تعليق عملياته لبعض الوقت.

في خضم المستجدات الجديدة التي فرضتها الاحداث الداخلية في السلطنة، ومع زيادة الخلايا الثورية في أنحاء البلاد ضد السلطان وحكومته، بالاضافة الى مواقف السلطان الصلبة نحو الثوار الذين لم يعطهم سوى خيار من أثنين: الاستسلام أو الموت الامر الذي كان يزيد من متاعب السلطات البريطانية، وبخاصة وأن هذه السلطات كانت تدرك منذ مايو عام ١٩٧٠، بعد انتقال زمام المبادرة الى يد الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المحتمل «بأن هناك

(*) يرجع رفض السعودية للوساطة الكويتية الى عدم ارتياح الاولى من نشاط الأخيرة في امارات الخليج في ذلك الوقت، ولا الى الدور «الاخ الاكبر» الذي كانت تسعى اليه الكويت في حث حكام الامارات على ايجاد أرضية مشتركة بينهم، وبمعنى آخر بأنها كانت تخشى ما قد سيكون للكويت من جراء نشاطها ذلك من نفوذ ورأى مسموع في تلك الامارات رياض نجيب الريس: المرجع السابق، ص ٢٩٧.

(١) رياض نجيب الريس: المرجع السابق، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٢) عبدالله فهد النفيسي: المرجع السابق ص ٥٦ ـ ٥٧.

خطراً صينياً جديداً وجدياً على المصالح النفطية البريطانية في الخليج، وان هذا يثير قلقاً في أوساط وزارة الخارجية(١) بالاضافة الى ذلك فان هذا الوضع المتفاقم في عمان سوف يؤثر بشكل بارز على خطط الانسحاب التي كانوا قد أعلنوا عنها منذ عام ١٩٦٨، والتي كان مقرراً تنفيذها في حواله نهاية عام ١٩٧١(٢) ونتيجة لذلك ارتفعت الاصوات داعية الى ضرورة القيام بعمل ما ضد السلطان في الأوساط المختلفة، فنرى صحيفة الايكونومست في عدد يوم ١٨ يوليو عام ١٩٧٠، تدعو الحكومة البريطانية الى «حث السلطان على التنازل عن الحكم قبل فوات الأوان وتعيين حاكم بديل قادر على ابقاء وحدة البلاد(٣) الى جانب ذلك فقد أخذت الصحف البريطانية الأخرى تعمل على نغمة ما حدث في السعودية عام ١٩٦٢ ذاكرة، انه مثلما حدث تغيير في السعودية جاء بالملك فيصل الاكثر وعياً وادراكاً لمجريات وتعقيدات السياسة العصرية بدلاً من الملك سعود، لذلك ينبغي ان يحدث تغيير مشابه في السلطنة يأتي بقابوس الذي كان رهن الاقامة الجبرية التي كانت مفروضة عليه من قبل والدة الشبيه في تصرفاته بالملك سعود(٤) ومن جهة أخرى فقد شارك شاه ايران تلك الأصوات حينما صرح في لقاء معه مع جريدة التايمز في ١٣ ابريل ١٩٧٠: «بأنه جاء الوقت المناسب لاعادة تشكيل الانظمة التي تعيش في أجزاء من خليجنا وبصفة خاصة في مسقط وعمان بل ذهب في قوله الى حد توجيه الكلام الى السلطان سعيد نفسه حينما ذكر: ان الحكام المتحجرين - يجب أن يتركوا أماكنهم»(٥) ويبدو لنا بأن تلك الأصوات لم تكن لترتفع الا ولديها اطلاع على ما كانت الحكومة البريطانية عازمة على القيام به نحو السلطان، وهذا ما أفضت به بالفعل بعد فترة صحيفة سكوتسمان البريطانية حينما اشارت: بأن السلطات البريطانية تبحث عن

---

(١) Halliday Fred. Op. Cp. Cit., p. 331.

(٢) Clements, Fa: Op. Cit., P. 63.

(٣) The Economist. London, 18 July, 1970.

(٤) The Times. London, 27 July, 1970.

(٥) Khan, M.A.Saleem: The Dhofarinsurgency: an overview, Journal of the united services inst. Of india, Vol. No los, 1975, P. 30.

وسائل لامتصاص النقمة في عمان، وتقديم وجه آخر في هذه المنطقة التي زادت فيها جبهات التحرير والمتاعب السياسية[1] بالاضافة الى ذلك فان الوضع المضطرب في عمان لم يمنع أحد المسؤولين في الخارجية البريطانية ان يشارك الشاه في وجهة نظره وفي الشهر نفسه عندما قال: «اننا نحتاج الى عماني كزايد بدلاً من سعيد الذي هو صورة لشخبوط حاكم ابو ظبي السابق»[2].

وهكذا ظهرت على سطح الاحداث دلائل، من خلال تلك التنويهات والتحذيرات تشير الى حدوث ما كان متوقعاً، حيث قامت بريطانيا بتخطيط منها بتنفيذ ما سمي بانقلاب القصر الذي كانت قد أعدت له منذ عامين ونصف تقريباً بعد أن اقتنعت بأن حكم السلطان قد أضحى فاقدا لوظيفته ليس من حيث البقاء فقط والحفاظ على استمرارية الحكم البوسعيدي السلطاني في عمان، واستقرار النظم في المنطقة، ولكن أيضاً مسبباً لأضرار كبيرة على المصالح الاستراتيجية البريطانية في المنطقة وعلى الفوائد التجارية التي تحصل عليها من المنطقة[3] وقد كان لورود تقارير من بعض دوائرها دوراً كبيراً في زيادة تلك القناعة اذ انها كلها توصي الحكومة بأن تغييراً فيه نوع من التحكم أحسن من أي تغيير غير متحكم به، الامر الذي قد ينجم عنه نظام حكم غير متعاطف، وكانت خطة الانقلاب التي تم الاعداد لها قائمة أساساً على فكرة القيام بانقلاب داخلي عائلي، يأتي بقابوس سلطاناً بدل أبيه، الا ان الأخير استمر متصلباً في موقفه رافضاً اعطاء أية صلاحيات، أو التنازل عن الحكم، ونتيجة لذلك أعطى الضوء الأخضر للشروع بالانقلاب بالقوة بعد وجود مباركة من قبل الضباط البريطانيين العاملين لدى السلطان بأنهم لن يقفوا في طريق أي تغير للحكم، ومستغلين وجود معظم مستشاري السلطان خارج البلاد حيث كانوا يقضون اجازتهم في ذلك الوقت فتوجه جماعة من الانقلابيين مكونة من ثلاثة أفراد على رأسهم بريك حمود

---

(١) جريدة النهار البيروتية، نفس العدد السابق.

(٢) Halliday, Fred: Op. Cit, P. 288.

(٣) Khan, M.A.Saleem: Op. Cit., P.29.

الغفاري(*) ابن والي صلالة، وصديق قابوس الى القصر في صلالة حاملاً أمر التنازل للسلطان عن السلطة. وقد أدى احساس السلطان بحدوث شيء غير طبيعي أثناء الدخول عليه، بأن أطلق النار من مسدسه عليهم ولكنه لم يصب أحداً، غير أن اندفاع أحد عبيده واطلاقه الرصاص من مدفع رشاش أدى الى اصابة بريك في معدته وأحد الخدم، وفي أثناء ذلك كانت قد وصلت مجموعة من الانقلابيين الآخرين بقيادة أحد الضباط البريطانيين، وما ان سمع أزيز الرصاص حتى أسرع نحو القصر، ومن النافذة الأرضية لغرفة السلطان، القى قنبلة مسيلة للدموع، بعدها اقتحم القصر، فأمسك بيد السلطان، وفيها المسدس، وكان السلطان مصاباً في وقتها نتيجة اطلاق الرصاص، وأمره بالاستسلام، ولكنه أصر على أن يكون استسلامه لقائد الحرس الضابط البريطاني الكولونيل تيدي تورنيل، فقام بعدها بالتوقيع على وثيقة التنازل على باب الطائرة العسكرية التي حملته بعد ذلك الى البحرين، ومن ثم الى لندن، بعد أن تأكد من صعوبة موقفه[1] والذي كان بلا شك لشركة نفط عمان والضباط البريطانيين دور كبير في تنحيته[2].

ظل الشعب العماني بعيداً عن حقيقة الوضع ولا يعلم شيئاً عنه الا بعد خمسة أيام ما عدا أولئك الذين كان لهم دور في التنفيذ، ويبدو من ذلك بأن مخططي الانقلاب كانوا مهتمين بأبقاء الخبر محصوراً في عدد صغير بغية احداث التغيير بالسرعة والهدوء الممكنين، يضاف الى ذلك بأن مخططي الانقلاب وضعوا في اعتبارهم لو أن الانقلاب أتبع بمظاهرات في جميع انحاء عمان لأدى ذلك الى المطالبة في المساهمة في الحكومة الجديدة من بعض الفئات، الأمر الذي كان يجعل المخططين في وضع محرج بصورة جدية، لانهم اثناء التخطيط ووضع مراحل الانقلاب قد أعطوا فكرة صغيرة عما يمكن أن يحصل بعده[3].

(*) وقد عينه السلطان قابوس وزير دولة بلا حقيبة وحاكماً لظفار، وقد لقي حتفه على اثر حادث اصطدام سيارة في ١ مارس ١٩٧٩.

(١) رياض نجيب الريس: المرجع السابق، ص ٢٢٩.

(٢) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٣١٧.

(٣) Townsend, Hohn: Oman the making of the modern state. London, cRoom Hilm, 1977, P.77.

وقد تلقى الشعب العماني نبأ اقالة سعيد بن تيمور بعد الاعلان عنها رسمياً بعاصفة من الحماسة والتأييد الكامل، ولكن على الرغم من ذلك لم يكن ذلك يحمل مدلول ثورة شعبية، وانما حماسهم ذلك كان نتيجة رغبة لديهم بأن يروا السلطان القديم قد استبدل ومن جهة أخرى فقد رأت السلطات البريطانية في الاطاحة بالسلطان القديم قد تلاءمت مع استراتيجيتها في المنطقة[١].

وهكذا تم استبدال السلطان سعيد بن تيمور الذي وصفه جيس موريس بقوله: «اننا لن نرى سلاطين آخرين مثله»[٢] بابنه قابوس الذي كان رهين سجنه في صلالة، منذ تخرجه من كلية ساند هيريت العسكرية، رغم احتجاج الاخير على ذلك، حيث كان والده يرد على احتجاجاته بأنه اذا ما أراد أن يفرج عنه ويسلمه بعض المسؤوليات فعليه أن يقوم بالأمور الثلاثة الآتية:

أولاً: ان يحفظ القرآن على يد أحد أئمة عمان، تجويداً وتفسيراً، وأن يلم باللغة العربية الماماً كافياً.

ثانياً: أن يدرس تاريخ قبائل عمان، وأن يتعرف عليها، وعلى مناطقها وعاداتها وزعمائها.

ثالثاً: أن يكمل نصف دينه ويتزوج.

فانصاع الأبن لذلك، فحفظ القرآن، وتعرف على القبائل ثم خطب في مارس ١٩٧٠، ابنة محمد الحارثي والى عمان الداخل الذي كان السلطان يعتمد عليه اعتماداً كلياً، وفي يونيو ١٩٧٠ تزوج قابوس، وبذلك ضمن والده ولاء أكبر القبائل وأهمها في عمان.

ولكن رغم ذلك لم يفرج عنه والده ولم يسلمه شيئاً من أمور الحكم،

---

(١) Clements, Fa: Op. Cit., P. 64.

(٢) The Guardian: 27 July, 1970.

مما جعله يشعر بمرارة عظيمة نحو والده[1] وقد عبر عن مراراته هذه فيما بعد في مقابلة له مع محرر صحفي لبناني حيث قال عن أبيه: «لقد عرف خمس لغات، ولكنه لم يكن مثقفاً، فالمعرفة شيء، والثقافة شيء آخر. وقد تبنى سياسة معينة، ولم يكن ليوافق على التخلي عنها، لانه كان يعتقد بأن هذه السياسة كانت هي الأحسن. وقد كان عنيداً جامحاً ومتعصباً لرأيه، ولم يؤمن في التغيير ورجع به تفكيره الى عصر يختلف عن العصر الحالي، لذلك كان يجب ان يسقط من السلطة والنفوذ وهذا ما حدث»[2].

ولم يكن اختيار البريطانيين لقابوس لاحلاله مكان والده آتياً من فراغ بل انهم وجدوا فيه استمرار للشرعية التي كانوا يريدون المحافظة عليها، والجدير بالاشارة بأن عملية البحث عن الشخصية السياسية المناسبة البديلة بغية تسليمها زمام الأمور في عمان بدلاً عن السلطان قبل وقوع الاختيار على قابوس قد استمر ثلاثة أعوام، فمن جملة من اتصلت بهم السلطات البريطانية الامام غالب وأخوه طالب ومحمد الحارثي بيد أن أقوى المرشحين كان طارق بن تيمور شقيق السلطان سعيد الذي كان قد غادر البلاد اثر خلاف مع أخيه على طريقة الحكم، حيث حاول الأول جمع المعارضين حوله طارحاً فكرة الملكية الدستورية بيد أن تلك الفكرة لم تستهو أحداً في ذلك الوقت لكن تهافت طارق على السلطة واستعداده علناً لتوليها من أي مصدر جاءت، حمل البريطانيين على التحفظ حياله، وشاركهم في ذلك دول الخليج المجاورة، يضاف الى ذلك ادراك البريطانيين بكراهية الشعب العماني له، فهو سفاح عمان الداخل المشهور الذي قاد حملة حرق القرى والأرياف واستباحة الأعراض في ثورة ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ [3] لدرجة أن الامام وأعوانه رصدوا جائزة قدرها ٤٠ ألف ريال ثمناً لرأسه[4].

(١) رياض نجيب الريس: المرجع السابق، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٩.

(٢) مجلة الوطن العمانية، ٦ أبريل ١٩٧٢.

(٣) الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج: المرجع السابق، ص ٣٧، رياض نجيب الريس، المرجع السابق، ص ٢٢٧.

(٤) Philips, W: op. cit., p. 205.

هذا وقد أدى خلع السلطان سعيد والاتيان بابنه قابوس، الى ردود فعل قوية، وبخاصة في اوساط الكوادر الثورية في عمان، التي اكدت بدورها بأن مسرحية البديل ما كانت لها أن تتم بتلك السرعة لولا انفجار الوضع الداخلي، واعلان الكفاح المسلح في عمان الداخل، مهدداً المصالح النفطية والأسر العشائرية[1] ناسبة الى قابوس والذين ساعدوه على الانقلاب بأن هدفهم هو قمع الثورة على حسب المخطط التالي:

١ ـ محاصرة الثورة في ظفار، وجعلها مستحيلة في عمان الداخل.

٢ ـ خلق محاور داخل الجبهة، وبث الشبكات الجاسوسية لتخريبها من الداخل.

٣ ـ خلق فرق محلية من العناصر المغرّر بها، والتي كانت تعمل في صفوف جيش التحرير واعطائها مهمات كبيرة لمقاتلة عناصر الجبهة، واثارة النزاعات القبلية والثأرية والاقليمية.

٤ ـ اتباع أسلوب الحصار الاقتصادي والحرب النفسية والحملات العسكرية واستعمال أسلوب الرشوة، وأعطاء الوعود بتحقيق اصلاحات في المنطقة[2] وقد ذكرت المصادر نفسها بأن عملية الاطاحة بالسلطان السابق كانت عملية مبيتة على ضوء الاحداث التالية التي رصدتها أجهزتها:

أولاً: قيام البريطانيين قبل ثلاثة أشهر من عملية الاطاحة، باقالة المستشار العسكري للسلطان البريجادير واترفيلد، وقائد قواته بيروديو، ووضع مكانهما اثنان من العسكريين أقل ارتباطاً بالسلطان، وأقرب الى تسلم الأوامر من لندن مباشرة هما «أولدمان» «والبريجادير» «جون جراهام».

ثانياً: دعوة شاه ايران والشيخ زايد في الاشهر الاخيرة الى تغيير الوضع

---

(١) جريدة الراية) عدد ٩ أغسطس ١٩٧١.

(٢) ٩ يونيو، السنة الخامسة، العدد الثالث ١٥ يناير، ١٩٧٥.

«المتخلف» في عمان كخطوة هامة لأجل الحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

ثالثاً: عقد اجتماع قبل شهر واحد في فندق هيلتون الكويت، يضم عضوين من حلف السنتو ومندوبين عن الحكوميتين السعودية والكويتية ومندوب ما يسمى بحكومة مسقط، بالاضافة الى الأئمة لمناقشة الأوضاع في الخليج، وخططهم لضرب التحركات الثورية في المنطقة، وتخصيص الكويت مبلغ ٤ ملايين جنيه للمشاريع الاتحادية.

رابعاً: محاولات السعودية لاقناع الائمة بايقاف البدء في اي نشاط عسكري لهم على اساس أنها ستقوم بترتيب الأوضاع سلمياً «وللسعودية خبرة لا تتنسى في هذا المجال على سبيل المثال: اليمن الشمالي».

خامساً: تحركات طارق بن تيمور(*) صاحب مملكة عمان الدستورية الشهيرة لجمع العناصر الرجعية لاقامة ما يسمى بالجبهة «الوطنية» في منطقة عمان[١].

بالاضافة الى ذلك فقد ذكرت مصادر الثورة انه الى جانب عملية الاستبدال كانت هناك لعبة أخرى حيث كانت أصولها تقتضي أنه بعد مجيء قابوس، يقوم الامام غالب وأعوانه بدخول عمان تحت مظهر «محرر» البلاد ويقوم بمحاصرة مسقط عسكرياً، ويقوم قابوس بعدها بالصلح، وتنتهي الجفوة والبعد بينهما لكن شيئاً من ذلك لم يحدث[٢].

وقد رد السلطان قابوس بعد مضي عدة أعوام حول ما أثارته مصادر الجبهة

(*) الجدير بالاشارة بأن أسهم طارق بن تيمور، قد عادت الى الارتفاع بعد فشل ثورة الامام غالب بن علي وبرز إسمه مجدداً لدى عودته الى الخليج في عام ١٩٦٧، واقامته في دبي، حيث قامت أبو ظبي بتشجيعه منذ تولي الشيخ زايد بن سلطان الحكم فيها على اثر اقالة أخيه شخبوط. أنظر الجبهة الشعبية لتحرير عمان المرجع السابق.

(١) الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي. المرجع السابق، ص ٣٨.

(٢) جريدة الراية: عدد ٥ ديسمبر، ١٩٧١.

حول ثورة القصر مقارناً تلك الشائعات بما أثير حول حرب اكتوبر من أنها مسرحية دولية، وانها كانت ثمرة الوفاق الامريكي السوفيتي[١].

وهكذا نرى أن الحكام من طراز سعيد بن تيمور لا يرضى بريطانيا أو شركات النفط، فهي تفضل حاكماً يتقبل التغيير في حدود الأنظمة، وخاصة حينما تكون هناك ظاهرة مقلقة لسلطاتها مثل ظاهرة تكوين الجبهة اليسارية في ظفار[٢] وعلى حسب اعتقادنا بأن عملية ثورة القصر العمانية ما هي الا جزء متمم للحركات التصحيحة التي كانت قد بدأتها السلطات البريطانية بتنفيذها في بعض أقطار الخليج مثل أبو ظبي، بقصد زرع حكومات ذات قدرة على ملء الفراغ الذي سوف يخلفه انسحابها من المنطقة، عاملة على اضفاء القوة على تلك الكيانات باعطائها استقلالها حتى لا يكون في الاوساط الشعبية مجال للشك نحو حكوماتها الجديدة بأنها ما زالت مرتبطة بالقوة الاستعمارية القديمة، وخاصة بعد كثرة اللغط الذي أثارته بعض الأوساط العربية الراديكالية حول علاقة هذه الدول مع بريطانيا في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، صاحبة الدور الكبير في انشاء دولة اسرائيل ومساندتها باستمرار في المجالات المختلفة.

أدى تسلم السلطان قابوس مقاليد الحكم في البلاد الى ردود فعل، تمثلت في مناقشات حادة ومثيرة في داخل قيادات الجبهة وقواعدها. فالحركيون الشيوعيون قالو «ان قابوس عميل استعماري»، «وأن ما حدث في عمان ليس أكثر من عملية تغيير شكلية، وان للجبهة وجهة نظر في التحول السياسي والاجتماعي مختلفة تماماً مع وجهة نظر السلطان، ولا يمكن تحقيقها بواسطة حكم يتسلط عليه زعماء القبائل» اما القوميون والوطنيون فكان قولهم: ان الناس كانوا مع الجبهة لأنهم كانوا ضد سعيد بن تيمور. وانهم سوف ينضمون الى قابوس لأسباب كثيرة أهمها انه رفع فوق حكمه شعار الوحدة الوطنية، ودعا الى الحوار

---

(١) وزارة الاعلام: عمان من خلال الصحافة العربية، د. ت، ص ٥.

(٢) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٣١٧.

والمشاركة، وفتح أبواب التقدم في البلاد، وأن دعوة الكفاح المسلح لا يمكن أن تنجح اذا لم تكن أكثرية الشعب تؤمن بها، كما أن الناس غير مؤهلين اطلاقاً لقبول استبدال الدين الاسلامي بالعقيدة الشيوعية، فرد الشيوعيون الحركيون: اذن هل تريدون منا أن نتعاون مع نظام غير قادر علي طرد البريطانيين؟ فأجاب القوميون والوطنيون: لنفرض جدلاً أن السلطان قابوس لن يستطيع التحرر من النفوذ البريطاني، وبغض النظر عن الاسباب التي تدفعه الى ذلك. فهل طبيعة المرحلة التي تجتازها سلطنة عمان تقضي باعطاء الاولوية للتحرر من التخلف أم للتحرر من النفوذ الأجنبي؟ أليس التحرر من النفوذ الاجنبي القائم مع وجود تخلف كامل كما هو الحال في عمان، يعني الانتقال الى نفوذ أجنبي آخر؟ أتريدون أن نكون مجرد أدوات في استراتيجية الصراع الدولي بين الامريكان والبريطانيين والروس والصينيين؟ وهل يمكن اقامة بناء وطني بامكانات عمان الحالية في ظل الحرب الباردة القائمة اليوم في العالم. فأوضح الشيوعيون: ان الحرب الباردة مفروضة على كل بلاد العالم، ولا خيار لنا ولا قدرة على تجنبها، ولذلك فعلينا أن نختار: اما التعاون مع الشيوعية واما التعاون مع الاستعمار!.

ونتيجة للبون الشاسع في وجهات النظر وعدم قدرة الحركيين في التوصل الى رأي موحد تجاه ماحدث تبادل القياديون الاتهامات ووصل الأمر الى تبادل عبارات نارية بينهم، وقد أدت تلك الاجواء المضطربة في كواليس الجبهة الى ظهور شعرين يدلان على انتهاء شهر العسل الذي كان بين الشيوعيين والقوميين والوطنيين طول الفترة السابقة فالشيوعيون حملو شعار «لا رجعية ولا إستعمار» بينما حمل القوميون والوطنيون شعار «مكافحة التسلط الشيوعي[1] مما كان يعني ذلك انحدار العمل الثوري نحو منعطف خطير استفادت منه القوىٰ المضادة للثورة».

---

(١) سليم اللوزي: المرجع السابق، ص ٣٢ ـ ٣٤.

ثالثاً: معالجة السلطان قابوس للأزمة:

اذا كان مؤتمر حمرين يعتبر منعطفاً أساسياً في مسيرة الجبهة الشعبية واستراتيجيتها، فان مجيء السلطان قابوس يعتبر منعطفاً أساسياً في مسيرة السلطنة واستراتيجيتها في مكافحة الجبهة الشعبية[١] فقد ابتدأ حكمه باصدار مرسوم أعلن فيه تغيير اسم الدولة من سلطنة مسقط وعمان الى سلطنة عمان، مؤكداً بذلك وحدة السلطنة وقد يبدو هذا التغيير غير ذي بال لمن لم يكن ملماً بالأوضاع الصحيحة في البلاد، ولكنه في الحقيقة كان يعبر عن مفهومه لوحدة السلطنة التي لم تتحقق الا مؤخراً، بالاضافة الى ذلك فقد اتجه قابوس الى تطبيق السيطرة المركزية وضم المناطق التي كانت خارجة عن نفوذه في الساحل والداخل[٢] وفي الوقت ذاته بدأ بتطبيق استراتيجية ذات شقين عمل بتطبيقهما بشكل متوازٍ وفي آن واحد بغية القضاء على بؤر الثورة الماركسية التي كانت بحسب اعتقادنا أعنف اختبار يمر به حاكم في المنطقة، اذ أن فشله في القضاء على تلك الثورة كان يعني فقدان سلطنته التي طالما عمل أجداده الحفاظ عليها، وان سقوطه كان يعني كذلك تعريض أنظمة الحكم التقليدية الأخرى في المنطقة لاعصار ماركسي كان أبسط نتائجه السيطرة على منابع النفط فيها وتحويل عوائدها الى رحى اقتصاديات الدول الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي والصين، وحرمان الدول الغربية من مصدر اعتيادي من الطاقة يأتيها من المنطقة، الى جانب سيطرتهم على أهم الممرات المائية في العالم، والمتمثل في مضيق هرمز.

ولذلك قام بتنفيذ استراتيجيته تلك بالسرعة الممكنة، والتي كان بعدها الأول منصباً على الناحية المدنية التي كانت ذات توجهات خاصة وعامة، فالتوجهات العامة انصبت على عصرنة السلطنة ككل، ونفض مآسي العزلة التي تراكمت على البلاد عبر أعوام السلاطين السابقين من أجداده ووالده وسوف نعالج هذا في

---

(١) عبدالله فهد النفيسي: المرجع السابق، ص ٣٢ ـ ٣٤.

(٢) جمال زكريا: المرجع السابق، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠.

الفصل القادم بشيء من التفصيل. أما البعد الثاني لاستراتيجيته فكان يتمثل في الخيار العسكري.

أولاً: البعد المدني:

وكان ينصب على المناطق التي كان الثوار يمارسون نشاطهم فيها، فلقد أدرك السلطان قابوس بحدسة وتلمسه بادراكه الشخصي لمسببات الثورة، ومعرفته اللصيقة بكيفية نشوئها، بل ولا عتقاده الشخصي بشرعية الثورة عندما قامت عام ١٩٦٥، فالقضاء على الثورة كان في تصوره كما أوضحه في أحد أقواله «لو كان القضاء على الثورة يعني القضاء على أشخاصها لكان الأمر سهلاً. كنا أرسلنا طائرتنا وقصفنا ودمرنا كل ماله علاقة بها. لكن هذا كلام غير معقول. طريقتنا للقضاء على الثورة هي في القضاء على أسبابها، وكذلك توعية الناس في تعمير ظفار، وبناء الطرق والمستشفيات والمدارس. أسباب الثورة كانت في الماضي مشروعة كانت ثورة على التخلف والظلم، لم تكن هناك وسيلة للتعبير الا حمل السلاح والعنف. اليوم تغيّرت الأمور، بدأنا نوفر فرص التنمية ساعين الى التعاون مع الناس فاتحين أبوابنا للشكاوي. ان اقتلاع جذور الثورة يحتاج الى أضعاف الوقت الذي نمت فيه .ويبدو لنا بأن البريطانيين كان لهم دور كبير في غربلة هذا التصور لدى السلطان قابوس، هادفين من ذلك استغلال القاعدة الشعبية كقاعدة مضادة للثورة في المجتمع الظفارى الأمر الذي كان يؤدي بلا شك الى ارباك فعاليات الجبهة وبالتالي اضعاف الثورة من الداخل.

ولذلك مضى قابوس ومن ورائه البريطانيون قدماً في تطبيق ذلك التصور، حيث قاموا بانشاء محطة محلية في صلالة من أجل بث البرامج التوجيهية والتعليقات السياسية ونشرات الأخبار والبرامج الموسيقية بالاضافة الى زيادة رقعة الخدمات التعليمية والتي تمثلت في بناء عدد من المدارس الحكومية للبنين في منطقة مضي وطاقة ومرباط، بالاضافة الى بناء مدرستين للاناث، مما أدى ذلك الى

---

(١) عبدالله فهد النفيسي: المرجع السابق، ص ٦٣.

ارتفاع عدد طلاب المدارس الى ألف طالب بعد أن كان عددهم ١٥٠ طالباً، كانت تضمهم المدرسة السعيدية في صلالة أيام السلطان السابق، كما زاد عدد المدرسين من ٩ الى ١١٣ مدرساً، كما بدأ العمل في مشروع تنمية ظفار الذي بلغت تكاليفه ٦ ملايين جنيه استرليني، وبخلاف ذلك فقد أخذت المنطقة تشهد تطورات كبيرة في مجال تقديم الخدمات الطبية من حيث بناء مستشفى صلالة الحكومي وانشاء عدد من المستوصفات في كل من مرباط وثمريت الى جانب افتتاح ست صيدليات، والأهم من ذلك فقد أزيلت جميع القيود غير الضرورية التي كان يفرضها النظام القديم[١] وبالاضافة الى سياسة ازالة أسباب الثورة، ابتدأ السلطان حملة أيدلوجية عُرِفت بأيدلوجية «العقول والقلوب» من أجل كسب السكان الى جانبه أو على الأقل بلبلة أفكارهم عن طريق تقديم اغراءات مادية لهم[٢].

وقد ظهرت نتائج تلك الحملة في المناطق الشرقية التي نفذت فيها تلك الحملة بشكل خاص، لأن منسقي هذه الحملة الأيدلوجية كانوا يرون في الشرق أكثر المناطق كثافة بالسكان لكونه أقل المناطق تعرضاً للقتال، بالاضافة لكون الشرق منطقة تتميز، بالنظام العشائري التقليدي، وكانت القوي الاجتماعية المؤيدة للجهات الحكومية فيها أقوى منها في بقية المناطق، الى جانب ذلك فقد كانت والدة السلطان قابوس تنتمي الى قبيلة في شرق ظفار، الأمر الذي أوجد صله بعدد من الشيوخ، وكان بعضهم قد انتقل في أعقاب مؤتمر حمرين الى الجانب البريطاني وتلقوا مكافآت مالية سخية، ولقد أعطت الحملة ثمارها أثناء سريانها هناك اذ شهدت أوساط الجبهة الشعبية لتحرير الخليج المحتل هزة كبير في ١٢ سبتمبر عام ١٩٧٠، عندما حاولت مجموعة من قادة الجبهة التي كانت معظمها من شيوخ القبائل في المنطقة الانفصال عن عمل الجبهة كلية، وذلك بمباشرتهم بمهاجمة مقر الجبهة، والقاء القبض خلال ذلك الهجوم على أربعين كادراً من

---

(١) فؤاد أكرم: المرجع السابق، ص ٨٦ - ٨٨.

(٢) فرد هاليداي: المرجع السابق، ص ٥.

الجيش والمليشيات وأعضاء القيادة العامة المتواجدين بالمنطقة الشرقية، محاولين تسليمهم مع المنطقة للجهات الحكومية الا أن تحرك الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بسرعة منعهم من ذلك، حينما قامت الجبهة بنقل أعداد كبيرة من جيش التحرير الشعبي من القطاع الأوسط الى الشرق فضمنت بذلك العمل اطلاق سراح كوادرها بحلول آخر سبتمبر، ونتيجة لتلك الحركة الانقسامية انتقل عدد من الشيوخ الى الجانب الحكومي وشكلوا فرقاً مضادة.[١].

وفي أعقاب تلك الاحداث أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج المحتل بياناً هاجمت فيه القوى المضادة التي خلقت تلك الانشقاقات الداخلية بغية ضرب الجبهة من الداخل عن طريق تهيئة مناخ شغب ملغوم بالتوتر والتشنجات المفتعلة، وبث العديد من الاشاعات والافتراءات المختلفة المعادية للثورة، وكوادرها والايحاء للناس بأن الجبهة شيوعية، وكل المرشدين السياسيين فيها ملحدون يسعون لهدم الدين والعادات والتقاليد الاسلامية، وأن كل النساء الموجودات في معسكرات عمل الثورة عاهرات. ومن جهة أخرى وفي محاولة منها لاحتواء ما حدث وبناء على دعوتها عقدت مع الجبهة الوطنية الديموقراطية لتحرير عمان والخليج مباحثات مطوّلة من أجل التنسيق بينهما في المجالات السياسية والعسكرية، حيث دعتا في ختام تلك المباحثات في بيان مشترك لهما صدر في ديسمبر عام ١٩٧٠: كل القوى الوطنية في ساحة عمان والخليج العربي الى الالتقاء في جبهة عريضة لطرد العدو، وانهاء الحكومات العشائرية، واقامة نظام وطني تقدمي، ملتزمين في نهاية بيانهما بتصعيد النضال لمواجهة عملاء الثورة والمستعمر ضمن خطوات مبرمجة لكل متطلبات النضال وظروفه[٢].

تبعت تلك المباحثات بأشهر محاولات عديدة من قبل الجبهة الشعبية لتحرير

---

(١) عبدالله فهد النفيسي: المرجع السابق، ص ٥٧. أنظر كذلك:

Halliday Fred: op. cit., PP. 334 — 335.

(٢) الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي. المرجع السابق، ص ٩٨ - ١٠١.

الخليج لاحياء العمل المسلح في شمال البلاد، لأظهار وجودها كما يبدو لنا بعد تلك الحركة الانهزامية والتأكيد للجهات المضادة على قوة عودها، مفتعلة مشكلة عمالية على شكل تظاهرة في شهر سبتمبر عام ١٩٧١، من خلالها حاولت أن تتعرف على طبيعة الشارع في مسقط للبدء في عمليات الاستقطاب لحرب المدن التي كانت تنوي البدء فيها. الا أن الامر اكتشف وعولج بشكل سريع وحاسم وكانت نتيجته القاء القبض على أحد قيادي الجبهة الذي خطط للتظاهرة، وكان يرسم لأعمال أخرى في مسقط ومطرح[١].

ونتيجة لتلك الانكسارات شعرت الجبهة الثورية في البلاد، بأنها بحاجة الى اعادة تنظيم صفوفها، لذلك نرى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي تتخذ في مؤتمرها الثالث الذي عقد في رخيوت في أواخر شهر يونيو عام ١٩٧١، قراراً بتكوين حزب ماركس لينيين لقيادة ثورة ظفار بالاشتراك مع الجبهة الوطنية الديمقراطية لتوسيع جبهة النضال ولمضاعفة عدد المقاتلين، ولتكريس اصلاحات محددة مثل الغاء الملكية وفرض الاصلاح الزراعي[٢] وفي سبيل تحقيق ذلك عقد مؤتمر «أهليش» التوحيدي في ديسمبر ١٩٧١، حيث تم الاعلان خلاله عن قيام الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي.

وهكذا تصورت الجبهة، انها بالتطرف وتوسيع نطاق عملها، قادرة على ان تمد عملياتها خارج عمان لتشمل امارات الخليج التي كان قد أعلن عن انهاء الحماية البريطانية عنها، ولكن الجبهة لم تعتبر ذلك الاعلان خطوة كافية، حيث كانت تضع من بين أهدافها اسقاط النظام الاسرى كخطوة ضرورية لتوحيد الخليج ومن ناحية أخرى، فقد وضعت الجبهة في سبيل أهدافها برنامجاً طموحاً للدعاية والتوعية[*].

---

(١) عبدالله فهد النفيسي: المرجع السابق، ص ٥٧.

(٢) الدار العربية للوثائق: ملف العالم العربي، رقم ٢٠١٠، ٢٢ سبتمبر ١٩٨١.

(*) لمعرفة المزيد من التفاصيل عن برامج الجبهة يمكن الرجوع الى: الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي. المرجع السابق.

بدأت الجبهة الموحدة على الفوز بزيادة عناصرها مستغلة سيطرتها على بعض الاقاليم الخاضعة لها من ٨٠٠ شخص عام ١٩٧٠ حسب التقديرات البريطانية الى ٢٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٣ بحسب التقديرات قابوس، بالاضافة الى ذلك فقد ضمت الجبهة الى صفوفها «حزب شغيلة عمان» الذي كان شكله طلاب عمانون تلقوا دراساتهم في الجامعات العربية. وقد بدأ نشاط الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج يظهر في سائر منطقة الخليج على شكل اضرابات في مدينتي مطرح ومسقط، وانتفاضات عمالية في البحرين، وتظاهرات في رأس الخيمة، وقيام كوادرها بامتطاء الخيول وشنها غارات من مواقعها الحصينة في سلسلة الجبال مسندم في إمارة رأس الخيمة والطرق القصية لعمان[١]. وفي مقابل ما أبدته الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج من نشاط، فقد قامت الجهات الحكومية بتكثيف اساليبها المضادة بغية اضعاف كيان الحبهة وقطع أوصالها حيث تمثلت تلك الاساليب في: -

أولاً: تشجيع الهرب من الثوار بمعنى آخر «استسلام العدو ذاتياً» فمن المعروف كما مر بنا انه نتيجة لاتباع حملة ايدلوجية العقول والقلوب حدث هروب في صفوف الثوار. وقد أصبح بعضهم يشكل بالنسبة للجانب الحكومي أساساً في انجاح السياسة المذكورة عن طريق الحملات الدعائية بواسطة المناشير، حيث كانت الحكومة تقوم بعمل مناشير فيها صورة ومعلومات لأحد الهاربين، توضح فيها كيف وقع هذا الهارب في أحابيل الشيوعيين، وأنه يشجب أعمالهم ويرغب في العودة الى تعاليم الاسلام ونظام السلطان، ثم تقوم السلطات الحكومية بطرقها الخاصة بإلقاء تلك المناشير في مناطق الثوار. ولقد كانت لهذه المناشير أثر كبير في دفع الكثيرين من أفراد الجبهة الى الهروب منها وخاصة في أوساط قليلي الثقافة والوعي السياسي، بينما لم يكن لها أي تأثير على الطبقات الواعية، مع العلم بأن مثل هذه المنشورات لم يكن لها أي تأثير يذكر في البداية، حيث إنها

---

(١) Data Line: 2 Aug., 1971

كانت تصدر عن دائرة المخابرات البريطانية، بلغة عربية ركيكة، بيد أن تأثيرها زاد منذ أن شارك رجال المخابرات السرية الأردنية بالحملة باستخدام الوسائل الفنية لذلك. بالاضافة إلى ذلك فقد كان هناك نشاط آخر للقوات البريطانية المعاونة للحكومة في هذا المجال، اكتشفت في مذكرات أحد الضباط البريطانيين، ويدعى م . ر . أ. كامبل M. R. A. Cambell ، كانت قوات الجبهة قد قتلته في عام ١٩٧١، توضح تفصيلات كثيرة حول كيفية زرع السلطان الألغام وعليها كتابة باللغة الروسية بالقرب من منابع المياه التي يرتادها السكان المدنيون بغية الدرس بينهم وبين الجبهة[١].

ثانياً: ترويج الاسلام لمجابهة الثوار: ولقد قامت الحكومة بشكل متوازي مع خططها السابقة بشن حملة دينية لوقف تأثير الثوار ذوي الأفكار الماركسية، واتهامهم بانتقاد الاسلام وأحكامه مثل تعدد الزوجات، وبالتالي إلصاق تهمة الالحاد بهم علىٰ أمل إثارة السكان عليهم. وقد شملت الحملة من ضمن ما شملت ترميم وإصلاح المساجد، واستقدام رجال دين مصريين للتجول في ظفار، وتوزيع مصاحف مجانية خاصة على أطفال المدارس[٢]، بالاضافة الى استخدام الاذاعة والتلفزيون والمنشورات التي كانت تسقطها الطائرات المروحية البريطانية والايرانية على مناطق الثوار، والجدير بالتنويه بأن إستخدام الدين في محاربة الثوار الظفاريين ليس بغريب، فكثيراً ما كانت تستخدمه القوى الرجعية على حد أقوال المتطرفين سلاحاً في يدها لمواجهة الحركة الوطنية، فقد كان أي حديث عن الديموقراطية أو اصلاح الأوضاع السائدة أو إخراج الوجود الأجنبي في عموم الجزيرة العربية، يندرج تحت الدعوات الشيوعية والأفكار المستوردة المنافية لقيم الدين الاسلامي والتقاليد العربية، وكانت المخابرات الأمريكية والبريطانية تطربان لهذه المعزوفة، وتشجعان دول الخليج على محاولة احتضان كافة الحركات

---

(١) فرد هاليداي: المرجع السابق، ص ١٥ ـ ١٦ .

(٢) Data Line. 26 Jan., 1976.

الدينية لاستخدامها ضد الحركة الوطنية والتقدمية[1].

ثانياً: البعد العسكري:

من المعروف بأن الفعّاليات العسكرية تكون لها الدور الكبير في مو اجهة أية إنقسامات داخلية عن طريق عزلها، وان السلطات الحكومية تعوّل عليها أكثر من غيرها من الطرق في القضاء على الانتفاضات سواء السلمية أو المسلحة التي غالباً ما تتد ز عملياتها على شكل حرب العصابات، وهذا هو مكمن الخطر، لانه من المعروف في العقيدة العسكرية، إنه إذا أردت أن تنهك أية قوة منظمة فعليك باتباع حرب العصابات المباغتة ضدها ولعل أبلغ دليل على ذلك في تاريخنا المعاصر مستنقع حرب العصابات التي تورطت فيها القوات الأمريكية في ڤيتنام وقد انسحب هذا الوضع على الحرب الدائرة التي كانت تدور بين قوات السلطان التي كانت تناصرها قوات بريطانية بشكل واضح، وبين عناصر الجيهة التي كانت تعمل آنذاك في ظفار، حيث استطاعت بفضل اسلوب حرب العصابات أن تحرز انتصارات على أرض المعركة رغم ضخامة جاهزية القوات الأخرى، فمثلاً كانت تلك الجبهة حين تسلم السلطان قابوس السلطة تسيطر على رقعة شاسعة من ظفار في حين لم تكن سلطة الحكومة تتعدى العاصمة صلالة والسهل الساحلي المحيط بها، وكانت العاصمة كثيراً ما تتعرض لقصف مدفعية الجبهة التي كانت تتحكم في مواقع مشرفة من سلسلة جبال القرى المحيطة بالعاصمة[2] ولعل هذا المأزق العسكري هو أحد العوامل التي أدت إلى تنصيبه بدلاً من أبيه بغية أن يتعامل مع مانشأ بطريقة واقعية بخلاف والده الذي كان يتخذ مواقف متصلبة في غير مواضعها.

ولذلك منذ تسلّمه السلطة وهو لا يألوا جهداً وذلك بطرقه جميع الأبواب بغية زيادة قدرات قواته من حيث الحجم والنوعية، ففي سبيل تحقيق ذلك قام في شهر

---

(١) منشورات ٥ مارس. أربع أوراق أمام الوطنيين والديموقراطيين في الجزيرة والخليج، دز ت، ص ٢٨.

(٢) عبدالله فهد النفسي، المرجع السابق، ص ٦١.

إبريل عام ١٩٧١ بأول زيارة رسمية إلى لندن، وكررها بأخرى في ١٦ يونيو، ثم بأخرى في ٢٨ من الشهر والعام نفسه توصل في نهايتها مع الحكومة البريطانية إلى زيادة مساعداتها العسكرية له بشكل أكبر عن ذي قبل[١] ونتيجة لتلك المساعدات والترتيبات بدأت القوات العسكرية الحكومية بالاشتراك مع القوات البريطانية فعالياتها بأول هجوم مضاد كبير في شهر نوفمبر ١٩٧١ على مواقع الثوار، من ناحية الصحراء مستخدمة القوات الجوية والدفاعية حيث استطاعت إحتلال مواقع جديدة في الجبال الشرقية، وقد عرفت هذه الحملة باسم «جاكوار» وقد رافق هذا الهجوم إقامة سلسلة مراكز في الصحراء على طول الخط الجبلي، وذلك في محاولة لقطع خطوط المؤن والأسلحة التي كانت ترسل إلى القطاع الشرقي، وقد عرف هذا الخط بخط ليوبارد — Leopard Line [٢].

على الرغم من ذلك الانتصار الذي حققته القوات العسكرية المشتركة في الشرق، إلا أن تلك العملية إعتبرت فاشلة إذا قيست بحجم القوات التي استخدمت في تنفيذها والخسائر التي ألحق بها في مقابل قوات الجبهة الصغيرة بحسب زعم مصادر الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج[٣].

وقد كان لذلك الفشل نتائج تخطت منطقة ظفار، فعلى المستوى السياسي إنتهز طارق بن تيمور الذي كان حينذاك رئيساً للوزراء المناسبة مقدماً إستقالته تذمراً مما وصلت إليه الأحوال بالاضافة إلى ذلك دفع الفشل وبناء على نصيحة البريطانيين السلطان قابوس إلى القيام بزيارة رسمية للرياض استغرقت ثلاثة أيام، استطاع خلالها مع الملك فيصل كسر الجمود الذي كانت تعاني منه علاقات بلديهما منذ أحداث مشكلة البوريمي، حيث إنهما توصلا الى قرار بتصفية المنازعات الحدوية بروح أخوية واقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين، وبجانب ذلك

(١) الدار العربية للوثائق: ملف العالم العربي، عمان، رقم ١٩٩٢، ١٥ سبتمبر ١٩٨١.

(٢) Halliday, Fred: Op. cit., P. 336.

(٣) الدار العربية للوثائق: ملف العالم العربي، عمان، رقم ٢٠١٠، ٢٢ سبتمبر، ١٩٨١.

فقد ساهمت تلك الزيارة في توفير منافع مشتركة بين الطرفين أهمها عزل نظام اليمن الجنوبي المتطرف الذي كان يتبنى الثورة في ظفان[1] بالاضافة إلى أنها ساهمت في إستبعاد كافة العراقيل التي حاولت دون نشوء علاقة أقرب مع الولايات المتحدة، وبالتالي لعبت السعودية دور الوسيط بين المخابرات الأمريكية والحكومة العمانية، حيث قامت السعودية بنقل ما يقرب ١٥٠ مليون دولار للحكومة العمانية لكي تستعملها في حربها مع الثوار، وجاءت هذه المعونة في أعقاب مقابلة التقى فيها السلطان قابوس بممثلي وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكة إبان زيارة قابوس لبريطانيا في يونيو عام ١٩٧١[2] والجدير بالذكر أنه بخلاف تلك المعونات المالية فان المخابرات الأمريكية كانت تأخذ على عاتقها المراقبة الألكترونية للشاطىء العماني تحت ستار قوارب صيد الأسماك الأمريكية المدنية[3].

ونميل الى الاعتقاد بأن سبب لعب السعودية دور الوسيط بالاضافة الى دورها في تدعيم الحكومة العمانية بالعتاد والمال حيث انها قدمت لها خلال عام ١٩٧٣ مبلغ ١٤ مليون دولار[4] كان راجعاً كما يتضح لنا من خلال أحدث الدراسات الأمريكية إلى «أن الرياض مهتمة كثيراً بأن يسود الاستقرار مشيخات الخليج الصغيرة وسلطنة عمان وان انتشار أية أفكار راديكالية أو ثورية تزعج المملكة»[5].

حاولت القوات الحكومية المشتركة وخاصة البريطانية بعد فشلها في الشرق رد الاعتبار لنفسها، فقامت في سبيل ذلك بشن هجوم مضاد وذلك باختراق الغرب في ابريل عام ١٩٧٢، أطلق عليه اسم «سيمبا»«Simba» كان الهدف منه قطع

---

(١) Data Line. 14 Dec., 1971. Alsosee: Agwoni, Ms: Politics in the Gulf, New Delhi, Vikas House, 1978, P. 115.

(٢) Who Runs the Sultan of Oman? Economist Foreign Report, 3 Feb., 1972.

(٣) فرد هاليداي، المرجع السابق، ص ٣٤.

(٤) Data Line. 3 Jan., 1973.

(٥) محمد غانم الرميحي، الخليج في الثمانيات «التنمية التبعية» بحث مكتوب على الآلة الكاتبة، د. ت، ص ١١.

خطوط التموين عن الجبهة الشعبية، مما سيعطي في حالة نجاحها لقوات الحكومة. سيطرة كاملة على الخط الحيوي القادم للثورة من اليمن الجنوبي. وقد بدأ الهجوم بغارات جوية عنيفة على اليمن الجنوبي، وقد استطاعت القوات الحكومية خلال الهجوم من اقامة عدة مراكز عند الطرف الشمالي للجبل كان أقواها مركز سيمبا ويعرف رسمياً صرفيت حيث أقيم على الحدود بين عمان واليمن الجنوبي[1].

على إثر عملية سيمبا بادرت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج بالرد على ذلك الهجوم مع بداية الفصل الموسمي في شهر يونيو، مما أضطر القوات السلطانية تحت قوة ضرباتها الى اخلاء موقع ثقيبت، وتحولها الى موقف دفاعي، وقد بات من المعروف بين الطرفين المتحاربين كان يؤقتان هجماتهما على حسب دورة المناخ الظفاري، فخلال فصل صيف «شهر يونيو ـ سبتمبر» يكون الوضع لصالح الجبهة حيث يستثمر عامل المناخ لأقصى درجة ممكنة في تنفيذ عملياتها. أما خلال الفصول الأخرى حيث يقل المطر وتقل السواتر الطبيعية، فيكون لصالح قوات السلطنة، وقد استمر الحال حتى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٧٣[2].

والجدير بالذكر انه للفرق التي أطلق عليها اسم الفرق الوطنية والتي كانت مكونة من الأفراد المنشقين عن الجبهة الشعبية والقيادة منذ عام ١٩٧٠ وكان عددهم يبلغ تقريباً ١٥٠٠ رجل حيث قامت السلطات الحكومية بتوزيعهم على شكل فرق أطلقت عليها أسماء وطنية مثل جمال عبد الناصر وإسلامية مثل «صلاح الدين وخالد بن الوليد وطارق بن زياد، العاصفة، العمري نسبة إلى قبيلة العمري التي شكلتها قبائل البادية والنصر، ليواجه بها كتائب الجبهة الشعبية التي كانت هي قد أطلقت على فرقها أسماء شيوعية مثل «ماو» و «هوشي منه» و «وجيفارا» و

---

(١) أحمد حمود المعمري. المرجع السابق، ص ١٣٩ وانظر كذلك:
Halliday, Fred: Op. cit, P. 337.

(٢) عبدالله فهد النفيسي: المرجع السابق، ص ٦١ ـ ٦٢.

«لينين» و«النجم الأحمر»[1] حيث لعبت دوراً كبيراً في ضعضعة صفوف الثوار، وباتوا يشكلون خطراً كبيراً على مستقبل الجبهة، إذا إنهم استغلوا في واجبات التجسس، ونقل المعلومات، حيث استطاعت الحكومة على سبيل المثال عن طريق أحد أعضاء هذه الفرق في نوفمبر عام ١٩٧٢، من مراقبة عضو كبير في الجبهة شاهدة في مطرح، فوضعت لذلك قوات الأمن في حالة تأهب، وبعد ستة أسابيع من المراقبة، شنت الحكومة عملية شاملة في ٢٣ ديسمبر عام ١٩٧٢، للقضاء على شبكة التخريب، وقد تمت العملية في خمسة أيام، تم خلالها أعتقال ما بين ثمانين وتسعين شخصاً، منهم ثماني نساء، وبحوزتهم أسحلة مخبأة، بنادق أوتوماتيكية «كلاشينكوف» ومدافع وغيرها، وقد اكتشف أن هذه الأسلحة شحنت عن طريق صور التي كانت نقطة تقليدية لتهريب الأسلحة. وفي نفس الوقت والأسبوع تمكنت قوات أمن اتحاد الامارات من القبض على عدد من موزعي المناشير التي تنادي «لاشعال حريق العنف الثوري في الخليج»[2] وكنتيجة لذلك فقد استطاعت قوات الأمن العمانية بعد شهرين من تلك العملية مصادرة كمية كبيرة من الاسلحة الصينية الصنع في شمال عمان ورافق هذا الاكتشاف اعتقالات كبيرة، وقد اعتبر هذا الاكتشاف نجاحاً كبيراً للمخابرات السلطانية[3]، ومن جهة أخرى فقد استخدمت الحكومة الأفراد الآخرين من هذه الفرق في الحملات الانتقامية في المناطق المحررة، وفي أعمال المشاغلة في المناطق المستردة وتأتي خطورة هذه الفرق من كونها على دارية بتكتيكات الجبهة بالاضافة إلى معرفتها معرفة جيدة بأرض المعركة والأخطر من ذلك أن افراد هذه الفرق كانوا يعيقون الجبهة من القضاء على المنازعات القبلية[4].

---

(١) أكرم فؤاد: المرجع السابق، ص ٥٥.

(٢) عبدالله فهد النفيسي: المرجع السابق، ص ٥٨.، أحمد حمود المعمري: المرجع السابق، ص ١٣٥ - ١٣٦.

(٣) Data line: 14 Jan., 1973.

(٤) فرد هاليداي: المرجع السابق، ص ١٢.

في محاولة من القوات الحكومية في تحجيم فعاليات الجبهة وحصرها، قامت في أواخر عام ١٩٧٣ بتشييد حاجز ضخم من الاسلاك الشائكة والألغام الى القرب من صلالة، وقد عرف هذا الخط بخط هورنبيم. Hornbeam — وقد أدى هذا الخط الى وقف الامدادات التي تأتي بها الجمال من اليمن الجنوبي الى وحدات الجبهة شرق الخط(*) وبذلك أصبح الثوار في القطاعات الوسطى والشرقية معزولين ومحرومين من الامدادات[1].

ونتيجة للإنحسارات العسكرية والجغرافية التي صارت تلحق بالجبهة الشعبية لتحرير عمان والخيج يوماً بعد يوم، أخذت علاقاتها التنظيمية تخضع لكثير من التوترات والضغوط السياسية الخارجية، فمنذ النصف الثاني من عام ١٩٧٣، واجهت تحديين كبيرين كان لهما دور كبير في تقليص عملياتها وفي القضاء عليها، التحدي الأول جاء من قبل رفاق الثورة الذين طالما رعوها وهي في مهدها حتى كبرت، وكانت بينها وبين الجبهة علاقات مميزة عن بقية الرفقاء، بيد أن هذه العلاقة بدء من النصف الثاني من عام ١٩٧٣ أخذت في التآكل التدريجي حتى وصلت الى مرحلة القطيعة، فكانت الصين أول من بدأ بذلك التوجه خاصة في أعقاب زيارة وزير خارجيتها السيد تشي بنغ فاي لطهران في يونيو عام ١٩٧٣، وتصريحاته ذات الأهمية حول الخليج والتي كان من أهمها ما صرح به لوكالة باروس الايرانية حينما قال بالحرف الواحد: «ان اقبال ايران على برنامج واسع للتسليح اقبال طبيعي ومنطقي، وذلك لكي تقضي على حركات التمرد والتخريب في المنطقة والتي تهدد استقرارها وازدهارها» ان من له دراية بشؤون الدول المطلة على الخليج، ومن يضع في الاعتبار زمان ومكان التصريح والجو التفاهمي والودي الذي أحبط بزيبارة السيد تشي بنغ، يدرك أن الحركات التي كان يعنيها

(*) قبل انشاء هذا الخط كان ما بين ٦٠ ـ ٧٠ جملاً تأتي من اليمن الجنوبي محملة بالاسلحة لكوادر الجبهة ولكن منذ انشائه لم تستطع أية قافلة جمال الوصول الى هناك. أحمد حمود المعمري: المرجع السابق.

(١) أحمد حمود المعمري: المرجع السابق، ص ١٣٩ ـ ٤٠.

وزير الخارجية الصيني هي حزب تودة الشيوعي الايراني والجبهة الشعبية العاملة في ظفار. ولذلك نستطيع أن نعتبر هذا التصريح انعطافاً أساسياً في علاقة الصين بالجبهة الشعبية في ظفار وتخلياً سياسياً واضحاً عن مساندتها لها في المستقبل[١].

ويبدو أنه لاستدراج الحكومة الايرانية للحكومة الصينية عن طريق فتح مجالات المصلحة الاقتصادية في السوق الايراني النشط دور كبير في اتخاذ ذلك الموقف من الجبهة، كما أن لبحث الصين عن محور صيني ـ خليجي مركزه طهران في منافسة المحور السوفياتي الخليجي المرتكز في بغداد والذي نشأ في اعقاب توقيع معاهدةالصداقة السوفيتية العراقية في ابريل عام ١٩٧٢ دور كبير في ذلك[٢] وهكذا ومنذ ذلك الوقت لم يترك المسؤولون الصينيون مناسبة والا أكدوا فيها بتوجههم الجديد حيث نرى على سبيل المثال أحد الدبلوماسيين الصينين في لقاء رسمي مع ممثلي سفارات دول الخليج في طهران يؤكد لهم ذلك بقوله «انكم تعلمون جيداً ان حكومتنا قد تخلت منذ عدة أعوام مضت عن التزاماتها بمساندة الثورات في دول الخليج العربي. اننا نتعامل مع الأنظمة الموجودة مهما كانت»، وكانت القيادة الماوية تأمل في جنى ثمار ومزايا ذلك التوجه في أقرب وقت ممكن[٣] وقد أدى التنحي الصيني عن الجبهة الى دخول السوفييت بشكل اكثر في نسق الجبهة، مما مهد ذلك الى نشوء صراع بين العناصر الموالية لبكين التي بدأت تحاول الحفاظ على مكانتها داخل الجبهة حين شعرت أن الموسكويين يحالون عزلها. وقد حسمت عدن هذا الصراع لصالح السوفييت حرصاً على علاقاتها الوطيدة معهم[٤]

---

(١) عبدالله فهد النفيسي: ميزان القوى في منطقة الخليج العربي، محاضرة ضمن المحاضرات التي القيت حول موضوع الخليج في مواجهة التحديات في الموسمين الثقافيين السابق والثامن ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ م لرابطة الاجتماعيين الكويتيين، الكويت، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، د. ت، ص ١٧٥.

(٢) حافظ الشيخ: الجبهة الشعبية والواقع الجديد، مجلة صدى الاسبوع البحرينية العدد ٢٣٦، ٦ أغسطس ١٩٧٢، ص ٨.

(٣) الكسي باسيليف: المرجع السابق، ص ٥٣.

(٤) عبدالله فهد النفيسي: المرجع السابق، ١٢٧ ـ ١٢٨.

والجدير بالتنويه أن الدور السوفييتي قبل الولوج بشكل أكبر في أطر الجبهة على حسب رأي المحللين كان دوراً هامشياً وأنهم ـ أي السوفييت ـ وقفوا موقف المتجاهل منها، وأن مساعداتهم لها كان الهدف منها فقط لتوازن الالتزام الصيني للجبهة[1] ويبدو لنا بأن الموقف السوفييتي ذلك له ما يبرره بناء على الآتي

أولاً: عدم اقتناع السوفييت بنجاح العقيدة الماركسية التي تبنتها الجبهة في مجتمع ظفار التقليدي الزراعي والقبلي، فلهم تجربتهم الذاتيه في هذا المجال، وذلك حينما حاولوا في أوائل الثمانينات من القرت التاسع عشر، تنظيم حزب اشتراكي ماركسي في روسيا له فلسفة ذات طابع زراعي وانساني بوجه عام، وكان المعنى التكتيكي المتضمن في هذه الفلسفة: ان الدعاية الاشتراكية ينبغي أن توجه أصلاً الى الفلاحين. بيد أنه عندما تم تجربتها أخفقت تلك الفلسفة بكافة صورها، وكانت النتيجة أن استنتجوا أن الدعاية الاشتراكية في روسيا كما في كل مكان آخر يجب أن توجه الى طبقة عاملة، صناعية وحضرية[2] ومن ذلك المنطلق وبحسب اعتقدنا اعتبروا ظفار تربة غير مناسبة في امتصاص روح الماركسية، وخاصة وان الظفاريين كانو معروفين بتحفظهم الديني.

ثانياً: عدم اقتناعهم بأن تدخلهم في أية صورة كانت حتى وان حقق نجاحات سريعة بأن ذلك ينطوي على مخاطر ليست في صالحهم، اذ كان من المحتمل أن يجدوا أنفسهم متورطين في مواجهة مع الغرب في الخليج حول منابع النفط، وبالقرب من مضيق هرمز، ولذلك آثروا أن يحتفظوا بالخيار الذي يتيح لهم التراجع التكتيكي عن هذا الموقف مع تشجيع اليمن الجنوبي على أن تستمر في تقديم الدعم الضروري لهذه الحركة وغيرها من الحركات في الخليج.

---

(١) Howard, Hensel: Soviet Policy Towards the Rebellion in Dho far, Asian Affairs, London, 1982, P. 43.

(٢) جورج سباين: تطور الفكر السياسي، الكتاب الخامس، ترجمة راشد البراوي، مصر، دار المعارف، د. ت ص ١٠٥٤ ـ ١٠٥٥.

ثالثاً: تخوف السوفييت من أن تدخلهم العسكري المكثف من خلال اليمن الجنوبي لمساعدة الثوار، سوف يؤدي على أرجح الاحتمالات الى التضامن بين الدول الخليجية مما كان سيضيق كثيراً من هامش الحركة المتاحة أمام استراتيجية الاتحاد السوفيتي في الخليج، والحقيقة كانت هناك شواهد عديدة تنهض كأساس لهذه المخاوف السوفيتية، فالسعودية مثلاً كانت قد بدأت تلوح بالمساعدات لحكومة عدن قاصدة بذلك استمالتها وفك ارتباطها بالسوفييت.

رابعاً: تصور السوفييت بأن القاءهم بالجانب الاساسي من تبعات هذا الدور عل اليمن الجنوبي وكوبا والمانيا الشرقية كان يسمح بالتقليل من أهمية الدور السوفيتي وعدم التركيز عليه، وبالتالي الحيلولة دون اندفاع الغرب الى مقاومته بدرجة اكبر من العنف العسكري[1].

خامساً: وضع السوفييت في اعتبارهم انه بالامكان أن يتحركوا في المنطقة، وأن يكون لهم أثر بواسطة تنظيمات اليسار الاصلاحي[*] الضاغطة في الدول الخليجية ذات النظام البرلماني.

---

(١) اسماعيل صبري مقلد: أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، الكويت، شركة الربيعان للنشرو التوزيع، ١٩٨٤، ص ٧٥ - ٧٦.

(*) الجدير بالإشارة أنه كان هناك ثلاثة معسكرات للفكر اليساري في الخليج تتمثل في الآتي:

١ - معسكر ينتمي الى مدرسة اليسار الجذري، وأصحاب هذه المدرسة اكثر راديكالية فهم يهدفون الى الغاء النظام السياسي والاجتماعي من جذوره. وتدشين واقع اقتصادي واجتماعي جديد من وحي الماركسية اللينية فكان هذا اليسار متمثلاً في الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج وفروعها في دول الخليج الأخرى باستثناء قطر والسعودية.

٢ - معسكر ينتمي الى مدرسة اليسار الاصلاحي: وهذه المدرسة تعمل سياسياً ضمن التركيبة السياسية والنظام التقليدي ويحاول المنتمون اليها أن يعملوا سياسياً ضمن القنوات القانونية التي يسمح لها الدستور، وبذلك يدخلون اللعبة السياسية وكان هذا اليسار يتمثل في مجموعة الطليعة في الكويت وجبهة التحرير البحرينية.

٣ - معسكر ينتمي الى مدرسة اليسار ذات الاتجاهات الجذرية والاصلاحية معاً، وكان هذا يتمثل في الجبهة القومية الحاكمة في عدن انظر عبدالله فهد النفسي، المرجع السابق. ص ١٣١ - ١٣٢.

واكب التخلي الصيني جهود دؤوبة في محاولة لتحييد اليمن الجنوبي من الصراع الدائر في ظفار بالإضافة إلى الشروع في محاولة للتوسط بين عمان والجبهة، وقد قام وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد في سبيل ذلك بجولة أمتدت من البحرين إلى عمان من أجل توثيق الروابط بين دول الخليج، باعثاً في الوقت نفسه مدير شؤون الخليج في وزارته إلى عدن من أجل السعي لإقناع الحكومة فيها بخلق الجو الملائم لوضع تسوية متفاوض عليها بين الثوار ومسقط. وقد ذكر المراقبون في حينها بأنهم يعتقدون بأن الكويت تتمتع بوضع خاص يتيح لها التوسط من أجل تحقيق تسوية سلمية على الرغم من أنها ـ الكويت ـ هي نظرياً، بين الدول التي تريد الجبهة الشعبية تحريرها[١]. بيد أن المساعي الكويتية بالنسبة لإيجاد حل بين كوادر الجبهة والسلطنة باءت بالفشل في الوقت الذي نجحت فيه في كسب الجناح الواقعي، ان لم تكسب الجناح العقائدي الثوري في الجبهة القومية الحاكمة في عدن، وبالتالي فقد أصبح على الجبهة الشعبية ان تراعي هذا المتغير وتنسجم معه[٢] ويبدو لنا بأن هذا المتغير كان بداية التقهقر اليمني الجنوبي في تأييد الجبهة الشعبية ومساعدتها، في محاولة منها لتأمين رأس المال الأجنبي ولكسر العزل السياسي الذي كانت تعانيه منذ استقلالها بسبب محاولتها توتير وتثوير جنوب الجزيرة مما أدى الى عزلها سياسياً، والحاق الضرر بها اقتصادياً[٣] وقد عانت الجبهة الشعبية من هذا المتغير اليمني، معتبرة ذلك ضربة موجعة أخرى لخاصرتها الثورية بعد الضربة الصينية، وبذلك اكتملت حلقات التحدي الأول للجبهة وهي لا حول ولا قوة لها في مواجهة ذلك أما التحدي الثاني الذي جابه الجبهة الشعبية هو دخول القوات الإيرانية بشكل مباشر إلى جانب القوات الحكومية في أتون الحرب الدائرة في ظفار ضدها في شهر

---

(١) Tahran Journal: 24 Jan., 1973.

(٢) حافظ الشيخ: المرجع السابق، ص ٨.

(٣) عبدالله فهد النفيسي: المرجع السابق، ص ٥٨ انظر كذلك:

Howard, Henel: Op. Cit., 47.

ديسمبر ١٩٧٣ بناء على طلب السلطان قابوس بعد فشله في الحصول على تجاوب سريع فيه مشاركته الحرب من جيرانه الدول الخليجية العربية(١).

ويبدو لنا أن سبب عدم تجاوب الدول الخليجية لطلب السلطان إذا كان صحيحاً راجع إلى ادراكها بعدم توفر امكانات لدى جيوشها في خوض غمار حرب مثل حرب ظفار التي كانت احدى سماتها البارزة أسلوب حرب العصابات، وذلك بسبب عدم تدرب قواتها على هذا النوع من الحروب يضاف إلى ذلك بأن قوات تلك الدول قوات بوليسية ان صح التعبير اكثر منها عسكرية، وانها قوات داخلية لا أكثر إلى جانب أعدادها المتواضعة، وأنها حتى ذلك الوقت كانت تتكون من جنسيات خليطة أغلبها من اليمنيين الجنوبيين من الدولة التي كانت تكن العداء للسلطان قابوس بل ان بعضاً منهم كانوا ينتمون لخلايا ثورية كانت تعمل ضد الحكومات المحافظة. بخلاف ما كان يتوقع أن يثيره هؤلاء الجنود بأنهم مكلفون بحماية القطر الذي يعملون لحسابه وليس للقيام بمغامرات عسكرية خارج هذا القطر.

والسؤال المطروح ما هي الدوافع الإيرانية لقبول مثل هذا الطلب والمجازفة بتعريض قواتها للخسارة؟

من خلال توجهات السياسة الإيرانية وطموحاتها خلال تلك الفترة يمكننا أن نعزو سبب التدخل الإيراني إلى مجموعة من الدوافع المختلفة المترابطة مع بعضها بعضاً منها أمنية وطموحية وعسكرية، فبالنسبة للأول، فان التدخل الإيراني جاء متزامناً مع هدف الشاه المعلن عن استئصال أي انشقاق ومعارضة قد تهدد الوضع الراهن في منطقة الخليج.

ومن هذا المنطلق كثيراً ما أعرب الشاه عن قلقه وامتعاضه عما كان يجري في ظفار، مظهراً ذلك من خلال تصريحاته المتعاقبة في الصحف المختلفة، ففي مقابلة له مع أحدى الصحف وصف ما يدور في ظفار، وعن ما يقوم به الثوار هناك

(١) Agwani, Ms: Op. Cit., p. 115.

بقوله: «نحن نعتبر أن ما يجري في ظفار شكل من أشكال الإعتداء والتدمير، تصوروا إذا ما استولى أولئك المتوحشون الهمجيون «الثوار» على الجهة الأخرى من مضيق هرمز الواقع على مدخل الخليج الفارسي، وحياتنا تعتمد على هذا وهؤلاء الناس الذين يحاربون السلطان متوحشون، ويمكن أن يكونوا حتى أسواء من الشيوعيين» وفي مقابلة أخرى له مع حسنين هيكل أعلن الشاه خلالها: «أن إيران لا تغفر أو تسمح لأي نظام شيوعي معاد في الخليج، وبصورة خاصة تلك التي تطل على خليج هرمز الإستراتيجي[١] بينما ذكر لصحيفة كيهان «أن الوضع بدأ في هذه المنطقة ـ أي ظفار ـ بعدة بنادق، ثم أعقبها المدافع والصواريخ. هذه طريقة معروفة أنني لا أستطيع احتمال النشاط التخريبي، وأعنى بالنشاط التخريبي كل ما هو مفروض من الخارج[٢]» وقد وصلت به المخاوف إلى التعبير عنها بشكل أكثر تحديداً ووضوحاً وذلك عندما صرح بقوله: «لا أستطيع أن أتخيل وجود قذافي في الجزيرة»[٣].

وقد قاسمت الولايات المتحدة الأمريكية الشاه هذا القلق المحموم على اضطراب الأمن في الخيلج وان قلق والولايات المتحدة لم يكن نابعاً من الأهتمام بأمن الخليج أكثر مما هو الخوف على مصالحها النفطية، ولقد عبرت صحيفة نيويورك تايمز عن خطورة تواجد ثوار على شكالة ثوار ظفار في الخليج بقولها: «إذا ما استلموا الحكم في الكويت أو في أبو ظبي فإنهم قد يشعرون بالإغراء لشن حرب اقتصادية على الغرب تجعل المقاطعة النفطية في اكتوبر بالنسبة إليها عملاً رحيماً[٤]» ومن ذلك يمكن أن نستنتج بأن الإيرانيين لم يبدأوا تدخلهم في عمان إلا من خلال مباركة أمريكية لذلك، لأن أمريكا بنفسها لم تكن تريد التورط مباشرة في

---

(١) Abdulgani, J. M.: Iraq And Iran: The Years of Crisis, London, Croom Helm, 1984, 94.

(٢) كيهان أنترناشيونال، طهران مايو ١٩٧٣.

(٣) ٩ يونيو، العدد الثاني، نوفمبر، ١٩٧٤.

(٤) سلمى حداد: المساعدات الامريكية لايران، بيروت، دار القدس، ط الاولى، ص ٦٨ ـ ٦٩.

تلك الحرب وعلى بعد آلاف الأميال من الوطن، سيما وان ذكريات حرب فيتنام كانت قريبة إلى الأذهان[١].

ويرجع سبب التشجيع الأمريكي لإيران بالتدخل في عمان لإدراك الأمريكيين بوجود الإستعداد لدى إيران، بتقبل هذه الوظيفة، إلى جانب نزعتها نحو السيطرة والتوسع فاستغلت ذلك بشكل ذكي لتجعل من إيران ممثلاً ينوب عنها في ذلك التدخل[٢] وبخلاف أهداف الشاه في القضاء على الثورة الظفارية، فان تدخله كان يعبر عن ادعاءات القوة الإيرانية، من حيث انها القوة الوحيدة في الخليج القادرة على حمايته وكأنها مسمار العجلة بالنسبة لأمن الخليج[٣] وبخاصة أن الشاه كان يعتبر حوض الخليج العربي، منطقة تابعة لهم على الصعيد العسكري على الأقل ومن خلال القوة العسكرية يمكنه فرض شروطه على الأطراف العربية، وبمعنى آخر، فان الشاه بتحركاته العسكرية تلك كان يسعى لأن يضع نفسه شرطي الخليج، خاصة في أعقاب الرحيل البريطاني من المنطقة عام ١٩٧١ (٤) ولإنجاح ما كان يصبو إليه عمل على بذر الشقاق وزرع عدم الثقة بين العراق الدولة المنافسة له في ذلك، والدول الخليجية للحيلولة دون حدوث اتصال بينها، وبالتالي عزل العراق عن المنطقة عن طريق تصويرها على أنها تهديد لأنظمة الحكم العربية في المنطقة بالإضافة إلى جانب وصفه لنظام الحكم في بغداد، بأنه حكم مضاد للديانات، وانها تتبع سياسة مضادة للعرب ومنشغلة ومنهمكة بشكل كبير في أعمال التدمير وخلق الهياج في المنطقة. وقد وجدت تلك الإدعاءات

(١) مركز دراسات الخليج: دراسات سياسة عن منطقة الخليج العربي، ترجمة خليل علي مراد، السلسلة الخاصة ٦٧، البصرة في ١٩٨٣، ص ٧٨.

(٢) مجموعة مؤلفين: دراسات عن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية، السلسلة الخاصة ٧٦، البصرة مركز دراسات الخليج، ١٩٨٥، ص ٢٧٩.

(٣) هيرمان فريدريك ايلتس: الاعتبارات الامنية في الخليج العربي، ت هاشم كاطع لازم، مركز دراسات الخليج البصرة، ١٩٨٥، ص ٢٨.

(٤) Maxwell, John. The Arab — Persian Gulf: Astrategic Analysis, Marine Corps Gazette, 1975, p. 7.

الإيرانية على ما يبدو رغم إدراك أهل المنطقة لمقاصد إيران في المنطقة صدى في الأوساط الخليجية، وخاصة في أعقاب المعاهدة السوفيتية العراقية عام ١٩٧٢، حيث أن ذلك خلق انطباعاً لدى دول المنطقة بأن العراق أصبحت تابعة للشيوعية في موسكو بشكل مباشر[١].

وبخلاف ما سبق فإن بعض المحللين يرون في تدخل الشاه بقواته العسكرية ونشرها في ظفار، أنه كان يهدف إلى تدريب اكبر عدد من قواته العسكرية في حالات قتال حقيقية وعلى حد تعبير أحد المهتمين بموضوع التدخل الإيراني: «أنني اعتقد أنه لو لم تكن هناك ظفار لخلقت إيران ظفار» فالجيش الإيراني لا يملك خبرات قتالية حتى ذهب إلى ظفار، وظفار توفر له التدريب المطلوب لحرب العصابات، بالإضافة إلى اختبار الأسلحة الحديثة التي اقتنتها لجيشها، وهذا يفسر لنا لماذا كانت الأدارة الأيرانية تستخدم النظام الدوري للقوات، أي تغيير جنودها مرة كل أربعة أشهر بقوات أخرى بغية الحصول على الإستفادة القصوى لأكبر عدد من أفراد الجيش للإشتراكي في عمليات محاربة العصابات[٢] يضاف إلى ذلك أن الشاه بارساله لتلك القوات كان يهدف إلى اشغالها لأنه كما اثبت التاريخ ان الجيوش الكبيرة يجب اشغالها باستمرار، فليس من الحكمة أن تبقى عاطلة، كما أنه أراد بذلك أن يهدد أكبر دولة راديكالية في المنطقة وهي اليمن الجنوبي[٣] ومناوشتها عن قرب والتأكيد لها بأن تلتزم حدودها على حسب اعتقادنا.

هذا وقد افادت مصادر الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، بأن التدخل الإيراني جاء نتيجة اتفاقية سرية لم يعلن عنها وقعها ثويني بن شهاب،

---

(١) Abdulcani, J. M.: oP. Cit., p. 95.

(٢) الجبهة الشعبية في البحرين: الصراع على الخليج العربي ودراسة اقتصادية سياسية لمشروع الامن الخليجي في بيروت، دار الطليعة للنشر والطباعة، د. ت، ص ١١٢. انظر ذلك:

ABDULCANI, J. M. Op. Cit. pp. 94 — 95.

Halliday, Fred: Iran: Dictatorship And Development, Second Edition, New York, Penguin Book, 1979, P. 272. see a 150, الجبهة الشعبية في البحرين. نفس المرجع والصفحة

مستشار قابوس مع شاه إيران أثناء زيارة الأول لطهران في شهر مارس عام ١٩٧٢، وكانت تنص على حسب معلوماتها:

أولاً: ان تسهم حكومة ايران اسهاماً فعالاً ومباشراً في الحرب لمواجهة الجبهة الشعبية.

ثانياً: ان تتنازل حكومة السلطنة لإيران عن جزيرة ام الغنم الإستراتيجية[١].

وعلى أثر التوقيع على الإتفاقية، قامت ايـرّان باحتلال جزيرة ام الغنم، ووضعت المياه الأقليمية العمانية ومنطقة رأس مسندم تحت تصرفها، وذلك بالإتفاق مع حكومة السلطنة من أجل ان تقوم هي نيابة عن السلطنة بتفتيش السفن المارة بمضيق هرمز، تحت حجة «مكافحة التلوث» في حين كشفت الصحافة الغربية بأن ايران كانت تمارس السيطرة على المضيق بالفعل، إلى جانب ذلك قامت بارسال ما بين ١٥٠٠ ـ ٢٨٠٠، ما بين ضابط وجندي، وعدة أسراب من الطائرات العمودية، وعدد من طائرات النقل، وقد تمركزت هذه القوات في قاعدة صلالة وبعضها أرسل إلى جزر كوريا موريا[٢].

بدأت القوات الإيرانية أولى تحركاتها في ٢٠ ديسمبر عام ١٩٧٣، عندما تحركت قوة منها شمالاً من صلالة إلى المنطقة الوسطى، بينما اتجهت قوة ثانية جنوباً من الصحراء إلى الجبال، حيث تمكنت القوتان بفضل استخدام الطائرات العمودية المسلحة من التمركز في ستة مواقع على الخط الأحمر، فأعادت فتح طريق صلالة ثمريت التي كانت تسيطر عليها الجبهة منذ عام ١٩٧٠، وقد أدى هذا الإنتصار إلى تجزئة المناطق التي تسيطر عليها الجبهة إلى منطقتين وفك الحصار عن صلالة[٣].

ونتيجة للمعطيات العسكرية التي احدثتها تحركات القوات الإيرانية لصالح

---

(١) الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، المرجع السابق، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٢) ٩ يونيو، العدد، ١٩٧٥، ص.

(٣) Halliday, Fred: Arbia Without sultans, P 353.

السلطنة وبخاصة بعد الإنتصار الأخير، كان لا بد من الدعوة لمؤتمر استثنائي عام للجبهة، لدراسة التدابير الواجب اتخاذها لمواجهة الغزو الإيراني، بالإضافة إلى مراجعة الكثير من الخطط واساليب العمل، لذلك عقدت الجبهة مؤتمرها الإستثنائي في يناير عام ١٩٧٤، حيث تمخض المؤتمر عن قرارات خطيرة لم تظهر إلا في يوليو، حين أذاعتها الجبهة عبر إذاعتها «صوت الثورة» السرية التي كانت حكومة عدن تموّلها في مكلا: بأن الجبهة قد غيرت اسمها إلى «الجبهة الشعبية لتحرير عمان» بعد أن كانت تعرف بالجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المحتل، مبررة ذلك التغيير من أجل تقليص نشاط الجبهة ضمن حدود السلطنة، بغية اقامة اكبر تجمع ممكن في منطقة الخليج العربي ضد الوجود الإيراني، في الخليج. ومن ناحية أخرى فقد سن المؤتمر كذلك قوانين جديدة، انتخب بموجبها قيادة مركزية جديدة للجبهة التي انتخبت بدورها من بين أعضائها لجنة تنفيذية يمكن للقيادة تعديل تركيبتها كل ستة أشهر، ضمت القادة الكبار وزعماء الجبهة الأكثر شهرة في ذلك الوقت من امثال محمد أحمد الغساني، أحمد عبد الصمد، محمد بن عبدالله، طلال سعيد[1] وبجانب ذلك فقد تبنى المؤتمر استراتيجية جديدة للجبهة تقوم أساساً على العمل السياسي، وعليه فإنها كانت تدعو إلى ضرورة تشكيل جبهة وطنية تجمع كافة القوى المضادة للسلطنة، واللجوء لكل أساليب المقاومة بدءاً من التجمع، إلى المظاهرة إلى العصيان المدني الكامل. وكان واضحاً من خلال البيان أن الجبهة تتوجه أساساً لسكان المدن الآهلة وكافة النقاط الجغرافية التي تتوفر فيها تجمعات سكانية، وكان جلياً من البيان التأثير الماوي في تفكير الجبهة الجديدة، حيث ان ماو في كتاباته عن حرب العصابات أو كما يسميها هو «حرب الأنصار» يقول بأنه من خصائصها الأساسية استعمال القوات بمرونة[2].

---

(١) الدار العربية للوثائق: ملف العالم العربي، عمان، رقم ٢٠١٧، ٢٩ ديسمبر ١٩٨٢.

(٢) عبدالله فهد النفيسي: المرجع السابق ص ٥٨ ـ ٥٩.

والجدير بالتنويه ان السلطان قابوس واجهزته الإعلامية حاولوا اسدال ستار من الكتمان على الغزو الإيراني لظفار، وقد منع الجنود الإيرانيون من التجول في شوارع صلالة ومسقط وتم إيواء الجزء الأكبر من القوات الإيرانية في جزيرة السلانيات في كوريا موريا غير المأهولة، إلى جانب امتناع البلاغات العسكرية العمانية ذكر أي شيء عن الوجود الإيراني مكتفية بالإشارة إلى القوات العمانية فقط، وعندما اعلنت جبهة التحرير نبأ تلك القوات، سارعت مسقط وطهران ولندن نفي ذلك[١]، إلى ان بثت وكالات الأنباء في ٨ فبراير عام ١٩٧٤، تصريحين لقابوس والشاه يعترفان فيهما بصدق ذلك[٢]، وقد بررت صحيفة اطلاعات الإيرانية الرسمية التدخل الإيراني بأن الهدف منه: «دفع قوات الثورة وأصدقائهم قبول عروض الصلح التي طرحتها الحكومة المسقطية عليهم»[٣]، بينما أقر الشاه بأن هذا التدخل تم بناء على طلب السلطان نفسه[٤].

وكان رد الفعل العربي إزاء التدخل الإيراني متبايناً، فكان عنيفاً في الأوساط العربية ذات الطابع الراديكالي خاصة في اليمن الجنوبي وليبيا حيث هدد القذافي ارسال قواته إذا لم تنسحب القوات الإيرانية، بينما قام نائب الرئيس العراقيّ آنذاك صدام حسين بشجب ذلك بشدة، منتقداً التعاون العماني مع الإيرانيين[٥]، أما الدول العربية الأخري فقد جنحت أصعدتها الرسمية إلى الصمت[٦].

ويمكننا تفسير هذا الصمت بأن تلك الدول وبخاصة دول الخليج قد اخذ رأيها في ذلك بل انها باركت هذا التدخل، بسبب المخاوف التي روجتها الولايات المتحدة واصدقاؤها في أوساط الجهات الرسمية فيها، مفادها بأن الثوار اذا ما نجحوا

(١) Halliday, Fred. Loc. Cit.

(٢) ٩ يونيو نفّس العدد.

(٣) صحيفة اطلاعات، عدد ١٠ فبراير ١٩٧٤.

(٤) محمد رضا بهلوي: مذكرات شاه ايران، ترجمة مركز دراسات الخليج، البصرة ١٩٨٠، ص ١١١.

(٥) Abdulgani, J. M.: Op. Cit., p. 95. Agwani, Ms: also see Op. Cit. p. 115.

(٦) الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، عمان رقم ٨٦٢، ٢٤ يناير ١٩٧٨.

في عمان فانهم سوف يشكلون خطورة كبيرة على أنظمتهم عن طريق شن حرب عصابات عليها من اجل اسقاط انظمتهم وبمساعدة اطراف محلية وعربية ودولية.

اما موقف الجامعة العربية من ذلك التدخل فكان الصمت اسوة باغلبية اعضائها الى ان تقدم السيد محمد احمد النعمان ممثل الجمهورية اليمنية، بعرض وساطة في اجتماعات الجامعة لوزراء الخارجية الذي انعقد في تونس في أواخر شهر مارس عام ١٩٧٤، تقوم الجامعة بموجبها بالتوسط لحل النزاع بين اليمن الجنوبي وحكومة مسقط، وقد وافق اعضاء اللجنة على ذلك، وبناء عليه تشكلت لجنة وساطة تكونت من ليبيا والجزائر ومصر وسوريا والكويت وتونس لتقصي الحقائق وطرح حل عليها لوضع حد للتدخل الايراني، وكان ذلك اول محاولة لايجاد حل عربي لمشكلة ظفار. وقد لاقت اوساط الجبهة الشعبية لتحرير عمان أنباء تشكيل لجنة وساطة الجامعة بعدم الارتياح، معقبة على القرار بأنه اتخذ دون اشعار او اخذ رأي الجبهة الشعبية وهي طرف اساسي في النزاع الذي يدور في عمان، بالاضافة الى انه يصور الصراع بين الشعب العماني وحكومة مسقط والاحتلال البريطاني على انه نزاع حدودي بين اليمن الجنوبي وحكومة مسقط[1].

وقد توجهت اللجنة برئاسة السيد محمود رياض امين الجامعة لزيارة مسقط، . واستقبلها السلطان قابوس، ودارت المحادثات بين الطرفين، حيث تعرفت اللجنة على وجهة نظر مسقط في القضية التي كانت تقول: بالنسبة لمسقط ليس ثمة ثورة في ظفار: انه تمرد تغذية اليمن الجنوبية والمتمردون ينطلقون من ارض اليمن، ولهم قواعدهم العسكرية والاعلامية والسياسية هناك. بمعنى آخر لولا اراضي اليمن الجنوبية التي تشكل القاعدة الام للمسألة كلها لانتهى الاشكال. وبعد ان تعرفت اللجنة على وجهة نظر مسقط في القضية لملمت اوراقها على امل الذهاب الى عدن، وكانت المفاجأة، ان رفضت عدن استقبالها لانها على حسب تعبير وسائل اعلامها «لا تعتبر طرفاً في النزاع» ومن جهة اخرى

(١) الجبهة الشعبية لتحرير عمان، والخليج العربي: المرجع السابق، ص ٨١ ـ ٨٢.

فقد اشترطت الجبهة الشعبية على لجنة الجامعة الاجتماع بها فيما تسميه بـ «المناطق المحررة» رافضة الاجتماع معها في مقر الجامعة ولا في عدن[1]. ونظراً لتلك المواقف فشلت جهود الجامعة في ذلك. بعد فشل تلك المحاولة حاول الرئيس المصري السادات في العام نفسه تشكيل قوة عربية متعددة الجنسيات تشمل القوات المصرية والسودانية وقوات دولة الامارات المتحدة، والقوات الكويتية لتحل محل القوات الايرانية كخطوة لحل القضية الا ان محاولته باءت بالفشل[2]، ومن جهة اخرى شارك الاتحاد السوفيتي الدول العربية المنددة بالتدخل الايراني عاملة على تصعيد انتقاداتها على ذلك التدخل معلقة عليه: بأن الغزو الايراني لعمان كان جزءً من محاولة كبرى من الغرب للعمل على توسيع مسؤوليات خلف السنتو«Cento» وان الامبرياليين الاستعماريين، قد نجحوا مثل كل شيء في جذب قوى حلفائهم الاقليمية داخل الحلف، وعلى رأسهم ايران لكي يشاركوا في الحرب. مترجمة هذا التدخل وكأنه ينطوي بأن الامريكين «فقدوا الثقة في مقدرة السلطان على قمع حركة التحرير الظفارية» ومن جانب آخر فقد قامت اذاعة موسكو في ١٢ ابريل عام ١٩٧٤، بالرد على ما صرح به السلطان قابوس بأن الجبهة الهمت واثيرت من الخارج، حيث ذكرت في معرض ردها بما ما معناه: بأن حركة ظفار وايدلوجيتها، قد ولدت في ظفار، وتمت على ارض ظفار، وانه لا حاجة بالمرة لاستيراد تلك الايدلوجية، وعمان كتعبير على عزم الشعب العماني على الحرية والاستقلال الحقيقي وليس الاستقلال السطحي للسلطان قابوس، ماذا هم يريدون؟ هم يريدون نهاية كاملة للسلطة والتسلط الاجنبي في ارضهم، وطرد كافة القوىٰ الرجعية وازالة القواعد العسكرية والاجنبية والتحصينات الحربية. وتبعاً لمنطق السلطان قابوس، فانه من الممكن ان تعرف افكار التحرر والتحرير لاي شعب ولاي بلد من التسلط والسيطرة

---

(١) عبدالله فهد النفيسي: المرجع السابق، ص ٧٧ انظر كذلك: DATA Line. 25 Mars, 1974.

(٢) الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، عمان، رقم ٢٢٦٧.

الاجنبية كافكار مستوردة او كايدلوجية مستوردة، ووصفه لأية حركة تحرر، وكأنها من الهام واثارة موسكو[١]، والجدير بالتنويه انه على الرغم من تلك التنديدات، الا الا أنه بوجه عام لا يوجد هنالك اي دليل قاطع بأن «الاتحاد السوفيتي كان قادراً على ان يلعب دوراً حقيقياً وقاطعاً في التأثير على احداث التمرد وبشكل كبير»[٢]. ومن جهة أخرىٰ فقد عبرت منظمات المعارضة الداخلية في ايران عن رفضها للتدخل الايراني في عمان وعلى رأسها منظمة فدائي الشعب الايراني حيث اعربت عن تضامنها المطلق مع الثورة العمانية، معللة سبب التدخل بأنه راجع لنظر الشاه بقلق بالغ الى ما يمكن ان يشكله تحالف عراقي يميني - عماني «الثورة» مستنداً الى دعم الاتحاد السوفيتي من خطر بالغ على الحكم البهلوي، وعلى الامبريالية في المنطقة. اما المنظمة الثورية لحزب تودة الايراني[*] فقد اعربت عن موقفها من ذلك التدخل في مقال تحليلي اصدرته في نشرتها الدورية «النجم الاحمر» تحت عنوان «الوضع ممتاز والنظام عاجز» جاء فيه: تقوم امريكا بتسليح الخائن محمد رضا شاه المجرم حتى اسنانه ليلعب دور الدركي في منطقة الخليج واستخدام آلاف المستشارين العسكريين والدرك والشرطة والسافاك، ودوائر الدولة الاخرى وتحريكها للاعتداء على شعوب المنطقة كالاعتداء على شعب عمان»[٣].

رغم تلك التنديدات السابقة المختلفة التي ابدتها الاوساط العربية وغيرها، الا ان ذلك لم يغير من الموقف شيئاً، ولعل ابلغ دليل على ذلك هو شن القوات الحكومية والايرانية هجومين كبيرين على الجبهة في المناطق التي تسيطر عليها، حيث كان الهدف الرئيسي منها قطع التموين عن الثوار من اليمن الجنوبية،

---

(١) Howard Hensel: Op. Cit., p. 43.

(٢) Ibid., p. 58.

(*) لمعرفة المزيد عن هذا الحزب والحزب السابق والاحزاب الايرانية السابقة يمكن الرجوع: محمد وصفي ابو مغلي، الاحزاب والتجمعات السياسية في ايران ١٩٠٥ - ١٩٧٩، السلسلة الخاصة رقم (١١)، مركز دراسات الخليج بالبصرة، جامعة البصرة، ١٩٨٠.

(٣) الجبهة الشعبية في البحرين: المرجع السابق، ص ١٨٩ - ١٩٣.

مستغلين فرصة الصراع الداخلي في الجبهة الذي اطل برأسه منذ يناير عام ١٩٧٤، حول استراتيجيتها في المرحلة القادمة الى جانب بزور التناقضات بين الجبهة القومية الحاكمة في عدن والجبهة الشعبية في امور العمل الثوري. فالهجوم الاول بدأ في فبراير عام ١٩٧٤، وكان محصلته اقامة «خط هورن بيم»-HORN — BEAM بطول ٥٣ كم، ويتألف من ١٥ مركزاً عسكرياً متصلة بشبكة من الاسلاك الشائكة وحقول الغام ويقع على بعد ٤٠ صلالة اما الهجوم الثاني، فقد كان على مراحل، بدأ تنفيذه ابتداء من نوفمبر عام ١٩٧٤، حيث قامت القوات المشتركة بشن هجوم واسع النطاق على المنطقة الواقعة الى الغرب من خط «هورن بيم» من البر والبحر، حيث ادى الى تشييد ١١ موقعاً حصيناً في جبال القمر واحاطتها بالاسلاك الشائكة وحقول الالغام وبشبكة انذار، واطلق عليه اسم خط «دماوند»DMAWND وكان الغرض من تشييده منع مرور المؤمن والذخائر للثوار. كما تم بناء قاعدة جوية ضخمة في مونستون[1]، وقد حاولت الجبهة اثناء هذا الهجوم فتح بؤر ثورية جديدة في اقليم عمان ففشلت في ذلك، عندما ضبطت اجهزة الامن العمانية سيارة جيب لاندروفر بالقرب من الرستاق في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٤ وتبين بعد تفتيشها ان احد ركابها كان زاهر المياحي عضو اللجنة المركزية للجبهة، ومعه ايضاً سعيد المرزوقي عضو آخر في اللجنة، وبرفقتهم ثلاثة آخرون من كوادرها وكانت بحوزتهم مبلغ كبير من المال وبعض الاسلحة والمتفجرات، واتضح من خلال التحقيق ان المجموعة تلقت تدريبها في احد مخيمات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «جورج حبش» القريبة من بيروت، وان التحقيقات كذلك اظهرت بعض الحقائق الخطيرة، تتعلق بنجاح الجبهة في التغلغل داخل الجهاز الأمني والوظيفي لحكومة السلطنة[2].

وقد واصلت القوات المتحالفة هجومها السابق فقامت في يناير عام ١٩٧٥،

---

(١) الدار العربية للوثائق: ملف العالم العربيّ عمان رقم ٢٠١٧، ٢٩ ديسمبر ١٩٨١.

(٢) عبدالله فهد النفيسي، المرجع السابق، ص٦٠.

بعملية عسكرية أدت الى احتلال رخيوت، وكان استعادة رخيوت تمثل بالنسبة الى الحكومة العمانية غاية سيكلوجية اكثر منها عسكرية، لان الجبهة كانت عقدت في هذا المكان الذي يعتبر بمثابة عاصمة ظفار المحررة، مؤتمرها الثالث في يونيو عام ١٩٧١، وفي اثناء ذلك رفعت اللجنة التنفيذية للجبهة التماساً الى معظم رؤساء العرب اوضحت فيه بجلاء امكانية «حل وتصفية الثورة الظفارية» متأسفة فيه بشدة على «السلبية الغريبة» لمعظم الحكومات العربية في مواجهة العمليات العسكرية «على الارض العربي» من قبل القوات الاجنبية(١). وحتى يجعل السلطان التدخل الاجنبي مقبولاً بعض الشيء، فقد فضل ان تشارك دولة عربية مع الايرانيين في عمليات قمع الثوار، فكانت الاردن من اكثر الدول العربية تأهيلاً لمثل هذا الدور لعوامل مختلفة منها ما ثبت من وجود علاقة بين جبهة تحرير عمان وبين العناصر اليسارية في منظمة التحرير الفلسطينية، ومنها ما كانت تتلقاه الاردن من مساعدات مالية من السعودية وغيرها من دول الخليج التي لابد وان تكون قد زادت من هذه المساعدات مقابل ارسال القوات الاردنية. وقد نتج عن ذلك ان طالبت الفئات الفلسطينية الدول العربية في ١٨ مارس عام ١٩٧٥ تجميد مساعداتها المالية للأردن(٢).

بدأت القوات المشتركة العمانية الايرانية الاردنية بشن هجوم واسع على مناطق الثوار في ١٧ اكتوبر عام ١٩٧٥.

وقد بدأ الهجوم الواسع بقيام الطيران العماني بقصف قواعد الثوار في اقليم «الهفوف» في اليمن الجنوبي، وفي اثناء ذلك قامت قوة ايرانية كبيرة يدعمها الاسطول البحري والطيران بقصف شديد للمنطقة الواقعة بين قريتي الخوت ورخيوت بـ ١٥٠٠ قنبلة حيث كان الهدف هو إبادة قوات الثوار، واكراه السكان للبحث عن حماية لهم في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة(٣)، بعد ذلك قامت

(١) Lemond. Paris, 2 April, 1975.

(٢) جريدة السفير اللبنانية، ١٨ مارس ز ١٩٧٥.

(٣) فردها ليداي: المرجع السابق ص ١٠، الدار العربية للوثائق، ملف العالم العربي، نفس الملف السابق.

باحتلال قواعد الجبهة في إقليم (صرقيت) في نوفمبر ١٩٧٥، وفي اعقابها انتشرت قوة ايرانية على جزء من الحدو بين عمان واليمن الجنوبية، وفي ديسمبر ١٩٧٥ جاء في بيان عماني رسمي: ان الثورة قد سحقت بصورة نهائية[١].

وبعد انتهاء القوات الايرانية الاردنية من مهمتها وذلك بعد دحرها قوات الجبهة، فضلت الرجوع الى بلدانها باستثناء قوات صغيرة في بعض المناطق العسكرية كأمر احتياطي.

مما سبق يمكن طرح السؤال التالي بعد ذلك الانكسار الذي اصاب الجبهة الشعبية لتحرير عمان:

ما هي اسباب اخفاق ثورة ظفار بقيادة الجبهة الشعبية في تحقيق اهدافها؟

وهل كان بامكان حركة كحركة ظفار بأيدولوجيتها اليسارية في حال نجاحها في عمان ان تؤثر على تغيير مقاليد الحكم في منطقة الخليج؟.

بالنسبة للسؤال الأول، انه من المعروف كما مر بنا بأن حركة ظفار، نبتنت في ظروف غير عادية كان يمر بها الشعب الظفاري من حيث تردي اوضاعه السياسية والاقتصادية، لذلك كان المواطن الظفاري يعرف تمام المعرفة لماذا بدأ الكفاح المسلح في عام ١٩٦٥، مقتنعاً بشرعية هذا الكفاح، ففي ظل حكم السلطان السابق سعيد بن تيمور، لم يكن هناك وسيلة سوى ذلك ولكن المواطن الظفاري بعد تسلم السلطان قابوس السلطة الذي عمل بكل جهد متوفر على اقتلاع جذور ذلك الاستياء الذي خلق الثورة، حيث بدأ بعملية عصرنة لمناطق الثورة بوجه خاص وبارجاء البلاد بوجه عام، وبمعنى آخر حاول السلطان تحييد الثورة، وذلك بابعاد الظفاريين عنها بازالة اسباب الثورة، مما افقد الجبهة ركيزتها البشرية. اما الاسباب الاخرى لفشل الثورة فعائدة الى عوامل شتى منها، فقدانها لاستقلالها التنظيمي ١٩٦٨ - ١٩٧٥، وذلك بعد مؤتمر حمرين الذي وضع كوادر الجبهة امام

---

(١) The Times, London, 17, Oct., 1975.

منعطف ترتب عليه صراع داخلي وقوي بين العناصر الماركسية المدعومة من السوفييت والصين وباقي العناصر الاخرى بالاضافة الى تبنيها مفاهيم ماركسية لينينية غريبة على انسان ظفار والمنطقة المحيطة بها، وكان هذا خطأ كبير وقع فيه منظرو الحركة. عندما ساروا في هذا الاتجاه في مجتمع يفتقر الى التعليم وحتى اساليب الحياة المنظمة، ولذلك كان المتجتمع العماني بوجه عام والظفاري بوجه خاص لم يكن مستعدين لأن يستقبلا مثل تلك الايدلوجية الى جانب تدهور علاقاتها الدولية والاقليمية نظراً للمتغيرات التي طرأت بعد حرب اكتوبر عام ١٩٧٣، على المنطقة بأسرها، وبالتالي على طبيعة الادوار الدولية والاقليمية فيها، ومنها كذلكم عقلية المغامرة السياسية التي سيطرت على قيادتها بعد مؤتمر حمرين، وكان التطرف الذي لازم قادة الجبهة قد لعب دوراً كبيراً في عزلهم عن المجتمع لدرجة انه كان يتمنى التحرر منهم، ودخول ايران كطرف مباشر في ظفار[١]، بالاضافة الى ذلك كانت رفاهية النفط المتولدة في منطقة الخليج اشد جاذبية للعمانيين في تحسين أوضاعهم وتطوير اقتصادياتهم من دخولهم غمار حرب غير معروفة النتائج[٢].

اما الجواب على السؤال الثاني فيبدو من خلال تلمس اركان الايدلوجية التي تبنتها الحركة، انه لنجاح مثل هذه الايدلوجية فلا بد من توافر عدة شروط بغية نجاحها في اي مجتمع، منها وجود الحس الطبقي العنيف، ووجود طبقة عمالية عريضة ومنظمة، الى جانب نضوج التناقض بين الطبقة العمالية العريضة وباقي الطبقات. واذا ما حاولنا ان نتلمس هذه العناصر في المجتمع الخليجي، فان ذلك يقودنا الى القناعة التالية. لا يوجد حس طبقي بالمعني الماركسي، حيث ان الفواصل الطبقية لم تتحد بعد بصورة قوية وواضحة، ربما يرجع ذلك للطبيعة البدوية البسيطة في العلاقات الاجتماعية الى جانب وجود الثروة النفطية وتملك

---

(١) عبدالله فهد النفيسي، المرجع السابق، ص ١٢٥ ـ ١٢٨.

(٢) Khan, M. A. Saleem: Op. Cit., p. 14.

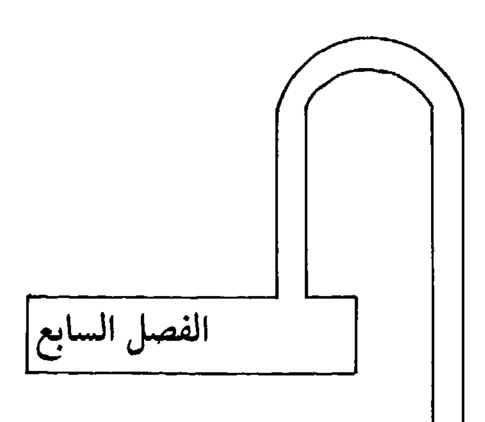
الدولة لها وتوزيعها على شكل مزايا وخدمات على المواطنين مما أدى الى انعدام او ضآلة حجم الاعباء المفروضة عليهم، وان هذا قد خفف من انتشار العقلية الراديكالية[1].

اما نحن فنميل الى الاعتقاد بان عدم امكانية نجاح الحركات الماركسية وغيرها من الحركات الراديكالية في المنطقة راجع الى تولد قناعة لدى ابناء المنطقة بأن الحكام التقليديين هم افضل من غيرهم، وبخاصة بعدما عاصروا ثورات عربية مختلفة، حيث فشل القائمون عليها في تحقيق ما كانوا ينادون به من شعارات ديموقراطية ليبرالية قبل استيلائهم على الحكم، بل اكثر من ذلك فان هؤلاء القادة الثوريين كبلوا شعوبهم بأمور كانوا يتلهفون بوجودها في حكوماتهم المستبدة السابقة فعلى سبيل المثال ومن ابسط الامور على ذلك ان من كانوا يتنادون بالحرية قاموا باصدار قوانين بضرورة أخذ المواطن مأذونية سفر للخرج من البلاد من السلطات الحكومية، بينما لم يكن يتوقع طلب مثل هذه الامور في الحكومات السابقة الا لضرورات ما.

وخلاصة القول: ان المسلمات التي تدفع الى ظهور الحركات الجذرية مثل الماركسية، ليس لها اي اثر في واقع المجتمع الحالي اللهم الا في حالة استجداد مسلمات جديدة في المستقبل القريب او البعيد. تصحب معها رياح التجذر السياسي في المنطقة، فعندها يكون لكل حادث حديث.

---

(١) عبدالله فهد النفيسي، المرجع السابق، ص ١٢٧ ـ ١٣٠، حازم البيلاوي. الدولة الريعية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٠٣، سبتمبر ١٩٨٧، ص ٧٠.



الفصل السابع

بناء الدولة العصرية

أولاً : التطوير الاداري.

ثانياً : التطوير الاقتصادي والاجتماعي.

مهما قيل عن حدوث طفرة في دول الخليج، إثر اكتشاف النفط، فان التطور نحو بناء الدولة العصرية تم في إطار التدرج. اما في عمان فان الطفرة كانت اكثر حدة، فقد مر بنا كيف رفض سعيد بن تيمور كل مظاهر التحديث، وفجأة شرع خلفه السلطان قابوس في عملية التحديث مبتدأ من الصفر، وربما استطاع أن يحقق أهدافه بصورة أفضل لولا ثورة ظفار، التي كلفت الحكومة جهداً كبيراً في التصدي لها قبل أن تتفرغ لعملية التطوير وهذا لم يكن بالأمر السهل إذ واجه السلطان عقبات هائلة حينما بدأ تنفيذ سياسته المنشودة في إرساء دعائم الدولة الحديثة فهو نفسه قد حرم من التدريب على الحكم بسبب معاملة أبيه له بعزله في قصر صلالة. ومن جهة أخرى كان دخل عمان لا يزال محدوداً إلى جانب ندرة الفنيين لاقامة أجهزة الدولة العصرية، حيث إنه لم يجد بين العمانيين إلا فئة قليلة من المؤهلين من أبناء البلاد، ومن المفارقات أن تضم هذه القلة عدداً من خريجي المعاهد العليا في الدول الاشتراكية، وذلك نتيجة لسياسة السلطان السابق الذي حرم البلاد من التعليم في الداخل، أو إرسال البعثات للخارج، فاتجه الشباب إستجابة لنداء المعارضة للتعلم في معاهد الدول الاشتراكية[1] وانطلاقاً من الواقع الصعب، فقد خاطب السلطان قابوس شعبه قائلاً «إني أعدكم بأن أول ما أفرضه على نفسي أن أجعل الحكومة عصرية.... وسأعمل وبأسرع وقت ممكن

(١) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٣٩٥.

لجعلكم تعيشون سعداء بمستقبل أفضل»[1] وبالفعل بعد هدوء زوبعة إستلامه مقاليد الحكم إستهل خطته على النحو التالي :

أولاً : التطوير الاداري:

كان أول عمل قام به السلطان لتطوير الادارة هو تشكيل وزارة لتحل محل المجلس الاستشاري الذي كان قد سد فراغ السلطة في أعقاب عملية التغيير، وكان هذا المجلس يتكون من مجموعة من المستشارين الأجانب يرأسهم وزير الدفاع البريطاني الجنسية، وقد أتخذ أعضاؤه عدداً من القرارات باسم السلطان كان أهمها توجيه الدعوة الى عم السلطان سيد طارق بن تيمور بأن يرجع من منفاه في ألمانيا لتسلم منصب رئيس الوزراء[2] ويبدو أن المخططين والمجلس الاستشاري كانوا يهدفون من وراء دعوة سيد طارق لاستلام رئاسة الوزراء هو استمالته، حيث كان هؤلاء يخشون إذا ما بقّى خارج البلاد فإنه سوف يكون مصدر تأليب للمعارضين لحكم السلطان قابوس الى جانب عدم إعطائه الفرصة في أن يطالب بالحكم على أساس أنه صاحب حق في ذلك[3] بالاضافة الى ذلك ربما كان هدفهم هو خلق توازن بين خبرة العم البالغ من العمر خمسين عاماً آنذاك وابن الاخ الذي لم يبلغ الثلاثين: وفي الوقت نفسه كانوا يتوقعون بأن يساعد سيد طارق بوضع هيكل أساسي للحكم في عمان، ويزوّد السلطان بالخبرة السياسية التي كانت تنقصه[4].

بناء على تلك الدعوة، عاد سيد طارق الى البلاد وقابل ابن أخيه السلطان وتم الاتفاق بينهما على أن يقوم الاول بتشكيل الحكومة، وتكون برئاسته، ولكن بشرط أن تبقى جميع القضايا المختصة بالدفاع والمال والنفط ومنح الامتيازات

(١) عمان: وزارة التجارة والصناعة العمانية، الاقتصاد العماني في عشر سنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠، مسقط، المطابع العالمية، ١٩٨٠، ص ٥.

(٢) Clements, FA: op.cit., p, 66.

(٣) TOWINSEND, JOHN: O P. Cit., P.P. 79 — 80.

(٤) رياض نجب الريس: المرجع السابق، ص ٢٥٧.

تحت سلطة الثاني مباشرة، في حين لم يشر الاتفاق بشيء حول الشئون الخارجية والصلاحيات الوزارية بالاضافة الى عدم اعطاء أية تعليمات بالنسبة لتعيين الوزراء ومسؤوليتهم الشخصية والجماعية[١].

وبالرغم من ذلك قام سيد طارق بإنشاء خمس وزارات هي التعليم والاقتصاد والصحة والعمل والداخلية، وكان اختيار الوزراء لهذه الوزارات أمراً حساساً حيث كان ينبغي أثناء الاختيار ضرورة مراعاة التوازن القبلي في ذلك. وقد حالت حساسية أختيار وزير للداخلية الى الاستغناء عن الوزارة والاكتفاء بتعيين أربعة وزراء للصحة والتعليم والعمل والاقتصاد.

وبعد فترة وجيزة من تشكيل سيد طارق الوزارة كر راجعاً الى المانيا ليصفي أعماله هناك من أجل عودته الدائمة الى عمان، ولتجنيد عمانيين منفيين بغية مشاركتهم في عملية بناء السلطنة، وفي خلال هذه الفترة قام المجلس الاستشاري السابق بأداء أعماله حتى عودته في نهاية شهر أغسطس، وقد استغل المجلس ظرف غيابه بالمسارعة للحصول على مصادقة السلطان قابوس على عدة قرارات قبل أن يتسلم رئيس الوزراء مهامه من أجل وضعه أمام سلسلة من الأمور الشائكة وكانت هذه القرارات تدور على الأخص حول «تبني خطة تنمية مطرح الكبير» التي وضعت في وقت قياسي لا يتعدى الستة أسابيع من دون دراسة مناسبة لمشكلات المياه والديموغرافيا كما كانت تدور حول اختيار سكرتير جديد للشئون المالية، وتوقيع اتفاقية مع شركة بريطانية لشق طريق صلاله وما جاورها[٢].

بمجرد عودة سيد طارق قام بتوسيع الوزارة لتشمل شئون الأراضي. والاعلام والاتصالات والنقل، والشئون الاسلامية، وقد أدت تلك التوسعة الوزارية الى خلق مشكلة الكوادر التي تسيّر أعمال تلك الوزارات، فحاولت الحكومة سد هذا النقص أولاً عن طريق جلب أصحاب الخبرة من أوربا والدول العربية وباكستان والهند.

---

(١) الدار العربية للوثائق: ملف العالم العربي، عمان، رقم الملف ٩٨٢.

(٢) الدار العربية للوثائق: نفس الملحق السابق.

وثانياً بتعيين بعض الاداريين السابقين الذين كانوا يشغلون مناصب مثل الولاة والسكرتيرين الخصوصيين في تلك الوزارات. وكانت هذه الخطوة مفيدة وذات أثر في تقديم بعض الاستمرارية في قطاع الشؤون الداخلية والأراضي والديوان، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد ضمنت هذه التشكيلة الواسعة في الوزارة أكبر حد من الاستمرارية للنظام الجديد، حينما أدخل ممثلين عن قبائل المناطق الداخلية في الحكومة الجديدة. في محاولة لدمج وتركيب القوة القبلية التقليدية في أطر الحكم الجديد[1] وقد علقت مصادر الجبهة الشعبية لتحرير عمان على تلك الخطوة بقولها «بأن حرص النظام على إدخال القبيلة في أطر نظامها الجديد. ما هو في الواقع الا مسامير تدق نعش النظام القبلي، وهزات مستمرة في الأرض التي تقف عليها التقاليد القبلية[2].

وقد رافق تطوير هيكلية الادارة جهود كبيرة من قبل السلطان ورئيس وزارائه لفتح أبواب عمان على العالم، فعلى الفور قاما بعمل علاقات دبلوماسية مع الدول العربية والبلدان الأوربية، فقد إستطاع سيد طارق من خلال جهوده الشخصية، أن يعطي لعمان صورة محترمة ومرموقة في العالم العربي حيث تم قبول عمان في الجامعة العربية، وتبعه قبول عضويتها في الامم المتحدة كما مربنا بالإضافة الى ذلك فقد عمل السلطان قابوس على تطبيع علاقاته مع السعودية حينما قام بزيارة رسمية لها بالاضافة الى ايران، والى جانب ذلك فقد توجه في علاقاته الدولية الى الولايات المتحدة بعد الانسحاب البريطاني من شرق السويس، وكذلك بدأ ينسج علاقات جديدة مع الدول الأوربية الأخرى مثل ألمانيا[3] وبخلاف التوجهات نحو الانفتاح للخارج، فقد بدأت التوجهات للانفتاح على الداخل تأخذ أشكالها المختلفة، فبدأت مظاهر الممنوعات التي كان معمول بها تأخذ في الاختفاء مثل

(١) Clements, FA: op.dit., p. 67.

(٢) الجبهة الشعبية لتحرير عمان: القبيلة من أين والى أين، دراسات ٩ يونيو، بيروت دار الطليعة، ١٩٨١، ص ٩.

(٣) جريدة الوطن العمانية، ٢٣ أغسطس ١٩٧٠.

الـرقص والموسيقى والسفـر بدون إذن السلطان ولعـل أبلغ الشواهـد على تلك التوجهات ما صاحب عيد ميلاد السلطان قابوس من احتفالات في شهر ديسمبر ١٩٧٠، حيث استمـرت تلك الاحتفالات أسبـوعاً كـاملاً، وقـد علقت إحـدى الصحف على ذلك بقولها: «يشجع السلطان الشاب هذا الاتجاه نحو الحماس والمرح ويستخدمه كصمام أمان للحكم[١]».

وعلى الـرغم من الحماس الـذي أبداه سيـد طـارق في أعقـاب تشكيـل الحكومة، ووضعه تصورات كبيرة لما ستكون عليه في المستقبـل، إلا أن تلك التصورات والآمال بدأت تضمحل مع مرور الأيام، وذلك بسبب الازدواجية التي ظهرت على العمل الحكومي الى جانب اتخاذ قرارات دون أخذ رأيه فيها، فمثلاً كان بعض المستشارين الاجانب يقومون باقناع السلطان باتخاذ قرارات قد لا يكون لها في أحسن الأحوال أية مصلحة لعمان، بالاضافة الى تقديمهم للسلطان مشاريع مفصلة للتصديق عليها، وبعدئذٍ يأتون لإبلاغ رئيس الوزراء. «بأن جلالته قد وافق على هذا المشروع» هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كانت يدا سيد طارق مكبلة فهو لم يكن يعرف شيئاً عن العائدات الحكومية أو عن الاحتياطات وليس لدية أية فكرة عن ميزانية الدفاع، ولا أية فكرة عن كم من النقود متوفراً من أجل مشـاريع التـطوير[٢] وهـذا ما دفعـة الى مهاجمـة الطريقـة التي كانت تـدار بها الحكومة.

وكذلك لم يمنعه هذا عن اظهار نيته في عدة مناسبات عن أمله في تكوين برلمان ونظام دستوري في عمان لكي يحد من سلطات ابن أخيه، كما أنه كان يثير دائماً مسألة الدور المتعـاظم الذي يلعبـه الخبراء البـريطانيـون في توجيـه أمور البلاد[٣]

---

(١) DATA LINE: 25 Dec. 1970.

(٢) TOWINSEND, JOHN: op. cit., p. 83.

(٣) LEMONDE: paris, 1 JUN., 1970.

وفي محاولة منه لتدارك ما يمكن أن يؤديه ذلك، قام في عام ١٩٧١، بتكليف مستشاريه بوضع هيكلية جديدة للحكومة، وقد نصحه هؤلاء على الأخص بتشكيل مكتب مختص أشبه بسكرتارية، يوضع تحت اشراف رئيس الديوان، مؤلف من خبراء في التخطيط يكلفون باقتراح المشاريع المختلفة، وتقدير تكلفتها، ومن المستشارين القانونيين حيث يكلفون باعداد صيغ القوانين والمراسيم، ومن رئيس موظفين وأمين محفوظات. بيد أن رئيس الوزراء رفض هذا التنظيم الجديد، حيث اعتبر ذلك التنظيم سيحدد مسؤولياته ومسئوليات السلطان مما قد يعرض علاقاتهما للخطر بالاضافة الى ذلك وفي وقت لاحق طلب من مستشاريه وضع خطة خمسية مع توجيه وحيد، وهو توسيع مدينة نزوى التي أراد أن يجعل منها العاصمة الجديدة للسلطنة لاعتقاده بأن ذلك يخلق شعوراً بالوحدة القومية، وتبدد كل عقلية مسقط وعمان القديمة[١] بيد أن الخطة ماتت في مهدها. وقد حاول رئيس الوزراء أيضاً أن يحسّن من تنمية الموارد النفطية في عمان غير أن مداخيل السلطنة المستعملة في مشاريع غير منتجة لم تكن مهيأة لذلك[٢].

وقد انعكس عدم وجود رؤيا واضحة من السلطان قابوس ورئيس وزرائه الى جانب فقد كل واحد منهما الثقة في الآخر، من ناحية سياسة الحكومة وخططها، أن أثّر ذلك على عمل الوزارات إذ إنها عانت من نقص الدور الواضح لها وبصورة خاصة في الامور المالية الى جانب تشرذمها ولعل أبرز مثال على ذلك هو أن الوزارة منذ تشكيلها لم يتقابل من خلالها الوزراء أبداً كمجلس للوزراء، مع أنه كانت توجد مناسبات عندما كانوا يجتمعون معاً ولكن بصفة غير رسمية، وكان التصديق على الامور المالية المتعلقة بمشاريع العاصمة يتم إما من قبل السلطان أو من قبل سيد طارق، ولا أحد منهما كان يزعج نفسه باستشارة الآخر، ومع ذلك فان عدة مشاريع نفذت من قبل مجلس التنمية[*] الذي كان يرأسه مواطن بريطاني[٣].

(١) TOWINSEND, JOHN: op. cit., 86.

(٢) الدار العربية للوثائق: نفس الملف السابق.

(*) يبدو لنا أن هذا المجلس هو نفس المجلس الذي كان موجوداً أيام السلطان السابق.

(٣) TOWINSED, JOHN: op. cit., p. 125.

ومع مرور الايام شعر رئيس الوزراء بأنه مستخف به نتيجة للأعمال التي كانت تدار من وراء ظه ر بالاضافة الى تنبيهه بأن هناك محاولات لتحجيم دوره في السلطة ولهذا قام في ينـاير عام ١٩٧٢ بتقديم استقالته للسلطان قابوس، معلناً بأن تحكم بريطانيا بعمان قد حال بينه وبين ممارسة مهامه، وقال انه كرئيس وزراء لم يكن يملك أية سلطة في المجالات الرئيسية الثلاث: كالنفط والمالية والدفاع، كما أن قابوس رفض إطلاعه على الاتفاقية المعقودة مع شركة تنمية نفط عمان. كما رفض إنشاء مجلس للنواب أو وضع دستور بحجة عدم وجود مطلب شعبي لذلك، متخذاً موقف والده السابق، كما ادعى بأن البنك البريطاني للشرق الاوسط قد وقف في وجه اقتراحه بانشاء بنك وطني خوفاً من اضعاف سيطرته على الاقتصاد العماني[١] وبخلاف ما ذكره سيد طارق فان من الاسباب المهمة التي كانت وراء استقالته على ما يبدو، هو أن سيد طارق جاء للمشاركة في الحكم، وفي جيبه عدد من الفواتير السياسية التي تراكمت عبر أعوام النفي وأراد أن يسددها عن طريق تعيين عدد من الوزراء لم يعرفهم السلطان أو يريدهم، كما حاول مزاحمة المصالح البريطانية التقليدية التي لم يكن السلطان يريد مضايقتها عن طريق احلال المصالح الالمانية الغربية بدلاً عنها.

وعندما بدأ السلطان يمتنع عن تسديد فواتير عمه، كان سيد طارق يعرقل بقدر ما يستطيع، كل المبادرات والمشاريع التي تأتي عن طريق ابن أخيه. وحتى انه كان يمتنع عن مقابلة الزوار، من رسميين وغير رسميين، اذا ما جاؤا بدعوة من السلطان وليس منه هو. وما زاد من فشل طارق أن معظم الوزراء الذين أتى بهم كانوا من الكفاءات المحدودة، وغير مؤهلين لنقل عمان من القرن السادس عشر الى القرن العشرين في فترة زمنية قصيرة[٢] ولنقل على سبيل المثال وزير التعليم الشيخ سعود علي الخليلي.

---

(١) HALLIDAY, FRED: op. cit., p. 294.

(٢) رياض نجيب الريس: المرجع السابق، س ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

وقد رافق استقالة رئيس الوزراء سيد طارق استقالة وزير العمل عبدالله الطائي حيث غادر عمان الى القاهرة في نفس يوم مغادرة رئيس الوزراء السلطنة، ومن هناك أرسل الى السلطان باستقالته الخطية مؤكداً فيها إنه لا يريد الاستمرار في المشاركة في حكم لا يكون فيه العماني الاصيل أكثر من واجهة، بينما الفاعل الحقيقي هم البريطانيون الذين همهم. منذ البداية إحداث فجوة بين الحكومية والسلطان من جهة. وبين السلطان والشعب من جهة ثانية[1].

وفي أعقاب استقالة سيد طارق كلف وزير الصحة الدكتور عاصم الجمالي الذي كان قد عين قبل يومين من استقالة سيد طارق نائباً لرئيس الوزراء بالقيام بأعمال رئيس الوزراء الا ان ذلك لم يستمر طويلاً.

وكان لاستقالة رئيس الوزراء ومغادرته البلاد دور كبير في تطوير الوزارة حيث تولى السلطان بنفسه تشكيلها في شهر ديسمبر سنة ١٩٧٢ محتفظاً لنفسه بالاضافة لرئاسة الوزراء بحقائب المالية والخارجية والدفاع. بينما دمج وزارة الداخلية والعدل والغي وزارة الاعلام والشؤون الاجتماعية والعمل وأنشأ وزارتين جديدتين إحداهما باسم وزارة المواصلات والعمل والأخرى باسم وزارة الأراضي وأوكل شئون الاعلام الى ادارة تعرف باسم دائرة الاعلام، بالاضافة الى ذلك أنشأ دائرة جديدة تعرف باسم دائرة مستشار الدولة للشئون الداخلية[2] وكان التشكيل الوزاري الجديد على النحو التالي: عاصم الجمالي نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للصحة، العدل والداخلية سلطان بن حمود، التربية والتعليم الشيخ وليد بن زاهر الهنائي، وزارة الأراضي محمد بن أحمد، وزير دولة للشؤون الخارجية فهد محمود البوسعيدي، وزارة المواصلّات والعمل الى جانب تكلفته بتسيير وزارة الاقتصاد بالوكالة عبد الحافظ رجب[3].

---

(١) عبد الهادي البكار: بنغلادش جديدة في عمان، مجلة الصياد، فبراير ١٩٧٢، ص ٤١.

(٢) جريدة الوطن العمانية، ٦ يناير ١٩٧٣.

(٣) الدار العربية للوثائق: ملف العالم العربي، عمان، رقم الملف ١٩٨٠.

وقد دفع تولي السلطان بنفسه رئاسة الوزراء أن يبدي إهتماماً أكبر بالحكومة فبدأ يقابل وزراءه رسمياً بنفسه، وبدأ الوزراء يعرفون بشكل جماعي أنهم مجلس وزراء، وكانوا يجتمعون بانتظام على وجه العموم مرة واحدة اسبوعياً، بقصد التنسيق السياسي والمناقشات العامة. وكان السلطان لا يحضر في العادة جميعها، بالاضافة الى أنها كانت غير منظمة، حيث لم يكن لها جدول أعمال رسمي، الى جانب انه لم تكن توزع أية وثائق مع عدم وجود أية سجلات أو محاضر رسمية لوقائع الجلسات وان أي قرار له أهمية وطنية لا يمكن أن ينشر في الجريدة الرسمية الا بعد توقيع السلطان عليه بنفسه، وعندها يأخذ قوة القانون وعلى الرغم من التنظيم الذي ظهرت عليه الوزارة الجديدة الا أنها كانت بعيدة عن اتخاذ القرارات في بعض المجالات وبخاصة في المشاريع الرأسمالية، فكانت هذه المشاريع نادراً ما تناقش أو حتى لا تناقش ابداً في مجلس الوزراء، ويمكن للوزير أن يطلب دقيقة واحدة من وقت السلطان بعد نهاية اجتماع ما لمجلس الوزراء، وفي هذا الوقت يضع أمام السلطان المنهج المفضل لتنفيذ المشروع، واذا كان السلطان على ثقة بذلك الوزير في وقتها، فمن المحتمل أن يوافق، ويؤكد موافقته بالتوقيع، وأحياناً قد يطلب وقتاً للتفكير، مما يعني أنها طريقة مؤدبة لأن يقول لا. والوزير المسلح بتوقيع السلطان يستطيع أن يذهب الى سكرتير الشؤون المالية، ليتأكد من الدفعات التي ستدفع في حالة ابرام العقد والغريب في ذلك أن السلطان ولاخبراؤه الماليون كانوا يتأكدون قبل الموافقة من أنه توجد نقود كافية للمشروع. بيد أن هذه الحالة تغيرت بصورة جوهرية بعد مرور ثلاثة أعوام[1].

ولعل من أهم القرارات التي أتخذها مجلس الوزراء في محاولة منه لسحب البساط من تحت أرجل المستشارين الاجانب بغية تحجيم دورهم اعتقاداً من المجلس بأن جميع القرارات التي كانوا يتخذونها جميعها منصبة لتسيير مصالح بلادهم دون مراعاة لمصالح عمان، القرار الذي اتخذه وبموافقة السلطان في ٧

---

(١) TOWINSEND, JOHN: op. cit., 127.

مارس ١٩٧٢ بتأسيس «مجلس تخطيط مؤقت» وكان المجلس يتكون من اثني عشر شخصاً من مختلف التخصصات، ونتيجة لهذا القرار، فقد ألغيت لجنة المناقصات الموجودة، حيث قام المجلس بتولي مسئولياتها بالاضافة إلى ذلك ألغي منصب سكرتير الشئون المالية، كما أبلغت لجنة التخطيط السابقة بأن تقدم تقاريرها الى مجلس التخطيط، وبخلاف تلك اللجنتين فقد شمل الإلغاء هيئات أخرى يسيطر عليها ويديرها الأجانب الوافدون، قد أنشئت من دون شروط رسمية، وأكثر من ذلك انسحب هذا الالغاء على كل هيئة حتى لو كانت لديها موافقة مسبقة من السلطان نفسه.

وقد عين السيد ثويني بن شهاب ابن حاكم مسقط أثناء حكم والد السلطان رئيساً للجنة، والجدير بالتنويه أن أكثر من نصف أعضاء مجلس التخطيط مثل عبد الحفيظ سالم، وسالم حميد الغساني وعباس جعفر وعبدالله الدهيبي وسالم حسن مكي، وحسن عيسى نور، كانوا قد تلقوا دراساتهم الفنية العليا في الدول الشرقية، وبالذات في الاتحاد السوفيتي، لأنه كان من الصعب جداً على أي عماني أن يحصل على تلك الدراسات الفنية أو التخصصية في أي بلد غربي أثناء حكم سعيد بن تيمور، وكان اثنين من ضمن هؤلاء لهم زوجات روسيات وهما عبد الحفيظ سالم وحسن عيسى نور. وكان مبعث الحظر من هؤلاء هو الخوف من عدم ولائهم للحكم المحافظ، بيد أن هؤلاء برهنوا على عكس ذلك فكان ولاؤهم للسلطان ولبلدهم عمان مثالاً بلغ أقصى حدود الولاء، فالجميع عملوا بجد ونشاط وأظهروا كفاءة عالية عن بقية زملائهم. أما الأعضاء الآخرون فكان منهم بركات اللمكي وسيف بن سالم الماميري، كانا عمانيان من زنجبار ضمن من لم يكونوا في عمان أبداً طوال حياتهم قبل انقلاب عام ١٩٧٠، وعلى داود كان عمانياً من أصل بلوشي، وكان قد اشتغل في البحرين لعدة أعوام.

وهكذا نرى أن المجلس المؤقت هو أول تركيبة عمانية أصيلة، وقد اكتسب قوته من أعضائه لا من السلطان أو أي من مستشاريه الأجانب أو أعضاء عائلته، فعلى الرغم من أن رئيس المجلس سيد ثويني كان العضو الوحيد الذي مثل عائلة

السلطان في المجلس، إلا أنه لم يكن قوياً، بل كان الرجل القوي بين الأعضاء هو عبد الحفيظ سالم حيث تقدم بخطط طموحة للتعمير بيد أنها لم تناسب أسلوب التدرج الذي يلائم البلاد، ولكونه ظفارياً، عرف كيف يستطيع أن يعتمد على الدعم الكبير من السلطان، وقد عُيّن وزيراً في آخر عام ١٩٧٢، وأيضاً حمل منصب وزير المواصلات والخدمات العامة، وقد غطى هذان المنصبان معظم جهود التطور في عمان في ذلك الوقت[١] ومن جهة أخرى فقد حرص السلطان قابوس بين الفترة والآخرى على توسيع وزارته حتى بلغ عدد الحقائب الوزارية فيها ثلاثاً وعشرين حقيبة، بعد أن كانت ثمانٍ حقائب، وذلك تمشياً مع التطور التدريجي الذي كانت السلطنة تعايشه في ذلك الوقت، لذلك نرى دائماً أن هذه التطورات والتوسعات الوزارية تحدث في مجال الخدمات العامة في التنمية والأشغال العامة والتجارة والصناعة والعمل والشئون الاجتماعية والثروة المعدنية والنفط والزراعة والأسماك[٢].

وهكذا ومع وضع الهياكل الادارية التي ستقوم بعملية التنمية بدأت برامج التطوير الاقتصادي والاجتماعي تأخذ دورها في التطبيق.

ثانياً: التطوير الاقتصادي والاجتماعي:

في الحقيقة أنه يمكن تقسيم التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تم في البلاد الى فترتين الأولى تمتد من عام ١٩٧٠ ـ الى أواخر عام ١٩٧٤. أما الفترة الثانية فقد امتدت من عام ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، وقد تميزت بوضع الخطة الخمسية الأولى.

فبالنسبة للفترة الأولى، فقد حاولت الحكومة بث روح العصرنة في جميع مرافق الحياة، بغية رفع الغبن الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي الذي استهوت

---

(١) صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ٣٩٥. انظر كذلك: — Towinsend, John: Op. cit., P. P. 127 128.

(٢) الدار العربية للوثائق: نفس الملف السابق.

الحكومات العمانية السابقة ممارسته على الشعب حتى أضحى بمنأى من أي تطور يحدث حوله، ولتحقيق ذلك فقد قامت السلطات العمانية بتنفيذ سياسات تنموية تحمل سمة الطفرة هادفة من ذلك الى تثبيت استقرار الوضع الداخلي الذي بدأ يتململ بسبب سوء أحواله، وبالتالي وقف المد الثوري الذي بدأت بشائره في ظفار[1] حيث بدأ الناس يتهامسون بتطلعاته التحريرية والتقدمية، الى جانب ايصال البلاد في وقت قصير الى مصاف الدول المجاورة على الأقل مما يساعد ذلك على تكامل الأمة العمانية اقتصادياً وسياسياً.

لذلك نرى هذه الفترة تتسم باندفاع شديد لاقامة الدولة الحديثة، وذلك بتخصيص استثمارات خارجية ومحلية هادفة من وراء ذلك تلبية ثلاث حاجات رئيسية هي:

أولاً: بناء الأسس الرئيسية للهياكل الاقتصادية والاجتماعية، اذ كان من الصعب ان لم نقل مستحيلاً على النمو الاقتصادي أن يشق طريقه من دون شبكة مواصلات وأجهزة اتصال ومحطات توليد الطاقة، ومن ناحية أخرى فان التطور الاقتصادي لا يستطيع الاستمرار والازدهار من دون نظام حديث للتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، ولهذا كان من البديهي أن يكون لبناء الطرق ومحطات الكهرباء، وافتتاح المدارس والمستشفيات أولوية كبيرة.

ثانياً: رفع مستوى المعيشة لغالبية الشعب العماني، فمع أن المجتمع العماني في مطلع السبعينات كان مجتمعاً تقليدياً يعيش غالبيته على الزراعة، وبمستوى الكفاف، الا أن تطلعات هذا المجتمع الاقتصادية كانت متأثرة لحد كبير بأوضاع المجتمعات الاستهلاكية الثرية المجاورة في الخليج، فكثيراً من العمال العمانيين كانوا يعملون في تلك الاقطار ويطمحون الى حياة مشابهة في عمان مع قدوم الثراء النفطي.

ثالثاً: توجيه قسم من عائدات النفط للاستثمار عن طريق اقامة صناعات

(١) Halliday, Fred: Op.cit., P. 290.

مؤهلة لتوليد مصادر جديدة للدخل القومي تساعد في المستقبل على الاستغناء عن عائدات النفط، لأنه مورد طبيعي ناضب، وبخاصة وأن آفاق نضوبه تبدو أقرب في حالة السلطنة مما تبدو لبقية بلدان الخليج[١].

وكانت طريقة الحكومة في تحقيق ذلك هو التركيز على تنمية البنية الاقتصادية وتوسيع قاعدتها، مركزة على احداث تلك التنمية على مورد النفط بسبب تأثيراته المختلفة على الاقتصاد العماني، أولاً من حيث أن هذا المورد يزيد من العائدات المباشرة للحكومة، وبخاصة وأنها ازدادت بعد عمليات التصدير في عام ١٩٦٧، فقبل ذلك كان العائد مقتصراً على ايجارات الامتيازات. وثانياً ـ أدى ازدياد اتساع مصروفات شركة نفط عمان في داخل السلطنة حيث ارتفع رأس مال الشركة من ٤٣ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى استفادة السوق المحلي العماني من هذا الارتفاع نظراً لارتفاع مشتريات الشركة من هذا السوق ثالثاً ـ خلقت صناعة النفط فرص عمل جديدة للعمانيين ففي بداية عام ١٩٧٢ استوعبت الشركة ١٥٧٠ شخصاً منهم ٧٣٪ من العمانيين.

رابعاً ـ أن صناعة النفط تلعب وبطريق غير مباشر دوراً آخر في تحريك الاقتصاد وذلك من خلال الباطن والعقود الفرعية التي كان يستفيد منها أكثر من ٢٠٠ شخص[٢] ومن ناحية أخرى فقد استغلت الحكومة فرصة التطورات النفطية الحادثة في المنطقة وبخاصة في مجال عقود النفط، حيث أدخلت الحكومة نفسها شريكة مع شركة نفط عمان بنسبة ٢٥٪ ثم اتفقت مع الشركة بعد ذلك على رفع مساهمتها ليبلغ ٦٠٪، مما أدى إلى مساهمة زيادة أسعار النفط في زيادة عائدات النفط فارتفعت من ٤٧,٩ مليون ريال عماني الى ٣٧٣ مليون ريال

---

(١) فضل النقيب: التنمية الصناعية في سلطنة عمان، المنظمة العربية للتنمية الصناعية د. ت، ص، ص ٢ ـ ٣.

(٢) ELMAHAKH, Ragae: ECONMIC REQUIRMENTS FOR DEVELOpMENT OF OMAN, MIDDLE EAST JOURNAL VOL. 26, LONDON, 1972, pp. 420 — 442.

عماني[1] لذلك كان دحل النفط هو الدخل الاساسي للحكومة اذ تراوحت نسبته ما بين ٩٠٪ الى ٩٨٪.

وقد صاحب الاهتمام بمورد النفط قيام الحكومة بازالة الضرائب والرسوم الداخلية كمدخل للاصلاح الاقتصادي على الصعيد الداخلي، بالاضافة الى التركيز على انشاء الطرق والمواني والمطارات بغية تسهيل انتقال الخدمات والسلع، بخلاف فائدتها السياسية، حيث ان ذلك يقوي الوضع السياسي والاجتماعي والتقليل من الخلافات التاريخية بين المناطق الساحلية والداخلية[2] وتحقيقاً لذلك عملت الحكومة جاهدة على تجهيز السلطنة بشبكة كبيرة وحديثة من الطرق والموانيء لتكون شرايينا للحياة الاقتصادية في البلاد وبعد فترة وجيزة اصبحت في السلطنة طرق مسفلته بلغت اطوالها واحداً وعشرين ألف كم، بعد أن كانت في بداية عام ١٩٧٠، لا تتجاوز عشرة كبلو مترات، الى جانب ذلك بني ميناءان حديثان ليغطيا جميع متطلبات النقل البحري والتجارة الدولية، فكان الميناء الاساسي هو ميناء قابوس في منطقة العاصمة بالاضافة الى ميناء ريسوت في المنطقة الجنوبية، اما بالنسبة للمطارات فقد أنشيء لذلك مطاران مدنيان هما مطار السيب الدولي في العاصمة ومطار صلالة[3] وبخلاف النفط كمورد يعتمد عليه في بناء الاقتصاد الوطني فقد جاء التصنيع في المرتبة الثانية في مجال اهتمام الحكومة بغية توسيع القاعدة الاقتصادية وفي سبيل ذلك قامت الحكومة بتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع عن طريق تشجيع قدوم الرأسمال الاجنبي نظراً لضعف البرجوازية المحلية آنذاك[4] بالاضافة الى قلة دخل النفط بالنسبة لعدد السكان حيث سعت الجهات المختصة الى اقامة مشروعات صناعية مشتركة مع الجهات التي تمتلك الخبرة والمعرفة الادارية والتقنية وامكانية الاستثمار مقدمة في

---

(١) مصطفى الارْوادي: المرجع السابق، ص ٤٨.

(٢) ELMALLAKH, Ragaei: op. cit., 222.

(٣) عمان: وزارة الاعلام ـ الدولة العصرية، عمان، د. ت، ص ٢٠٩ ـ ٢١١.

(٤) HALLIDAY, FRED: op. cit., p. 290.

ذلك عدة حوافز بغية اجتذاب الاستثمارات الاجنبية وتشغيلها في هذا القطاع، وقد تمثلت تلك الحوافز في الآتي:

١ ـ اعفاء الصناعات المدرجة تحت بند صناعات رائدة من ضريبة الدخل لمدة خمسة أعوام أو أكثر وذلك وفقاً لمواصفات المشروع.

٢ ـ يقوم بنك التنمية بمنح قروض طويلة ومتوسطة الاجل لشروط سهلة ومغرية.

٣ ـ تخطيط وتنفيذ مشروعات صناعية مختارة من قبل دائرة المشاريع الصناعية.

٤ ـ المساعدة في اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات[١].

بيد أن الحكومة مع تقديمها تلك الحوافز الا انها وضعت قانوناً بشأن تنظيم الاستمارات الاجنبية حيث نص القانون الذي صدر في مايو عام ١٩٧٢ على ضرورة الحصول على موافقة اللجنة المختصة بشأن استثمار أي أجنبي في عمان، كما نص بأن لا يقل اسهام الجانب العماني في أي مشروع عن ٣٥٪، ويجب أن يكون لكل مشروع شريك عماني واحد على الأقل[٢] وفي الوقت نفسه عملت الحكومة على تشجيع الاستثمارات المحلية التي كانت محدودة في ذلك الوقت، متبعة في ذلك سياسة الحرية الاقتصادية وذلك بإزالة جميع القيود والعقبات التي كانت مفروضة في العهود السابقة بالاضافة الى خفض الرسوم الجمركية بحيث أصبحت لا تتعدى ٢٪ في المتوسط، بعد أن كانت ٧٪ مع اعفاء بعض السلع من الضرائب مثل المواد الغذائية والاسمدة والاسمنت، وقد أدت تلك السياسات الى اقبال القطاع الخاص (الاهلي) في الاعوام الاخيرة على استثمارات ذات بال في

---

(١) دبى ـ غرفة تجارة وصناعة دبي. عمان اليوم، دبي، المطبعة العصرية، د. ت، ص ٥١.

(٢) عمان: قانون استثمار رأس المال الاجنبي. عمان، جريدة الوطن العمانية، عدد ٤٧، ٢٣ مايو، ١٩٧٢.

مجال المصارف وبناء المساكن، كما قام بتنفيذ بعض المشاريع الصناعية ذات الحجم الصغير في مجال الصناعات الاستهلاكية ولتنظيم الاستثمار المحلي فقد أصدرت الحكومة تباعاً منذ عام ١٩٧١ عدة قوانين ومراسيم تنظم العلاقات بين الحكومة والمستثمرين المحليين من أهمها ضريبة الدخل وهو من أهم المشروعات التي واكبت قيام الحكومة الحديثة[١] حيث كان ينص على أن تغطي الشركات المحكومة من قبل العمانيين بالكامل من ضريبة الدخل بشرط أن تكون مساهمة العمانيين في رأسمالها ٥١٪، تخضع لضريبة دخل قدرها ١٥٪ على صافي الارباح المتحققة، وترتفع ضريبة الدخل الى ٢٠٪ اذا تراوحت الملكية العمانية بين ٣٥٪ و ٥١٪[٢] والى جانب ذلك وفي سبيل تشجيع ودعم الصناعة المحلية تم في عام ١٩٧٦ انشاء بنك التنمية العماني الذي كان من بين مهماته الرئيسية:

أ ـ تأمين الائتمان المصرفي للشركات الوطنية التي تستثمر في قطاع الصناعة.

ب ـ دعم أسهم الشركات الصناعية عن طريق شراء قسم من هذه الاسهم وحماية أسعارها.

جـ ـ تقديم الخبرات الفنية والدراسات التقنية[٣].

وبالاضافة الى ذلك ولتحقيق الغرض نفسه أصدرت الحكومة في عام ١٩٧٨ قانون تنظيم وتشجيع الصناعة المحلية الذي انطوىٰ على اجراءات هامة لتشجيع الاستثمار الصناعي منها:

أولاً: معاملة ضريبية خاصة للشركات الصناعية، تصل في بعض الحدود الى الاعفاء الضريبي التام لمدة خمسة أعوام.

ثانياً: حماية منتوجات الشركات الوطنية من المنافسة الخارجية عن طريق

---

(١) مصطفى الاروادي: ص ٢٢ ـ ٢٥.

(٢) فضل النقيب: المرجع السابق، ص ٥٦.

(٣) مصطفى الاروادي: المرجع السابق، ص ٥٦.

زيادة التعريفة الجمركية على البضائع الاجنبية المنافسة.

رابعاً: تخفيض أسعار الكهرباء والوقود التي تستهلكها الشركات الصناعية. ومع ذلك وبالرغم من تلك الحوافز التشجيعية الا أن التطور الصناعي شابه نوع من الفتور بسبب وجود ثلاث عقبات رئيسية أولها ـ عدم وجود اليد العاملة الفنية، وثانيهما ـ عقلية المستثمر العماني التجارية التي تبحث عن الربح السريع ـ وثالثهما ـ محدودية السوق المحلية وان تجاوز هذه العقبات لا يتم الا عن طريق التخطيط الصناعي ونشر معاهد التدريب الفنية في البلاد[1].

والجدير بالاشارة اليه أن الخطط الأولية للصناعة قد تركزت على اقامة عدد محدود من المشروعات الصناعية الكبرى كمجمع النحاس ومصنع الاسمنت ومصفاة تكرير النفط بالاضافة الى التركيز على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي يتوفر لها سوق محلية واقليمية مثل صناعة البلاستيك والمحارم الورقية والمنظفات الصناعية والدوائية، والبطاريات، وقد بلغ الدخل القومي في مجال الصناعة ٢,١ مليون ريال عماني، وفي عام ١٩٧٥، أرتفع ليصبح ٤ ملايين ريال عام ١٩٧٦، ثم ٨,٣ مليون ريال عماني في عام ١٩٧٧، وأخيراً ١٤,٢ مليون ريال في عام ١٩٧٩[2].

الى جانب مورد النفط والصناعة، ونظراً لما تملكه السلطنة من أراضي زراعية خصبة الى جانب مساعدة المناخ وطبيعة الأرض الى امكانية التنويع في المحصولات وعمل نصف السكان في الزراعة فقد جعل كل هذا قطاع الزراعة رافداً رئيسياً في تنويع القاعدة الاقتصادية في البلاد، وبالتالي المساهمة في زيادة الدخل القومي للسلطنة وادراكاً لهذا الواقع، فقد أولت الحكومة أهتماماً كبيراً لهذا القطاع وذلك بتأكيدها على ضرورة التنمية الزراعية فأنشأت لها وزارة مختصة

---

(١) فضل النقيب: المرجع السابق، ص ٥٥ ـ ٥٨.

(٢) عمان الدولة العصرية: نفس المرجع السابق، ص ١٩٨. ، غرفة تجارة وصناعة دبي. المرجع السابق، ص ١٨.

تسمى وزارة الزراعة والثروة السمكية وقد عملت الوزارة جاهدة على ايجاد وتطوير مصادر مياه جديدة الى جانب تحسين وسائل الري التي كانت وما تزال تعتمد الى حد كبير على نظام الافلاج التقليدية كما أقدمت الحكومة بغية القضاء على مشكلة ندرة مياه الري ببناء عدد من السدود وتطوير أقنية الري والافلاج، بالاضافة الى ذلك وبواسطة ادارة الارشاد الزراعي ادخلت اساليب جديدة للعناية بالزراعة تجمع بين التطور العلمي وبين طبيعة البنية العمانية وقد قامت الوزارة بالتعاون مع جهاز تنمية المجتمعات المحلية بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بتوصيل الخدمات الزراعية الى المناطق النائية، بالاضافة الى عملها على التوسع في اقامة المزارع التجريبية ومراكز الابحاث الزراعية، كما قامت بتشجيع القطاع الخاص لزيادة مشاركته في المشاريع الزراعية مثل مشروع مزارع الشمس والى جانب ذلك فقد حظيت كل من الثروة الحيوانية والسمكية باهتمام الوزارة ففي سبيل الحفاظ على الثروة الحيوانية، أقيمت العيادات البيطرية في مختلف أنحاء البلاد أما على صعيد الثروة السمكية، فقد قامت بشأن استقلالها عدة دراسات فنية الى جانب انشائها وحدات تبريد ومعامل ثلج في مناطق التسويق[1].

ومع وضع الهيكل الاولي التي ستقوم بعملية التنمية، بوشر كذلك بوضع أسس التنمية الاجتماعية لقناعة الحكومة بأنه اذا كان جوهر التنمية الاقتصادية هو بناء الجهاز الانتاجي للاقتصاد القومي، فان جوهر التنمية هو بناء الانسان السليم عقلياً وجسمانياً، وان هذه التنمية لا تعطي مردودها الا عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية التي تعتبر هي الاساس الذي لا غنى عنه لتأهيل الموارد البشرية لممارسة النشاط الاقتصادي الانتاجي، ولذلك شهد قطاع الخدمات ثورة كبيرة بمعنى الكلمة قياساً على ما كانت عليه قبل عام ١٩٧٠، وقد مست ثورة الخدمات المجالات الآتية:

---

(١) سلطنة عمان: وزارة الاعلام حقائق وأرقام عن الزراعة، ١٩٨٥، ص ١ ـ ٣.

أولاً: المجال التعليمي:

فقد شهد هذا المجال تحولات جذرية، وذلك تمشياً مع الهدف الذي رسمه السلطـان قابوس في بداية توليه السلطة حينما قال: «اننا نهدف الى نشر التعليم في جميع أنحاء السلطنة كي ينال كل نصيبه في التعليم وفق قدراته» وانطلاقاً من ذلك تولت وزارة التربية والتعليم التي أنشئت لأول مرة في تاريخ البلاد في عام ١٩٧٠ بترجمة هذا الهدف الى خطط وبرامج ومشروعات[١] كان نتيجتها أن زادت عدد المدارس من ٣ في ٦٩/٧٠ الى ٨١ في ٧٥/٧٦ مدرسة ابتدائية، وزاد عدد الطلبة من ٩٠٠ طالب الى ٤٤٥٧ طالباً، وأنشئت الى جانب ذلك ٢٣ مدرسة اعدادية وثلاث مدارس ثانوية بلغ عدد طلابها ١٢٩٥ بخلاف مدرسة فنية تضم عدة أقسام للميكانيكا والكهرباء والسيارات، بالاضافة الى ذلك إفتتحت عدد من مدارس البنات من ابتدائية واعدادية وثانوية، وكان افتتاحها يشير الى أن الفتاة العمانية قد تلقت لاول مرة في تاريخها خدمة التعليم في المدارس[٢] ونتيجة لذلك فقد امتد التعليم ليشمل مدن البلاد حيث يصبح هناك شبكة من المدارس في معظم أجزاء السلطنة بعد أن كان ذلك مقتصراً على العاصمة الجنوبية، ولما كانت الفترة قصيرة لقيام مباني مدرسية في معظم المناطق، فقد استخدمت الخيام وسعف النخيل والخشب، ونظراً لعدم استيعاب المدارس أعداد الطلبة الكبيرة، فقد طبق نظام الفترة الثانية «بعد الظهر».

وبناء على ما سبق يلاحظ بأن الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ كانت السمة الاساسية للتعليم فيها هي الانتشار الواسع والزيادة المطردة فيه «كضرورة لمواجهة الحرمان الذي طال مداه، في وقت بدأت فيه عمان تبني الدولة الحديثة وتحتاج فيه الى اعداد متزايدة من الكوادر البشرية المتعلمة القادرة على القيام بأعباء ما تصبو اليه السلطنة في تحقيق أهداف تنموية[٣].

(١) وزارة التجارة والنصاعة: المرجع السابق، ص ٢٣٩.

(٢) عمان الدولة العصرية: المرجع السابق، ص ١٢٦ ـ ١٢٩.

(٣) نفس المرجع أعلاه ونفس الصفحات.

ثانياً: الخدمات الصحية:

كما مر بنا في السابق فان الخدمات الصحية التي كانت متاحة للشعب محصورة ضمن نطاق محدود جداً، ولقد تغيرت صورة الخدمات الصحية تماماً منذ مواكبة النهضة الحديثة وبفضل توجيهات الحكومة لادخال البلاد في نسق حياة الدولة العصرية، ولتحقيق تلك التوجهات فقد انشئت في ٢٢ أغسطس عام ١٩٧٠ وزارة الصحة التي تكفلت بنشر الخدمات الصحية في جميع أرجاء السلطنة وتقديمها للمواطن بالمجان، ففي العام الاول، تم انشاء أول مستشفى في مدينة صلالة في مبنى مؤقت لاستقبال حالات الولادة والجراحة العامة بالاضافة الى استقبال المرضى في العيادة الخارجية، كما قامت الوزارة بادخال التحسينات على مبنى العيادة الخارجية الحكومية في مسقط حيث وسعت العيادة لتصبح مستشفى عاماً يضم عشرين سريراً، وفي الوقت نفسه أفتتحت احدى عشرة عيادة جديدة في مناطق السلطنة لتشارك في تقديم الخدمات العلاجية والوقائية للمواطنين في تلك المناطق لأول مرة.

وفي عام ١٩٧١ تم افتتاح مستشفى يضم ستة عشر سريراً في مدينة نزوى وكما افتتحت خمس عيادات أخرى جديدة في مناطق جديدة تصل اليها الخدمات الطبية لأول مرة، وفي العام التالي تم افتتاح مستشفى النهضة بمنطقة العاصمة يضم الأقسام التخصصية للأمراض الباطنية والعيون والاسنان عملاً بمدأ توفير كافة الخدمات العلاجية التخصصية للمواطنين. وفي العام ذاته افتتحت ثلاثة مستشفيات جديدة في كل من صلالة ورستاق ونزي. وفي عام ١٩٧٣ تم افتتاح أربعة مستشفيات يضم كل واحد منها خمسين سريراً في كل من سمائل وصور وصحار، بالاضافة الى ثمانية مراكز صحية في كل من بهلا بعمان الداخلية وابراء بالمنطقة الشرقية وبلاد بني بو علي وبو حسن بمنطقة جعلان.

وكذلك تم في العام التالي افتتاح مستشفى خوله للولادة في منطقة العاصمة، حيث ضم ١٧٠ سريراً للولادة والجراحة كما تم ضم المستشفيين

التابعين للارسالية الاميركية للوزارة حيث أصبح عدد المستشفيات الحكومية ثلاثة عشر مستشفى بالاضافة الى اثني عشر مركزاً صحياً وثلاث وثلاثين عيادة.

وبطبيعة الحال فقد صاحب عملية التوسع في تلك المؤسسات العلاجية تطور بالغ في اعداد الفئات الطبية في السلطنة من اطباء وصيادلة وهيئة تمريض وفئات طبية مساعدة، ففي حين لم يزد عدد هذه الفئات عن ١٢١ شخصاً في عام ١٩٧٠، فقد أصبح عدد الأطباء والصيادلة ٣٨٩ منهم ٤٣ عمانياً والباقي اجانب، وعدد هيئة التمريض ٩٤٩ منهم ١٠٩ عمانياً، وعدد الفئات الطبية المساعدة ١٥١٢ منهم ١١٣٠ عمانياً والآخرون أجانب(١).

مما سبق نستطيع أن نقدر مدى الجهد الذي بذل للوصول الى هذا المستوى الصحي في خلال فترة زمنية قصيرة.

ثالثاً: الخدمات الاجتماعية:

حرصاً من الحكومة على تقديم الخدمات الاجتماعية لمواطنيها بأفضل السبل بعد أن كانت في العهود السابقة معدومة، فقد أنشأت لذلك وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عام ١٩٧٢ بغية رسم السياسة الاجتماعية في البلاد على اساس من الدراسة الواقعية للمشكلات المحلية والامكانات المادية والبشرية المتوافرة، واعداد القيادات المستعدة للعمل الاجتماعي في كل مكان وفي كل الظروف لترجمة الاهداف الاجتماعية للوزارة الى واقع ملموس. وقد اناطت الوزارة مسؤولية تحقيق تلك الأهداف بالمديرية العامة للشؤون الاجتماعية بالوزارة التي إنصب عملها في مجالين رئيسين هما:

أولاً: خدمات الرعاية الاجتماعية وقد تمثلت خدماتها في الآتي:

أ ـ الضمان الاجتماعي: وقد صدر بشأن ذلك مرسوم بقانون رقم ٦١ لعام ١٩٧٧ بهدف تنظيم ضمان الرعاية الاجتماعية بصورها المختلفة لكل مواطن لا

---

(١) الاقتصاد العماني في عشر سنوات، ص ٢٥٦، ٢٦٧.

يستفيد من أي نظام للتأمينات الاجتماعية وقانون العمل.

ب ـ مساعدات الاغاثة.

جـ ـ المساعدات الطارئة ـ الرعاية الاجتماعية المتخصصة مثل رعاية الصم والبكم ورعاية الطفولة ورعاية المعوقين.

ثانياً: خدمات التنمية الاجتماعية وقد انحصرت جهود المديرية العامة في هذا المجال بالنهوض بالمرأة العمانية، والأسر المنتجة، والتأهيل النسوي، والتوعية الاجتماعية، والاسكان الشعبي، وتنمية المجتمعات المحلية.

بعد استعراضنا لجهود الحكومة في مجال تنمية البلاد اقتصادياً واجتماعياً خلال الحقبة الاولى من عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ لا بد من الاشارة الى بضعة حقائق أساسية بأن الحكومة في بداية تلك الحقبة كانت تعتمد في عملية التنمية اعتماداً كلياً على النفط، ولذلك عندما بدأت حركة تطوير المرافق الاقتصادية والاجتماعية في البلاد لم تكن هنالك مشكلة في تحديد أفضليات في البلاد فكانت بحاجة لكل شيء فمثلاً تم في عام ١٩٧١ انفاق ٢٠ مليون ريال في عملية التنمية، ثم ارتفع الرقم الى ٣٠ مليون ريال لكل من الاعوام ١٩٧٢، ١٩٧٣ بينما شهد هذا الانفاق في عام ١٩٧٤ ارتفاعاً كبيراً ليصبح ١٤٢,٩ مليون بسبب ازدياد عائدات النفط نتيجة للارتفاع العالمي لاسعاره ومن جهة أخرى يلاحظ أن عملية التنمية في الفترة تركزت على قطاعات الادارة الحكومية والتجارة والنقل والاعمال أما بقية القطاعات فقد شهدت نمواً متواضعاً في خلال الفترة نفسها. ونتيجة للطفرة الكبيرة التى صاحبت عمليات التنمية في البلاد في القطاعات المختلفة، وخوفاً من الحكومة من حدوث بعض الازدواجية في تنفيذ بعض البرامج التنموية وحتى تستوعب البلاد ما كان قد تم انشاؤه بالفعل وحتى لا يكون هناك توسع غير مرغوب فيه في بعض جوانب الاقتصاد العماني على حساب الجوانب الاخرى، فقد بدأت الحكومة بالتروي اعتباراً من عام ١٩٧٤ في خطواتها التنموية[1] متبعة في ذلك أسلوب

(١) غرفة تجارة وصناعة دبي: المرجع السابق، ص ١٢ ـ ١٣.

الخطط الخمسية في تحقيق تطلعاتها التنموية وذلك في الفترة الثانية من برامجها التنموية.

ثانياً: التطور الاقتصادي والاجتماعي في الفترة الثانية من عام ١٩٧٦ - ١٩٨٠:.

تميزت هذه الفترة بوضع الخطة الخمسية الاولى للاعوام ١٩٧٦ - ١٩٨٠ وتنفيذها وانسجاماً مع ظروف الاقتصاد العماني، فقد اتخذت الخطة اهدافاً قصيرة الأجل، وأخرى أطول أجلاً.

فأما الأهداف قصيرة الأجلِ فتمثلت فيما يلي:

أولاً: كانت تقديرات شركة تنمية نفط عمان - وهي الشركة الوحيدة المنتجة للنفط في البلاد تشير الى انخفاض انتاج النفط بعد بلوغه أقصى معدل للانتاج في عام ١٩٧٦ أي في أول أعوام الخطة، ويتدرج في الانخفاض بعد ذلك طوال أعوام الخطة. ومن ثم كان من الضروري أن تأخذ خطة التنمية هذا الامر في الاعتبار على أن تقابل هذا الاعتبار بالسياسات الآتية:

١ - تحديد أهداف واقعية للخطة تتمشى مع تطور انتاج وايرادات النفط.

٢ - المحافظة على مستوى مرْض من المصروفات الانمائية في كل عام عن طريق تعزيز الموارد الذاتية للدولة بتمويل أكبر عدد ممكن من المشروعات من مصادر التمويل الاقليمية والدولية بشروط ميسرة.

٣ - توجيه شركة تنمية نفط عمان الى زيادة عمليات التنقيب والاستكشاف وكذلك العمل على اجتذاب شركات جديدة للتنقيب في مناطق جديدة. وذلك بهدف وقف اتجاه انتاج النفط الى الانخفاض واعادة اتجاهه الى الارتفاع ان امكن.

ثانياً: ترتب على الجهود المكثفة التي بذلت في بناء الهياكل الاقتصادية اثناء العامين السابقين وعلى الخطة الخمسية الاولى، وعلى ارتفاع مستوى الأسعار والتضخم الدولي بعد عام ١٩٧٤. وعلى ازدياد مصروفات الدولة في مختلف

المجالات أن اسفرت موازنتا عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ عن عجز كبير في الموازنة العامة للدولة حيث بلغ ٦٢,١ مليون ريال في عام ١٩٧٤ و ١٠٧,٨ مليون ريال في عام ١٩٧٥. كذلك فان الارتباطات والعقود التي ابرمت في العامين المذكورين قد نتج عنها التزامات مالية كبيرة لعام ١٩٧٦. وصاحب كل ذلك ظهـور بعض الضغوط التضخمية، وتواتر العجز في ميزان المدفوعات. وكان على خطة التنمية الخمسية أن تأخذ كل ذلك في الاعتبار وأن تتبع السياسات المالية اللازمة لاعادة التوازن الى مالية الدولة، وقد تم ذلك فعلاً بنجاح على الوجه التالي.

١ ـ تم ترشيد النظام المالي وتوسيع نطاق تطبيق نظام المناقصات على كل المشروعات. وكان لهذه الاجراءات اثر واضح على تكلفة المشروعات المنفذة حيث أمكن تنفيذها بتكلفة تقل كثيراً عن تكلفة المسروعات التي جرى تنفيذها في السابق.

٢ ـ روعي تخفيض معدل نمو المصروفات المتكررة بقدر الامكان.

٣ ـ روعي تخفيض العجز الاجمالي للموازنة العامة ومقابلة العجز المتبقي من المعونات والقروض الميسرة.

٤ ـ روعي في الخطة الخمسية تجنب المشروعات المظهرية والتركيز على المشـروعات التي تثبت جـدواها الاقتصـادية والاجتمـاعية حـرصـاً على تجنب المصروفات الرأسمالية والجارية التي ليست لها أية فائدة اقتصادية أو اجتماعية.

ثالثاً: كـان من الواضـح وقت اعداد الخـطة الخمسية الاولى ان القـطاع الخاص الذي توليه الخطة اهتماماً كبيراً باعتباره الركن الاساسي للنظام الاقتصادي المعتمد في الخطة، يوجه الجزء الاكبر من اهتمامه الى النشاط التجاري ونشاط الاستثمار العقاري نظراً لارتفاع عائد الاستثمار فيهما في ذلك الوقت. ولما كان تمـويل الجـانب الاكبر من رؤوس الأمـوال المستثمرة في هـذين المجـالين يتم بالاقتراض من الجهاز المصبرفي، ونتيجة لخضوع مثل هذين النشاطين لعمليات الطلب والعرض، وبازدياد المنافسة في مجالهما كان لا مفر من أن تبدأ العوائد

المرتفعة على الاستثمار فيهما بالانخفاض. الامر الذي لم ينتبه له مما أدى الى أن واجه هذا القطاع صعوبات مالية وانخفاض السيولة النقدية لديه. ومن ناحية أخرى فان تركيز القطاع الخاص على هذين المجالين يترك مجالات الصناعة والزراعة وصيد الاسماك والتعدين معتمدة كلية على الاستثمار الحكومي مما يتنافى والنظام الاقتصادي المرغوب فيه. ولذلك كان من الضروري أن تعمل خطة التنمية على دعم وتشجيع القطاع الخاص على الاتجاه الى مسارات جديدة في استثماراته تفتحها له الدولة. وقد وفرت الخطة لذلك الوسائل الآتية.

١ ـ تم انشاء بنك تنمية عمان ليقوم اساساً بتقديم التمويل للقطاع الخاص بشروط ميسرة في مجالات الصناعة والزراعة والتعدين والنفط.

٢ ـ تم تقرير عدد من الاعفاءات الضريبية للاستثمارات الموظفة في تلك الانشطة.

٣ ـ تم تشجيع المشروعات الصغيرة التي تتناسب طبيعتها وامكانات القطاع الخاص.

وقد استجاب القطاع الخاص استجابة كبيرة لهذه السياسات وقام بالفعل باستثمار ٣٣٣ مليون ريال عماني في مختلف المجالات خلال الأعوام الأربعة التالي.

أما الأهداف طويلة الأجل للخطة المذكورة فقد توخت الأغراض التالية.

١ ـ العمل على تنمية مصادر جديدة للدخل القومي تقف الى جوار النفط وتحل محله في المستقبل.

٢ ـ زيادة نسبة الاستثمارات الموجهة الى المشروعات المغلّة للدخل وعلى وجه الخصوص في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والاسماك.

٣ ـ توزيع الاستثمارات جغرافيا بحيث تعود بالنفع على مختلف مناطق البلاد وسائر أهلها، وحتى يزول التفاوت في مستوى المعيشة بين مختلف

المناطق، مع التركيز على اعطاء أولية خاصة للمناطق الاقل تقدماً.

٤ ـ دعم وتنمية المراكز السكانية الحالية والمحافظة عليها من خطر الهجرات الجماعية الى مراكز التجمع السكاني الكثيفة، والمحافظة على البيئة.

٥ ـ الاهتمام بموارد المياه.

٦ ـ الاهتمام بتنمية الموارد البشرية.

٧ ـ استكمال هياكل البنية الاساسية.

٨ ـ دعم النشاط التجاري المحلي وازالة صعوبات النقل والتخزين أو مختلف العوائق التي تعوق اكتمال الاسواق التجارية، وذلك بهدف زيادة النشاط التنافسي فيها وكفالة مستوى معقول من الأسعار.

٩ ـ استكمال مقومات اقتصاد وطني حر يركز على نشاط القطاع الخاص على أساس المنافسة الحرة البعيدة عن الاحتكار، وذلك عن طريق تقرير الحوافز والاعفاءات الضريبية المناسبة.

١٠ ـ رفع كفاءة الجهاز الاداري للدولة[١].

ويمكننا تلمس أثر الخطة الخمسية في التطور الاقتصادي والاجتماعي في الآتي:

فمن الناحية الاقتصادية، شهدت الهياكل الاقتصادية منذ تطبيق الخطة الخمسية تطورات كبيرة، فبالنسبة لقطاع النفط ونتيجة لاتباع الحكومة سياسة اجتذاب الشركات النفطية فقد تمت في سبيل ذلك عدة اتفاقات مع شركات جديدة للتنقيب عن النفط، وقد اكتشفت احداها حقلاً للنفط في أم الطبول، كما اكتشفت شركة ثانية حقلاً للغاز الطبيعي، كما تم تعديل الحوافز اللازمة لمضاعفة جهود

---

(١) سلطنة عمان: مجلس التنمية: تقرير متابعة خطة التنمية الخمسية الأولى «نتائج السنوات الأربع الاولى ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩» مسقط، ١٩٨٠، ص ٦ ـ ١٣. ، غرفة تجارة وصناعة دبي: المرجع السابق ص ١٣ ـ ١٥.

التنقيب والاستكشاف وقد نجحت هذه الجهود فعلاً في زيادة رصيد الاحتياطي من النفط بالاضافة الى ذلك فقدِ بدأت شركة تنمية نفط عمان منذ نهاية عام ١٩٧٧ في اقامة المنشآت اللازمة لإنتاج النفظ من حقول أمال ومرمول، وكذلك في مد خطوط الانابيب اللازمة لنقل هذا النفط الى ميناء العمل.

وهكذا يمكن القول بأن الدولة نجحت خلال الخطة الخمسية في وقف اتجاه الانتاج النفطي الى الانخفاض وفي تحويله الى التزايد وفي زيادة حجم الاحتياطي من النفط اي في اطالة عمر الانتاج النفطي في عمان اما القطاع الصناعي فقد شهد قفزة هائلة، حيث ارتفع عدد المشروعات الصناعية الى ٢١٠ مشروعاً بعد ان كان لا يتجاوز ٦١ مشروعاً في الفترة السابقة، ويتضح من مقارنة بيانات عامي ١٩٧٦و١٩٨٠، حدوث عدة تطورات هامة في مجال المشروعات الصناعية، حيث ارتفع عدد المشروعات الغذائية الى ٢٢ مشروعاً وتضاعفت الاستثمارات الموجهة لها بنحو ستة اضعاف، كما تضاعف الاستثمار في الصناعات الكيمائية بما يزيد عن خمسة اضعاف، وفي مقابل ذلك فقد انخفضت الاهمية النسبية للورش الحرفية، ومن ناحية اخرى فقد صاحب التطور الصناعي في هذه الفترة قيام مجموعة من الشركات مثل شركة اسمنت عمان وشركة صناعة مواد البناء، وشركة سادولين للاصباغ، ومصنع الاثاث بالعذيبة، وشركة انتاج الملابس الجاهزة وغيرها من الصناعات[1] ويبدو لنا بأن تلك القفزة الصناعية في هذه الفترة راجع الى الحوافز التي أقدمت الدولة عليها بمنحها للمستثمرين في هذا القطاع على سبيل المثال قانون الاعفاءات الجمركية، حيث جاء في قانون تنظيم وتشجيع الصناعة انه يجوز لوزير التجارة والصناعة بناء على توصية لجنة تنمية الصناعة.

أولاً: الاعفاء كلياً او جزئياً من دفع الرسوم الجمركية على الواردات التالية:

أ ـ الآلات والمعدات التي تحتاج اليها المنشأة الصناعية اثناء فترة الانشاء او التوسعة.

---

(١) الاقتصاد العماني في عشر سنوات، ص ١٥٩ ـ ١٧٣.

ب ـ المواد الاولية والبضائع نصف المصنوعة التي تحتاج الهيا المنشأة لاغراضها الانتاجية.

ثانياً: اعفاء صادرات منتجات الصناعة المحلية من اية رسوم او ضرائب مفروضة عليها[1]ونتيجة لذلك فقد ارتفع معدل نمو القطاع الصناعي خلال الاعوام الاولى من الخطة بالقياس لعام ١٩٧٥ ٤ر١٩٠٪ لعام ١٩٧٦، ٢ر٣٩٥٪ لعام ١٩٧٧، ٣ر٥٣٣٪ لعام ١٩٧٨، ٢ر٦٧٦٪ لعام ١٩٧٩، واما مساهمة هذا القطاع في الدخل القومي فقد ارتفع عام ١٩٧٩ الى ٢ر١٤ مليون ريال عماني بعد ان كان ١ر٢ مليون ريال عماني عام ١٩٧٥[2] ومن جهة اخرى فقد حقق قطاع الزراعة وصيد الاسماك كغيره من القطاعات في ظل الخطة الخمسية عائداً بلغ ٥ر٢ مليون ريال زيادة ٢١٪ عن المعدل المقدر له في الخطة، لذلك يمكن القول ان السياسة الزراعية قد حققت غرضها بنجاح فاق التقديرات. وقد ارتكزت هذه السياسة على توفير الوسائل الحديثة للمزارعين من اجل تحقيق النمو في القطاع الزراعي. أما في مجال تطوير قطاع الثروة السمكية فقد اوصت الخطة الخمسية بتنفيذ ٢١ مشروعاً لتطوير هذا القطاع، وقد شهد عام ١٩٧٩ تنفيذ العديد من هذه المشاريع على الشواطيء العمانية في خصب وجزيرة نصيره بالاضافة الى اقامة ورشة بحرية في مرباط وكذلك انشاء الحكومة صندوقاً خاصاً تحت اسم «صندوق تشجيع الصيادين» الى جانب ذلك فقد تم انشاء «الشركة الوطنية العمانية للأسماك» وقد كان ذلك من أبرز المشروعات التي نفذت في هذا القطاع، وبخلاف ذلك فقد صدر مرسوم سلطاني بانشاء بنك عمان للزراعة والاسماك برأس مال قدره ١٩ مليون ريال عماني لتقديم تسهيلات ائتمانية الى قطاعين يشغلان نسبة كبيرة من المجتمع العماني[3] ومن جهة اخرى ففي الوقت الذي شهدت فيه القطاعات

---

(١) منطقة الخليج للاستشارات النصاعية: حوافز وأطر التنمية الصناعية في دول الخليج العربي، قطر، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ط ٢، ١٩٨٦، ص ٥١ ـ ٥٢.

(٢) غرفة تجارة وصناعة دبي. المرجع السابق، ص ١٨.

(٣) سلطنة عمان. وزارة الاعلام: حقائق وارقام في الزراعة، مسقط، د. ت، ص ٢ ـ ٣.

الاقتصادية نمواً كبيراً في ظل الخطة الخمسية كما رأينا فان هذه الخطة لعبت دوراً كبيراً، كذلك في ايجاد ارضية صلبة في الانطلاق نحو التطور الاجتماعي بمختلف أوجهه، فعلى المستوى التعليمي، بدأت وزارة التربية والتعليم بتبني سياسة «النمو التعليمي المخطط» حيث كان الهدف منها مواجهة ما ترتب من نتائج على الانتشار الواسع والنمو المطرد للتعليم في المرحلة الاولى، ويمكننا ان نميز الاتجاهات الاساسية لهذه المرحلة في الآتي: ـ

أولاً: توفير التعليم الابتدائي: وقد تطلب ذلك استمرار اتباع مبدأ الانتشار بالتعليم الابتدائي الى المناطق المحرومة مع نمو التعليم في المناطق التي سبق دخوله اليها لمواجهة الزيادة السكانية.

ثانياً: توفير مدرسة ثانوية عامة لكل منطقة تعليمية، حيث ان التعليم الثانوي قبل هذه المرحلة كان يتم في فصول ملحقة بمدارس كانت تجمع اكثر من مرحلة، وحتى العام الدراسي ٧٦/٧٥ لم يكن التعليم الثانوي قد وصل الى أبعد من منطقة العاصمة والمنطقة الجنوبية، وكان مجموع فصول التعليم الثانوي في ذلك العام عشرة فصول دراسية ومجموع الطلبة المقدمين بها ٢٠٠ طالب.

ثالثاً: تنويع التعليم في المرحلة الثانوية: فقد اتجهت الوزارة ضمن مخططها الجديد الى عدم قصر التعليم في المرحلة الثانوية على التعليم العام ولذلك افتتحت بعض المدارس التخصصية مثل معهد المعلمين والتعليم الثانوي التجاري والصناعي والاسلامي.

بالاضافة الى ذلك فقد بدأت الوزارة بالاهتمام بنوعية التعليم وتعمين المناهج وربط التعليم لخدمة المجتمع والاهتمام بمحو الامية وتعليم الكبار والدراسة الحرة بالمنازل، الى جانب ذلك فقد قامت بارسال بعثات للخارج لتلبية احتياجات البلاد من التخصصات العالية في الطب والهندسة والعلوم والحقوق والتجارة ونتيجة لتلك السياسات التعليمية المرسومة فقد ارتفع عدد الطلبة الى ٤٩٨٢٣ طالباً بعد ان كان عددهم في بداية السبعينات لا يتجاوز ٩٠٩ طالب،

بينما بلغ عدد المدرسين في جميع المراحل ٤٣٢٥ مدرساً ومدرّسة، اما عدد المدارس فكانت ٣٦٣ مدرسة[1]، اما مجال الخدمات الصحية فقد بدأت الوزارة في ظل هذه الخطة بالتفكير الجدي في كيفية تقديم الخدمات الصحية للمواطنين القاطنين في المناطق النائية في البلاد، والذين تحول الموانع الطبيعية والظروف الاجتماعية بينهم وبين وصولهم الى المستشفيات، وغيرها من المرافق الصحية في المدن والمراكز الحضرية، ولهذا فقد اتبعت الوزارة في نشاطها اسلوباً جديداً من اساليب تقديم الخدمات الصحية، وهو انشاء وحدات طبية متحركة حيث تنطلق تلك الوحدات من المستشفيات والمراكز بشكل دوري لزيارة المناطق النائية براً وبحراً وجواً هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان نشاط الوزارة لم يتوقف عند هذا الحد بل استمرت الجهود المتواصلة لرفع المستوى الصحي، وذلك بادخال التخصصات الجديدة سواء في المؤسسات القائمة أو بانشاء مستشفيات تخصصية وكذلك نشر الرعاية الصحية الى جانب اهتمامها بتنمية الكوادر البشرية العاملة في المجال الصحي. أما بالنسبة للخدمات الاجتماعية فلم يشاهد هذا القطاع تطورات ذات بال اللهم الا في مجال تنمية المجتمعات المحلية حيث بدأ ذلك عام ١٩٧٦ بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية حيث كان عملها منصباً على توفير الخدمات الارشادية والتدريسية في مختلف الحقول بالاضافة الى ذلك وبناء على صدور قانون المساكن الشعبية لعام ١٩٧٧، فقد تحملت الوزارة ضمن مسؤلياتها الاجتماعية توفير السكن الصحي الملائم، وانشأت من أجل ذلك قسماً خاصاً يعني بشؤون الاسكان الحكومي الشعبي، وقد استهدفت الخطة الخمسية للوزارة بناء ٢١٦٤ مسكناً لذوي الدخل المحدود في مختلف مناطق السلطنة[2] ونتيجة للنتائج الكبيرة التي حققتها الخطة الخمسية الاولى في النواحي الاقتصادية والاجتماعية دفع ذلك الحكومة لوضع خطة خمسية ثانية تغطي الاعوام ١٩٨١ ـ ١٩٨٥.

---

(١) عمان الدولة العصرية: ص ١٢٦ ـ ١٣٢.

(٢) الاقتصاد العماني في عشر سنوات، ص ٢٥٦ ـ ٢٧٧.

والجدير بالذكر انه بالرغم من سياسة الانفراجات الداخلية والتنموية التي اتبعتها حكومة السلطان قابوس بغية إخفاء روح العصر، على جميع مرافق الدولة وفعالياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقديم وجه جديد لعمان في الخارج وبالرغم من الحماس الذي جلبته سياسة الانفتاح على المستويات كافة، الا ان تلك السياسات الانفتاحية رغم توجهاتها السليمة، لعبت دوراً في افراز بعض مظاهر الاستياء من وقت لآخر، فقد اغضبت النتائج الفورية لتدفق رأس المال الاجنبي على عمان، بعض فئات الشعب الواعية بعد فترة وجيزة من تدفقها فقد برز نتيجة لذلك تضخم مالي بنسبة ٢٥٪ في العام. ومن جهة اخرى فقد ادى تدفق العمال الاجانب على البلاد الى انتفاضة عنيفة في سبتمبر عام ١٩٧١ في مدينتي مسقط ومطرح، حيث هاجم العمال العمانيون منشآت التحميل التابعة لشركة تنمية نفط عمان في مطرح احتجاجاً على استقدام العمال الاجانب من الهند والصومال، مطالبين في الوقت نفسه بتحديد ساعات عملهم، وبحقهم في انشاء اتحاد لهم وبرواتب اعلى وبالاضافة الى مهاجمة منشآت الشركة فقد قام آلاف العمال بسد الطريق المؤدي الى المطار، هاتفين بشعارات معادية لوزير العمل الشيخ عبدالله الطائي، ثم قاموا بالزحف نحو قصر السلطان في مسقط، مما أدى الى تطويق قوات الشرطة القصر وقيامهم بتفريق المتظاهرين، وبخلاف اضرابات مسقط فقد حدثت اضرابات اخرى ولأول مرة في التاريخ في عمان الداخلية في نزوي والرستاق وعبرى للسبب نفسه[1] ويمكن اعتبار ذلك مؤشراً على بدء العمال العمانيين بتسييس انفسهم بغية الوصول الى مطالبهم ورفع الظلم عنهم.

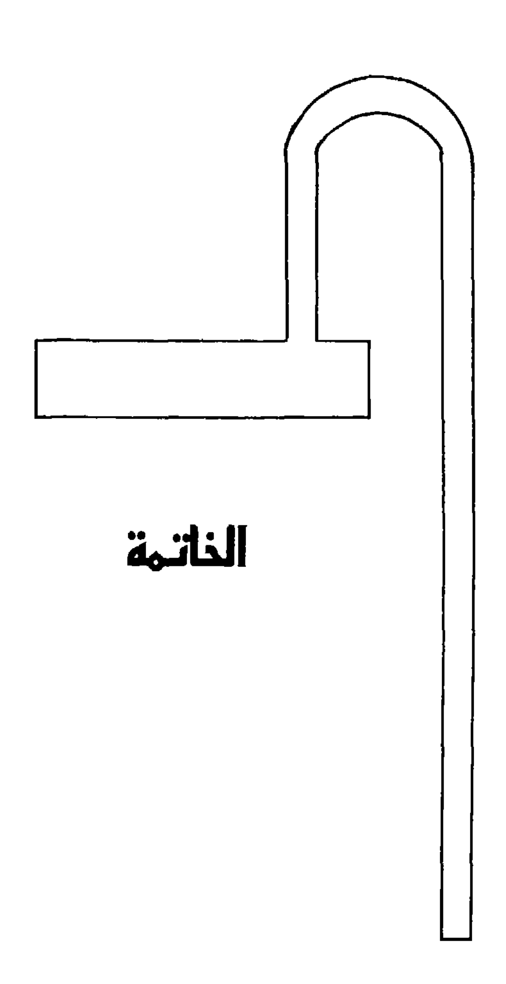
بالاضافة الى ذلك فقد بدأت امارات القلق تظهر على الشعب العماني بسبب عدم ملاحظته وجود اي استرخاء في اسلوب حاكمهم وميله الى السلطة المطلقة، واتخاذه المواقف الصارمة التي تطورت خلال الحرب بالنسبة لكل انحاء عمان، مما سبب خلق بوادر عدم ثقة به بين الشعب، وبخاصة في اصراره على

---

(١) Halliday, Fred: Op. Cit. pp. 295 — 296.

تنفيذ تلك السياسات التي ترجمت على انه يحاول من خلال الرجوع الى عهد والده[1]. ومع ذلك فإن تجربة التحدث لا يمكن ان تمر دون حدوث مثل هذه الازمات كما هو الحال في اي مجتمع يتعرض للتغييرات السريعة.

(١) Towinsend, John: Op. Cit., p. 109.



الخاتمة

خلال دراستنا لتاريخ الصراع الداخلي في عمان ابان القرن العشرين، اتضح لنا بأن هذا الصراع لم يكن وليد الاحداث في تلك الفترة، بل انه كان استمراراً للصراعات التقليدية السابقة التي تميزت بها عمان خاصة بعد ظهور ازدواجية السلطة في البلاد، سلطة في الداخل بقيادة الامامة وما تحالفها من القبائل، وسلطة على الساحل بقيادة السلطان الذي كانت بريطانيا تقف من ورائه ادراكاً منها لمصالحها هناك.

بيد أن الصراع الذي أطل في خلال القرن العشرين أخذ منحاً آخر اذ أن احداثه أخذت أبعاداً كبيرة ليس على المستوى العماني الداخلي فقط، بل وصلت انعكاساته الى الآفاق الاقليمية والدولية، نتيجة تلون افرازاتها، فقد بدأ هذا الصراع على شكل ائتلاف ديني قبلي أدار دفته الامام ضد سلطان مسقط، بسبب اتخاذ الاخير اجراءات تمس كيان الفئة الاولى نزولاً لرغبة السلطات البريطانية مما دفعها الى الاسراع بمهاجمة السلطان واتهامه بخروجه عن جادة الحق ولذا كان يجب الاطاحة به بأية صورة من الصور، وقد كاد رجال الدين تحقيق ما كادوا عاقدين العزم عليه لولا المساعدات التي تلقاها السلطان من البريطانيين، ومن ثم مصارحة البريطانيين بانهم لن يسمحوا بحدوث أمر من جرائه أن يؤدي الى تغيير النظام في مسقط، ورغماً عن ذلك كانت لدى البريطانيين قناعة بأن التوصل الى حل وسط بين الطرفين هو أنجح طريقة لوقف ذلك الصراع، لذلك نرى السلطات البريطانية تتوسط بينهما، وتحقق ما أرادت أن تحققه وذلك بتوصل الامامة والسلطان الى

عقد ما عرف باتفاق السيب عام ١٩٢٠، اذ شهد البلاد بعد سريانه تراخي الصراع أكثر من ثلاثين عاماً، بيد انه كما مر بنا على اثر دخول البلاد في مرحلة الاكتشافات النفطية أخذ الصراع الداخلي يطفو على السطح مرة أخرى بسبب الاختلاف في كيفية حصول كل طرف من ريع النفط، وخاصة بعد اعلان طرف السلطان بعدم اعترافه بمشروعية الطرف الامامة في حصوله على ريع النفط الأمر الذي دفع انصار الامامة بقيادة الامام غالب بن علي الذي كان قد تولى أمر الامامة في اعقاب وفاة الامام الخليل عام ١٩٥٤، بالثورة على السلطان والبريطانيين محاولين اعطاء ثورتهم طابعاً قومياً، مستغلين ظرف تصاعد تيار المد القومي في الدول العربية بقية كسب تعاطف دعاة القومية، ومد المساعدة لهم، غير أنهم مع ذلك فشلوا في تحقيق أهدافهم لانجرافهم بشكل كبير في أحضان أصحاب ذلك التيار وتهالكهم على تحقيق مصالحهم الخاصة وميلهم الى الاسترخاء في مكاتبهم الانيقة التي افيتحوها خارج عمان وبالتالي الاتجار بالقضية من أجل الاسترزاق من ورائها.

وكرد فعل لفشل الثورات المتكررة، وتصلب نظام الحكم في عمان بالاستمرار في تعاطي السياسات التعسفية ضد الاهالي، بالاضافة الى خضوعها اكثر فأكثر للسياسات البريطانية، ظهرت بشائر حركة معارضة سياسية في جنوب البلاد، أتخذت من الاسلوب اليساري منهجاً في تحقيق أهدافها، مما كان يعني ذلك دخول الصراع الداخلي في عمان في آتون صراع من نوع آخر، يتسم بالتنسيق والعنف الثوري بالاضافة الى تلقيها مساعدات من الدول ذات النظام اليساري باعتبار اذا ما نجحت تلك المعارضة في عمان سيكون لها الكلمة الاولى في مجريات الأمور فيها، كما سيجعلها بخلاف ذلك على مقربة من دول تملك ثروة كبيرة من النفط الى جانب أسواقها الإستهلاكية النشطة. وقد تنبهت الأطراف المناوئة لذلك وخاصة السلطات البريطانية فعملت جاهدة على القضاء عليها دون تردد، من أجل إبعاد تأثيراتها ليس في عمان فقط بل في منطقة الخليج العربي بأكملها نظراً لاستشفافها بأن الحركة اليسارية كانت دائماً تتبنى في أدبياتها محاربة الاستعمار في جميع أرجاء الخليج واقالة جميع الانظمة المحافظة فيها، وتأكيداً

منها لعمومية الثورة فقد أطلقت على نفسها بالجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المحتل.

ونظراً لادراك تلك السلطات بأن عدم استعداد سعيد بن تيمور في تغيير سياساته الداخلية المتزمتة، فقد رأت بضرورة احلال شخص آخر يكون اكثر تنوراً ووعياً بمجريات الأمور العصرية واكثر نضجاً في تفهم تعقيدات الأمور السياسية، ومن أجل ذلك قامت باقالة السلطان سعيد، وتنصيب ابنه قابوس سلطاناً على البلاد في ٢٤ يوليو عام ١٩٧٠ وعلى الفور بدأ السلطان قابوس باتخاذ خطوات لمواجهة ما كان يدور في البلاد مبتدأ باصدار مرسوم أعلن فيه تغيير اسم الدولة من سلطنة عمان ومسقط الى سلطنة عمان، مؤكداً بذلك وحدة السلطنة، بعدها اتجه إلى تطبيق استراتيجية كان الهدف منها القضاء على بؤر حركة المعارضة في ظفار مستعيناً بدول صديقة ومجاورة، عاملاً في نفس الوقت على ازالة كل اسباب التذمر التي كانت تسود الاوساط الشعبية وذلك باتباعه سياسة التحديث في جميع البلاد وعلى جميع المستويات الادارية والاقتصادية والاجتماعية، ولقد لعبت تلك السياسة دوراً كبيراً في القضاء على الصراعات الداخلية، فمثلاً ادى انتشار الادارات الحكومية على ضم عدد كبير من المواطنين من مختلف المناطق والقبائل مما خلق أرضية لمصالح مشتركة بين هؤلاء المواطنين وكسر روح العصبيات القبلية واذابتها في بوتقة مجتمع واحد، كما ان قيام الحكومة بشق الطرق في جميع أرجاء البلاد كان له تأثيراً كبير في قبضها على زمام الأمور، لان هذه الطرق بخلاف فائدتها في تسهيل انتقال السلع والخدمات، فانها عملت على تقوية الحكومة المركزية وتشديد قبضتها على المجتمع، والتقليل من الخلافات التاريخية بين المناطق الساحلية والداخلية كما لا يخفى دور أجهزة الاعلام في تهيأة العقول لفض كثير من العادات القديمة وخاصة التي تتعلق بإحياء روح القبلية في البلاد.

وعلى ضوء ما سبق يمكن ان نقدم الاستنتاجات التالية:

أولاً: انه كان لازدواجية السلطة في عمان دور كبير وباستمرار في تأجيج

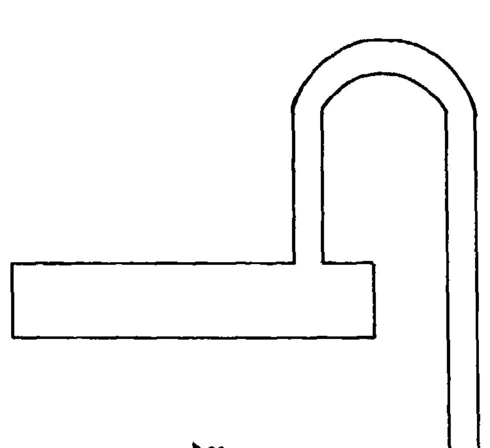
الصراعات الداخلية، وبالتالي عيش البلاد دائماً في اجواء عدم الاستقرار مما كان له اثر في تأخير البلاد ومعاناته من الفقر والمرض والجهل.

ثانياً: وضح لنا من خلال هذا الصراع بأن عمان هي الدولة الوحيدة بين أقطار دول الخليج عانت من ذلك، مما يدل على تمتعها بإرث سياسي كبير من قرون عدة ووجود اركان دولة فيها قبل ظهور تلك الأقطار التي غالباً ما أرتبط قيامها بالعائلات الحاكمة في العصور الحديثة.

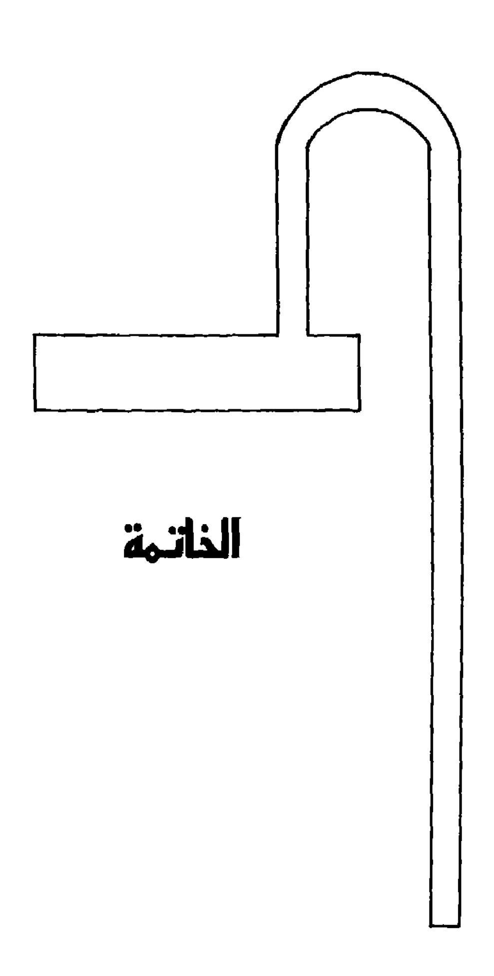
ثالثاً: كشفت لنا وقائع الصراع الداخلي، بأن هذا الصراع كان يغذيه مصالح مرتبطة بالقوى التي كانت تشن هذا الصراع ضد نظام الحكم في مسقط، ومع انها رفعت شعار محاربة الفساد والاستعمار، والدليل على ذلك قيام بعض قادة الحركة ضد السلطان الميل اليه حينما بدأ السلطان باستعمال سياسة الأغراءات سواء المالية أو التعيين في مناصب كبيرة بالدولة.

رابعاً: من خلال تجربة التحديث التي بدأ السلطان قابوس بتطبيقها على أرجاء السلطنة دلت تلك التجربة بأن رفع مظاهر الاستياء من اوساط الأهالي له دور كبير في تفتيت أية ظاهرة سياسة مقلقة لاي نظام كان.

خامساً: أنه لا شك بأن استغلال النفط كما وضح لنا من خلال المثال العماني كان أيسر الادوات التي مكنت الاسر الحاكمة في المنطقة أن تواصل حكمها دون أن تلقى صنوف المعارضة التقليدية الممثلة في القبلية أو صنوف المعارضة الحديثة الممثلة في التيارات الراديكالية، ومع ذلك فان طبقة جديدة قد تكونت في الخليج، ونعني بها الطبقة البورجوازية والتنوقراطية والتي كانت تتطلع الى مشاركة الاسر الحاكمة في السلطة ممثلة عن الافكار الديموقراطية العصرية.



قائمة
المصادر والمراجع



الخاتمة

خلال دراستنا لتاريخ الصراع الداخلي في عمان ابان القرن العشرين، اتضح لنا بأن هذا الصراع لم يكن وليد الاحداث في تلك الفترة، بل انه كان استمراراً للصراعات التقليدية السابقة التي تميزت بها عمان خاصة بعد ظهور ازدواجية السلطة في البلاد، سلطة في الداخل بقيادة الامامة وما تحالفها من القبائل، وسلطة على الساحل بقيادة السلطان الذي كانت بريطانيا تقف من ورائه ادراكاً منها لمصالحها هناك.

بيد أن الصراع الذي أطل في خلال القرن العشرين أخذ منحاً آخر اذ أن احداثه أخذت أبعاداً كبيرة ليس على المستوى العماني الداخلي فقط، بل وصلت انعكاساته الى الآفاق الاقليمية والدولية، نتيجة تلون افرازاتها، فقد بدأ هذا الصراع على شكل ائتلاف ديني قبلي أدار دفته الامام ضد سلطان مسقط، بسبب اتخاذ الأخير اجراءات تمس كيان الفئة الاولى نزولاً لرغبة السلطات البريطانية مما دفعها الى الاسراع بمهاجمة السلطان واتهامه بخروجه عن جادة الحق ولذا كان يجب الاطاحة به بأية صورة من الصور، وقد كاد رجال الدين تحقيق ما كادوا عاقدين العزم عليه لولا المساعدات التي تلقاها السلطان من البريطانيين، ومن ثم مصارحة البريطانيين بانهم لن يسمحوا بحدوث أمر من جرائه أن يؤدي الى تغيير النظام في مسقط، ورغماً عن ذلك كانت لدى البريطانيين قناعة بأن التوصل الى حل وسط بين الطرفين هو أنجح طريقة لوقف ذلك الصراع، لذلك نرى السلطات البريطانية تتوسط بينهما، وتحقق ما أرادت أن تحققه وذلك بتوصل الامامة والسلطان الى

عقد ما عرف باتفاق السيب عام ١٩٢٠، اذ شهد البلاد بعد سريانه تراخي الصراع أكثر من ثلاثين عاماً، بيد انه كما مر بنا على اثر دخول البلاد في مرحلة الاكتشافات النفطية أخذ الصراع الداخلي يطفو على السطح مرة أخرى بسبب الاختلاف في كيفية حصول كل طرف من ريع النفط، وخاصة بعد اعلان طرف السلطان بعدم اعترافه بمشروعية الطرف الامامة في حصوله على ريع النفط الأمر الذي دفع انصار الامامة بقيادة الامام غالب بن علي الذي كان قد تولى أمر الامامة في اعقاب وفاة الامام الخليل عام ١٩٥٤، بالثورة على السلطان والبريطانيين محاولين اعطاء ثورتهم طابعاً قومياً، مستغلين ظرف تصاعد تيار المد القومي في الدول العربية بقية كسب تعاطف دعاة القومية، ومد المساعدة لهم، غير أنهم مع ذلك فشلوا في تحقيق أهدافهم لانجرافهم بشكل كبير في أحضان أصحاب ذلك التيار وتهالكهم على تحقيق مصالحهم الخاصة وميلهم الى الاسترخاء في مكاتبهم الانيقة التي افتتحوها خارج عمان وبالتالي الاتجار بالقضية من أجل الاسترزاق من ورائها.

وكرد فعل لفشل الثورات المتكررة، وتصلب نظام الحكم في عمان بالاستمرار في تعاطي السياسات التعسفية ضد الاهالي، بالاضافة الى خضوعها اكثر فأكثر للسياسات البريطانية، ظهرت بشائر حركة معارضة سياسية في جنوب البلاد، أتخذت من الاسلوب اليساري منهجاً في تحقيق أهدافها، مما كان يعني ذلك دخول الصراع الداخلي في عمان في آتون صراع من نوع آخر، يتسم بالتنسيق والعنف الثوري بالاضافة الى تلقيها مساعدات من الدول ذات النظام اليساري باعتبار اذا ما نجحت تلك المعارضة في عمان سيكون لها الكلمة الاولى في مجريات الأمور فيها، كما سيجعلها بخلاف ذلك على مقربة من دول تملك ثروة كبيرة من النفط الى جانب أسواقها الإستهلاكية النشطة. وقد تنبهت الأطراف المناوئة لذلك وخاصة السلطات البريطانية فعملت جاهدة على القضاء عليها دون تردد، من أجل إبعاد تأثيراتها ليس في عمان فقط بل في منطقة الخليج العربي بأكملها نظراً لاستشفافها بأن الحركة اليسارية كانت دائماً تتبنى في أدبياتها محاربة الاستعمار في جميع أرجاء الخليج واقالة جميع الانظمة المحافظة فيها، وتأكيداً

منها لعمومية الثورة فقد أطلقت على نفسها بالجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي المحتل.

ونظراً لادراك تلك السلطات بأن عدم استعداد سعيد بن تيمور في تغيير سياساته الداخلية المتزمتة، فقد رأت بضرورة احلال شخص آخر يكون اكثر تنوراً ووعياً بمجريات الأمور العصرية واكثر نضجاً في تفهم تعقيدات الأمور السياسية، ومن أجل ذلك قامت باقالة السلطان سعيد، وتنصيب ابنه قابوس سلطاناً على البلاد في ٢٤ يوليو عام ١٩٧٠ وعلى الفور بدأ السلطان قابوس باتخاذ خطوات لمواجهة ما كان يدور في البلاد مبتدأ باصدار مرسوم أعلن فيه تغيير اسم الدولة من سلطنة عمان ومسقط الى سلطنة عمان، مؤكداً بذلك وحدة السلطنة، بعدها اتجه إلى تطبيق استراتيجية كان الهدف منها القضاء على بؤر حركة المعارضة في ظفار مستعيناً بدول صديقة ومجاورة، عاملاً في نفس الوقت على ازالة كل اسباب التذمر التي كانت تسود الاوساط الشعبية وذلك باتباعه سياسة التحديث في جميع البلاد وعلى جميع المستويات الادارية والاقتصادية والاجتماعية، ولقد لعبت تلك السياسة دوراً كبيراً في القضاء على الصراعات الداخلية، فمثلاً ادى انتشار الادارات الحكومية على ضم عدد كبير من المواطنين من مختلف المناطق والقبائل مما خلق أرضية لمصالح مشتركة بين هؤلاء المواطنين وكسر روح العصبيات القبلية واذابتها في بوتقة مجتمع واحد، كما ان قيام الحكومة بشق الطرق في جميع أرجاء البلاد كان له تأثيراً كبير في قبضها على زمام الأمور، لان هذه الطرق بخلاف فائدتها في تسهيل انتقال السلع والخدمات، فانها عملت على تقوية الحكومة المركزية وتشديد قبضتها على المجتمع، والتقليل من الخلافات التاريخية بين المناطق الساحلية والداخلية كما لا يخفىٰ دور أجهزة الاعلام في تهيأة العقول لفض كثير من العادات القديمة وخاصة التي تتعلق بإحياء روح القبلية في البلاد.

وعلى ضوء ما سبق يمكن ان نقدم الاستنتاجات التالية:

أولاً: انه كان لازدواجية السلطة في عمان دور كبير وباستمرار في تأجيج

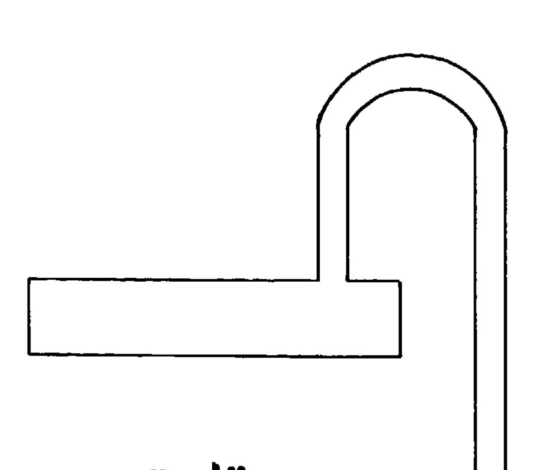
الصراعات الداخلية، وبالتالي عيش البلاد دائماً في اجواء عدم الاستقرار مما كان له اثر في تأخير البلاد ومعاناته من الفقر والمرض والجهل.

ثانياً: وضح لنا من خلال هذا الصراع بأن عمان هي الدولة الوحيدة بين أقطار دول الخليج عانت من ذلك، مما يدل على تمتعها بإرث سياسي كبير من قرون عدة ووجود اركان دولة فيها قبل ظهور تلك الأقطار التي غالباً ما أرتبط قيامها بالعائلات الحاكمة في العصور الحديثة.

ثالثاً: كشفت لنا وقائع الصراع الداخلي، بأن هذا الصراع كان يغذيه مصالح مرتبطة بالقوى التي كانت تشن هذا الصراع ضد نظام الحكم في مسقط، ومع انها رفعت شعار محاربة الفساد والاستعمار، والدليل على ذلك قيام بعض قادة الحركة ضد السلطان الميل اليه حينما بدأ السلطان باستعمال سياسة الأغراءات سواء المالية أو التعيين في مناصب كبيرة بالدولة.

رابعاً: من خلال تجربة التحديث التي بدأ السلطان قابوس بتطبيقها على أرجاء السلطنة دلت تلك التجربة بأن رفع مظاهر الاستياء من اوساط الأهالي له دور كبير في تفتيت أية ظاهرة سياسة مقلقة لاي نظام كان.

خامساً: أنه لا شك بأن استغلال النفط كما وضح لنا من خلال المثال العماني كان أيسر الادوات التي مكنت الاسر الحاكمة في المنطقة أن تواصل حكمها دون أن تلقى صنوف المعارضة التقليدية الممثلة في القبلية أو صنوف المعارضة الحديثة الممثلة في التيارات الراديكالية، ومع ذلك فان طبقة جديدة قد تكونت في الخليج، ونعني بها الطبقة البورجوازية والتنوقراطية والتي كانت تتطلع الى مشاركة الاسر الحاكمة في السلطة ممثلة عن الافكار الديموقراطية العصرية.



قائمة
المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق

١ ـ الوثائق غير المنشورة.

أ ـ باللغة العربية :

ب ـ باللغة الانجليزية :

أولاً : وثائق سجلات وزارة الهند India office Records. I.O.R.

1 —	R 15/6/42	1913
2 —	R 15/XXIX/1	1913
3 —	R 15/XXIX/3	1913
4 —	R 15/3/29/2	1913 — 1914
5 —	R 15/1/35/42	1913 — 1914
6 —	R 15/3/25/1	1914
7 —	R 15/1/35/43	1914
8 —	R 15/1/35/36	1914
9 —	R 15/35/90	1914
10 —	R 15/1/18/10	1914
11 —	R 15/1/35/41	1914
12 —	R 15/3/29/1	1914
13 —	R 15/6/46	1915
14 —	R 15/1/416	1915
15 —	R 15/2/2297	1919

16 —	R 15/6/264	1920
17 —	R 15/1/416	1920
18 —	R 15/6/245	1920
19 —	R 15/6/204	1920
20 —	R 15/6/244	1931
21 —	R 15/6/205	1931
22 —	R 15/6/164	131
23 —	R 15/3/11/58	1936
24 —	R 15/3/8	1936
25 —	R 15/6/384	1937
26 —	R 15/6/242	1945 — 1946
27 —	R 15/6/389	1951
28 —	R 15/6/262	1951

ثانياً: سجلات وزارة الخارجية البريطانية Foreign office Records. F.O.

1 —	F.O.	371/1695	1913
2 —	F.O.	371/1785	1913
3 —	F.O.	371/2416	1913 — 1916
4 —	F.O.	371/5264	1920
5 —	F.O.	371/15988	1932

ثالثاً: التقارير الشهرية: للمقيمية البريطانية في أبو شهر: Bushire, Residency, Monthly Records

1 — File No.: 21297 1919.

رابعاً: وثائق القسم السياسي والسري بوزارة الهند.

Political And Secret Dep. India Office.

1 — L/P And S/10/425.

٢ ـ الوثائق المنشورة:

أ ـ باللغة العربية:

١ ـ بيان قيادة الثورة العمانية في ١٠ سبتمبر عام ١٩٦٣، الوثائق العربيـة

لعام ١٩٦٣، دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة، الجامعة الامريكية، بيروت، ١٩٦٣.

٢ ـ بيان حركة القوميين العرب في الخليج العربي والجزيرة حول تجديد مسيرة الثورة العمانية، الوثائق العربية لعام ١٩٦٨، دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة.

٣ ـ بيان مكتب حكومة امامة عمان في بغداد حول منع دخول اللجنة الخماسية لعمان، الوثائق العربية ١٩٦٤.

٤ ـ خطاب الامام غالب بن علي في مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده السابع والثلاثين بمدينة الرياض، ١٩٦٠ «بكتاب عمان أرض البطولات ومقبرة الغزاة».

٥ ـ كلمة السلطان سعيد بن تيمور، عن تاريخ الوضع المالي في السلطنة في الماضي، وما يؤمل أن يكون عليه في المستقبل بعد تصدير النفط، يناير ١٩٦٨ «بكتاب نجيب الريس: صراع الواحات والنفط».

٦ ـ وثائق جامعة الدول:

أ ـ تقرير عن اعمال الامانة العامة في الدورتين العاديتين ٢٤ و٢٥ لعام ١٩٥٦.

ب ـ قرار مجلس جامعة الدول العربية: ق ٨٤٧/و٢٢/ج[٦]، ١١ ديسمبر ١٩٥٤.

جـ ـ قرار مجلس جامعة الدول العربية: ٩٢/د٢٣/ج[٢]، ٣١ مارس ١٩٥٥.

د ـ قرار مجلس جامعة الدول العربية: ١٠٢٠/د٢٤/ج[١-١]، ١٠ اكتوبر ١٩٥٥.

و ـ قرار مجلس جامعة الدول العربية: ١١٢٧/د٢٥/ج[٤]، ١٢ ابريل ١٩٥٦.

هـ ـ قرار مجلس جامعة الدول العربية: ١٣٤٥/د٢٧/ج٢٧/ج٥، ٣٠ مارس ١٩٥٧.

ن ـ قرار مجلس جامعة الدول العربية: ١٣٧٦/د٢٧/ج٦، ٢٤ ابريل ١٩٥٧.

ع ـ قرار مجلس جامعة الدول العربية: ١٤٣٢/د٢٩/ج٣، ابريل ١٩٥٨.

ز ـ قرار مجلس جامعة الدول العربية: ١٥٩٦/د٣٢/ج٤، ٧ سبتمبر ١٩٥٨.

ق ـ قرار مجلس جامعة الدول العربية: ١٦٥٤/و٣٣/ج٢، ٩ سبتمبر ١٩٦٠.

٧ ـ وثائق الدار العربية للوثائق بلبنان، ملف العالم العربي، عمان. تحت الارقام التالية: ـ ٢٠١٠ ـ ٢ ـ ١٩٩٢ ـ ٣ ـ ١٠٧٧ ـ ٤ ـ ٨٦٢ ـ ٥ ـ ٢٢٦٧ ـ ٦ ـ ٢٠١٧ ـ ٩٨٢ ـ ١٩٨٠.

ب ـ باللغة الانجليزية.

1 — The Persian Gulf Adminstration Reports, Archive Editions, London, 1986. «Administrion Reports Of the P.A. In Muscat

a — Vol: VII 1912 — 1920.

b — Vol. VIII 1921 — 1930.

c — Vol. IX 1931 — 1940.

d — Vol. X 1941 — 1947.

2 — Official Records of the General Assembly

محاضر الجمعية العامة للأمم المتحدة.

a — 16 Thession, A/5010, 1961.

b — 17 Thession, A/SPC/L88, 1962.

c — 18 Thesession, 5562/10, 1963.

3 — Year Book of the the U.N. Office of public information, U.N New York (The Question of Oman).

The Years: 1967 — 1968 — 1969 — 1970 — 1971.

ثانياً : الدوريات

١ ـ باللغة العربية :

أ ـ جريدة الحرية اللبنانية، عدد ٢٠ يوليو، ١٩٧٠ .

ب ـ جريدة الراية اللبنانية، عدد ١٩ أغسطس وعدد ١٣ ديسمبر، ١٩٧١ .

جـ ـ جريدة السفير اللبنانية عدد ١٨ مارس، ١٩٧٥ .

د ـ جريدة النهار البيروتية عدد ١٩٦٦ .

ز ـ جريدة الوطن العمانية، العدد ٢٣ مايو ١٩٧٢ «حكومة سلطنة عمان: قانون استثمار رأس المال الأجنبي». وكذلك عدد ٦ ابريل، ٢٣ اغسطس ١٩٧٢ .

و ـ مجلة الحوادث، بيروت، عدد ٢٤ مارس، ١٩٧٤ . «مقال: سليم اللوزي: آخر معاقل الثوار في جبال خطار».

هـ ـ مجلة صدى الاسبوع البحرنية، العدد ٢٣٧ ، اغسطس، ١٩٧٤ «مقال حافظ الشيخ: الجبهة الشعبية والواقع الجديد».

ن ـ مجلة الصياد عدد فبراير ١٩٨٢ . «مقال عبد الهادي البكار: بنغلادش جديد في عمان».

٤ ـ مجلة ٩ يونيو «المجلة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير عمان: العدد الثاني نوفمبر، ١٩٧٤ ، العدد الثالث، يناير ١٩٧٥ والعدد ٥ يونيو ١٩٧٥ .

٢ ـ باللغة الانجليزية

1 — Daily Mail, London, 17 Mar. 1970.

2 — Frank Furter Allegmain Zeitung, 3 Janauary, 1972.

3 — Guardian, London, 27 July 1970.

4 — Lemond, Paris, 2 April, 1975.

5 — Sada — Adosture, Basra Newspaper, 1 May 1941.

6 — Sunday Times. London, 15 Feb., 1970.

7 — Tahran Journal, Tahran, 24 Jan. 1973.

8 — The Daily Telegraph. London, 24 April, 1970.

9 — The Economist, London, 18 July, 1970.

10 — The Times. London, 27 July, 1970, 17 Oct. 1975.

ثالثاً : باللغة الايرانية

١١ ـ اطلاعات، طهران، ١٥ مايو، ١٩٧٣ .

١٢ ـ كيهان، طهران، ١٠ فبراير، ١٩٧٤ .

ثالثاً : الدراسات والمؤلفات

١ ـ باللغة العربية : ـ

ـ ابراهيم شهداد: تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الاولى حتى عام ١٩٧٣ ، الدوحة، مطابع قطر الوطنية، ١٩٨٥ .

ـ أحمد حمود المعمري: عمان وشرق افريقية، ت محمد امين عبدالله، عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٧٩ .

ـ احمد عسة: معجزة فوق الرمال، بيروت، المطابع الأهلية اللبنانية، ١٩٦٦ .

ـ أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، بيروت دار الكتاب العربي، د.ت.

تاريخ الدولة السعودية، الرياض، مطبوعات دار الملك عبد العزيز، د.ت.

ـ إسماعيل صبري مقلد: أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٤ .

- الكسي باسيليف: بترول الخليج والقضية العربية، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٨.

- الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي: وثائق النضال الوطني ١٩٦٥ - ١٩٧٤، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١.

- الجبهة الشعبية لتحرير عمان: القبيلة من أين وإلى أين، دراسات ٩ يونيو، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١.

- الجبهة الشعبية في البحرين: الصراع على الخليج العربي «دراسة اقتصادية - سياسية لمشروع الأمن الخليجي، بيروت، دار الطليعة، د.ت.

- ج ج لوديمر: دليل الخليج، القسم التاريخي، الاجزاء ١، ٢، ٣، ٦، ترجمة ديوان امير قطر، الدوحة، د.ت.

- جي بي. كيلي: الحدود الشرقية لشبة الجزيرة العربية، ت خير حماد، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٧١.

- جمال زكريا: دولة بو سعيد في عمان وشرق افريقيا ١٧٤١ - ١٨٦١، القاهرة مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٧.

: دراسة لتاريخ الامارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول ١٥٠٧ - ١٨٤٠، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ت.

: الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية المتحدة ١٩١٤ - ١٩٤٥، القاهرة، دار الفكر العربي، ط، ١٩٧٣.

: الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤.

: الاصول التاريخية لقضية عمان، المجلة المصرية التاريخية العدد (١٢) ١٩٦٤ - ١٩٦٥.

ـ جورج سباين: تطور الفكر السياسي، الكتاب الخامس، ت راشد البراوي مصر، دار المعارف، د.ت.

ـ جورج لونزوسكي: البترول والدولة في الشرق الاوسط، ترجمة نجدة هاجرو ابراهيم عبد الستار، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦١.

ـ جيمس موريس: سلطان في عمان، بيروت، دار الكاتب العربي، د.ت.

ـ حازم الببلاوي: الدول الريعية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية العدد ١٠٣ سبتمبر ١٩٨٧.

ـ حميد محمد بن رزيق: الشعاع الشائع باللمعان في ذكر أئمة عمان، تحقيق عبد المنعم عامر، مسقط وزارة التراث القومي والثقافة، ١٩٨٤.

ـ خيري حماد: قضايانا في الأمم المتحدة، بيروت، منشورات المكتب التجاري ط الاولى، ١٩٦٢.

ـ دبي: عمان اليوم، غرفة تجارة وصناعة دبي، دبي، المطبعة العصرية د.ت.

ـ رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط، بيروت، النهار، للخدمات الصحافية ١٩٧٣.

سالم بن حمود بن شامي: العنوان عن تاريخ عمان، د.ت.

ـ سلطنة عمان: وزارة الاعلام: حقائق وأرقام عن الزراعة، مسقط، ١٩٨٥.

: عمان من خلال الصحافة العربية، مسقط، د.ت.

: وزارة التجارة والصناعة. الاقتصاد العماني في عشر سنوات «يوليو ١٩٧٠ ـ يوليو ١٩٨٠ «مسقط، المطابع الاهلية».

: وزارة الاعلام. الدولة العصرية في عمان، د.ت.

ـ سلطنة عمان: مجلس التنمية. تقرير متابعة خطة التنمية الخمسية الاولى نتائج السنوات الأربع الاولى ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩ «مسقط ١٩٨٠.
ـ : دار الاعلام. سلطنة عمان، مسقط، ١٩٧٢.
ـ سعيد احمد جناحي: كنت في ظفار «مشاهدات في أرض الثورة»، د.ت.
ـ سلمىٰ الحداد: المساعدات الاميركية لايران، بيروت، دار القدس، ط الاولى، ١٩٧٤.
ـ سيدة اسماعيل كاشف: أباضية عمان ونشر الاسلام في بلاد المغرب، حصاد ندوة الدراسات العمانية للبحوث والدراسات، المجلدٰ، مسقط، وزارة التراث القومي والثقافي، مسقط نوفمبر ١٩٨٠.
ـ شركة الزيت العربية الاميركية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، القاهرة، مطبعة مصر، ١٩٥٢.
ـ صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٢.
ـ : المشرق العربي المعاصر، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧٠.
ـ : معالم. التغيير في دول الخليج، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.
ـ : استخدام الوثائق في منازعات الحدود بمنطقة الخليج، تطبيق على النزاع حول واحات البوريمي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٤٣، ١٩٨٥.
ـ : تقرير الأمم المتحدة عن قضية عمان، مجلة السياسة الدولية، العدد الاول، ١٩٦٥.

ـ عادل الحديدي: المرشد العام للولايات والقبائل في سلطنة عمان، مسقط، وزارة الداخلية العمانية، ١٩٨٢.

ـ عادل رضا: عمان والخليج العربي «قضايا ومناقشات» القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٩.

ـ عبدالله الاشعل: قضية الحدود في الخليج، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨.

ـ عبدالله بن صالح المطوع: مخطوط عقود الجمان في أيام آل سعود في عمان، تحقيق أميمة صابر البغدادي، رسالة دكتوراه غير منشورة.

ـ عبدالله صالح العتيمين: تاريخ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨٤.

ـ عبدالله النفيسي: تثمين الصراع في ظفار ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥، د.ت.

ـ : ميزان القوى في منطقة الخليج العربي، محاضرة ألقيت ضمن المحاضرات التي ألقيت حول موضع الخليج في مواجهة التحديات في الموسمين الثقافيين السابع والثامن ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ الرابطة الاجتماعيين الكويتيين، مأسسة الوحدة للنشر والمطبوعات، د.ت.

ـ حكومة المملكة العربية السعودية: التحكيم لتسوية النزاع الاقليمي بن مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، المجد الأول والثاني، ١٩٥٥.

ـ علي فياض: حرب الشعب في عمان وينتصر الحفاة، بيروت، الاتحاد العام لكتاب والصحفيين الفلسطينيين ط. الاولى، ١٩٧٥.

ـ عمان في المحافل الدولية: النص الكامل لتقرير اللجنة الخاصة بقضية عمان التابعة لهيئة الامم المتحدة، دمشق، دار اليقظة العربية للنشر والتأليف، ١٩٦٦.

ـ عوني مصطفى: سلطنة الظلام في مسقط وعمان، بيروت، منشورات دار الآداب ط الاولى، ١٩٦٤.

- عمـان ارض البطولات ومقبـرة الغزاة، اعـداد سلسلة البحوث العـربيـة للصحافة والنشر والاعلان، دمشق، د.ت.

- فؤاد اكرام: ثورة ظفار بين الشيوعية والاسلام، بيروت، ١٩٧٢.

- فرد هاليداي: الواقع والتوقعات للثورة في عمان، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة رقم ٨، جامعة البصرة، ١٩٧٨.

- فضل النقيب: التنمية الصناعية في سلطنة عمان، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، د.ت.

- فيصل بن علي فيصل: القضية العمانية، د.ت.

- مجموعة مؤلفين: دراسات عن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، السلسلة الخاصة ٧٦، ١٩٨٥.

- مديحة أحمد درويش: تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين جدة، دار الشروق، ١٩٨٣.

- محمد حسن العيدروس: التطورات السياسية في الامارات العربية المتحدة، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٣.

- محمد الرميحي: البحرين ومشكلات التغيير السياسي والاجتماعي، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٦.

- : الخليج في الثمانينات «التنمية والتبعية» بحث مكتوب على الآلة الكاتبة، د.ت.

- محمد حسنين هيكل: ملفات السويس حرب الثلاثين سنة، ط الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.

- محمد رضا بهلوي: مذكرات شاه ايران، البصرة، مركز دراسات الخليج، ١٩٨٠.

- محمد عبدالله السالمي : نهضة الأعيان بحرية عمان، القاهرة، دار الكاتب العربي، د.ت.

- محمد عبدالله السالمي وناجي عسّاف: عمان تاريخ يتكلم، دمشق، المطبعة العمومية، ١٩٦٣.

- محمد عراب نخلة: تاريخ الاحساء السياسي ١٨١٨-١٩١٣، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨٠.

- محمد علي الزرقا: قضية عمان في المجال الدولي وأمام هيئة الأمم المتحدة، دمشق، مكتب امامة عمان، د.ت.

- محمد مرسي عبدالله: امارات الساحل وعمان والدول السعودية الأولى ١٧٩٣-١٨١٨، ط١، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٨.

- : دولة الامارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت، دار القلم، ١٩٨١.

- محمود علي الداود: محاضرات عن التطور السياسي الحديث لقضية عمان، القاهرة، معهد البحوث العربية والدراسات العربية، ١٩٦٤.

- مركز دراسات الخليج : دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي، ت خليل علي مراد، جامعة البصرة، السلسلة الخاصة رقم ٧٦، ١٩٨٥.

- : الصراعات الغربية في الخليج، مجموعة بحوث مترجمة، ط الأولى، جامعة البصرة، ١٩٨٣.

- مصطفى الاروادي : التطور الاقتصادي ومستقبل التنمية في سلطنة عمان، القاهرة، ١٩٧٨.

- مصطفى عبد القادر النجار: دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.

- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: حوافز وأطر التنمية الصناعية في دول الخليج العربي، قطر، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ط ٢، ١٩٨٦.

- منشورات ٥ مارس: أربع أوراق أمام الوطنيين والديمقراطيين في الجزيرة العربية، د.ت.

- نور الدين السالمي: تحفة الأعيان، جـ٢.

- هيرمان فريدريك أسلتس: الاعتبارات الأمنية في الخليج العربي، ت هاشم كاطع لازم، البصرة، مركز دراسات الخليج، ١٩٨٥.

٢ - باللغة الانجليزية:

Abdul Gani, J.M; Iraq And Iran: The years of Crisis, London, Croom Helm, 1984.

Agwani, Ms: Politics in the Gulf, new Delhi, vikas Puplishing House, 1978.

Betram, Thoms: Arab Rule Under the Albusaid Dynasty of Oman 1741 — 1937, London, Read Jan, British, Academy, 1938.

Boustead, Huch: The Wind of Morning, London, Chatto 8 Windus, 1974.

Clements, FA: Oman the Rebel Iand, London, Longman, 1980.

Dead Line, Date on Worgd Affirs, New Yourk.

El Mallkh, Ragaei: Economic Requirements for Development of Oman, Middle East Journal, Vol. No.: 26, London, 1972.

Graz, Liest: The Omanis Sentinels of the Gulf, London, Longman, 1982.

Halliday, Fred: Arabia With out Sultans, London, Philips Park Press, 1979.

: Iran: Dictatorship And Development, Second Edition, New Yor,, Penguin Book, 1979.

Howard, Hensel: Soviet Policy Towards the Rebellion in Dhofar, Assia Affairs, London, 1982.

Khan, M.A. Saleem: The Dhofar Insurgency: Overview, Journal of the United servicesins. Of India, Vol. No.: 15, 1975.

Landen, R.G.: Oman Since 1856, New Jersey, Prinction University Press, 1967.

Maxwel, John: The Arab — Persian Gulf: Asstrtegic Analysis, Marine Corps Gaztte, 1975.

Morris Claud: The Desert Falcon, London, The out Line, series of Book, 1974.

Peterson, J.E.: Oman in the Twentieth Century, London, Croom Helm, 1978.

Phillips, W., Oman AHistory, Beirot, Libarairie Dul 13 An⅞ 1971.

Skeet, Ian: Oman Before 1970 «The end of Anera», London, Faber 8 Faber, 1984.

Towisend, John: Oman the Making of the Modern State, London, Croom Helm, 1977.

الفهرس

ص ١٧ ـ الشعاع باللمعان ـ الشعاع الشائع باللمعان الحاشيه

ص ٢٦	ثوني	ثويني	س ٦
ص ٣٠	قوي	قوى	س ٧
ص ٣٢	لأنه	لأنها	س ١٦
ص ٣٩	كانت	كان	س ٣
ص ٤٠	شكاوي	شكاوى	س ٦
ص ٤١	حماسة	حماسه	س ١٤
ص ٤٤	يبدوا	يبدو	س ١
ص ٤٤	التي	الذي	س ١
ص ٤٧	ومن	من	س ١٧
ص ٤٨	ذلك الاجتماع	ذلك في الاجتماع	س ٢٢
ص ٥٣	صرعي	صرعى	س ٢٠
ص ٥٥	وليس أي طموح	وليس له أي طموح	س ٨
ص ٦٣	وأما من وجه	وأما وجه	س ١٤
ص ٦٣	فكانت	فكان	س ١٤
ص ٦٣	الخروج منها	الخروج منه	س ٢١
ص ٧٧	تعفي	تعفى	س ٣
ص ٧٨	السلطات	السلطان	س ٩
ص ٨١	يستدعي	يستدعى	س ٤
ص ٨١	والتي هي	والذى هو	س ٢٠
ص ٨٦	استدعى	استدعي	س ٥
ص ٨٦	عادل	تعادل	الحاشيه
ص ٩٩	القران	القرن	س ٨
ص ١٠١	مترجمة	مترجمه	س ١١
ص ١٠٧	يسمى	يسمون	س ١٤
ص ١١١	تعقبت	تعقيب	س ١٦
ص ١١٢	النعلق	التعليق	س ١٧
ص ١١٢	أتفاق	اتفاقية	س ١٨

ص ١١٩	زيارته	زيادة	س ١٣
ص ١٢١	اللاتزامات	الالتزامات	س ٩
ص ١٢١	وضعته	وصفته	س ١٧
ص ١٢٤	ونتجيه	ونتيجة	س ٧
ص ١٢٧	كل	كان	س ١٧
ص ١٢٨	للمذهر	للمذهب	س ١٢
ص ١٣١	بين	بأن	س ٨
ص ١٤٢	اذاً	إذا	س ١٩
ص ١٤٣	بدخول	دخول	س ٨
ص ١٤٣	الصفحيين	الصحفيين	س ١١
ض ١٤٥	الأمر	الامور	س ١
ص ١٤٦	الاعمى	أعمى	س ١٣
ص ١٤٧	تحريمة	تحريمه	س ٢٠
ص ١٥٣	الانفاقيه	الاتفاقية	س ٢١
ص ١٥٤	بآن	بأنه	س ٦
ص ١٥٧	يجري	يجره	س ٣
ص ١٥٧	بالتغيير	للتغيير	س ١٣
ص ١٥٧	الافتراض	الاقتراض	س ١٤
ص ١٥٧	تدعم	يدعم	س ٢١
ص ١٥٩	منها	منه	س ٢١
ص ١٦٣	بريطانياً	بريطانيا	س ١١
ص ١٦٤	بن سعود	ابن سعود	س ١٠
ص ١٦٧	من	بين	س ١٨
ص ١٦٨	تنقعد	تعقد	س ٣
ص ١٦٩	بيني ياسين	بني ياس	س ٢
ص ١٦٩	ان جلوى	ابن جلوى	س ١٥

١٧٠ مثل بني ياسين ، والبوشمبمبس : بني ياس والبوشميس س ٢

ص ١٧٨	أنطوني	أنتوني	س ٧
ص ١٨١	والجدير بالاشارة هنا	والجدير بالاشارة	س ١
ص ١٨٤	غالب بن الهنائي	غالب بن علي الهنائي	س ١٠
ص ١٩٠	صاح	صاحب	الحاشيه
ص ١٩١	يقصف	بقصف	س ١١
ص ١٩٥	واصلو	وصلوا	س ٢٠
ص ١٩٧	اعترفث	اعترفت	س ٤
ص ٢٠٠	منطقته	منطقه	س ١٤
ص ٢٠٢	الجهه	الجبهة	س ٣
ص ٢١٠	يتسير	يتيسر	س ١٦
ص ٢١٢	إذا	إذ	س ١٠
ص ٢١٦	مقامة	مقاومة	س ١٩
ص ٢١٧	ضل	ظل	س ٢٠
ص ٢١٨	قضاء	إنقضاء	س ٩
ص ٢٥٧	يعاصروها	يعاصرونا	س ٨
ص ٢٧٢	العربي	العربية	س ٥
ص ٢٧٤	مات	قامت	س ١٠
ص ٢٧٥	البعث العراق	البعث في العراق	س ١١
ص ٢٧٦	نزوي	نزوىٰ	س ٧
ص ٢٧٨	فتوجه	فتوجهت	س ٢٢
ص ٢٨٠	من الحماسة	من الحماس	س ٢
ص ٢٨٠	جيس	جيمس	س ٦
ص ٢٨٠	ساند	سانت	س ٥
ص ٢٨٣	الخيلج	الخليج	س ٤
ص ٢٨٤	لا يرضى	لا يرضي	س ٣
ص ٢٨٥	شعرين	شعارين	س ١٨
ص ٢٨٨	هزه كبير	هزة كبيرة	س ١٩

ص ٢٩٠	في سبيل أهدافها	في سبيل تحقيق أهدافها	س ٢٠
ص ٢٩٣	الجيهه	الجبهة	س ١١
ص ٢٩٣	ولذك	ولذا	س ٢٠
ص ٢٩٥	في طفان	في ظفار	س ٢
ص ٢٩٦	كان	كانا	س ١٠
ص ٢٩٨	والخيج	والخليج	س ٨
ص ٢٩٨	بزيبارة	بزيارة	س ٢١
ص ٣٠٦	للاشتراكي	الاشتراك	س ١٣
ص ٣١٥	صرقيت	صرفيت	س ١
ص ٣٥٥	افرازاتها	افرازاته	س ٩
ص ٣٣٥	ما كادوا	ما كانوا	س ١٣